إلى أخي وزميلي الفاضل
أ. د. محمود المناوي
مع أسمى آيات التقدير والإعزاز
لكم وللأسرة الكريمة
وفاء كامل

المجامع العربية
وقضايا اللغة

(١)

(من النشأة إلى أواخر القرن العشرين)

د. وفاء كامل فايد

عالم الكتب

٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحـــة :

كان هذا البحث جديرا بالنشر منذ ربع قرن تقريبا؛ فقد كـــان موضـــوع الرسالة التي حصلت بها صاحبته على الدكتوراه في اللغويات، من قسم اللغـــة العربية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٨٠م.

وكانت أول رسالة تُؤَدى في مصر عن جهود المجامع اللغوية العربيـــة في القضايا اللغوية. وقد استعانت الباحثة فيه بالمنهج الوصفي، فعمـــدت الـــى استقصاء أعمال المجامع اللغوية في العالم العربي فصنَّفتها وبوَّبتها، ثم محَّصتها وحلَّلتها، وعرضتها موضحة كيفية معالجة المجامع اللغوية لها، ومعلِّقة عليهـــا. كما قارنت أعمال المجامع اللغوية العربية– التي وجدت في ذلك الوقت– وأثبتت الجهود المتميزة لكل من هذه المجامع، فضلا عما اشتركت فيه المجـــامع مـــن أعمال.

ولم تدخر الباحثة وسعا في جمع المادة العلمية : فقد استلزم هذا الجمع– وقتها– شدّ الرِّحال الى بعض أقطار العالم العربي ، والإقامة فيها، فلم تتوانَ عن ذلك.

كما أنها ارتضت حالياً أن يُنشر البحث في صورته الأولى، التي توقفت فيهـــا الدراسة عند مطبوعات المجامع التي صدرت حتى نهاية الربع الأخيـــر مـــن القرن العشرين، على أن تستكملها– بإذن الله– في جزء تالٍ يُستكمل فيه بحـــث الدراسات التي صدرت حتى نهاية القرن العشرين.

ولما كانت مهمة المجامع هي أن تراقب حركة تطور اللغة فتقرَّ مـــا صـــلح ، وتصلح ما فسد، وتضع مصطلحات لما جَدَّ ، فلا شك أن جَمْع أعمال المجـــامع اللغوية العربية وعرضها للقارئ فيه فائدة كبيرة؛ إذ إن الشـــكوى عامـــة مـــن قصور الإعلام بأعمال المجامع، وعدم نشر مطبوعاتها على نطاق واسع؛ بمـــا يسمح للكتاب باستعمال ما أَقَرَّتْه، والبعد عما ارتأت فيه خروجـــا علـــى اللغـــة الصحيحة.

وإني أرجو أن يكون في نشر هذا البحث تعميم للفائدة وعون لمحبي العربية.

وفـــاء كامـــل

شكـــر وتقديـــر

إنه لما يسعدني ويسرني أن أعترف بفضل من عاونني في هذا البحث، وأخذ بيدي فساعدني على المضي فيه. وأول من يجب عليّ شكره والاعتراف بصنيعه أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور حسين نصار**– أمد الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية– فقد وقف بجانبي حين كنت أحبو في درب البحث العلمي، وصوَّب خطواتي الأولى فيه إلى أن استقامت، ثم شدَّ أزري وساعدني على الاستمرار في هذا الدرب بعزيمة صادقة وخطى ثابتة. وكان يبث فيَّ من روحه وإيمانه بالعلم حين تضعف عزيمتي، فيعطيني دفعة على طريق البحث العلمي الجاد. كما ظل هذا المربي الجليل يضرب لي بنفسه دائما أروع أمثلة الصبر والتأني وتوخّي الدقة والأمانة في البحث العلمي، ويحرص على مساعدتي على تخطي العقبات والصعاب التي تحول دون الوصول إلى هذا الهدف. فكان لي نعم الموجه، جزاه الله خير الجزاء.

كما يجب عليّ الاعتراف بفضل **المرحوم الأستاذ الدكتور حسن ظاظا**، الذي أمدّني بآرائه وتوجيهاته في كثير مما اعترضني، وأفادني بخبراته وعلمه الغزير فيما توقفت فيه، وأرشدني إلى عدد من المراجع التي لم يكن لي غنى عنها، رحمه الله.

وأشكر **الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي**، فقد عاونني في اختيار هذا البحث وتوضيح معالمه، ثم تابعه بالاهتمام والتوجيه، فله خالص التقدير والعرفان. كما أشكر المرحوم **الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب**، لتفضله بمناقشة هذا البحث، وإبداء ملاحظاته المفيدة عليه، طيَّب الله ثراه، وأدخله فسيح جناته.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى **الأستاذ الدكتور رئيس مجمع اللغة العربية السوري** والعاملين في مجمع اللغة العربية والمكتبة الظاهرية بدمشق، على ما أبدوه من جميل التعاون نحو تيسير اطلاعي على ما لم أستطع اقتناءه من مطبوعات المجمعين السوري والعراقي. كذلك أتقدم بالشكر إلى **الأستاذ الدكتور عيسى الناعوري**، والعاملين بمجمع اللغة العربية الأردني، على حسن استقبالهم لي، وإهدائي مجموعة كبيرة من مطبوعات المجمع.

إليهم جميعاً، وإلى كل من ساعدني في هذا البحث خالص شكري وعظيم تقديري وأحرّ دعواتي..

المؤلفة

وفاء كامل

الفهـــرس

فاتحـــة .... أ

شكـــر وتقـــدير .... ب

الفهرس .... جـ - هـ

مقدمة .... ١ - ٣

مدخل تاريخى .... ٤ - ١٤

البــــاب الأول:

مشاكل المفردات والتراكيب أمام المجامع اللغوية .... ١٥ - ١٣٨

الفصل الأول: المفردات: ١٦

أ- الدراسات الأساسية حول المعاجم ١٦

ب- المعجم اللغوى التاريخى ٢٦

جـ- المعجم الكبير ٣٤

د- المعجم الوسيط ٣٩

هـ- معجم ألفاظ القرآن الكريم ٤٣

الفصل الثانى: الأبنية والتراكيب: ٤٧

أولاً: الدراسات الأساسية فيها: ٤٧

الصرف ٤٩

الإعلال الصرفى ٥٤

اسم الآلة ٦٠

الاشتقاق ٧١

التوهم ٧٥

من الأساليب التعبيرية ٨٦

الدراسة العلمية للغة ٨٨

ثانياً: القرارت الخاصة بالبنية اللغوية: ٩٢

أحكام عامة حول اللغة ٩٤

قرارات خاصة بالمشتقات ١٠٢

قرارات خاصة بالجموع ١١٥

قرارات خاصة بالنسب ١٢٤

قرارات خاصة بالتصغير ١٢٦

قرارات خاصة بالتفضيل ١٢٧

بعض الأحكام النحوية والصرفية المتفرقة ١٢٨

قرارات عامة ١٣٧

الباب الثانى:

التنمية اللغوية فى نشاط المجامع ١٣٩- ٢٧٤

الفصل الأول: المصطلحات: ١٤٠
أ- تمهيد ١٤٠
ب- الدراسات الأساسية حول المصطلحات: ١٥٣
مدى حق العلماء فى التصريف فى اللغة ١٥٣
القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية........................ ١٦١
المصطلحات الفلسفية ١٦٦
توحيد المصطلحات العلمية العربية........................ ١٦٨
متى تدخل المصطلحات العلمية فى حيز الاستعمال........................ ١٧١
المصطلح العربى وتدريس العلوم بالعربية نحو وجهة نظر أخرى... ١٧٧
لغة العلم........................ ١٨٠
اللغة العربية وتحديات العصر ١٨٢
حول تعريب التعليم وتعريب العلم والتكنولوجيا........................ ١٨٦
جـ- ألفاظ الحضارة ١٩١
د- موقف المجامع اللغوية العربية من المصطلحات........................ ١٩٦
الفصل الثانى: التعريب والتوليد والنحت: ٢١٦
تمهيد ٢١٦
الدراسات الأساسية فى التعريب........................ ٢٢١
الدراسات الأساسية الخاصة بالتوليد ٢٣٠
النحت........................ ٢٤٤
الدراسات الخاصة بالنحت ٢٥٢
القرارات الخاصة بالتعريب والتوليد والنحت........................ ٢٦١
الباب الثالث:
مشاكل لغوية تدخل فى نطاق مسئولية المجامع ٢٧٥-٤٠٧
الفصل الأول: دراسة اللهجات: ٢٧٧
نظرة عامة ٢٧٧
موقف مجمع القاهرة ٢٨٦
موقف المجمع السورى ٢٩٠
موقف المجمع العلمى العراقى ٢٩٢
موقف مكتب تنسيق التعريب ٢٩٣
الدراسات التى عولجت فى المجامع اللغوية العربية عن اللهجات........................ ٢٩٣
دراسة الهجات وأهميتها ٢٩٧
اللهجة العامية فى لبنان وسوريا........................ ٢٩٩
الأطلس اللغوى........................ ٣٠٣
موقف العامية من الفصحى ٣١٣

خصائص اللهجة البدوية فى إقليم ساحل مريوط.. ٣٢١
التميميون ومكانتهم فى العربية ٣٢٨
اللهجة العامية المصرية فى القرن الحادى عشر الهجرى ٣٣٣
الفصل الثانى: القضايا التعليمية والتطبيقية: ٣٣٨
أولاً: تيسير النحو والصرف.. ٣٣٨
ثانياً: تيسير الكتابة: ٣٥٩
أ- تيسير الكتابة اليدوية والمطبعية ٣٦٥
ب- تيسير الإملاء.. ٣٨٤
جــ- كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية.................................... ٣٩٤
خاتمة... ٤٠٨-٤١٣
ثبت المراجع... ٤١٤-٤٢٢

مقدمـــة:

واجهت العربية الفصحى فى العصر الحديث مشاكل كثيرة تصدت لها المجامع اللغوية فى العالم العربي، فحاولت أن تتغلب عليها وتطوّع اللغة العربية للوفاء بحاجات العصر اللغوية. ومن أهم تلك القضايا تطور الألفاظ والمعـــاني فى اللغة، فاللغة فى حركة دائمة وتطور مستمر. ويحدث ذلـــك بمـــوت ألفـــاظ وميلاد ألفاظ جديدة أو بعثها، وباكتساب بعض المعاني إيحاءات وظلالا لمعـــان أخر. ولمّا كانت المعاجم اللغوية القديمة قد شابتها أوجه نقص كثيرة، لذا كـــان على العربية أن تعالج القصور فى المعاجم القديمة، بأن تضيف إليهـــا معـــاجم أخرى تستوعب ما لم تستوعبه تلك المعاجم من اســـتعمالات جديـــدة للكلمـــات والصيغ المهجورة والألفاظ الحضارية الحديثة، ومن رصد لتطور المعاني على مدى العصور، ومن توضيح للنظائر السامية للكلمـــات، ولأصـــول الكلمـــات المعربة. إلى جانب الأخذ بأسس الترتيب المعجمي الحديث، وتحديد موضع كل صيغة فى المعجم؛ حتى لا يضيع وقت الباحث وجهده.

وكان على المجامع العربية أن تتصدى لدراسة تراكيب اللغة، فدرست الأبنيـــة المختلفة للكلمة عند العرب. وخلصت من ذلك إلى إقرار بعض صـــيغ عربيـــة لتأدية معان عبَّر عنها العرب بهذه الصيغ، ولكن اللغويين اقتصروا فى قواعدهم على غيرها لكثرة شيوعه، وذلك كما فى حالة إضافة أربع صيغ جديـــدة إلـــى صيغ اسم الآلة المعروفة. كما بحثت المجامع العربية دراسة الصرف التقليديـــة وانتقدتها، وحاولت النفاذ من خلالها إلى دراسة صرفية جديدة تقوم على أســـس الدراسة اللغوية الحديثة، وتعالج الثغرات التى وجدت فـــى دراســـة الصـــرف القديمة.

ودرست فى المجمع اللغوى المصري الاتجاهات الإحصائية الحديثة فى الدراسة اللغوية، وطبقت على بعض الظواهر اللغوية المعروفة، فوضـــحتها وفســـرت شواذها. ودعي إلى استخدام هذه الدراسة العلمية الاحصائية فى الظواهر اللغوية المختلفة؛ لتوضيح ما خفي منها. كما درست فى المجـــامع بعـــض التراكيـــب، ورصد تطورها.

واستطاعت المجامع العربية أن تنفذ- من خلال دراسة تراكيب اللغة- إلى إقرار كثير من الأحكام اللغوية، وكلها تستند على أسس من الاستخدام العربي الصحيح، إلى جانب الاتفاق مع آراء بعض أئمة اللغة الفصيحة الشائعة.

وكان على المجامع أن تعمل على تنمية اللغة؛ للوفاء بالحاجات العلمية المتزايدة فى العصر الحديث، ونقل العلوم المختلفة إلى اللغة العربية، إلى جانب التعبير عن مصطلحات الحرف المتنوعة، وعن الكلمات التى تؤدي المعاني الحضارية المستحدثة. ومن ثم وجهت جانبا كبيرا من اهتمامها إلى المصطلحات، فدرست المصطلحات العلمية، ووضعت القواعد التي تساعد على إيجاد مصطلحات العلوم. وحاولت العمل على تعريب تلك المصطلحات وتوحيدها، ودعت إلى تدريس العلوم باللغة العربية. كما درست ألفاظ الحضارة الحديثة، واهتمت برصدها وصبّها فى قالب عربي. وبحثت- داخل إطارها- كيفية دراسة المصطلحات الحرفية وتسجيلها.

وزيادة الثروة اللغوية لا تقتصر على إيجاد المصطلحات، وإنما تلجأ اللغة أيضا إلى وسائل أخرى لذلك، مثل التعريب والتوليد والنحت. وقد اهتمت المجامع العربية بهذه الموضوعات سواء من ناحية الدراسة أو وضع القرارات، أو التطبيق العملي بتعريب المصطلحات أو إقرار بعض الأساليب المولدة.

ولما كان العرب القدماء قد أهملوا دراسة اللهجات إلا فيما ندر، كان من الواجب على العربية فى العصر الحديث ألا تهمل دراسة هذا الجانب المهم من الحياة اللغوية. ووقع على المجامع اللغوية عبء التعريف بأهمية دراسة اللهجات، وتحديد طرق البحث فيها. ومن خلال هذه الدراسة حاولت المجامع أن تقرب الفجوة التى حدثت بين الفصحى والعامية بحيث تتضاءل المسافة بينهما، فتصبح الفصحى سهلة المنال قريبة المأخذ، واضحة مفهومة بحيث لا يحتاج القارئ إلى التنقيب فى المعاجم حتى يفهم المعنى المراد.

واهتمت بعض المجامع اللغوية العربية بالقضايا التعليمية والتطبيقية، فعملت على تيسير قواعد النحو والصرف- دون الإخلال بأصل من أصول اللغة ومبادئها- كما عملت على تسهيل الكتابة اليدوية والمطبعية، وبحثت الطرق

المقترحة لذلك بحثا وافيا. وعملت على تيسير قواعد الإملاء، وخاصة فى بابي الهمزة والألف اللينة.

كما درست كيفية نقل الأعلام الأجنبية إلى اللغة العربيـــة، وحاولـــت تصـــوير النطق الأجنبي بالحروف العربية بقدر الإمكان. ووضعت القواعد الخاصة بذلك؛ لتساعد على توحيد نقل الأسماء إلى العربية.

وقد حاول هذا البحث دراسة كيفية معالجة اللغة العربية لتلك القضايا اللغوية من خلال جهود المجامع اللغوية فى العالم العربي، منذ نشأتها حتى عـــام ١٩٧٨. كما أجمل البحث– فى الخاتمة– أهم الملاحظات التى لاحظها على عمل تلـــك المجامع. وقد توقف البحث عند آخر مطبوعات المجامع العربية التى استطاعت الباحثة الحصول عليها قبل بدء كتابته، وهى كما يأتي:

مجمع القاهرة:

- محاضر الجلسات: الدورة الحادية والأربعون (١٩٧٥).
- مجلة المجمع– الجزء الخامس والثلاثون (١٩٧٥).
- البحوث والمحاضرات الخاصة بمؤتمر الدورة الســابعة والثلاثـــين (١٩٧١م).

مجمع دمشق:

- مجلة مجمع اللغة العربية– المجلد الثالث والخمسون (١٩٧٨م)

المجمع العراقي:

- مجلة المجمع العلمى العراقي– المجلد الثامن والعشرون (١٩٧٧م).

مكتب تنسيق التعريب بالرباط:

- اللسان العربي– المجلد الخامس عشر (١٩٧٧م).

مجمع الأردن:

- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني– المجلد الأول (١٩٧٨م).

مدخل تاريخي:

لما كان تطور اللغة يتبعه موت ألفاظ واستحداث أخرى وإحياء كلمات، استلزم ذلك تنسيقا وحفظا للألفاظ المستحدثة، ومحاولة لإيجاد كلمات جديدة تعبر عن المعاني الناشئة، وأدى هذا إلى الشعور بالحاجة إلى هيئات خاصة تتولى هذه المهام، وكانت هذه الهيئات هى المجامع اللغوية: الأهلية أو الرسمية، التي تحاول أن تصل بين الماضي والحاضر، وتوائم بين القديم والجديد.

على أن خدمة اللغة، والحرص والغيرة عليها– لأنها تراث قومي– لا تكون في هذه المجامع، أو من جانب المتخصصين فى اللغة فحسب وإنما تكون من محبي اللغة، سواء أكانوا من المختصين بها أم من غيرهم.

ولعل مهمة المجامع هى أن تراقب حركة تطور اللغة: فتقرّ ما صلح، وتصلح ما فسد– فى غير إلزام– تاركة تفضيل لفظ على لفظ للذوق اللغوي عند مستخدمي اللغة.

١. أنشىء فى مصر أول مجمع لغوي في العالم العربي، وهو(المجمع اللغوي للوضع والتعريب) برئاسة السيد توفيق البكري عام ١٨٩٢م[1]، وكان من أعضائه الإمام محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطي. وكان حريصا على أن يثبت أن اللغة العربية تحوي ذخائر تفي بكل احتياجاتها العلمية والحضارية الحديثة. ولم يعقد إلا عدة جلسات[2] حاول أن يحدد فيها

---

[1] المجامع العلمية في العالم– عيسى اسكندر المعلوف: مجلة المجمع العلمي العربي– المجلد الأول– ص١٠٤.

[2] كان آخرها يوم ١٨٩٣/٢/٢٧م: (اللغة العربية وعلوم العصر: د. عائشة عبد الرحمن)– اللسان العربي– المجلد ١٣ص٢٣–" أبحاث ودراسات "– ١٩٧٦ م.

أغراضه، وأن يعرض لطائفة من الألفاظ قدر لبعضها الحياة[1]، وعطــل بعد بضع سنوات، ثم أعيد، وبقي إلى ما بعد عام ١٩٢٢م[2].

٢. كما أنشىء فى مصر عام ١٩١٧م (مجمع دار الكتب) الذى اشتهر بنسبته إلى كاتب سره أحمد لطفى السيد، وقد اقترح أن يتكون من ثمانية وعشرين عضوا، منهم خمسة وعشرون من العرب، وواحد من كــل مـــن الفــرس والسريان والعبرانيين. واختير سليم البشرى- شيخ الأزهر- رئيسا لهـــذا المجمع، وكان من أعضائه أحمد الإسكندري وحمـــزة فـــتح الله، وحفنـــي ناصف.

وقد وضع طائفة من الألفاظ لاستعمالها فى الحياة العامة، ولكن معظمهـــا كان يتسم بالغرابة، فلم يُقدّر لها البقاء. ولم يعمّر هـــذا المجمـــع طـــويلا: فانفض فى عام ١٩١٩م، ثم حاول العودة عام ١٩٢٥، ولكنه لم يعقــد إلا جلسة واحدة[3].

٣. وفى دمشق تألف (المجمع العلمي العربي) عام ١٩١٩م من رئيسه محمــد كرد علي وثمانية أعضاء. "وقد وكل إليه النظــر فـــى اللغـــة العربيـــة وأوضاعها العصرية، ونشر آدابها وإحياء مخطوطاتهـــا، وتعريـــب مـــا ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون من اللغات الأوروبية، وتأليف ما تحتاج إليه من الكتب المختلفة المواضيع على نمط جديد. وعني أيضـــا

---

[1] (مجامعنا اللغوية وأوضاعها- عبد القادر المغربي)- محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة- الدورة ١٤-ص٣٨١-٣٨٢، وأيضا: مجلة مجمع اللغة العربية بالقـــاهرة: ج ٧- ص ١٢٥، وكذلك: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: د. إبراهيم مدكور- ص١٥

[2] المجمع العلمي العراقي: عبدالله الجبوري- ص١٥.

[3] مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما (ماضيه وحاضره)- د. إبراهيم مدكور: ص١٦-١٧، محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة- الدورة١٤- ص٣٨٣.

بجمع الآثار القديمة وبجمع الكتب المخطوطة والمطبوعة[1]، وتأسيس دار كتب لها، وبإصدار مجلة خاصة به تنشر فيها أعماله وأفكاره"[2].

وكانت مجلته شهرية في بدايتها، فظهر العدد الأول منها في أوائل عام ١٩٢١م، وكان المجلد الأول يحوي اثني عشر جزءا، ومنذ عام ١٩٣١ صار المجلد مكونا من ستة أجزاء، ثم منذ عام ١٩٤٩ صارت ربع سنوية[3]. وقد توقفت مرتين: أولاهما لمدة عامين من أول مايو ١٩٣٣ م إلى أول مايو ١٩٣٥م، والمرة الثانية لمدة ثلاثة أعوام: من بداية عام ١٩٣٨ م إلى بداية عام ١٩٤١م.

ومازال هذا المجمع يعمل لخدمة اللغة العربية حتى الآن، وينشر مجلته التي يحرص فيها- بوجه خاص- على نشر التراث العربي، والتعريف به ونقده، وكذلك على وضع المصطلحات وتنقيحها، وعرض أفكار علماء العربية.

٤. وأسس في بيروت (المجمع العلمي)[4]عام١٩٢٠م[5]. ولم تعثر الباحثة على نشرات له توضح نشاطه، وما قام به من عمل فكري. وقد ذكر عبد الله

---

[1] من (المنشور العام) الذي صدر باسم رئيس المجمع العلمي في شهر أيلول عام ١٩١٩م- تاريخ المجمع العلمي العربي: أحمد الفتيح: ص١١.

[2] (المنشور العام) السابق، وكذلك تاريخ المجمع العلمي العربي- أحمد الفتيح: ص١٤-١٥، ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد الأول:ص٦.

[3] تاريخ المجمع العلمي العربي: أحمد الفتيح: ص١٧١، ص ١٧٥.

[4] لم تعثر الباحثة على نشرات أو وثائق لهذا المجمع، ولم تعرف أحدا كتب عنه سوى ثلاثة هم المذكورون في المراجع التالية، وهم: عيسى اسكندر المعلوف، وعبدالله الجبوري، ومحمد شمام. وقد اشتركوا في بعض المعلومات، إلا الفقرة الأخيرة (مرسوم إلغائه) فقد انفرد بها الباحث الثالث.

[5] المجامع العلمية في العالم: عيسىاسكندر المعلوف- مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد الأول:ص ١٠٥. وقد ذكر محمد شمام أن قانون إنشائه صدر عام ١٣٤٣ هـ (الموافق ١٩٢٤م): (تاريخ المجامع اللغوية في العالم العربي- محمد شمام) اللسان العربي- المجلد ١٤- ج ١: ص ١٩٦.

الجبوري أن گوركيس عواد أخبره بأنه وقف على نشرة عنوانها (المجمع العلمي اللبناني)، ولكنه لم يتذكر محتوياتها[1].

وكانت الغاية منه المحافظة على اللغة العربية، ورفع شأنها، والعناية بالمباحث والأعمال المتعلقة بأصولها وآدابها، والمحافظة على الآثار، ودراسة تاريخ لبنان وجغرافيته. وأول رئيس هوالشيخ عبد الله بن ميخائيل البستاني[2]. وقد صدر مرسوم بإلغائه بعد حوالى عامين من ميلاده، ولم يصل إلينا أي أثر من آثاره[3].

٥. وفى عام ١٩٣٢صدر مرسوم بإنشاء مجمع اللغه العربية وقد سمي فى البداية " مجمع اللغة العربية الملكي "، ثم غير اسمه فى عام ١٩٣٨م إلى " مجمع فؤاد الأول للغة العربية"، ثم إلى مجمع اللغة العربية فى عام ١٩٥٣م[4].

وحدد المرسوم[5] أغراض المجمع وهى:

أ. " أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها، ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد فى معاجم أوتفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق، ما ينبغى استعماله أوتجنبه من الألفاظ والتراكيب.

ب. أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثا دقيقة فى تاريخ بعض الكلمات، وتغير مدلولاتها.

ج. أن يبحث كل ماله شأن فى تقدم اللغة العربية.

---

[1] المجمع العلمى العراقى– عبدالله الجبوري: ص ٣٠.

[2] (تاريخ المجامع اللغوية فى العالم العربى– محمد شمام): اللسان العربي– المجلد ١٤– ج١: ص ١٩٦.

[3] المرجع السابق: ج ١– ص ١٩٧.

[4] لم تعثر الباحثة على مرسوم بتغيير الاسم، ولكن المجلة صدرت بالاسم الجديد ابتداء من العدد السابع المطبوع عام ١٩٣٥م.

[5] مجلة مجمع اللغه العربية الملكي: ج ١– ص ٦، ٧.

كما نص المرسوم على أن يصدر المجمع مجلة تنشر أبحاثه التاريخية وقـوائم الألفاظ والتراكيب التى يقرها، وتفسح المجال لمناقشات الجمهور واقتراحاته.

ونص المرسوم على أن يتكون المجمع من عشرين عضوا عاملا، يختـارون- من غير تقيد بالجنسية- من بين العلماء المعروفين بتبحرهم فى اللغة العربية أو بأبحاثهم فى فقه هذه اللغة أو لهجاتها[1].

ومن الملاحظ أن مبدأ عدم التقيد بالجنسية، فى اختيار أعضاء المجمع العاملين جعل المجمع المصري مؤسسـة علميـة لا تحفـل بالاعتبـارات السياسـية أوالعنصرية. وهومبدأ لم يسبقه إليه مجمع آخر فيما نعلم[2].

ونص المرسوم على أن يدعى المجمع كل سنة للانعقاد مدة شهر علـى الأقـل للنظر فى المسائل المنوطة به، ومنها إصدار القرارات. ولا يقل دور انعقـاده عن عشرين جلسة[3].

وجهود المجمع فى مجال اللغة العربية تدخل ضمن أربعة أبواب رئيسة هى:

١-وضع المصطلحات العلمية والحضارية والفنية.

٢-تيسير متن اللغة وقواعدها وكتابتها.

٣-محاولة الوفاء بحاجة اللغة العربية إلـى المعـاجم المتطـورة، والوافية بما استقر فى اللغة من الأوضاع المحدثة.

٤- إحياء التراث القديم.

وقد نشر المجمع المصري محاضر جلساته فى أدوار انعقاده الأربعـة الأولـى مرة فى كل عام: فظهر أولها عام ١٩٣٦، ورابعها عام ١٩٣٩. أما محاضـر جلسات دور الانعقاد الخامس فقد تأخرت إلى عام ١٩٤٨. ثم استانف المجمـع

---

[1] مرسوم إنشاء المجمع: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج ١- ص ٦، ٧.

[2] مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- د. إبراهيم مدكور: ص ١٧.

[3] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج ١- ص٨، ٩.

نشر محاضر جلسات المجلس التالية ابتداء من عام ١٩٧٠ إلى أن نشر محاضر جلسات الدورة الحادية والأربعين عام ١٩٧٥م.

كما نشر المجمع مجموعة البحوث والمحاضرات الخاصة بمؤتمره منذ دور الانعقاد الخامس والعشرين عام ١٩٦٠، حتى الدورة السادسة والثلاثين عام ١٩٧١م، وابتداء من الدورة السابعة والثلاثين عام ١٩٧١، قسمت أعمال المؤتمر إلى قسمين: الأول منهما يشتمل على محاضر الجلسات، والثاني يختص بالبحوث، ونشر القسمان فى مجلد واحد ما عدا أعمال مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين فقد نشرت فى مجلدين.

أما مجلته فكانت الأعداد الأولى منها حولية: فقد ظهر العدد الأول منها عام ١٩٣٤م، أما العدد الخامس فقد ظهر فى عام ١٩٤٨م. وقد صدر بعده ثلاثة أعداد حتى عام ١٩٥٥م، ثم عادت إلى الظهور مرة أخرى فى كل عام منذ عام ١٩٥٧م حتى عام ١٩٦٢م حين ظهر عددان منها. ثم عادت إلى الظهور مرة أخرى فى كل عام لمدة عامين وظهرت بعد ذلك بمعدل عددين فى العام حتى عام ١٩٧٥، ما عدا عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠: فقد ظهر فى كل منهما عدد واحد من المجلة.

وقد أصدر المجمع المعجم الوسيط فى جزءين، والمعجم الكبير– الذي طبع منه الجزء الأول– ومعجم ألفاظ القرآن الكريم فى جزءين.

كما نشر كتبا أصيلة من التراث العربي، منها ديوان الأدب للفارابي (٣٥٠هـ)، وهومعجم عربي مرتب بحسب الأبنية، وكتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني (٢٠٦هـ)، ومقدمة المعجم اللغوي التاريخي (مع بداية حرف الهمزة) لفيشر، والتكملة والذيل والصلة للحسن بن محمد الصغاني (٦٥٠هـ)، وهو تكملة كتاب الصحاح للجوهري، والأفعال للسرقسطي، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي فى النسب لمحمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ). ونشر أيضا سلسلة من (مجموعة المصطلحات العلمية والفنية) التي أقرت فى المجمع.

ومازال مجمع اللغة العربية بالقاهرة يقوم بنشاطه فى مجالات اللغة المختلفة.

٦. وفى عام ١٩٤٧م أنشىء (المجمع العلمي العراقي).ونصت المادة الثانية من نظامه[١]على أن يقوم:

أ. بالعناية بسلامة اللغة العربية، والعمل على جعلها وافية بمطاليب العلوم والفنون وشؤون الحياة الحاضرة.

ب. بالبحث والتأليف فى آداب اللغة العربية، وفى تاريخ العرب والعراقيين ولغاتهم وعلومهم وحضاراتهم.

ج. بدراسة علاقات الشعوب الإسلامية بنشر الثقافة العربية.

د. بحفظ المخطوطات والوثائق العربية النادرة، وإحيائها بالطبع والنشر على أحدث الطرق العلمية.

ه. بالبحث فى العلوم والفنون الحديثة، وتشجيع الترجمة والتأليف فيها، وبث الروح العلمي فى البلاد.

وقد تألف المجمع من عشرة أعضاء، وعقد أولى جلساته فى ١٩٤٨/١/١٢[٢] وكان أول رئيس له محمد رضا الشبيبي[*]. ونظم إلقاء محاضرات عامة موسميا[٣]. كما نشر مجلته، وفيها أبحاث أعضائه وغيرهم، ابتداء من عام ١٩٥٠م. وقد صدر منها المجلد الثامن والعشرون عام ١٩٧٧م.

وعمل أيضا على نشر التراث العربي. ومن أهم مطبوعاته تاريخ العرب قبل الاسلام للدكتور جواد علي في ثمانية أجزاء، وصورة الأرض للشريف

---

[١]مجلة المجمع العلمي العراقي– المجلد الأول– ص٣، وكذلك: المجمع العلمي العراقي– عبدالله الجبوري: ص٣٧.

[٢] المجمع العلمي العراقي– عبدالله الجبوري: ص٤٤.

[*] (تاريخ المجامع اللغوية فى العالم العربي– محمد شمام) اللسان العربي المجلد ١٤–ج١: ص١٩٧.

[٣] المجمع العلمي العراقي– عبدالله الجبوري: ص ٧٠.

الإدريسي، والجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لضياء الدين ابن الأثير، تحقيق د. مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد، وخريدة القصر للعماد الأصبهاني، وقد صدر منه الأجزاء الأول والثاني والرابع[*]، وتاريخ علم الفلك فى العراق لعباس العزاوي، وتاريخ الأدب العربي فى العراق فى جزءين لعباس العزاوي[1]. وشارك فى نفقات طبع بعض الكتب تشجيعا لمؤلفيها ومحققيها[2]، مثل الديارات للشابشتي، ورسائل ابن الأثير تحقيق أنيس الخوري. كما قام المجمع بطبع معاجم المصطلحات التى أقرها، ومنها مصطلحات فى علوم الفضاء، ومصطلحات فى السكك الحديدية، ومصطلحات فى علم التربة ومصطلحات فى القانون الدستوري وغيرها. ولايزال المجمع يتابع نشاطه.

٩. انبثق المكتب الدائم لتنسيق التعريب فى الوطن العربي عن مؤتمر التعريب الأول المنعقد فى الرباط فى أبريل عام ١٩٦١م. فقد أوصى المؤتمر الأول للتعريب بأن " ينشأ له مكتب دائم مقره المملكة المغربية– تحت إشراف الجامعة العربية– تمثل فيه جميع الدول العربية"[3]، وينسق جهودها فى ميدان التعريب. وقد عين السيد عبد العزيز بنعبد الله مديرا عاما للمكتب منذ عام ١٩٦٢م.

ومن أهدافه العمل على متابعة حركة التعريب خارج حدود الوطن العربي، والسعي لتوحيد المصطلحات، ونشرها، وتعميمها، وإقرارها، والعمل على كشف ذخائر العربية واستيعاب كنوزها، ومحاربة الدخيل، وإحلال اللفظ

---

[*] صدر من الخريدة الجزءان الأول والثاني (من قسم العراق)، كما صدر الجزء الرابع منه تحقيق وشرح: محمد بهجة الأثرى (فى مجلدين) أما ثالث الأجزاء فلما يصدر بعد استكمالا للتحقيق، كما يصرح محقق الجزء الرابع.

[1] المجمع العلمي العراقي– عبد الله الجبوري: ص ٨٤– ٩٣.

[2] " " " " : ص٩٤.

[3] مجلة اللسان العربي– المجلد العاشر– ج ٢: ص ٢٣.

العربي الأصيل محله[1]، وتنسيق التعاون بينه وبين المجامع اللغوية والهيئات العلمية المختصة، وشُعَب التعريب في كل بلد عربي[2].

وقد أصدر المكتب مجلة اللسان العربي، ظهر منها العدد الأول في عام ١٩٦٢م، وظهر المجلد الخامس عشر من ثلاثة أجزاء في عام ١٩٧٧م. كما أصدر المكتب سلسلة من المعاجم العلمية تضم مجموعات من المصطلحات في مختلف المجالات، وأصدر عدة كتب بالإضافة إلى مجموعات من كتيبات– عنوانها: (قل ولا تقل)– الغرض منها الإسهام في محاربة الدخيل، وتنشيط التعريب بالمغرب العربي[3].

١٠. صدر قانون مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٧٦م، وعيّن بمقتضاه أعضاء شكّلوا نواة مجلس المجمع والمكتب التنفيذي له، وباشر المجمع عمله رسميا في ١٩٧٦/١٠/١م[4].

وأفاد المجمع الأردني من المجامع التي سبقته، فأضاف تعديلات على بعض أنظمتها، مما يتيح له الاستفادة الدائمة بخبرة أعضائه[5].

وقد أقر المجمع الأردني العمل في المشروعات الآتية:

١. حصر المفردات المستعملة في المرحلة الابتدائية ضمن مشروع توحيد هذه المفردات في العالم العربي. وقد أنجز هذا العمل بالتعاون مع الجامعة الأردنية.

---

(١) مجلة اللسان العربي– المجلد العاشر– ج٢: ص٢٤

(٢) " " – المجلد التاسع– ج١: ص٤٧٠

(٣) " " – المجلد التاسع– ج ١: ص٤٧١، وكذلك مجلة اللسان العربي– المجلد العاشر– ج٢: ص٢٨.

(٤) مجمع اللغة العربية الأردني في عامه الأول (من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني)– ص٦-٧، اللسان العربي– المجلد ١٥– ج ٣: ص ٢١.

(٥) مجمع اللغة العربية الأردني في عامه الأول – ص٥.

٢. مشروع ترجمة الكتب العلمية الجامعية ضمن حملة مركزة لأجل تعريب التعليم العلمي الجامعي.
٣. تعريب المصطلحات العلمية والفنية الأجنبية المستعملة فى مختلف الدوائر والمرافق الحيوية فى الأردن[١].

أما أهداف المجمع الأردني فهى الأهداف عينها التى قامت لأجلها المجامع الأخرى، كما أن وسائله لتحقيقها هى وسائل تلك المجامع أيضا. ويحصر قانونه عدد الأعضاء العاملين بما لا يزيد عن عشرين عضوا. وقد بدأ المجمع بخمسة أعضاء، ثم زادوا حتى أصبح عددهم ثلاثة عشر عضوا. وقد صدر العدد الأول من المجلد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني فى أوائل عام ١٩٧٨م.

وقام المجمع بعقد ندوة ثقافية حاولت أن تعالج أسباب الضعف فى اللغة العربية[٢] واشترك فيها عدد من أعضائه، ومن المهتمين باللغة العربية. ومازال يعمل على الإسهام فى إثراء اللغة العربية.

١١- اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية:

كان التفاهم بين المجامع اللغوية العربية، وتنسيق جهودها، وتوحيد مناهج عملها فى شؤون اللغة، ضروريا لتحقيق نهضة شاملة فى مختلف المجالات اللغوية حتى تساير اللغة العربية العصر، وتلاحق تطوره.

وعلى هذا فقد أوصى المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية العربية، المنعقد فى دمشق عام ١٩٥٦م، بتأسيس اتحاد للمجامع اللغوية العلمية ينظم الاتصال بين المجامع العربية، وينسق أعمالها[٣].

---

(١) " " " " " " - ص١٠-١١

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- العدد الأول: ص ٢١٤- ٢١٨.

(٣) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣٢- ج ١: ص ٢٢٢، مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٤- ج ٢: ص ٧٣٨.

وانعقد فى القاهرة الاجتماع الأول لهذا الاتحاد عام ١٩٥٧م، من أجل النظر فى وضع نظام أساسي له.

وجاء بالنظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية أنه يتألف[١] من:

أ. المجمع العلمي العربي فى دمشق.

ب. المجمع العلمي العراقي فى بغداد.

ج. مجمع اللغة العربية فى القاهرة.

ومن اختصاصه تنظيم وسائل الاتصال بين المجامع العلمية العربيـــة وتنســـيق جهودها، ووضع المشروعات التى تحقق أهدافه، ودراسة المصطلحات الحديثة التى ترد من المجامع، واقتراح توحيد المختلف عليه منها، إلى جانب تنظيم عقد مؤتمرات دورية للدراسات العربية والإسلامية، يشترك فيها أعضاء المجـــامع والعلماء المتخصصون[٢].

---

[١] أضيف إليه بعدها فقرة تسمح بأن تنضم إليه المجامع التى تنشأ– من بعد– فى أى دولـــة عربية.

[٢] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق– المجلد ٣٢– ج ٣: ص ٥٥٣– ص ٥٥٥، مجلـــة المجمع العراقى– المجلد الرابع– ج ٢: ص ٧٤٣ وما بعدها.

البـــاب الأول

مشاكل المفردات والتراكيب
أمام المجامع اللغوية

الفصـــل الأول

المفـــردات

أ- الدراسات الأساسية حول المعاجم:

يعّرف ابن جنى اللغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[١]. وفى هذا التعريف نلحظ الناحية الصوتية فى اللغة، فالأصل فيها أن تكون منطوقة. وقــد ظلت اللغات زمنا طويلا لا تستخدم الكتابة، حتى إن بعــض اللغــات نشــأت وازدهرت ثم اندثرت قبل اختراع الكتابة، فلم يبق ما يدل عليها[٢].

واللغة هى القالب الذى يصب فيه الفكر، ولما كان الفكر متغيرا بتغير الــزمن، متطورا بتجدد المفاهيم الإنسانية، لجأت اللغة– لمسايرته– إلى التطور والتجديد بما يعبر عما يستحدث فيه. والفكر الإنساني شامل لأنواع كثيرة من المعــارف والعلوم. لا يمكن لشخص واحد استيعابها، وعلى هذا نجد كل فرد فى المجتمع له قطاعه الخاص من المعرفة والعلم، فيكون له لغته التى يعبر بها عــن هــذه المعرفة وذلك العلم: فالطبيب يختلف فى لغته وأسلوبه عن الشاعر أوالصــانع أورجل القانون. ويتباين استخدام كل من أفراد المجتمع للغــة حســب طبيعــة الظروف المحيطة به، كظروف البيئة والعلم والثقافة، ولكنهم يشتركون جميعــا فى فهم قدر مشترك من مفردات لغتهم.

أما تدوين اللغة فقد لجأ إليه مستخدموها لكي يحفظــوا لغــتهم مــن الانــدثار، ويسجلوا مناسباتهم المهمة كالوفاة والحروب، وينقلوا فكرهم وآثارهم الثقافية إلى الأمم التالية. واشتد حرصهم على الكتابة حين أرادوا نقل نصوصهم الدينية إلى الأجيال من بعدهم. ومع اتساع حصيلة اللغة وتضخمها، وعدم قدرة المتكلمــين

---

[١] الخصائص لابن جنى– ج ١: ص٣١

[٢] كلام العرب من قضايا اللغة العربية: د. حسن ظاظا: ص ١١٧.

بها على الإحاطة بكل مفرداتها ومعانيها، وقد حظيت لغتنا العربية بعدد كبيـــر من المعاجم اللغوية يمكن تصنيفها حسب منهجها إلى:

١. معجمات اعتمدت على الموضوعات ومعاني الكلمات، دون الالتفات إلى حروفها، وهي ما نسميه معاجم المعـــاني مثـــل: "الإبـــل" و"النبـــات " للأصمعي (٢١٦ هـ)، والغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بـــن ســـلام (٢٢٤) ، والمخصص لابن سيده (٤٥٨هـ).
٢. معجمات سلكت طريق الاعتماد على الحروف الأصول للكلمة بحســـب المخرج، مع الأخذ بنظام الأبنية وتقاليب الكلمة، وهى: العين للخليل بن أحمد (١٧٠ هـ)، والبارع للقالي (٣٥٦ هـ)، وتهذيب اللغة للأزهـــري (٣٧٠ هـ)، والمحيط للصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ)، والمحكم لابن ســـيده (٤٥٨ هـ).
٣. معجمات اعتمدت الترتيب الهجائي المعروف تبعا لحرف الكلمة الأول، مع الاحتفاظ بنظام الأبنية، وهـــي: الجمهـــرة لابـــن دريـــد (٣٢١هـ)، و"المجمل " و"مقاييس اللغة " لابن فارس (٣٩٥ هـ).
٤. معجمات اعتمدت الترتيب الهجائي المعروف لحـــروف المعجـــم تبعـــا للحروف الأصلية للكلمة، مع طرح نظام الأبنية والتقاليب، مثل أســـاس البلاغة للزمخشري (٥٣٨ هـ)، والمصباح المنير للفيومي (٧٧٠ هـ).
٥. معجمات اعتمدت الترتيب الهجائي المعروف تبعا لحرف آخر الكلمـــة: فلكل حرف باب، ثم فصل للحرف الأول فحروف الوسط من الكلمـــة، وتشترك فى إفراد باب واحد للكلمات المنتهية بالواو والياء، وفى تقديم الواوعلى الهاء فى الفصول. مثـــل: ديـــوان الأدب للفـــارابي (٣٥٠هـ) والصحاح للجوهري (٣٩٣ هـ)، والعباب للصاغانى (٦٥٠ هـ)، ولسان العرب لابن منظور(٧١١ هـ)، والقاموس المحيط للفيروزابادي (٨١٧هـ) وتاج العروس للزبيدي (١٢٠٥هـ).

والمعاجم العربية القديمة تحتوى على مادة لغوية غزيرة قيمة شاملة لكل نواحي الحياة، كما تحتوى على شواهد كثيرة توضح ما غمض من الألفاظ. ويدل اتساع مادتها على ثراء اللغة العربية، وقدرتها على أداء المعنى الواحد بطرق مختلفة. وقد حفظت لنا مادة اللغة من الاندثار خلال تعاقب العصور. ولكن هناك مآخذ كثيرة على تلك المعاجم منها:

١. أن فى المعاجم ألفاظا كثيرة تغيرت معانيها المشروحة بتغير الزمان والمكان[١]، فقد توقف مؤلفوها عند حدود زمانية ومكانية ضيقة، فضيقوا دائرة المعاجم ولم يرصدوا الكلمات المستعملة كلها، وإنما قاسوا كلمات اللغة بمعيار الصواب والخطأ، فأصبحت معاجمهم لا تمثل العصر الذى كتبت فيه، ولا تعبر عن الحياة والتطور بدقة.
٢. المعاجم القديمة تمثل الحياة البدوية بدقة، ولكنها لا تفي بمطالب الحياة الحضارية، فلا تشمل من الكلمات أوالمصطلحات ما يمكن به التعبير عن وسائل الحياة الحديثة.
٣. يشوب أسلوبها عدم الدقة أحيانا، والغموض أحيانا أخرى، كما يشوبها كثير من التحريف والتصحيف[٢]، ولعل ذلك راجع إلى كثرة نقل المادة عن المعاجم السابقة لها دون توضيح.
٤. يكثر بها الخطأ فى شرح المصطلحات العلمية، كما يعيبها التعبير غير الدقيق، وإطلاق الاسم الواحد على أكثر من مسمى، إلى جانب أن كثيرا من الأسماء بها قد عرفت تعريفا ناقصا[٣].

---

[١] محاضر جلسات مجمع القاهرة– الدورة ١٤: ص ٣٤– ٣٥.
[٢] محاضر جلسات مجمع القاهرة– الدورة ١٤: ص ٣٤– ٣٥.
[٣] (عيوب المعجمات العربية– الأمير مصطفى الشهابى)– مجلة المجمع العلمي العربي– دمشق– المجلد ٢٧: ج ٣: ص ٣٢٧– ٣٧٤

٥. تخلو المعجمات القديمة من كثير من الألفاظ التى دخلت العربية على تعاقب العصور، وعُدّت من المولد أو الدخيل الذى لا يجوز لهم أن يدرجوه فى معجماتهم[١].

٦. تحوي كثيرا من المترادفات دون توضيح دقيق للفروق اللغوية بين كل منها، كما أنها تشتمل على عدد كبير من المشترك اللفظي، والغريب، والحوشي، والنادر، والأضداد.

٧. أخطأ مصنفوها، ومن قبلهم جامعو اللغة، فى عدم عزو اللهجة إلى أصحابها: فلا تذكر الكلمة على أنها من لهجة معينة إلا نادرا، وهذا أدى بنا إلى فقدان مصدر كبير لدراسة اللهجات القديمة.

٨. لا تسير هذه المعاجم على نظام واحد ثابت فى ترتيب الألفاظ[٢]، كذلك فإن المعاجم القديمة تفتقر إلى الترتيب الدقيق الواضح، الذى يتحدد فيه موضع كل صيغة، بحيث لا يضيع وقت الباحث فى قراءة عدة صفحات قبل أن يصل إلى المادة المطلوبة.

٩. ومن عيوب المعجمات القديمة أنها عولت كثيرا على ألفة الناس للكلمات، كأن يقال: شليل: اسم بلد، أوغبطان: موضع، أو لينة: موضع فى بلاد نجد، أوالقنان: حبل لبنى أسد، أو كذا: مسيرة يوم من كذا، دون تحديد لكيفية السير فى هذا اليوم. وهى تعريفات ناقصة؛ لأن ما كان مألوفا فى الاستعمال زمنها يكون غير مألوف إذا اختلف الزمان والمكان.

ذكر بعض الباحثين، من عيوب المعاجم العربية القديمة، أن معظمها يجعل الأصل الاشتقاقي للمادة أساسا لترتيب الكلمات، فيترتب على الباحث فى المعجم

---

(١) المرجع السابق: ص ٣٢٧

(٢) المرجع السابق: ص ٣٢٧

أن يكون على معرفة بعلم الصرف، أى باشتقاق الكلمة وأصـــولها وزوائـــدها، وبأصل حرف مثل (الألف) فى الكلمة، هل هو واوى أم يائي[1]. وهذا يزيد من صعوبة استخدام المعاجم، وخاصة للأجانب والمبتدئين.

وردّ هذا الرأى بأن الهدف من المعجم ليس مقصورا على حصر كلمات اللغـــة أوإحصائها، ولكن هدفه الأكبر هوالمعاني، وبيان الصلات الدلالية بين الكلمات. ويمكن التيسير على الأجانب بتأليف كتيب يتضمن أشهر كلمات اللغة استعمالا، وتصنف بأى ترتيب ميسر، أما أبناء العربية فقد ارتبطت الجذور اللغوية فـــى أذهانهم منذ الطفولة عند تلقنهم اللغة[2].

والباحثة تميل إلى الرأى الأخير فى الجانب الخاص بأصل الكلمة واشتقاقها، أما معرفة أصل الحرف فترى أنها صعوبة تواجه المبتدئين أثناء دراستهم للإملاء، والقواعد– وخاصة فى باب التثنية– فقد مرنوا عليها مـــن خـــلال اســـتيعابهم لدروسهم، فلا تشكل صعوبة تذكر حين يحتاجون إلى استعمال المعاجم.

وفى العصر الحديث أحس العرب بحاجتهم إلى معجم سهل الاســـتعمال، يـــوفر للباحث الوقت والجهد. فألَّف بطـــرس البســـتاني محـــيط المحـــيط (١٨٦٩م)، واختصره فى معجم آخر سماه: قطر المحيط عام ١٨٦٩م، كما صنَّف ســـعيد الخوري الشرتوني (١٨٨٩م) معجم (أقـــرب المـــوارد فـــى فصـــح العربيـــة والشوارد). وفى عام ١٩٠٧م أخـــرج جـــرجس همـــام الشـــويري: (معجـــم الطالب)[*]، وفى عام ١٩٠٨م أخرج الأب لويس معلـــوف اليســـوعي معجـــم

---

[1] (نحوتنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية:د. تمـــام حســـان)– اللســـان العربى– المجلد الحادي عشر– ج ١– ص ٢٨٩– ٢٩٠

[2] (فى الترتيب المعجمي– د. ابراهيم إنيس)– مجلة مجمع اللغة العربية بالقـــاهرة– ج ٢٥– ص٩– ١٠.

[*] اسمه الكامل: (معجم الطالب فى المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلميـــة والعصرية).

(المنجد)[١]، وفي عام ١٩٣٠م طبع عبدالله البستاني معجمه (البستان)، معتمـدا على محيط المحيط لبطرس البستاني[٢]، واختصره فى مجلد واحد باسم (فاكهة البستان)عام ١٩٣٠م [٣].

وكانت هذه المعاجم تضم مادة المعجمات القديمة، ولكن مـع ترتيبهـا بحسـب الحرف الأول فالثاني فالثالث...إلخ من حروفها الأصلية، ومع تلخيص موادها، واختصار شواهدها، وتهذيب شروحها. وقد اشتملت- من الوجهة العلمية- على معظم ما فى المعاجم القديمة من عيوب: فقد خلت من المصطلحات، ولم تعرّف كلماتها تعريفا علميا دقيقا.

وقد وضع بعض المستشرقين معاجم جديدة، منها معجم (لين)[٤] الذي يمكن إن يُعد تهذيبا للمعاجم العربية وترجمة لها، ومنها معجم (هانس فير)[٥] الذي ارتكز على اللغة المعاصرة وخاصة الاستعمال المصري[٦].

ولم يتوقف فن المعاجم عند الحد الذى وصل إليه العـرب، وأثّـروا بـه فـى معجمات عصر النهضة الأوروبية والتاريخ الحديث، بل سار فى تطوره حتـى بلغ أوجَه فى القرن التاسع عشر الذي ظهر فيه معجم (لتريه) و(لاروس) فـى

---

(١) لوحظ على المنجد طابعه الدينى المتعصب، وانتقده بعض العلماء مثل: عبـدالله كنـون، ومنير العمادى، وإبراهيم القطان فى كتابه: (عثرات المنجد فى الأدب والعلوم والأعلام)، ولم يغير طابعه فى الطبعات المختلفة- اللسان العربى- المجلد الحادي عشر- ج ١: ص ١٨٠.

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج ١: ص ٣٢١.

(٣) المعجم العربي- د. حسين نصار: ج ٢- ص ٧٢٧.

(٤) Lane: An Arabic– English Lexicon, London, 1863.

(٥) Wehr:Arabischen Woerterbuch,.

(٦) (المعجمات- د.ابراهيم مدكور): مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- ماضيه وحاضره: ص. ٦٢.

الفرنسية، و(أكسفورد) و(ويبستر) فى الإنجليزية، ومعجم (أدلونج) فى الألمانية، ومعجم (أكاديمية سان بطرسبورج) فى الروسية[١].

وفى هذه المعاجم تبدو الخصائص التى يفتقدها معجمنا العربي القـديم، وهـي سهولة الاستخدام، والدقة فى ترتيب المواد وتوضيح الشرح، مع إحكام التبويب.

ويمكن للمعاجم العربية أن تستفيد من المعاجم الأوروبية الحديثة مـن جـانبين هما:

الأول: المعاجم الأوروبية المختصة بالعربية، مثل معجم (مارسيه) w.Marcais فى لهجات تكرونة، ومعجم (فيشـر)[٢]، الموجـودة بعـض جزازتـه بالمجمع[٣].

الثاني: البرامج الحديثة التى بدئ النظر فيها لجميع اللغات على مقتضى نظرية علم الصوتيات وميّز (فيها) بين علم الصوتيات Phonologie، وبين علم الأصوات وهو Phonétique"[٤].

كما أن على المعاجم العربية أن تأخذ بعين الاعتبار ما يأتى:

١. الشواهد الأحادية، وتشير إليها برمز خاص، حتى لا تتداخل مع اللغـة العربية الأساسية؛ فقد تكون من أخطاء السمع.
٢. التراكيب المشهورة، والإشارة إلى أول نقل ثقة لها فى النظم أو النثر.
٣. نسبة شيوع كل حرف من حروف الهجاء العربى فى القـرآن الكـريم، وكذلك نسبة شيوع الحركات.

---

[١] المرجع السابق: ص٦٢،وكذلك (المعجم العربى فى القرن العشرين– د.إبراهيم مـدكور): مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة– ج ١٦: ص ٧.

[٢] المعجم اللغوي التاريخي– أ. فيشر

[٣] Braunlich & Fischer: Schawâhid indices– Leipzig , 1934, 1939 ,1940

[٤] (المعاجم الأوروبية الحديثة ومدى ما تستفيده المعاجم العربيـة منهـا– ل. ماسـينيون)– محاضر الجلسات– مجمع القاهرة– الدورة ١٥– ص ٤٥٤.

٤. الحروف المتنافرة Incompatibles التى إذا اجتمعت فى كلمة يصعب النطق بها [*].

٥. الحروف المتباعدة (المتقابلة) Opposees التى يكون بينها فرق ثابت يميزها، ويمنع الاشتباه بغيرها، مثل: الفاء والباء والميم، وكذلك الضاد واللام، وأيضا الهمزة والعين.

٦. الكلمات المترادفة Synonyms، ووضعها فى جدول خاص فى أول المادة، وكذلك الكلمات المشتركة فى اللفظ Homonymes، والمصحّفة– وتوضع بين قوسين[١].

٧. القيمة الوظيفية للحرف مفردا Valeur Fonctionnelle مثل اللام: فإن معناه يتعدد باختلاف مواضعه فى السياق [٢].

وكان لابد للغة العربية أن تشعر بالحاجة إلى معاجم حديثة تستدرك النقص فى المعاجم القديمة، وتساير فن المعاجم الحديث. فحاول بعض العلماء سد النقص الذى تعاني منه اللغة العربية، وخاصة من ناحية المصطلحات العلمية، وألفوا معاجم متخصصة فى فروع المعرفة المختلفة. فوضع أمين المعلوف (معجم الحيوان) (والمعجم الفلكي) بالإنجليزية والعربية، كما ألف محمد شرف (معجم العلوم الطبية والطبيعية) عام ١٩٢٨م بالإنجليزية والعربية، وأخرج الأمير

---

[*] كاجتماع الهاء والعين فى كلمة (الهعخع) التى يذكرها البلاغيون عند حديثهم عن تنافر الحروف.

[١] من أمثلة المترادفات: قمح، حنطة، بر. ومن أمثلة المشترك اللفظى كلمة عين، فهى تؤدى معنى عضوالإبصار، وعين الماء، وكذلك الجاسوس، والوجيه من الناس.

[٢] (المعاجم الأوروبية الحديثة– ل. ماسينون)– محاضر الجلسات– مجمع القاهرة. الدورة ١٥: ص٤٥٤. ومن أمثلة اختلاف القيمة الوظيفية للحرف ما نلاحظه فى حرف مثل اللام، فقد يأتي للتعليل: (هوالذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا)– وقد يأتي حرف جر: (للرجال نصيب مما اكتسبوا)– ويأتى حرف ابتداء: (وللآخرة خير لك من الأولى)– وقد يأتي للقسم: (تالله لأكيدن أصنامكم)– أوللأمر: (لتأمرن بالمعروف).

مصطفى الشهابي (معجم الألفاظ الزارعية) بالفرنسية والعربية، و(معجم المصطلحات الحراجية) بالفرنسية والإنجليزية والعربية، وألف أحمد عيسى: (معجم أسماء النبات)، كما جمع محمود تيمور ألفاظ الحضارة الشائعة فى (معجم ألفاظ الحضارة)، وجمع محمد صلاح الدين الكواكبي مادة (معجم الكواكبي فى الكيمياء وما إليها)(١).

وظهرت الحاجة إلى معاجم عربية تتميز بخصائص عديدة منها:

١. الدقة فى ترتيب المواد وتنظيمها وتنسيقها وضبطها، والحرص على توضيح المادة بالأمثلة الدقيقة والرسوم التوضيحية كلما احتاج الأمر.
٢. الاحتواء على مواد جديدة تفي بالألفاظ التي تعبر عن متطلبات الحياة الحاضرة، والعلوم والفنون المختلفة، مع الإشارة إلى الألفاظ المولدة، وتمييزها عن الكلمات الأصيلة فى اللغة.
٣. الحرص على الدقة العلمية فى تعريف الكلمات وشرحها(٢).
٤. على المعجم أن يورد لكل معنى من معاني الكلمة نصا يوضح هذا المعنى بدقة، لأن " المعنى المعجمي هومعنى الكلمة المفردة، وليس معنى الكلمة فى السياق، وإذا كان معنى الكلمة فى السياق مما يؤمن فيه اللبس، فإن المعنى المعجمي لابد أن يكون متعددا ومحتملا(٣).

وقد أدركت المجامع اللغوية هذا النقص الذى تعانيه العربية فى المعاجم، فحاولت إن تقوم بإصلاحه، فعمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة على إصدار "المعجم اللغوي التاريخي " لفيشر، ولما حالت الظروف دون إتمامه، حاول

(١) مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣١-ج ٣: ص٣٤٦ وما بعدها.
(٢) (المعجم العربى- عدنان الخطيب)- مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج١: ص٢١٣.
(٣) (نحو تنسيق أفضل للجهود- د. تمام حسان)- اللسان العربي- المجلد ١١- ج ١: ص ٢٩٠.

الاكتفاء بإخراج معجم كبير يجمع كل كلمات اللغة، إلى أن تكتمل له الدراسات التمهيدية الخاصة بالمعجم اللغوي التاريخي.

كما أخرج (المعجم الوسيط)؛ لسد حاجة طالبي العلم فى المدارس، وحرص على أن يدخل فيه الألفاظ المولدة والحديثة والمصطلحات الثابتة، وزوده بصور توضيحية، فجاء وافيا بهذا الغرض إلى حد كبير.

وكذلك أصدر (معجم ألفاظ القرآن الكريم)، الذي ذكر فيه المعاني اللغوية للكلمات- دون أن يتشعب إلى اختلافات المفسرين، وجعله مفهرسا- ورتب المعاني داخله، بحيث قدم الحسي على المعنوي وأشار فيه إلى المعاني المجازية.

أما مجمع اللغة العربية بدمشق فلا نعلم أنه أصدر معاجم تنسب إليه، وإنما أصدر أحد أعضائه، وهوالأمير مصطفى الشهابي معجما للألفاظ الزراعية، وآخر للمصطلحات الحراجية، كما انتقد رئيسه[1] حسنى سبح (معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات) الذى نقلته إلى العربية لجنة المصطلحات العلمية فى كلية الطب من جامعة دمشق، وقام بتصويب بعض مصطلحاته، وترجيح بعضها الآخر، مع ملاحظة ما سبق أن أقره مجمع اللغة العربية فى القاهرة من مصطلحات.

وصنف أحد أعضائه وهو محمد صلاح الدين الكواكبي معجما خاصا بمصطلحات الكيمياء، ووضع الأمير يحيى الشهابي معجم المصطلحات الأثرية بالفرنسية والعربية عام ١٩٦٧م.

وعاون المجمع العراقي فى نشر أول معجم عربي وصل إلينا وهو (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠)، بتحقيق الدكتور عبدالله درويش. ونشر فى مجلته- تحت عنوان (معجم المصطلحات العلمية، لجواد علي)-

---

[1] (فى السبعينات من القرن العشرين).

المصطلحات العلمية التى وضعها المجمع[1]، كما طبع معاجم تحتـوي علـى المصطلحات التى أقرها، مثل مصطلحات فى علوم الفضاء ومصطلحات فـى علم التربة ومصطلحات القانون الدستورى[*].

أما مكتب تنسيق التعريب بالرباط، فقد أخرج معاجم كثيرة بلغات متعددة منهـا (معجم الحرف والمهن)، و(معجم الخرائطية)، و(معجم الأطعمـة)، و(المعجـم المنزلي)، و(معجم الدم)، و(معجم العظام)، و(معجم الإدارة العامة والمرافـق المختصة)، و (معجم الأصول العربية فى اللغات)، و(معجـم السـكروالبنجر)، و(معجم أسماء العلوم والفنون والمذاهب والنظم)، و(معجم النبـات الأصـيل)، و(معجم الهيدرولوجية وعلم المياه الجوفية)، و(معجم الفقه والقانون)، و(معجـم الأحجار والمعادن والفلزات)، و(معجـم الحسـاب الابتـدائي). وهـى قـوائم بمصطلحات كل علم، وقد خصص لها– فى معظم الأحيان– مجلد خاص بها من مجلة اللسان العربي عنوانه: معاجم، وطبع بعضها طبعة مستقلة. وسنفصل ما يحتاج إلى تفصيل من أعمال تلك المجامع.

ب– المعجم اللغوي التاريخي (معجم فيشر)

نص مرسوم إنشاء المجمع المصري على أن من أغراضه وضع معجم تاريخي للغة العربية. وكان من أعضائه الأوائل المستشرق الألماني أ.فيشر، الذى كـان مقتنعا– منذ أوائل القرن العشرين– بفكرة تصنيف معجم للغة العربية على نهج جديد، فجمع كل الألفاظ الفصيحة من نصوص الشعراء والخطباء والكتاب فـى الجاهلية والقرون الثلاثة الأولى للهجرة، ورسم خطة لمعجمه عرضها على المجمع[1]. وقد قرر أنه بإمكانه إن ينتهى من المعجم فى ست سنوات، واقتـرح نشره جزءا فجزءا، على أن يحتوي الجزء على مائة وعشرين صفحة.

---

[1] مجلة المجمع العراقي– المجلد الثاني ص ٣١١، والمجلد الثالث: ص ٣٦٨.

[*] سنذكر هذه المعاجم بالتفصيل فى القسم الخاص بالمصطلحات.

وفى عام ١٩٣٥ قررت لجنة المعجم- المشكّلة من العلماء المصريين والمستشرقين- أن ينتفع المجمع بعمل فيشر، ويختصر به وقتا طويلا وجهدا كبيرا فى تأليف المعجم اللغوى التاريخي، وذلك بأن تتولى وزارة المعارف المصرية طبع معجمه على نفقتها وتحت إشرافه، مع توفير العون اللازم له لإتمام العمل[٢].

وبدأ فيشر العمل فى معجمه فى نهاية عام ١٩٣٦م واستمر حتى عام ١٩٣٩م. ثم سافر إلى ألمانيا مصطحبا معه بعض الجزازات لكي يكملها هناك. ولكن حالت ظروف الحرب بينه وبين العودة إلى مصر لإتمام المعجم. وكان حريصا على أن يشرف على كل جانب من جوانب العمل فيه، واحترم أعضاء المجمع رغبته، فتوقف العمل فى المعجم.

وحين انتهت الحرب قعد به المرض عن الرجوع إلى مصر، ثم توفي فى عام ١٩٤٩م. ولم يكن قد تم من معجمه إلا مقدمة وجزء صغير من حرف الهمزة، أشرف عليها بنفسه، وراجع تجاربها أثناء الطباعة. فقرر المجمع أن يحصل على الجزازات الناقصة، أو أن يستكمل العمل فى هذا المعجم دون جدوى، فاكتفى بأن رتب الجزازات الموجودة عنده، ووضعها تحت تصرف الباحثين من بعده.

وقد قصد فيشر أن يضمّن معجمه كل اللغة العربية الأدبية الخاصة بزمان الجاهلية، وبثلاثة القرون الأولى بعد الهجرة، ففيها نشأت اللغة العربية الفصيحة وازدهرت[٣].

---

[١] محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية الملكي- دور الانعقاد الثاني: ص ٣٨٢.

[٢] محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية- الدورة ١٨:ص ٤٦.

[٣] محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية الملكي- دور الانعقاد الثاني: ص٣٨٢، مقدمة المعجم اللغوي التاريخي لفيشر: ص٢٥

ويلحظ هنا أن فيشر نظر إلى اللغة بعين النقد، كما فعل أصحاب المعاجم قبله، فاعتبر اللغة العربية الفصيحة هي الأصل الذى يجب أن يضمه معجمه، كما حدد الفترة الزمنية التى يختص بها معجمه، ولا يفعل هذا أصحاب المعاجم التاريخية[1]. فنجده يوضح **الزمن الذى يختص به معجمه**، وكذلك **ميدان البحث فيه** قائلا:[2]

" فالمعجم يتناول بقدر الإمكان بحث تاريخ كل الكلمات التى جاءت فى الآداب العربية مبتدئا بالكتابة المنقوشة المعروفة بكتابة النمارة، من القرن الرابع الميلادى، ومنتهيا بالعهد السابق ذكره. أعنى أنه يتناول الكلمات الموجودة فى القرآن، والحديث، والشعر، والأمثال، والمؤلفات التاريخية والجغرافية، وكتب الأدب، والكتابات المنقوشة والمخطوطات على أوراق البردي وعلى النقود... وقد استثنيت من ذلك فى الغالب الكتب الفنية، إلا أنى توسعت فى أخذ المصطلحات منها ".

وقد لاحظ فيشر أن كل كلمات اللغة تظل مستخدمة استخداما شفويا لفترة طويلة قبل أن تدون فى الكتب، ولكنه لا يستطيع- فى معجمه- تحديد بداية استخدام الكلمة إلا من خلال الموضع الذي وردت فيه الكلمة مكتوبة لأول مرة[3]، ولهذا بنى معجمه على المتون الموجودة باللغة، فاستطاع أن يحدد عن طريقها عمر الكلمة وتاريخها، وكذلك معناها وموضعها من الجملة[4].

ويكمل الحديث عن **مادة معجمه** قائلا[5]:

" ولكن وردت فى المعجمات العربية الكبيرة التى صنفها العرب كلمات وتعابير

---

(1) المعجم العربي: د. حسين نصار- ج ٢: ص ٧٣٣.
(2) المعجم اللغوي التاريخي: أ. فيشر: المقدمة: ص ٢٦.
(3) المعجم اللغوي التاريخي لفيشر- المقدمة: ص٢٣
(4) " " " " " : ص٢٦
(5) " " " " " : ص ٢٦

ومعان لم أعثر على شواهد لها فى الكتب التى بحثتها، ويرجع ذلــك إلـــى أن مؤلفي هذه المعجمات كانت لديهم مادة لغوية من لغة الكتابة ولغة الكلام انتهت إليهم، وليس فى مقدورنا اليوم الحصول عليها. ورأيت من الواجب علـــيّ أن أورد هذه الكلمات والتعابير والمعاني ذاكرا المعجم الذى نقلتها عنـــه، إذا مـــا تراءى لى أن هذه التعابير لا تنتمى إلى العصر المتأخر، وفى رأيى أنه وردت فى القاموس، وتاج العروس تعابير مولدة. وهكذا تعرضت بطبيعة الحال لخطر احتمال ترديد أخطاء وقعت فيها هذه المعجمات العربية.

أما شواهده فقد قال عنها[1]: " وقد أوردت الشواهد من الشـــعر مـــع أســـماء الشعراء الذين نسبت إليهم عادة فى دواوينهم أو في غيرها مـــن كتـــب الأدب العربية، وبدهي أننى عالم بأن قسما كبيرا من هذه الأشعار منحول أو مصنوع، ولكن ليس لي بطبيعة الحال أن أسترسل هنا فى بحث نقدي واف فى ذلــك... وهذه الأبيات والأشعار، وإن كانت منحولة، فهي فىالغالب عربية قديمة، ولـــذا تكون صالحة لمعجمي ".

ويبين مدى احتواء معجمه على **أسماء الأعلام والأماكن** قائلا[2]:

" ولم ترد أسماء الأشخاص والقبائل والبلاد بانتظام فى معجمي، ولكنها وردت أحيانا حيث يحتمل أن تبين معنى اسم الجنس".

وذكر **طبعات مصادره ومراجعه** بقوله[3]:

" واستعملت بطبيعة الحال أحسن الطبعات دائما. ولكن مما يؤسف له أن عـــددا كبير من دواوين الشعر القديم، ومن كتب الأدب للمتقدمين ليس لها إلا طبعـــات شرقية طبع أكثرها فى مصر وحيدر آباد، وهي فى حاجة إلى العناية الصادقة..

---

(١) المعجم اللغوي التاريخي لفيشر – المقدمة: ص ٢٧.
(٢) المعجم اللغوي التاريخي لفيشر – المقدمة: ص ٢٧.
(٣) " " " " " : ص ٢٦.

على أن بعض هذه الطبعات الشرقية لا تصلح بحال لأن ينتفع بها في وضع معجم".

أما عن **منهجه فى المعجم فقد قال**[١]:

" والكلمات الأعجمية المعربة الزائدة على ثلاثة أحرف تتبع الكلمات العربية فى ترتيب المعجم إن تصرّف فيها العرب بالاشتقاق مثل: إبريق، دكان/ديباج، أسوار، سراويل، وهلم جرا (تجدها فى مادة "برق "دكن"، " سور"، " سرول"، وهلم جرا). أما مالم يتصرف فيه العرب بالاشتقاق فتعتبر حروفه كلها أصلية، مثل إبريسم، استبرق، بنفسج، سفرجل، شطرنج، وهلم جرا، غير أنى أوردت أيضا " إبريق "، " دكان "، "ديباج "، "أسوار"، "سراويل "، وهلم جرا على حدة، مشيرا إلى مادة " برق"، "دكن" ، " دبج"، "سور"، "سرول" وهلم جرا، كيما يتيسر العثور على جميع الكلمات الأعجمية المعرّبة دون عناء."

ويكمل ذاكرا **منهجه فى إيراد صيغ المشتقات** قائلا[٢]:

" ولم أورد فى معجمي المشتقات القياسية الخاصة بالتصاريف اللغوية مثل: صيغ الأفعال، وصيغ أسماء الفاعل والمفعول، وصيغ المصادر للأفعال المزيد فيها مادامت ليس لها معان خاصة، وذلك خلافا لعبارات مثل: حاكم وشاهد وعامل... ومسلم ومؤمن ومشرك ومبتدأ... ونحوها من العبارات التى لها جميعا معان خاصة.

" وعولجت الحروف الدالة على معنى في غيرها بتوسع، على عكس الغالب في المعجمات، وحروف المعنى في الأصل من خصائص القواعد النحوية، إلا أنه من الواجب شرحها بتوسع في المعجم أيضا؛ كي يتسنى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربية."

---

[١] المعجم اللغوي التاريخي لفيشر– المقدمة: ص ٢٧.

[٢] المعجم اللغوي التاريخي لفيشر– المقدمة : ص ٢٨.

وقال عن **ترتيبه للمعجم**[1]: " وقد رتبت الكلمات على حسب المـواد الترتيـب المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحرف الأول والثـاني والثالـث أساسا ".

" ويبدأ في المادة بإيراد الفعل المجرد، ثم المزيد بحـرف، وحـرفين وثلاثـة أحرف. ويكون ترتيب أبنية الأفعال كما يلي: فعُل، فعّل، فاعَل، أفعَل، تفعّل، تفاعل، افتعل، افعلّ، استفعل افعالّ، وهكذا. وتذكر الأسماء كلها بعـد الأفعـال سواء أكانت مشتقة أم جامدة، وترتب على نظام ترتيب الأفعال: فيذكر المجـرد منها أولا، ويتبعه المزيد".

وعن تدقيقه للمادة قال[2]:

" وتضبط كلمات المعجم وكل الشواهد على وجه دقيق. ويتبع الشرح العربـي للكلمات شرح مختصر بالإنجليزية، وآخر بالفرنسية وقد نسـجت علـى هـذا المنوال نزولا على قرار للمجمع، وسيرحب الكثيرون بذلك؛ إذ إن إيراد الكلمة الإنجليزية والفرنسية المقابلة، غالبا ما يوضح المعنى ويحدده أكثر مما لوكـان الشرح مقصورا على العربية، وسيجد المستشرقون، الذين لم يتمكنوا من العربية تمكنا كافيا، عونا كبيرا لهم في الشرح الإنجليزي والفرنسي".

ولكي تتضح صورة المعجم سنصف الجزء الذي طبع منه. وقد طبع في ثلاث وخمسين صفحة شملت الجزء الأول منه مادة (أبد). وقد بـدأه بحـرف الهمزة، فذكر موضعه من حروف الهجاء، واسمه في العربية واللغات السـامية واليونانية، ومعناه، ورسمه في الكتابة، ومقداره في حساب الجمّل، وأنواعه، ثم أردف ذلك بالترجمتين الإنجليزية والفرنسية للشرح. وبعدها تحدث بالتفصـيل عن ألف الاستفهام ذاكرا مقابله اللغات السامية، وموضعه من تركيـب الجملـة

---

[1] نفسه– المقدمة: ص ٢٨– ٢٩.

[2] المعجم اللغوي التاريخي لفيشر– المقدمة: ص ٢٩

وارتباطه بغيره من الأدوات، والطرق التي يكتب وينطق بها، ومعانيه أو الأغراض التي يؤديها في العبارة. وكذلك فعل في حديثه عن نفس الحرف عند استخدامه للقسم والنداء، مع إيراد الشواهد الوافية على كل استخدام، والإشارة إلى مصادر الشواهد.

وقد اصطلح في بداية معجمه على كلمات ورموز لأسماء المصادر التي نقل عنها، وعلى رموز معينة للاصطلاحات التي ترد بكثرة عنده؛ مما يساعد على الاختصار، كما هو الحال في معجمنا القديمة.

وقد ردّ الكلمات المعربة إلى أصلها وأورد معانيه والشواهد على كل منها، أما الكلمات العربية فقد أورد معانيها وحاول أن يتلمس الصلة بين تلك المعاني في العربية واللغات السامية، كما في بداية مادة كل من: (أبّ) و(أبد)، ولكن باقي الكلمات لا يتضح فيها ذلك المنهج.

وقد حاول أن يبين النواحي الصرفية والنحوية والبيانية للكلمة؛ لكي تفهم في جميع أحوالها، كما حاول أن يفرّق بين المعاني الحقيقية والمجازية لها.

وقد **انتقد معجم فيشر الشيخ عبد القادر المغربي**– بناء على نموذج طبع ووزع على أعضاء المجمع المصري ليدلوا بآرائهم حوله[*]– فلاحظ عليه، عند تبيينه للمعنى المجازي، أنه توسع في الأمثلة والشواهد، زيادة في الإيضاح، مما أدى به إلى تكرار الأقسام والتداخل فيها، يقول[1]:

" وطريقة المؤلف في إيراد مواد معجمه أنه في مادة (أخذ) مثلا يذكر مرادفات فعل (الأخذ) في اللغات السامية القديمة، ثم يذكر مادة (أخذ) وما تفرع عنها من المشتقات، وإذا كان في بعض المشتقات غرابة يذكر المصدر الذي اقتبس منه

---

[*] وهو غير النموذج المطبوع الذي بين أيدينا، حيث طبع به الثلث الأول من مادة (أخذ)، ولم تطبع هذه المادة فى الجزء المطبوع مع المقدمة.

[1] (معجم الدكتور فيشر– وصفه ونقده: عبد القادر المغربي)– مجلة المجمع العلمي العربي– المجلد ٢٤– ج ٤: ص ٥٠٢.

ذلك المشتق، ثم يعمد إلى معاني (أخذ) ومدلولاتها فيسردها تحت رقم متسلسل طويل الذيل، غير عابئ بتكرار المعاني ولا بتداخل التفاسير: يحسب أنه يسرد معاني، وإنما هو يسرد شواهد لمعنى واحد مجازي أو كنائي".

كما أكمل نقده قائلا[٢]: " من أمثلة ما في معجم الأستاذ فيشر، مما تجب ملاحظته، النقط الدينية، مثل ذكره في معاني كلمة (أخذ) الحقيقية حديث: " إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته "، وبدهي إن أخذ الله للظالم ليس من باب الحقيقة في شيء، وإنما هو مجاز أوكناية عن الاستيلاء عليه."

ولنأخذ قسما من المناقشات التي دارت في المجمع[١] حتى نرى منها مدى اختلاف آراء أعضاء المجمع حول معجم فيشر.

"حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر– تكفل معجم الأستاذ فيشر بردّ الكلمات الى أصولها السامية. وليست تلك ميزته وحدها. فهناك تفصيله للكلمة ومعانيها، وذكره لشواهد كل هذه المعاني. وتلك طريقة مبتكرة لم يسبق إليها في العربية.

"حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش– إن هذا التفصيل لا حاجة إلى الكثير منه، فهناك معان متداخلة لا متغايرة والبون ظاهر بين التداخل والتغاير، فيجب ألا يفصل بين المعاني المتداخلة، ولا يصح جعلها فصولا قائمة بذاتها، بل يجب ردها إلى أصولها. ومن القواعد المقررة أن حقيقة الشيء لا تغيرها عوارضه. فليس بصواب أن يكون الأخذ في الحرب فصلا من معاني مادة (أخذ) كما فعل الأستاذ فيشر في النموذج الذي بين أيدينا، وإني أعرض مثلا مما فصّله الأستاذ فيشر في معاني (أخذ)، وكان تفصيله– فيما رأى– خلاف الصواب:

---

[٢] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الثالث– مجمع اللغة العربية الملكي– ص ١٥٤.
[١] المرجع السابق: ص ١٥١، ١٥٢.

" قال: " أخذ بمعنى: نوّم "، واستشهد بقوله تعالى: " لا تأخذه سنة ولا نـــوم".
وليس المعنى، لا تنوّمه سنة ولا نوم. وإنما المعنى: لا تغلبه ســنة ولا نـــوم.
ويفهم هذا من معنى الإثبات فمعنى أخذه النوم: غلبه. وهذا معنى واضح.

"حضرة العضو المحترم الأستاذ علي الجارم- إن تفصيل المعـــاني المتداخلــة تبيين لاختلاف الأساليب، وهذا النسق غريب في معجماتنا إذ إن مؤلفينا يذكرون المعنى العام، ولا يفصّلون مواقع استعماله في مساق الكلام. أمـــا المعجمـــات الغربية فتعنى بذلك كل العناية: فتفصل بين أخذ الكتاب، وأخذ الأســـير، وأخـــذ الرأي مثلا. ونحن لم نألف ذلك الغرار في التأليف، فإذا أخذنا به فتحنا أبـــواب اللغة للناس على اختلافهم، وسهلنا عليهم تذوق الألفاظ في أحسن مواقعها فـــي الاستعمال فتصبح مشرع الجميع.

" حضرة صاحب المعالي الرئيس- هذه الطريقة تفيدنا. ومن فوائدها أنها تيسر للأجانب أن يلقنوا العربية، وأولى بنا أن نرحب بهذا التيسير."

جـــ- المعجم الكبير

شغل المجمع المصري بمعجم فيشر عن معجمه التاريخي في بداية الأمر، وظن أنه يمكن أن يستغني بالأول عن الأخير، وخاصة أن صاحبه كان قد قارب على الانتهاء منه، ولكن رؤى أن معجم فيشر قد قدر لـــه أن يقـــف عنـــد العصـــر الأموي، والمعجم التاريخي ينبغي أن يستوعب عصور اللغة كلها، فضلا عـــن الملاحظات والانتقادات التي وجهت إلى المعجم الذي ألفه فيشر، فانتهى الرأي إلي أنه لابد من معجم آخر ينشأ كاملا من جديد ويقوم بجانبه[1].

وقد رأى فيشر[2] أن المعجم التاريخي للغة العربية الفصحى يجـــب أن يكـــون ملائما للتطور العلمي للعصر الحاضر، وذلك بأن يشتمل على كل كلمة- بـــلا

---

[1] محاضر جلسات مجمع القاهرة- د ١٤: ص٨٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧- ١٧٩.
[2] المعجم اللغوي التاريخي لفيشر- المقدمة: ص ٢٢.

استثناء– وجدت في اللغة، وأن تعرض على حسب وجهات النظر السبع التالية: التاريخية، والاشتقاقية، والتصريفية، والتعبيرية، والنحوية، والبيانية، والأسلوبية.

وحين يئس المجمع من إتمام معجم فيشر نشط لإتمام معجمه الذي أسماه (المعجم الكبير)، بعد أن ترك جانبا التفكير في عمل المعجم اللغوي إلى أن تكتمل الدراسات الأساسية الممهدة له. فكّون لجانا لوضع منهج العمل في المعجم الكبير، اشترك فيها كثير من أعضاء المجمع، وقسموا الأدب العربي إلى عصور، مع توضيح ما يستشهد به في كل عصر. وحاولوا تحديد المصادر التي يرجع إليها، كما بحثوا ترتيب الكلمات واشتقاقها، وتتابع المواد. ونبهوا على أن يلاحظ– بقدر الإمكان– عند وضعها تاريخ الكلمات من حيث نشأتها وأصولها واستعمالها في النصوص المختلفة[1]. والتفتوا إلى الإشارات والرموز فيه، ووضعوا القواعد الأساسية التي يجب السير عليها عند عمل المعاجم ووضحوها بنماذج لمواد لغوية، كانت موضع النقد والملاحظة[2] إلى أن استقام منهج العمل فيه.

واستقر رأي المجمع على أن اللغة العربية لا تقتصر على ما جاء بين دفتي المعاجم اللغوية. وإنما يمكن أن تكمل مادة المعاجم بمصادر أخرى هي كتب الأدب والعلم والتاريخ. كما رأى أن اللغة كيان متصل الأجزاء، يرتبط حاضره بماضيه ممهدين لمستقبله، وينبغي أن يعبر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها، وأن يستشهد فيه بالقديم والحديث على السواء. وطبق المجمع في هذا المعجم قراراته الخاصة بقياسية بعض الأوزان التي كانت مقصورة على

---

(1) محاضر الجلسات– مجمع القاهرة– الدورة ١٢: ص١٥٤.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية– ج ٧: ص١٧٨، ١٧٩، محاضر الجلسات– مجمع القاهرة– الدورة ١٤: ص ٨٨.

السماع، وتكملة المادة اللغوية التي تدعو إليها الحاجة، والأخذ بالتعريب عند الضرورة. وسجل هذا المعجم قدرا من المصطلحات العلمية والفنية لأن اللغة العلمية جزء من اللغة العامة- وذلك حتى يتابع العلم في سيره وتطوره[١]. يقول الدكتور إبراهيم مدكور عنه:[٢]

" ففي هذا المعجم جوانب ثلاثة أساسية: جانب منهجي هدفه الأول دقة الترتيب ووضوح التبويب، وجانب لغوي عني بأن تصور اللغة تصويرا كاملا، فيجد طلاب القديم حاجتهم، ويقف عشاق الحديث على ضالتهم. وفيه أخيرا جانب موسوعي، يقدم ألوانا من العلوم والمعارف تحت أسماء المصطلحات أوالأعلام. وروعي في هذا الجانب الجمع بين القديم والحديث ما أمكن، فذكرت معطيات العلم العربي، وأضيف إليها ما جاء به العلم الحديث".

وفي عام ١٩٥٦م نشر المجمع جزءا من معجمه الكبير في نحوخمسمائة صفحة، على أنه تجربة دعا العلماء إلي أن يقوّموها. وتوالت عليه المقترحات التي استفاد منها في تنقيح هذه التجربة، حتى خرج علينا في١٩٧٠م بالجزء الأول من هذا المعجم فى سبعمائة صفحة من القطع الكبير، ويحتوي على حرف الهمزة.

وكانت **الصورة النهائية لمنهج المعجم** كما يلي[٣]:

رتبت المواد بحسب أصولها وفق الحرف الأول فالثاني فالثالث من حروف الهجاء، نظرا للطبيعة الاشتقاقية للغة العربية.

ذكر فى بداية المادة نظائرها السامية- إن وجدت- وردّت الكمات المعربة إلى أصولها.

---

(١) مقدمة المعجم الكبير- د. ابراهيم مدكور- ص: و، ز.

(٢) " " " " : ص: ز، مجلة مجمع اللغة العربية: ص٢٨- ص١٤- ١٥

(٣) المعجم الكبير- مجمع اللغة العربية- المقدمة: ص ط- ص.

ثم ذكرت المعاني الكلية، ورتبت متدرجة من الأصلي إلى الفرعي ومن الحسي إلى المعنوي، ومن الحقيقي إلى المجازي، ومن المألوف إلى الغريب.

قدمت الأفعال على الأسماء، وقدم الثلاثي على الرباعي، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي.

أما الفعل المبني للمجهول فقد اقتصر فيه على ما نصت عليه المعاجم، وذكـر بعد المبني للمعلوم المتفق معه فى الصيغة، ثلاثيا كـان أو رباعيـا. ذكـرت المصادر بعد الفعل مباشرة، وذكر من مصادر الثلاثي ما نصت عليه المعاجم، وقدّم القياسي على غيره، أما مصادر غير الثلاثي فقد أهملت؛ لأنها قياسية، إلا ما يمكن أن تختلط صيغته بغيرها فينص عليها.

ولم تذكر المشتقات بعد الفعل؛ لأنها قياسية، إلا إذا شاركها غير القياسي، حتى لا يوهم إغفال القياسي عدم جوازه.

ذكرت الأسماء بعد الأفعال مرتبة ترتيبا هجائيا، مع تقديم الألف اللينـة علـى الهمزة.

وقد استشهد– ما أمكن– على المواد؛ توضيحا للمعنـى، وتأييـدا للاسـتعمال. ورتبت

الشواهد عند تعددها كما يلى: القرآن الكريم– الحديث الشريف– النص الأدبـي المنثور، ومنه المثل– الشعر.

وإذا تواردت الشواهد على دلالة واحدة سيقت مرتبة ترتيبـا زمنيـا بحسـب أصحابها.

أما الجانب الموسوعي منه[1] فيشتمل على المصطلحات، وأعـلام الأشـخاص والبلدان، وأسماء النبات والحيوان. فعني بإيراد المصلحات القديمة كاصطلاحات الفقهاء والمحدّثين والمناطقة والعروضيين، واكتفى من المصـطلحات وألفـاظ

---

[1] المعجم الكبير– مجمع اللغة العربية– المقدمة: ص: ق.

الحضارة– التي أقرها المجمع– بما شاع استعماله فى الأوساط العلمية والحياة العامة، أو كان وثيق الصلة بالاستعمال الأدبي واللغوي بوجه عام.

ونلحظ أن المعجم الكبير قد أورد المعاني التى تفيدها المادة اللغوية فى بداية كل مادة متعددة المعاني، وهذا يوفر الوقت والجهد للباحث. وسيقت فيه الشواهد الشعرية بكثرة للاستدلال على معاني الكلمة واستعمالاتها، مع نسبة تلك الشواهد إلى قائليها، إلا فيما ندر. وقد استعان المعجم الكبير بالصو؛ لتوضيح أسماء النبات والحيوان، وبالرسوم التوضيحية والخرائط؛ لتوضيح الأماكن، كما جاء وصفه للأماكن دقيقا محددا، وهذا ما افتقدته المعاجم العربية السابقة لمعاجم المجمع، كما بيّنا من قبل.

وقد **انتقد د. حسين نصار** منهج المعجم الكبير فى إيراد أسماء الأعلام والأماكن به، مفضلا أن تهمل هذه الأسماء تماما فيه، أو أن يكتفى في الأماكن بذكر أنها موضع؛ ليرجع الباحث عنها إلى معاجم البلدان. وأيّد دعوته إلى إهمال أسماء الأعلام والأماكن بالحيرة فى ترتيبها: حسب حروفها كلها، إلا إن بدا اشتقاقها واضحا. فإن طبق المبدأ الأول صعب البحث عن الموضع، بعد أن تعودنا استخدام معاجمنا الاشتقاقية. وإن طبقنا المبدأين حرنا فى المرتجل والمشتق من الأماكن[1].

والبحث لا يميل معه إلى هذا الرأى، وأظننا فى حاجة ماسة إلى التعريف الدقيق بأسماء الأعلام، وخاصة الحديثة بأسلوب واضح ميسر، نعم قد ترد هذه الأعلام فى الموسوعات، ولكن مثل هذا المعجم أقرب وأيسر تناولا وأسهل اقتناء منها.

أما أسماء الأماكن، ففى هذا المعجم ميزة أنه حوّل وحدات القياس القديمة إلى الوحدات الحديثة، وهذا جعل تحديده أوضح من غيره، كما أن ترتيب الأماكن بحسب حروفها كلها أو بحسب مادتها لم يؤد إلى صعوبة البحث، فقد ذكرت

---

[1] المعجم العربي– د. حسين نصار– ج ٢: ص ٧٣٩.

الكلمة مرتين: مرة فى أحد الموضعين بالتفصيل، وأحيلت فى الموضع الآخـر إلى المكان الذى شرحت فيه.

هذا بالإضافة إلى أن المعجم لم يحشد أسماء الأعلام والأماكن فيه بحيث تطغى على الجانب اللغوي، بل إنه لم يورد منها إلا أسماء المشاهير مـن الرجـال، وأسماء القارات والدول والمدن الشهيرة، والأسماء ذات القيمـة التاريخيـة، أو التي نسب إليها علماء مشهورون، أو تردّد ذكرها فى نصوص أدبية قديمة[١].

د- المعجم الوسيط

فى عام ١٩٣٦م طلبت وزارة المعارف من المجمع اللغوي بالقـاهرة تـأليف معجم وسيط، يسد حاجة طالبي العلم فى المدارس، ويحتوي على المصطلحات الشائعة، وألفاظ الحضارة الحديثة. وشكلت لجنة لهذا العمل فى عـام ١٩٣٧م، رسمت خطة العمل فيه، ووضعت القواعد الأساسية لنظام المعجـم، وطريقـة تحرير مواده[٢].

وقد اجتهدت أن يفي هذا المعجم بحاجة جمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية، وأن يكون سهل التناول، ميسر الترتيب. ويستعان فيه بالصور حـين لا يفـي الشرح بتوضيح المعنى المقصود بدقة. وقد عرضت القواعد التـى وضـعتها اللجنة على المجمع، كما عُرضت صور من مسودات المعجم الوسيط، فـأقر- بعد المناقشة- النظام الذى تسير عليه لجنه المعجم، ورأى أن يجيز لها أن تنقل من المعربات حتى آخر القرن الرابع الهجرى[٣]. كما وافق على بعض القواعد العامة التى رئى أن تتبع فى وضع هذا المعجم، وهى: لا تكتب الأصول السامية وغيرها مالم تكن الكلمة معربة، ولا يذكر من الأضداد إلا ما كان كثير الشيوع.

---

(١) المعجم الكبير- مجمع اللغة العربية- المقدمة: ص ق.
(٢) محاضر جلسات الدور السادس- مجمع القاهرة: ص ٣٥٧.
(٣) محاضر جلسات الدور السادس- مجمع اللغة العربية: ص ٣٧٢.

ويتبع نظام الإحالة فى الكلمات التى يصعب الاهتداء إلى أصلها[١]. وترتب الكلمات الأعجمية- التى لا يعرف أصلها- بحسب حروفها الألفبائية[٢].

واستمر العمل فى المعجم إلى أن ظهرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٦١م. وانتقد كثير من الباحثين مادته[٣]، وأخذ هذا النقد بعين الاعتبار فى الطبعة الثانية عام ١٩٧٢م.

وقد خطا المعجم خطوات جادة فى سبيل التجديد اللغوي: ففتح باب الوضع للمحدثين، وعمم القياس فيما لم يقس من قبل، وأثبت كثيرا من الألفاظ المولدة والمعربة الحديثة التى أقرها المجمع، واستعملها الأدباء والكتاب. وابتعد عن إثبات الحوشي والغريب، وصيغ بلغة العصر وروحه[٤].

ويقع المعجم الوسيط فى جزءين، يحتويان على أكثر من ألف صفحة فى طبعته الثانية. ويشتمل على نحو ثلاثين ألف مادة، وستمائة صورة. ومن أوضح خصائصه أنه يضم الكلمات العربية من عصور اللغة المختلفة، فلا يقف باللغة عند حد زمني أومكاني معين، فيتيح للباحث أوالقارئ أن يجد فيه ما يعينه على فهم النصوص الغامضة من أي عصر كانت، وييسر عليه أن يجد المصطلح المناسب الذى يفي بما تتطلبه الحياة الحاضرة والعلم الحديث.

وقد روعي فى ترتيب مواد المعجم ما يلى:-

١. تقديم الأفعال على الأسماء.
٢. تقديم الفعل المجرد على المزيد.

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية- ج ٧: ص ٥٦-٥٧.

[٢] " " " " : ص ٥٧، ص١٧٧.

[٣] منهم عدنان الخطيب فى مقالاته (نظرات فى المعجم الوسيط): مجلة المجمع العلمي العربي- المجلدات من ٣٨-٤٠، وقد طبعت فى كتاب يحمل نفس العنوان عام ١٩٦٧م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ووهيب دياب فى نقده لمادة (الطقم): مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥١-ج١:ص ٩٨- ١٠٥.

[٤] المعجم الوسيط- مجمع اللغة العربية- المقدمة: ص ٩.

٣. تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقى على المجازي.

٤. تقديم الفعل اللازم على المتعدي[١].

٥. رتبت الأسماء ترتيبا هجائيا.

واستخدمت الرموز للإشارة إلى الكلمات المستخدمة، وتحديد نوعها أو زمنها؛ حتى لا يختلط الدخيل أوالمعرب أوالمحدث بغيره من كلمات اللغة. وقد حاولت لجنة المعجم فى طبعته الثانية أن تزيد من التدقيق، " ووقفت من التفرقة بين (المولد) و(المحدث) موقفا حاولت فيه، ما أمكن، الإقلال من احتمال التداخل بين هذا وذاك[٢] ".

وقد رأى د. حلمي خليل أنه لما كان الفرق بين الكلمتين لا يعدو أن يكون فارقا زمنيا، وقد استعمل بعض اللغويين القدماء كلمة (المحدث) للدلالة على المولد فى عصرهم[٣]، فإن استخدام نفس الكلمة الآن للدلالة على المولّد فى العصر الحديث قد يؤدى إلى اختلاط الكلمات المولدة فى العصر الحديث مع بعض الكلمات المولدة قديما، وعلى هذا فقد اقترح أن تستخدم الكلمة نفسها: مولد، مع إضافة وصف لها مثل (مولد قديم) و(مولد حديث)؛ لأن هذه التسمية لا توحي بوجود اختلاف معنوي أو لغوي بينهما، ولا تفرّق بدقة بين ما ولّد قديما وحديثا[٤]، ونحن نميل معه إلى هذا الرأي حتى لا يحدث أي لبس فى المعنى.

وكان هذا المعجم– من حيث زمن ظهوره– أول معجم حديث شامل ميسر، يتفادى نواحي قصور المعاجم القديمة، ويأخذ بالفن المعجمي الحديث، ولا يهمل

---

(١) المعجم الوسيط– مجمع اللغة العربية– المقدمة: ص ١٤.

(٢) " " " " " : ص٦

(٣) المولد، دراسة فى نمووتطور اللغة العربية بعد الاسلام– د. حلمى خليل– ص ١٨٢– ص١٨٥.

(٤) المولد، دراسة فى نمووتطور اللغة العربية فى العصر الحديث– د. حلمى خليل– ص١٨٤، ١٨٥.

لغة الحياة والحضارة، ويعبر بدقة عن المصطلحات الشائعة. فقد أثبت الألفـاظ المولدة والمعربة فى مادته، واعتبرها من صلب الثروة اللغوية العربية، فاختلف بذلك عن المعاجم العربية القديمة– التى اكتفت بإثبات الكلمات العربية والقليـل من الكلمات المعربة[1]– وحدد بذلك نظرة المجمع الحديثة إلى التطور اللغوي، وحق المحدثين فى تطويع لغتهم حتى تعبر عن حياتهم ومجتمعهم بدقة.

وطبق فن المعاجم الحديث فى اللغة العربية، بعنايته بالترتيب والتبويب: فراعى فى ترتيبه التطور الطبيعي والمنطقي، فقدم الأفعال على الأسماء، والمجرد منها على المزيد، واللازم على المتعدي. ورتب المعاني بحسب تطورها الطبيعـي: فقدم الحسي على العقلي، والحقيقي على المجازي، فعالج بهذا الترتيب ناحية من نواحي الضعف فى معاجمنا السابقة، مما يوفر على الباحث فيه وقته وجهده.

وإثبات المعجم الوسيط للألفاظ المولدة والمعربة التى أقرها المجمع بالإضـافة إلى ألفاظ الحياة العامة والحضارة الحديثة، التى استعملها المؤلفون واستسـاغها الذوق اللغوي، إلى جانب أمهات المصطلحات العلمية، عربية كانت أومعربـة، ومراعاة ما أقره المجمع من قراراته المختلفة حول القيـاس وتكملـة المـواد اللغوية، كل ذلك وسع دائرة اللغة ونمّى ثروتها، وأتاح لـه أن يكـون معجمـا شاملا يتسع لكل ما يحتاج إليه المثقف فى عصرنا الحاضر، فضلا عما به مـن دقة ووضوح في الشروح والتعريفات، وضبط دقيق للألفاظ بالشكل.

---

[1] المرجع السابق: ص ١٤٤.

هـ- معجم ألفاظ القرآن الكريم

في عام ١٩٤١م وافق المجمع المصري على وضع معجم لألفاظ القـرآن الكريم. ووضع قواعد للعمل فيه كما يأتي:

١. يفسر المعنى اللغوي للكلمة كما جاء في النصوص العربية وفي كتب اللغة القديمة، ويرجع إلى ما يمكن أن يكون للكلمة من أصل في اللغات السـامية أو غيرها.

٢. تبين المواضع التي وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم ومعاني الكلمة في هذه المواضع على اختلافها، كما فهمها القدماء من المفسرين وعلماء اللغة. ويبين ما يكون بين هؤلاء المفسرين واللغويين من اختلاف في المعـاني، ويدل على المصادر من كتب التفسير أو من كتب اللغة.

٣. تبين المعاني التي يمكن أن يكون قد استكشفها المتأخرون مـن المفسـرين واللغويين العلماء، وينص على مواضعها في كتبهم وفي آثـارهم العلميـة المختلفة.

٤. الكلمات اللغوية تشمل الأسماء الجغرافية والتاريخية والمصـطلحات علـى اختلافها.

٥. يلجأ إلى تفسير الآيات إذا دعت إلى ذلك ضرورة لغوية.

٦. تكون عبارة المعجم- على دقتها العلمية- ميسرة يفهمها أوساط المثقفين[١].

وقد عرضت على المجلس نماذج من مواد المعجم لمناقشتها، وعُـدِّلت- وفقـا لملاحظات الأعضاء- إلى أن استقامت خطة العمل في المعجم.

والطريقة التي سار عليها العمل في وضع المعجم هي كما يلي:[٢]

---

[١] محاضر الجلسات في الدورات: ٨،٧، ٩- مجمع اللغة العربية- ص٦٩-٧٠.

[٢] معجم ألفاظ القرآن الكريم- المقدمة: ص د، هـ.

أولاً: إذا كانت الكلمة القرآنية ترد فى القرآن الكريم بمعنى واحد:

أ- تشرح الكلمة شرحا لغويا أولا، فإن كانت فعلا مجردا ذكر بابه ومصدره ومشتقاته، إن كان لهذه المشتقات ورود فى القرآن الكريم. وإن كانــت فعلا مزيدا ذكر معناه، ثم ذكرت مشتقاته على النحو السابق. وإن كانت اسما إكتفى بمعناه. وإن كانت مصدرا ذكر معناه وفعله.

ب- يبيّن أن الكلمة وردت فى القرآن الكريم فى كذا موضعا، وأنها جاءت في كل هذه المواضع بالمعنى الذى ذكر آنفا.

ثانياً: إذا كانت للكلمة القرآنية معان لغوية مختلفة:

أ- ينص على المعاني اللغوية كلها، ويبين نوع الفعــل والمصـــدر وتــذكر المشتقات التى وردت من هذه المادة.

ب- يؤخذ أولا أكثر المعاني دورانا فى القرآن الكريم، وينص على أن الكلمة وردت بهذا المعنى فى كذا وكذا موضعا ويذكر مثالان من الآيات مع اسم السورة ورقم الآية، ثم يكتفى بعد ذلك بما جاء من هــذا المعنـــى بــذكر السورة ورقم الآية.

جـ- تذكر المعاني الأخرى معنى بعد آخر. ويذكر بعد كــل معنـــى عـــدد الآيات التي جاءت فيها الكلمة بهذا المعنى ويكتفى بمثال، ثم تذكر السور وأرقام الآيات الأخرى.

ثالثا: قد يسهل أحيانا- إذا كان للكلمة أكثر من معنى- أن يبدأ بالمعـــاني التـــي وردت فى قليل من الآيات، ثم يذكر المعنى الذى ورد به كثير من الآيات. ويقال: ماعدا ذلك فهو بمعنى كذا فى باقى الآيات.

رابعا: إذا كان للكلمة معنى لغوي واحد، ولكنها استعملت فى القــرآن الكــريم بألوان مختلفة بسبب المجاز أونحوه نص على المعنى اللغوي البحت، وقيل إنها تستعمل- أو قد ترد- بمعنى كذا، ثم تذكر الآيات وأرقامها على

النحو السابق[1].

وعلى ضوء هذه الخطة سارت اللجنة فى وضع المعجم مراعية ما يأتي:

١) رتبت ألفاظ القرآن الكريم حسب حروف الهجاء مسترشدة بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم[2].

٢) صدّرت كل مادة بذكر جميع ما ورد فى القرآن الكريم منها بين قوسين، سواء أكان فعلا أو مصدرا أو مشتقا، بحيث يتبين للناظر فى أول المادة كل ما جاء فى القرآن الكريم من كلمات تلك المادة[3]. ثم ذكرت الآيات التى وردت فيها على الترتيب الذى صدرت به[4].

٣) وضع- تحت كل لفظ من ألفاظ المادة، فى هامش الصفحة- رقم يبين عدد مرات ورود هذا اللفظ فى القرآن الكريم[5].

٤) وقد اتبع فى المعجم نظام الإحالة فى الكلمات التى يصعب الاهتداء إلى أصلها.

وطبع المعجم فى مجلدين اشتمل المجلد الأول على الحروف من الهمزة إلى السين، على حين احتوى المجلد الثاني على باقي الحروف الألفبائية. وبلغ عدد صفحات المجلد الأول فى طبعته الثانية ٦٤١ صفحة، والمجلد الثاني ٩١٨ صفحة.

---

[1] معجم ألفاظ القرآن الكريم- مجمع اللغة العربية- المجلد الأول المقدمة: ص د،هـ، محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية- الدورة ١٩: ص ٣٦٨، ص ٣٦٩.

[2] معجم ألفاظ القرآن الكريم- مجمع اللغة العربية- المجلد الأول المقدمة: ص هـ، محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية- الدورة ١٩: ص ٣٦٩.

[3] محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية- الدورة ١٩: ص ٣٦٩، معجم ألفاظ القرآن الكريم- المجلد الأول- المقدمة: ص تنبيهات.

[4] معجم ألفاظ القرآن الكريم- المجلد الأول- المقدمة: ص تنبيهات.

[5] معجم ألفاظ القرآن الكريم- المجلد الأول- المقدمة: ص تنبيهات.

وفى ذكر الكلمات فى أول المادة ما يوفر وقت الباحث ومجهوده. وهذه ميزة فى هذا المعجم تميزه عن المعاجم القديمة. كما أن أسلوبه سهل واضح بعيـد عـن الغموض والتعقيد، متسم بروح العصر. وقد التزم فيه ضبط الكلمات التى يمكن أن يخفى ضبطها على القارئ، أو تلتبس بغيرها إذا لم تضبط بالشكل. وفـوق هذا نجد لهذا المعجم فائدة كبيرة لمن يبحث فى لغة القرآن الكريم، فهـو يـوفر عليه أن يضيع فى متاهات المعاني التى أطال فيها المفسرون، ممـا يمكـن أن يستغني عنه دارس اللغة، فيبعده بذلك عن التشتيت.

الفصـــل الثاني

الأبنية والتراكيـــب

أولاً: الدراسات الأساسية فيها:

يعالج القسم الأول من هذا الفصل الدراسات التى عالجت قضية البنية اللغويـــة، سواء شملت هذه الدراسات بنية الكلمة (الصرف) أو تركيب الجملة (النحـــو). وقد حظيت الدراسات الخاصة بتركيب اللغة بالنصيب الأوفـــى مـــن أبحـــاث المجامع ومناقشتها، ومن قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: فعولجت صـــيغ المشتقات فى اللغة، ودلالاتها، وصيغ الجموع، ودرس القياس. وأقرت قياســـية بعض الصيغ لبعض المعاني، مما ســـنذكره بالتفصـــيل فـــى القســـم الخـــاص بالقرارت. وبحث النسب وصيغه: كالنسب بالألف والنون، والاستغناء عن يـــاء النسب وصيغه: كالنسب بالألف والنون، والاستغناء عن ياء النسب بصوغ اسم من المنسوب إليه على وزن فَعّال، كنجار وعطار، أو على وزن فَاعِل، كتـــامر ولابن[١] أومِفْعال: كمعطار[٢]، أوعلى صيغة فَعَال مفتوحة الفاء مثل النسب إلى الشام واليمن[٣]، وصيغة النسب بزيادة الكاف كالهنادكة، أى الهنود، وبحث أيضا النسب إلى الأسماء المعربة الممدودة مثل: كيمياء، والنسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلـــة، وإلى عشرين وبابه. كما بحث الاستثناء، ودرس فيه الاستثناء بغير وسوى.

وتناولت الدراسات أسلوب القرآن الكريم، وجواز وقوع أحرف الزيـــادة فيـــه. وعالجت صحة استخدام بعض الأساليب فى اللغة مثل: (يرفع الرأس عاليا) وها أنا وها أنذا) و(كان + الماضى بدون قد) و(كم ذا نصحتك) و(رغما عن كـــذا) و(لما به)، و(مما أن يفعل) وأسلوب كاد المنفية.

---

(١) أى صاحب تمر ولبن.

(٢) أى ذى عطر

(٣) فيقال: رجل شآم أويمان

وبحثت العلامة المركبة، والمركب المزجي، وعلم الجنس، كما بحث نعت العدد وتمييزه، والوصف بأسماء العدد، وتذكير العدد وتأنيثه، وفى بحث طويل بحثت ألفاظ العدد، وحالات المميز مع العدد، والمعدول عن جهته من العدد مذكرا ومؤنثا وسبب منعه من الصرف. وبحثت صيغة التفضيل، وصيغ اسم الآلة، والتوهم فى اللغة، والتضمين، والاختصاص. كما بحثت الأدوات بتوسع: فبحث التركيب والبناء فى الأدوات، وأحرف الجر وأثرها فى التعبير اللغوي، وواو الاعتراض/ والكاف، وإذن بين الإعمال والإهمال، وإذ وإذا، ومذ ومنذ، والواو الزائدة، و(لا) الزائدة والمحذوفة، و(إن) الزائدة والنافية، و(ما) الزائدة، والفاء وثم الزائدتان.

وقد اكتفينا هنا ببحث أهم هذه الدراسات، مع كتابتها مرتبة وفق بداية زمن بحثها فى المجامع، ومالم نورده بالتفصيل سنذكر القرارات التى اتخذت بشانه فى القسم الثاني من هذا الفصل.

والموضوعات التى تبحث بالتفصيل هى على الترتيب:

١. الصرف.
٢. الإعلال الصرفى.
٣. اسم الآلة.
٤. الاشتقاق.
٥. التوهم.
٦. دراسات حول الأساليب التعبيرية.
٧. الدراسة العلمية للغة.

١- الصــــرف

من الدراسات المهمة بحث الدكتور كمال بشر عن: مفهوم علم الصرف[1]، وقد ألقى فيه الضوء على الدراسة الصرفية التقليدية ناقــدا إياهــا. فقســم البحــث الصرفي التقليدي إلى نوعين من الدراسة: أولها يضم بحوثا من صميم الصرف بالمفهوم الحديث- مثل أبواب المشتقات وتقسيم الفعل إلى أزمنتــه، والمتعــدي واللازم، والتصغير، والنسب. فدراسة هذه الأبواب ذات قيم تظهر آثارها فــي التركيب بوضوح، ولهذا تعد دراسة صرفية حقيقية.

والنوع الثاني يشمل أبوابا تجمعها ظاهرة خاصة هى أنها تعنى بــالنظر فــي الكلمة، وما يطرأ على صورتها من تغيير، ولكن هذا التغيير لا يعطي معــاني أوقيما صرفية تخدم الجملة والعبارة. وقد أورد أمثلة على هذا النوع، مبديا رأيه فيها وفى كيفية معالجتها:

أ- فكان من رأيه طرح بعض مسائل هذا النوع، مثل الكلام على همزة التأنيث فى نحو: صحراء، وأصلها المنقلبة عنه.

ب- ورأى أن بعض أبوابه يحسن أن تدخل فى دراسة متن اللغة.

ج- ولاحظ أن بعض أنماط صيغ الصرف أقرب إلى ميدان الأصوات.

د- وذهب إلى أن بعض أبواب الصرف عولجت بصورة خاطئة.

وسنفصل بعض آرائه فيما يأتى:

بعض أبواب الصرف يحسن أن تدخل فى دراسة متن اللغــة، مثــل أوزان الفعل الثلاثي؛ لأنها ذات قيمة لفظية تفيد معرفتها فى معرفة ألفاظ اللغة بدقــة، فهي من قضايا الثروة اللفظية أو متن اللغة والمعجمات ومثــل صــيغ جمــع التكسير، فقد اكتفى الصرفيون بمجرد سردها، وهذا لا يدخل فى علم الصرف.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة: ج ٢٥: ص ١١٠- ص ١٣١.

وقد أبرز وجهة نظره فى أن جمع التكسير جدير بأن يعالج فى علم الصرف من وجهتين:

١. أنه قسم من فصيلة الجمع بعمومه، فى مقابل المفرد والمثنى، وفى هذه الحالة يلاحظ الاختلاف النحوي فى التراكيب، كما فى حالة وصف جمع التكسير، فالصفة فى هذه الحالة تختلف صرفيا عنها فى حالتي المفـرد والمثنى.
٢. قواعد المطابقة مع جمع التكسير فى العربية: فبعض صيغ الجمع يجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة فى العدد والنوع.

كما رأى أن بعض أنماط صيغ الصرف التقليدى هى أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف، مثل صيغة افتعل وفروعها إذا كانت فاؤها أحـد حـروف الإطباق، مثل الصاد والضاد والظاء، أو أحد الأصوات المجهورة، مثل الـدال والذال والزاى، فمن رأيه وصف ما بهذه الأمثلة من ظـواهردون إخضـاعها لوزن معين. ومثلها الأمثلة التي عالجها الصرفيون تحت عنـوان إبـدال فـاء الافتعال تاء إذا كانت واوا أوياء. وكذلك فعل الأمر من الثلاثى الأجوف.

وبنفس الطريقة يمكن معالجة الفعل المضارع المؤكـد المسـند إلـى ضـمير الجماعة، نحو: لتكتبُنّ، فمن رأيه أنه لا داعي للأصل الافتراضي الذى قـدروه (وهو تكتبونَنّ، حذفت نون الرفع منعا من توالي الأمثال، فالتقى ساكنان: الواو والنون المشددة، فحذفت الواو، وبقيت الضمة دليلا عليها). وفسّر الباحث هـذا التركيب (لتكتبُنّ) على النحوالتالى:

النون المشددة هى نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة؛ إذ من المسـتحيل وقـوع النون الثقيلة هنا لاستحالة تتابع ثلاثة أصوات متماثلة فـى العربيـة، وطبيعـة التركيب المقطعي فى العربية هى التى منعت نطق الواو فى هذه الصيغة: فهى

لا تسمح بالمقطع (ص+ح ح + ص)[*] إلا فى حالتين لا تدخل هـذه الصـيغة تحت واحدة منهما.

وذهب إلى أن الفاعل فى هذه الصيغة ظاهر، وهو الضمة القصيرة التـى علـى الباء، فإذا اتبعنا المنهج الوصفي فى مثل الفعل (يضربون) نجد أن مـورفيم[1] الفاعلية هو الضمة الطويلة (المرسومة واوا)، كما أن هذا المورفيم يمكن أن يأخذ صورة أخرى هى الضمة القصيرة.

وعاب على الصرفيين فى هذه الناحية أن تفسيرهم ينبني على افتـراض، كمـا يتضمن ما يناقض مبادئهم: إذ كيف تحذف الواو– وهى الفاعل– مع نصهم على أن الفاعل لا يجوز حذفه ؟

وهناك نقطة تختلف الباحثة معه فيها حول الفعل المؤكد بالنون، وهى:

فسّر الباحث النطق (لتكتُبّن) على أن النون المشددة فيه هى نون الرفع ونـون التوكيد الخفيفة[2]، كما وضحنا. ولكن كيف يمكن أن تظهر نون الرفع مـع أن الفعل مسبوق باللام الطلبية الجازمة؟. المفروض أن يكون الفعل مجزوما باللام، وعلى ذلك تكون علامة جزمه حذف النون، فكيف يستقيم هذا الإعـراب مـع تفسير الباحث لأولى النونين فى هذا المثال بأنها نون الرفع؟

لو أنه فسر المثال (هل تكتبُنّ)– أى الفعل نفسه، ولكن مع سبقه بأداة غير عاملة– بتفسيره المذكور، لأمكننا مجاراته فى ذلك فى حالة الرفع فقط، ثم تبرز نفـس المشكلة فى حالتي نصب الفعل وجزمه. فضلا عن أن نون الرفع تحرك دائمـا بالفتحة فى مثل هذا المثال (تشبيها لها بنون جمع المذكر السالم)، ونون التوكيد الخفيفة تكون ساكنة، فلو تمشينا مع الباحث فى تفسيره للنـون المشـددة فـى

---

[*] الصاد ترمز إلى الحرف الصحيح أو الصامت، والحاء إلى الحركة.

[1] مصطلح يعنى الوحدة الصرفية (أى أصغر مبنى يؤدي قيمة وظيفية فى السياق).

[2] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥: ص ١٢٣.

(لتكتبِنّ) على أنها نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة لكان يجب أن تضبط هكذا: (لتكتبُنَنْ) أى بباء مضمومة ثم نون مفتوحة وبعدها نون ساكنة، والفعل لم يــرد بهذا الضبط، وعلى هذا نرى أن الباحث لم يطبق المنهج الوصفي تطبيقا سليما على هذه الصيغة. ولذلك نذهب مع القدماء إلى أن نون الرفع هى المحذوفــة، وهذه النون المشددة الظاهرة هى نون التوكيد الثقيلة. مع موافقة الباحث علــى إمكان معالجة الصيغة على أساس النظام المقطعي والوحدات الصرفية.

والجانب الرابع الذى ناقشه الباحث هو أبواب الصرف التقليدية التى عولجــت بطريقة جعلتها أشبه بمخلفات علمية لا تفيدنا إلا فى معرفة منهج التفكير عنــد اللغويين القدامى. ومن هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفــرع عنهما، فالفعل (قال) مثلا تصريفه التقليدى هكذا: أصله (قول)، تحركت الــواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. ومثله غزا، أصله (غزو) وعولج بــنفس الطريقــة. ورأى أننا يجب أن نسلك– فى مناقشة هذه الأفعال وتصريفها– أحد طريقين:

١. الطريق الوصفي الذى يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة فى الصيغة دون تأويل أو افتراض. وفى هذه الحالة تعاوننا الدراسة الصوتية:
فتركيب الفعل (قال) الصوتى يختلف عن تركيب الفعل (نصر) مــثلا، حيث إن الفعل الأول يتركب من مقطعين أولهما طويل، والفعل الثــاني يتركب من ثلاثة مقاطع قصيرة.ولو اتبعنا هذا الدليل الصوتى، وســرنا على منهج الأوزان ولكن بالطريق الوصفي وجب أن نقول إن الفعــل (قال) وزنه: "فال" و(غزا) وزنه "فعا" أما نصر فوزنه: " فعل".

٢. طريق المنهج التاريخي، وهو أن نتتبع الصيغ المختلفة لنكشــف عمــا تعرضت له من تغيير وتطور عبر الفترات التاريخية المختلفة، ولنا بعد ذلك أن نشير إلى أوجه الاتفاق والافتراق بين الفترات التاريخية.

وهذه الدراسة– عبرت من وجهه نظر البحث– عما يدور فى ذهــن الــدارس والباحث من ناحية علم الصرف. فكثيرا ما دارت هذه التساؤلات فــى أذهــان

دارسي الصرف: ما الفائدة التى نجنيها من دراسة باب مثل جمــع التكســير، يعطينا قواعد كثيرة لأوزان عديدة لا نستطيع استيعابها، بل نقتنع بعد دراســتها برأي من قال إن هذه الجموع سماعية على الصحيح لا قياسية، فلا تخضع فى مجموعها لقواعد ثابتة مطردة. وما الفائدة التى نحصــل عليهــا ممــا يــورده الصرفيون من كلمات مختلفة ذات أوزان مشهورة ونادرة وجميعها تنتهى بألف التأنيث المقصورة أوالممدودة، ولا يفيد معظمها الدارس سوى معرفــة بعــض ثروتنا اللغوية، فلا تدخل فى علم الصرف، ولا تــؤدي وظيفــة صــرفية إلا بوصفها مؤنثة فى مقابل المذكر. ولكن كان يمكن الاستغناء عــن ســرد تلــك الأوزان والأمثلة الكثيرة، والاكتفاء بالشائع المشهور فقط، مع إبــراز وظيفتــه الصرفية فى الجملة.

وكذلك فى دراسة باب الإعلال والإبدال كان الأنسب– فيرأينا– معالجة الكلمات كما هي، لا بافتراض أصل نرجعها إليه.

ونظن أيضا أن دراسة همزة الوصل هى أقرب إلى الدراسة الصوتية منها إلى الدراسة الصرفية، فهمزة الوصل يؤتى بها لكى يستطاع النطق بساكن فى بداية الكلام[1]، ولا تؤدي قيمة وظيفية فى الجملة.

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميــد: ج ٢: ص ٥٤٥، ص ٥٤٦.

٢- الإعــلال الصــرفي

ومن الدراسات التى عالجت الصرف أيضا دراسة الدكتور عبــدالله درويــش: "نظرة فى الإعلال الصرفي"[1]وقد بيّن فيها أن تقسيم الصرفيين للمفردات إلـــى معتل وصحيح– تبعا لصحة حروفها أو اعتلالها– جعل بعض القواعد صــعبة، وخصوصا فى باب (الإعلال والإبدال). وعلى الرغم مــن أن قواعــد اللغــة العربية، من نحو وصرف وغيرهــا، حظيــت بــأغنى البحــوث والمؤلفــات والنظريات فإن علماء العربية المتأخرين أفرطوا فى تطبيق المنهج الفلسفى على قواعد اللغة، وخاصة فى علم الصرف. وإذا درسنا منهجهم فى باب الإعــلال تبين لنا أهم مظاهر التعقيد فيما يلى:

١. جعل المجرد من المعتل ثلاثيا، شأنه شأن الصحيح.
٢. وزن المعتل بأوزان الصحيح من حيث الميزان الصرفي.
٣. وترتب على هذين المظهرين توحيد القواعد الاشتقاقية فــى الصـــحيح والمعتل.
٤. عدم اعتبار المد حركة طويلة، واعتباره حرفا يعادل حرفا مــن كلمــة صحيحة.
٥. إطلاق اسم المعتل على ما فيه حرف علة غير ممدود، وعلى ما فيــه حرف ممدود.
٦. وضع قاعدة خاصة لكلمة واحدة، أو لعدد قليل من الكلمات.
٧. افترضوا أن للمعتل– فى أكثر تصريفاته– أصـــلا خياليــا[2] توجبــه القواعد، ثم تغير من هذه الصورة الافتراضية إلى الصورة التى ينطــق

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥:ص١٤٩– ص ١٥٨.
[2] هذا الأصل سامي، يؤكده احتفاظ الحبشية به.

بها فى اللغة، تبعا لقواعد معينة هى التى تمثـل أكثـر قضـايا بـاب الاعلال.

وكان منهج اللغويين القدماء فى تأليف كتبهم مطابقا لمنهج عصرهم فى التفكير، كما أنهم ألفوها– فى الغالب– للخاصة أو للترف العلمي أو العقلي، ولكننـا الآن أصبحنا فى عصر تغير فيه منهج البحث فى كل العلوم، وأصبح باب الاجتهـاد مفتوحا فيها، إلا النحو: فقد جمد عند الحدود التى رسمها له علماؤنا القدامى.

وقد صحبنا الباحث معه فى جوابه خلال المراجع الصرفية التى سلكت مسـلك التفكير الفلسفي– الذى يلتزم بالعلة وبالبحث عن الأصل الخيالي– وعرض علينا بعض نماذج تفكيرهم:

أ. فقد اعتبروا أن الفعل الأجوف مثل (قال) يجري فى تصـريفه مجـرى (نصر)، فهو على وزنه تماما، فوزنه فى الماضي (فَعَلَ) بفـتح العـين، وفى المضارع (يَفْعُلُ) بضمها.

ب. واعتبروا أن كلمة مثل (مختار) لها وزن فى حالة اسم الفاعـل غيـر وزنها فى حالة اسم المفعول.

ج. وجعلوا وزن الكلمات: خطايا ومطايا وقضايا هو فعائل حملا لها علـى كل صحيفة وجمعها: صحائف.

د. وعدّوا جمع فاعلة هو فواعل، صحيحة كانت الكلمة أم معتلة الفاء، مثل شاعرة وشواعر، وكذلك واصلة وأواصل[1].

وقد اقترح بعض التعديلات الجزئية، فى عدد من القواعد الصـرفية الخاصـة بالاعتلال؛ حتى يخلصها من الشوائب السبع التى أوردها، وتتلخص اقتراحاتـه فى:

---

[1] لنا اعتراض على تمثيله للمعتل بكلمة (واصلة)، سنورده بعد عرض البحث.

أولاً: فصل قواعد المعتل من الصحيح، فيجعل للصحيح قاعدته ويخصص للمعتل قاعدة أخرى تنطبق عليه تماما، فيقال فى مثل: أواصل إن وزنها (أفاعل)، وقضايا وزنها (فعالى)[1].

ثانياً: الفصل فى الأفعال بين المثال من جهة فنعتبره ثلاثيا، شبيها بالصحيح، وبين الأجوف من جهة أخرى فنعتبره ثنائيا معتلا، وكذلك الناقص نعتبره ثنائيا معتلا، أما المهموز فنعتبره شبيها بالصحيح.

وطبق ذلك على باب النسب: فقد ذكر الصرفيون أن الاسم الثلاثى المقصور مثل: (عصا ورحى) تقلب ألفه واوا فى النسب، بغض النظر عن أصل الألف. وعلى هذا اعتبر هذا النوع من الأسماء مكونا من حرفين ثم حرف علة، واقترح أن يكون النسب إليه بزيادة واوثم ياء مشددة بعد الحرفين. وجعل الواو والياء المشددة هنا صورة أخرى من صور أداة النسب الاصطلاحية، وهى (الياء المشددة).

كما ذهب إلى أنه فى الممدود يمكن أن نتجاهل حرف العلة فى آخره، ونتخذ له صورة أخرى من صور أداة النسب هى : الألف والواو والياء المشددة، فى مثل مائيّ وماويّ وسماويّ وصحراويّ[2] ؟

وكذلك ذهب إلى أنه فى حالة الأسماء التى همزتها أصلية نحو : إنشاء وقراء تكون صورة أداة النسب هى الألف والهمزة والياء المشددة، فيقال: إنشائيّ وقرائيّ، مع إغفال اللهجة القليلة التى تجعل النسب بصورة مثل قراويّ.

وخلص من هذا التطبيق إلى أن إغفال حرف العلة فى آخر الكلمة عند النسب إليها يمكن أن يخلصنا من متاعب صرفية كثيرة.

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥:ص١٥٤.

(2) المرجع السابق : ج ٢٥:ص ١٥٦، ولنا ملاحظة على اقتراحه.

والبحث عملي ومهم حيث إنه يبعدنا عن التعقيدات الصرفية الافتراضية التى لا تفيد الدارس في شيء وإن كانت تفيد الباحث فى معرفة قوانين التطور اللغوي- كما أننا لوطبقنا منهجه المقترح ليسَّرنا تعليم القواعد الصرفية، ولكن لنا ملاحظتين فرعيتين على هذا البحث وهما:

١. وافق الباحث الصرفيين على عدّهم كلمة (واصلة) من الكلمات معتلة الفاء[١]، وطالب بفصل قواعد المعتل عن الصحيح، فجعل وزنا خاصا بالجمع هو (أفاعل) يكون فى معتل الفاء، ممثلا بالكلمة نفسها واصلة[٢].

والدراسة اللغوية الحديثة لا تتفق معه فى جعل مثل هذه الكلمة من المعتل الفاء، ففاؤها هى الواو المفتوحة (Waṣilah)، وهى فى هذه المثال تدخل تحت قسم أشباه الحركات أو أنصاف الحركات Semi-Vowels[٣] وشأنها شأن أي صامت أوصحيح آخر[٤]، أما الحروف المعتلة عندهم فهى الحركات وهى ستة فى اللغة العربية الفصحى: الضمة القصيرة والطويلة، والفتحة القصيرة والطويلة، والكسرة القصيرة والطويلة. وفاء الكلمة هنا ليست ضمة طويلة، وإنما هى شبه حركة. وهى أقرب إلى الأصوات الصامتة منها إلى الحركات، ولكن الذى يؤدي إلى اللبس بين أشباه الحركات من ناحية، وبين الحركات (حروف العلة) من ناحية أخرى هو أنهما يتخذان شكلا كتابيا واحدا فيختلط الأمر بينهما أحيانا بسببه.

٢. والملاحظة الأخرى هى أن فكرة (الثنائية) فى الكلمات المعتلة قد استولت على الباحث بحيث بعدت به- فى بعض الحالات- عن التيسير الذى ينشده.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥: ص ١٥٣.

(٢) " " " : ج ٢٥: ص ١٥٤.

(٣) Bloomfield: Language, P 130 . U.S.A 1933 , 1961.

(٤) علم اللغة العام (الأصوات) د. كمال بشر: ص١٧٠-١٧١، الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس: ص٤٣، ٤٤.

فلا جدال فى أنه فى مثل الكلمات: عصا ورحى، حين تجعل أداة النسب هى: (الواو والياء المشددة) يكون ذلك أيسر على الدارس. ولكن فى حالة النسب إلى الممدود اقترح الباحث أن " نتجاهل حرف العلة فى آخره، ونقول إن النسب إليه بأداة ثالثة للنسب هى (الألف والواو والياء المشددة) مثل: مائى وماوىّ، ومثل سماويّ وصحراويّ، (أى مما همزته تعادل اللام أو لا تعادلها بأن كانت زائدة)[1].

نلاحظ هنا أن الباحث جعل أداة النسب بصورة أخرى هى الألف والواو والياء المشددة، مع أن الألف جزء من الكلمة فى الحالات التى مثّل بها، ولو استخدم الأداة السابقة وهى (الواو والياء المشددة) لما تغير شيء فىالكلمة، ولكنه أراد أن يستبعد كل ما بعد الحروف الصحيحة فى الكلمة الأصلية، ثم يجعل الحروف المكملة كلها هى الصورة الجديدة لأداة النسب: ففى مثل (ماء) اكتفى بحرف الميم الصحيح، ثم أضاف إليه أداة النسب المقترحة (الألف والواو والياء المشددة) وكذلك فى سماء اكتفى بالحرفين الصحيحين، ثم أضاف الصورة الجديدة لأداة النسب، وفى صحراء اكتفى أيضا بالحروف الصحيحة، وأضاف أداة النسب.

ونحن لا نريد أن نخرج من سيطرة فكرة الصورة الافتراضية التى استعملها الصرفيون دائما إلى فكرة أخرى تسيطر علينا، فنطبقها على جميع أمثلتنا، حتى لوكان ذلك على حساب التيسير الذى نبتغيه.

وأظن أنه من الأولى فى تلك الأمثلة أن نحذف الهمزة الأخيرة فقط، ثم نأتي بنفس الصورة المقترحة السابقة لأداة النسب، وهى (الواو والياء المشددة) بدلها، فيكون هذا أقرب إلى التيسير من اتخاذ أشكال لأداة النسب، ثم حذف أجزاء من الكلمة لإضافتها إلى أداة النسب الجديدة. ويدخل تحت هذا مثل كلمة (فداء)، مما

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥: ص ١٥٦.

تكون همزته منقلبة عن أصل، فيجوز أن تحذف الهمزة، وتضاف الصورة المقترحة لأداة النسب وهى الواو والياء المشددة، كما يجوز حذف الهمزة، وإبقاء الكلمة على صورتها ثم إضافة أداة النسب الأصلية (وهى الياء المشددة) إليها. وكذلك الحال مع نحو: إنشاء وقراء، مما تكون همزته أصلية، فالأكثر فيها أن تبقى الكلمة على حالها، ثم تزاد بعدها أداة النسب الأصلية (الياء المشددة)، وقد تحذف الهمزة وتضاف الصورة المقترحة لأداة النسب وهى (الواو والياء المشددة). وبهذه الطريقة يكون هناك صورتان فقط لأداة النسب: الصورة الأصلية، وهى الياء المشددة، وصورة أخرى مقترحة هى: الواو والياء المشددة. كما تكون القاعدة أسهل على الدارس: فالمعتل الآخر ينسب إليه بحذف حرف العلة الأخير، وزيادة الصورة المقترحة لأداة النسب، والممدود ينسب إليه بحذف الهمزة وزيادة الصورة المقترحة لأداة النسب. ويجوز فى الممدود الذى تكون همزته أصلية أو منقلبة عن أصل أن تبقى الكلمة على حالتها، ويزاد عليها أداة النسب الأصلية.

٣- اســـم الآلـــة

من أوائل البحوث التى عالجتها المجامع اللغوية العربية البحث فى اسم الآلة. ففى محضر الجلسة الخامسة والعشرين من دور الانعقـاد الأول لمجمـع اللغة العربية، دار البحث حول اسم الآلة[١]. وكان هناك اتجاهان: أحدهما يميل إلى المحافظة، فيتمسك بما ورد عن النحاة القدماء من أن اسم الآلة يأتى قياسـا من المشتق المبني من الثلاثي المتعدي على وزن مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة، ومـا عدا ذلك فهو سماعي لا يقاس عليه، وكان على رأس هذا الفريق الشيخ حسـين والي[٢].

أما الاتجاه الآخر فيميل إلى التجديد، ويرى أن قاعدة النحاة حول اسـم الآلـة تقصر اشتقاقه على الفعل الثلاثي المجرد المتعدي، على حين قد وردت كلمـات كثيرة فى اللغة تدل على معنى الآلة، وليست مشتقة من الثلاثي المجرد، ولا من الفعل المتعدي. وكذلك صرح بعض اللغويين بجواز اشتقاق اسم الآلة من الفعل المزيد، والفعل اللازم، وكذلك من الاسم الجامد. وكان على رأس هذا الفريـق عبد القادر المغربي[٣]، وطالب بتوسيع قاعدة اسم الآلة لتشمل الفعـل الـلازم والمتعدي، والمزيد على الثلاثى والاسم الجامد.

وقد اتخذ المجمع قرارا[٤] فى ذلك حاول فيه التوفيق بين الاتجاهين فنص علـى أن " يصاغ قياسا من الفعل الثلاثي على وزن مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة، للدلالة على

---

(١) محاضر الجلسات– الدور الأول– مجمع اللغة العربية الملكي: ص ٣٥٨– ص ٣٦٠.

(٢) (اسم الآلة: الشيخ حسين والى)– محاضر الجلسات– دورالانعقاد الأول– مجمـع اللغـة العربية الملكي: ص٣٧١–ص٣٧٨.

(٣) محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول– مجمع اللغة العربية الملكي– ص٣٨١–ص٣٩١، مجلة المجمع العلمي العربي– المجلد السابع– ج ٢: ص ٤٩– ص ٦١.

(٤) ذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى أن المجمع لم يصل فى ذلك إلى قرار، وكان أكثر الميل إلى عدم التوسع فى القياس: (اسم الآلة– إبراهيم مصطفى)– مجلة مجمـع اللغـة العربيـة: ج١٠: ص ٦٢.

الآلة التى يعالج بها الشيء. ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ منه أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة[1]".

وتلحظ الباحثة أن القرار لم ينص فيه على نوع الفعل الثلاثي الذى يصاغ منه أوزان اسم الآلة: أهو اللازم أم المتعدي، المجرد أم المزيد ؟ كما أنه حاول الارتباط بالصيغ المسموعة فى اللغة قبل استعمال صيغ جديدة. وقد جاء القرار مبهما بعض الشيء؛ وذلك لاختلاف الآراء بين أعضاء الفريقين، على الرغم من أن الشيخ المغربي– فى بحثه– لم يعرض لصيغ أخرى غير الصيغ الثلاث، واقتصر على أن يطلب التوسع فى القياس.

وفى جلسة مجلس المجمع اللغوي بالقاهرة، بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٩٥٤م تقدم أحمد حسن الزيات باقتراح أن يقبل المجمع إضافة صيغة (فَعّالَة) إلى صيغ اسم الآلة؛ لشيوعها على الألسن؛ تيسيرا على الناس، وتقريبا للعامية من الفصحى. وقد أحال المجمع الاقتراح إلى لجنة الأصول لبحثه وعرض رأيها على مجلس المجمع.

وتقدم إبراهيم مصطفى ببحث حول هذا الموضوع[2] فلاحظ ما يلي:

١. أن سيبويه لم يتوسع فى بحث اسم الآلة، وأن اسم الآلة لم يكن كثير الشيوع فى كلام العرب؛ لأن حاجة الحياة لم تكن تلح على استعماله، كما أنه لم يرد فى القرآن الكريم فى أكثر من ستة مواضع.
٢. أن النحاة قد ساروا على نهج سيبويه فى هذا البحث، فلم يتوسعوا عن سيبويه إلا فى فنون التعليل المنطقي.

---

[1] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول– مجمع اللغة العربية الملكي– ص ٣٩٧،مجلة مجمع اللغة العربية الملكي– ج ١: ص ٣٥، ص ٢٢١.
[2] (اسم الآلة– إبراهيم مصطفى): مجلة مجمع اللغة العربية ج ١٠: ص ٦١– ص ٦٤.

٣. أن المتأخرين كانوا أكثر ميلا إلى الركون إلى السمع وتضـــييق القيـــاس، والتحرج من التصرف[١].

وذكر عدة ملاحظات هى:

أ. " أن فعّال صيغة مبالغة، ودلالته على من أو ما يصدر عنه الفعل بكثـــرة استعمال عربى صحيح.

ب. " أن صيغتى مِفْعَل ومِفْعَال من صيغ المبالغة أيضا، وأن بعض علمـــاء اللغة لاحظ أنهما استعملتا للآلة بما فيهما من معنى المبالغة.

ج. "أن العرب اعتادت أن تنسب الفعل إلى بعض ما يلابسه أو يلابس الفاعل: كالزمان والمكان والآلة. فإذا قلت: كوت المكواة ثيابي، وحرث المحراث أرضي فهو استعمال عربي سائغ.

د. " وإذن فاشتقاق صيغة فعالة للدلالة على اسم الآلة نهج عربي صحيح، لا وجه لاستنكاره، ولا لرد استعماله[٢].

ورأى أن الحياة الصناعية الحديثة جعلت الناس يفرقون بين اسم الآلـــة والأداة فيطلقون الآلة علىالجهاز الكامل الذى يعتمد عليه فى الإنتـــاج، والأداة علـــى الجزء الصغير الذى يدخل فى تركيب هذه الآلة، أو يستعان به فى عمل جزئى. واقترح أن تكون صيغة (فعّالة) اسما للآلة، وصيغة (مِفْعَل) اسما للأداة.

وبعد أن اطلع مجلس المجمع على تقرير لجنة الأصول بشأن اقتـــراح الأستاذ الزيات، وعلى بحث الأستاذ إبراهيم مصطفى، قرر فى جلسته بتـــاريخ ١٠ مايو عام ١٩٥٤م صحة استعمال صيغة فعّالة لاسم الآلة، وإضافتها إلـــى الصيغ الثلاث: مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعَلَة.

---

(١) المرجع السابق– ج ١٠: ص ٦٣.

(٢) المرجع السابق: ص ٦٣، ٦٤.

وفىالدورة الثامنة والعشرين لمجمع اللغة العربية، عرض الأستاذ محمد بهجـــة الأثري بحثا عن **الآلة والأداة**[1]، وذكر فيه أنه يجب على علماء اللغة أن يقوموا بتسمية ما يتصل بحياة الناس تسمية عربية دقيقة، ومن ذلــك أســماء الآلات. وعدّد طريقين للتعبير عن اسم الآلة، مما استحدثته الحياة الحديثة:

١. إعادة الحياة إلى أسماء الآلات القديمة، والملاءمة بينها وبين الحاضر. وهذا الطريق أضمن لدوام شباب اللغة العربية وتجدده مــن اســتعمال الألفــاظ الدخيلة.

٢. الاشتقاق: ولم يتوسع النحاة (القدماء والمحدثون) فى بحث اسم الآلة؛ لعدم إلحاح الحياة فى ذلك الوقت على إيجاد كلمات كثيرة لهذا النوع من الأسماء ورأى أن قاعدة اسم الآلة بحثت فى كتب النحو بطريقتين مختلفتين:

الاولى: الطريقة العربية، وتقوم على الاستقراء اللغوي، ومراعاة الاســتعمالات العربية الأصيلة، ثم تضع لها القواعد.

ثانيا: الطريقة الأعجمية، وتسير على منهج من التعليــل المنطقــي، وتفــرض شروطا تحرم أنواعا من الاستعمالات العربية المباحــة. أمــا الطريقــة الاشتقاقية التى تلحق أولها ميم مكسورة، للتفريق بينها وبين صيغ أسماء المكان والمصدر التى تكون على مثالها وتفتح ميمها، وذلك لأن العامــة كانوا يلحنون فى ذلك، ويخلطون بين تلك لصيغ. ولم يكن القصد حصر اشتقاق اسم الآلة بهذه الصيغ الثلاث.

وأما الطريقة الأعجمية فقد تناولت القاعدة لا على أساس الاستقراء ولكن علــى أساس منهج التعليل المنطقي، ووضعت لها التعريفات وحصرت اشــتقاق اســم الآلة فى هذه الصيغ الثلاث، كما أنها جعلته لايشتق إلا مــن الفعــل الثلاثــي،

---

[1] البحوث والمحاضرات– الدورة الثامنة والعشرون: ص٣٤٥– ص ٣٦٣، مجلة المجمــع العلمي العراقي– المجلد العاشر ص ٣– ص ٢٩.

المجرد، المعلوم، المتعدي، ومنعته من اللازم والمزيد ومن أسماء الأعيان، وإن ورد فى كلام العرب بكثرة. كما اختلفت هذه الطريقة فى قياسية اسم الآلة.

وذهب إلى أن الاستقراء اللغوي يدل على عدم تقييد الاشتقاق بالصيغ الثلاثة. ثم أشار إلى بحث الشيخ عبد القادر المغربي حول اسم الآلة، وإلى قرار المجمع بشأنه فى دور الانعقاد الأول، ذاكرا أن المجمع انتهى إلى قرار بإقرار القاعدة.

كما ذكر أن مجمع اللغة العربية– بعد ذلك– خالف الأوزان الثلاثة المذكورة، أحيانا، إلى أوزان أخرى– مثل فاعلة وفعّالة– صاغ عليها كثيرا من أسماء الآلات التى أقر مصطلحاتها. وقد فعل هذا دون أن يتخذ فيها قرارا.

وقرر:

١. أن أوزان اسم الآلة والأداة كثيرة، ولا تنحصر فى الأوزان الثلاثة إلى ذكرتها قاعدة النحاة.

٢. أن العرب اشتقوا أسماء الآلة من الأفعال المتعدية واللازمة، ومن الثلاثية وغير الثلاثية، ومن المصادر وأسماء الأعيان.

٣. وذكر أن طبيعة الحياة الصناعية الحديثة تحتم علينا أن نفرق بين ثلاث كلمات هى: (الجهاز) و(الآلة) و(الأداة). فلفظ الجهاز يطلق على هيكل الشيء الصناعي، ولفظ الآلة يطلق على ما يعالج به، ويكون واسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول أثره اليه، والأداة هى الجزء الصغير فى الجهاز والآلة، أوما يرتفق به من المتاع والأثاث والرياش والماعون ونحوذلك.

كما أراد إطلاق قيود الاشتقاق فى هذا الباب؛ حتى يمكن للغة أن تنوع دلالات المشتقات بحسب تنوع ما تشتقه منه من الأفعال وغيرها وحتى يمكنها الاتساع لتفي بأغراض الصناعات الآلية المختلفة فى العصر الحاضر.

وأراد إباحة اشتقاق اسم الآلة من أوزان كثيرة تضاف إلى صيغ اسم الآلة الثلاثة المعروفة. وهذه الأوزان هى: فِعَال، فاعِل وفاعِلَة، فَعول وفَعيل وفَعِيلة، فاعول وفاعولة، فَعّال وفَعّالة، مفعول ومفعولة ومُفْعَل ومُفَعّلة. فهذه الأوزان

فصيحة قديمة، صاغت العرب منها أسماء الآلة التى دعت الحاجة إليها فى ذلك الحين، وأتى بأمثلة عربية قديمة؛ للتدليل على صحة استخدام كل منها فى الدلالة على اسم الآلة.

وأشار إلى أن المحدثين قد أكثروا من صياغة أسماء الآلات على وزن (فعّالة)، حتى ظن بعض الأدباء[1] أن هذا الاستخدام عامي[2]. فأراد إدخاله فـــى عـــداد الفصيح، واقترح على مجمع اللغة العربية إضافة صيغته إلى صيغ اسم الآلـــة الثلاث. وأقر المجمع الاقتراح بعد أن خرجه تخريجا منطقيا.

وانتقد الباحث تخريج المجمع للاقتراح على أساس أنه يصح اللجوء إليه إن صح أن هذا الاستعمال عامي. وهذا ليس صحيحا، فهو وزن عربي فصيح اســـتعمل فى اللغة قديما، وهو يقر لأنه من أوزان الآلة المستخدمة فى اللغة العربية منـــذ القدم.

وقد أحال المؤتمر هذا البحث إلى لجنة الأصول بالمجمع لدراسته. وقدم الشيخ محمد على النجار مذكرتين حول البحث السابق فى اسم الآلة[3]. لخـــص فى المذكرة الأولى بحث الأستاذ محمد بهجة الأثرى، وحدد الفرق بين (الآلـــة) وبين مصطلح (اسم الآلة): فالإبرة آلة وليست اسم آلة، والمِخْيَط بمعناها اســـم آلة، أي أن اسم الآلة له أوزان خاصة به، ولا يدخل تحته ما يدل علـــى الأداة المحض التى لا تكون علاجية، ولا الآلة التى لا يشعر لفظها بالآلية ولا تـــدخل ضمن أوزان اسم الآلة المعروفة كالسيف والعصا.

ثم ذكر الأوزان التى أوردها الباحث واقترح أن تجعل قياسية فى اسم الآلة،

---

[1] يقصد أحمد حسن الزيات فى اقتراحه السابق ذكره.

[2] ذكر أحمد حسن الزيات فى اقتراحه أنه يريد (التيسير على الناس، وتقريب العامية مـــن الفصحى).

[3] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين– مجمع اللغة العربية– ص٢٤١ وما بعدها، ص ٢٤٧ وما بعدها.

واستعرض الكلمات التى وردت على كل الأوزان– ما عدا ثلاثة أوزان هى فِعَال وفَعَّال وفَعَّالة – فوجد أن الكلمات التى على وزن فاعل وفاعلة منها ما هو فى الأصل وصف غلبت عليه الاسمية، ومنها ما هو أداة محض لا يظهر فيه العلاج كالخابية والراوية[1] ومنها أيضا ما هو آلة وليس باسم آلة كالعاتكة والغالية[2]. ويقال هذا أيضا فى الكلمات التى على وزن فعول وفعيل وفعيلة. أما الكلمات التى جاءت على وزني: فاعول وفاعولة فمنها ما أصله للمبالغة كالطاحونة، ومنها ما هو أداة كالتابوت والقارورة، ومنها ما هو آلة ولا يندرج ضمن اسم الآلة كالساطور والهاوُون.

أما الكلمات التى جاءت على أوزان: مفعول ومفعولة، ومُفْعَل ومُفَعّل ومُفَعّلة فهى أسماء مفاعيل غلبت عليها الاسمية كالمُرَيَّش: السهم يلزق عليه الريش ليخف إذا رمى، والموضونة: وهى الدرع؛ لأنها تنسج من حلق الحديد، من الوضن وهو النسج، والمطرف: رداء من خز مربع ذو أعلام توضع فى أطرافه، وفى المصباح: "أطرفته إطرافا: جعلت فى طرفه علمين"، والمُسَيَّر: ثوب فيه خيوط وسيور والمصفحة للسيف، من صفح الشىء: جعله عريضا، فهو فى الأصل السيف العريض.

أما وزن (فِعَال) فقد ورد عليه كلمات فيها معنى الآلية والعلاج كالإراث لما تؤرث به النار أى توقد، واللحاف لما يلحف به أى يغطى، والرباط والحزام، والشفاء للدواء يشفى به، والسقاء لما يسقى به.

وأما (فعّالة) فقد أقر مجلس المجمع صحة استعماله من قبل؛ وذلك لكثرة دورانه للتعبير عن الآلة في عصرنا. وما يقال عن (فعّالة) ينطبق على صيغة (فعّال) لأنها الأصل.

---

[1] الخابية: ظرف الماء المعروف، والراوية: المزادة (القربة).
[2] العاتكة: القوس احمرت قدما، والغالية: السكين.

وقدمت مذكرة أخرى حول البحث بعنوان: **اسم الآلة والأداة**[1]، ذكرت أن الأمثلة التي أوردها الباحث لكل صيغة من الصيغ التي اقترحها، معظمها صيغ لصفات تعبر عن دلالات صرفية أخرى غير اسم الآلة، وهي شائعة في تلك الدلالات، مما يوقعنا في اللبس إذا استعملناها في اسم الآلة. والأصل في النظام اللغوي الصحيح أن تختص الصيغة القياسية بدلالة صرفية واحدة، ولما كانت الصيغتان (فاعول وفاعولة) لم تشتهرا في دلالة صرفية، بعكس غيرهما من الصيغ المقترحة، فيمكن جعلهما قياسيتين في اسم الآلة. واستعرض الأمثلة التي جاءت على الأوزان الأخرى مثبتا أن أكثرها عبَّر عن الآلية عن طريق المجاز، فضلا عن أن معظمها مشهور في دلالات أخرى. وذهب إلى أنه ليس من الضروري اللجوء إلى التفرقة بين ما يعالج به، وما يرتفق به، لكي نحكم على أن المثل من أسماء الآلة؛ فالصيغة تكتسب معناها بالاستعمال، ولو ورد عن العرب أمثلة كثيرة من وزن (إبرة) لصح اعتبار هذه الصيغة قياسية في اسم الآلة.

ووافق على ضم الصيغتين فاعول وفاعولة إلى صيغ اسم الآلة القياسية. وبناء على ما تقدم كله رأت لجنة الأصول إضافة الصيغ التالية إلى صيغ اسم الآلة القياسية[2]:

١. فِعَال مثل إراث، وقد قال بعض القدماء بقياسية هذه الصيغة في اسم الآلة.
٢. فعّالة مثل ثلاجة، وقد سبق أن أقر مجلس المجمع جعلها قياسية في اسم الآلة.

---

[1] للدكتور إبراهيم أنيس: البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٩– مجمع اللغة العربية: ص٢٥١ وما بعدها.
[2] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٩– مجمع اللغة العربية: ص٢٥٣.

٣. فاعِلَة مثل ساقية، وقد وردت أمثلة كثيرة منها فى النصوص القديمة، ويتجه المتكلمون الآن إلى اشتقاق أسماء آلات على نسقها.

٤. فاعول مثل ساطور، وهى صيغة لا يخشى معها اللبس؛ لأنها لم تشتهر في دلالة أخرى، وقد وردت فى النصوص العربية القديمة أمثلة كثيرة منها.

ونورد فيما يلي بعض الملاحظات حول مبحث اسم الآلة:

يتفق البحث مع الأستاذ الأثرى فى أن استخدام صيغة (فعّالة) فى اسم الآلة استخدام عربي قديم، وقد جاء على هذا الوزن أسماء آلات كثيرة مثل الدبابة والدراجة والقداحة، وليس استخداما عاميا كما ظنه الأستاذ الزيات، وقرار المجمع بشأن هذه الصيغة كان الأجدر به أن يرتكز على كثرة ما ورد عن العرب من أسماء للآلات على هذا الوزن، لا على التخريج المنطقي.

ولكن نلحظ أن بعض الكلمات التى مثّل بها الأستاذ الأثرى لصيغة (فعّال) ليست على وزنها: فقد ذكر أنه مما جاء على صيغة (فعّال) :الفجّاء، والجشّاء، والقضّاء[1]، وحروفها الأصلية هى على الترتيب (فجج)، و(جشش)، و(قضض)، فتكون الكلمات الثلاث على وزن (فعلاء) وليست على وزن (فعّال) كما ذكر الباحث. وقد أشار الشيخ النجار إلى هذه الملاحظة، فنتفق معه فيها.

ونختلف مع الشيخ النجار حول الفقرة التالية التى اعترض فيها على ما أورده الأستاذ الأثرى قائلاً:

" ويذكر الأستاذ الباحث أن عضو المجمع صاحب الاقتراح[2] لم يضف شيئا إلى الصيغ الثلاث، وفى الحق أنه اقترح إضافة (فِعَال) كالسداد والنقاب، كما

---

[1] الفَجاء: القوس التى بان وترها عن كبدها، والجشّاء: القوس الخفيفة، أوهى ذات الإرنان في صوتها، والقضّاء: هى الدرع الخشنة المَس من جدتها لم تنسحق بعد.

[2] يقصد الشيخ المغربى فى بحثه عن اسم الآلة فى دور الانعقاد الأول لمجمع القاهرة.

هو مدوَّن فى محاضر الجلسات للمجمع فى دور انعقـــاده الأول: ص٣٨٢، وإن كان المجمع لم يوافقه على اطراد هذه الصيغة."

وبالرجوع إلى المرجع المذكور نجد أن الشيخ المغربى لم يقترح إضافة صيغة (فِعَال) إلى صيغ اسم الآلة القياسية، وإنما بيّن أن اسم الآلة قد يأتى على غيـــر صيغتى مِفْعَل ومِفْعَلَة، ممثلا بالصيغة المذكورة، ونصه فى هذا الشأن:

" وأشهر صيغة لاسم الآلة هى ما بدئ بالميم، وله وزنـــان: (مِفْعَــل) كمقــود، و(مِفْعَلَة) كمجمرة. وقد جاء اسم الآلة على غير هذين الوزنين، فجاء على وزن (فِعال) بكسر أوله نحو (سداد) آلة السد، و(ثقاب): ما يشعل به النار من عيدان ونحوها، فهى كآلة الإثقاب أى الإيقاد، و(ثقاف): آلة يثقف بها صـــانع الرمـــاح رماحه أى يسويها بها ويقومها".

كما **يختلف البحث مع الشيخ النجار فى نقطة أخرى:** فقد ذكر أن مصطلح اسم الآلة يختص بأوزان معينة، ولا يدخل تحته أسماء الآلات التى تكون على غير هذه الأوزان، كالسيف والعصا والإبرة. وهذا يخالف ما جاء به علمـــاء اللغـــة القدماء: فقد ورد عن العرب أسماء آلات كثيرة علـــى أوزان مختلفـــة– غيـــر الأوزان القياسية لاسم الآلة– وأطلق عليها العرب مصطلح اسم الآلـــة، مثـــل: منخل وسداد ولحاف وساطور. وقد ذكر اللغويون هذه الكلمات، ولكـــن النحـــاة حين وضعوا قواعدهم بنوها على الأغلب الأعم، وعدُّوا الصيغ الأقل شـــيوعا غير قياسية. وقد تمسك الباحث بموقف النحاة ورفض ما عداه، ولكـــن تقعيـــد القواعد شيء ، والاستخدام اللغوي الصحيح شيء آخر؛ فاللغـــة هـــى الأصـــل والنحو صناعة وتعليم للغة، والأولى أن يقدم الأصل علـــى الصـــناعة. وكـــان الأجدر به أن ينهج نهج النحاة القدماء فيقبل أن تدخل تحت مصطلح اسم الآلة، ولكن ينص على أنها سماعية ولا يقاس عليها.

ذكر الأستاذ الأثرى أن مجمع اللغة العربية، أثناء بحث اسم الآلـة– فـى دور انعقاده الأول– " انتهى إلى قرار بإقرار القاعدة"[1]. وقاعدة النحاة فى اسم الآلة اشترطت أن يشتق اسم الآلة – من فعل ثلاثي مجرد متعد مبنى للمعلوم. وقرار المجمع المشار إليه أوردناه بنصه فى بداية هذا البحث، ولم يشر المجمع فيه إلى نوع الثلاثي، فيشمل ذلك المجرد والمزيد من الأفعال، كما أنه لم يشر إلى نوع الفعل هل هو المتعدي فقط أو اللازم أيضا، وهذا الإبهام يدل علـى الاخـتلاف الذى حدث بين أعضاء المجمع، بحيث إن فريق المجددين لم يستطع أن ينتـزع نصا صريحا بالموافقة على الاشتقاق من اللازم، وإن كـان بعضـهم[2] أثبـت اعتراضه على ذلك.

كما أن عدم النص على الفعل المتعدي فى القرار يشير إلى اتجاه المجمع إلـى الموافقة على الاشتقاق من اللازم؛ لوروده عن العرب. وعلى هذا تميل الباحثة إلى القول بأن المجمع لم يقر القاعدة القديمة كما هي، وإنما حاول التوفيق بـين النحاة واللغويين فى القديم أو بين المحافظين والمجددين من أعضائه. ويؤيد هذا توصيته باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، مما يمكن أن يخرج على ذلك القرار، فقد قال شارح القرار [3]:

" ومعنى إيصاء المجمع باتباع صيغ المسموع أنه إذا سبقنا العرب إلى وضـع اسم آله لأداة، ولو على غير الشرط الذى اشترطنا، فضلنا استعمال ما وضعوه، ولم نعدل به إلى غيره، مما استوفى شرطنا، وإنما يتبع شرطنا فى المقيس غير المسموع[4].

---

(١) البحوث والمحاضرات– الدورة ٢٨– مجمع اللغة العربية: ص٣٥٥.

(٢) هو الدكتور منصور فهمى: فقد وافق على القرار، بشرط أن يثبت فى المحضر رأيه فـى أخذ اسم الآلة من المتعدي واللازم– (محاضر الجلسات– دور الانعقـاد الأول– مجمـع اللغة العربية الملكى : ص٣٩٧).

(٣) الشيخ أحمد السكندري: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي– ج ١: ص ٢٢١.

(٤) المرجع السابق– ج ١: ص ٢٢١.

٤- الاشتقـــاق

نوقشت في المجامع دراسات مهمة عالجت البحث في الاشتقاق. وقـد درس هذا الجانب منذ دورات الانعقاد الأولى لمجمع اللغة العربية فقـد عـالج **الشيخ أحمد الإسكندري** هذا الموضوع[١] عند الاحتجاج لقرار المجمع بالاشتقاق من أسماء الأعيان، فأورد شواهد عربية صحيحة كثيرة لأسماء أعيـان اشـتق منها العرب القدماء أفعالاً أو مصادر أو صفات.

وتناول الاشتقاق أيضا **عبد الله أمين**[٢]، فعرّف الاشتقاق، ثم أورد شواهد كثيرة على أن العرب اشتقوا من أسماء المعاني كما اشتقوا من أسماء الذوات اشـتقاقا صريحا مطردا. وأورد شواهد أخرى تبين أن العـرب اشـتقوا مـن أسـماء الأصوات، واشتقوا من الحرف كما اشتقوا من الاسم.

وتناول **حسين والي** الموضوع[٣] ذاكرا أن اللغة العربية لم تصل إلينا مكتملـة؛ فنحن نجد مواطن غير تامة الإفادة أو البيان في أمهات كتب اللغة التـي بـين أيدينا: فقد يذكر اللغوي الكلمة دون أن يذكر أصلها أو فرعها، أو يقول مـثلا: كلمة كذا لا فعل لها، أو: المصدر ممات، أو: لا تقل كذا. وإذا بحثنا في أصول العربية وجدنا أن هناك كلمات مقدرة قياسا، ولا يتكلم بها؛ لوجود مـانع، وأن هناك ما يؤتى به على القياس ويتكلم به- وإن لم تتكلم به العرب- لأنه لا مانع من ذلك. وما قيس على كلام العرب، وسلم من موانع الاستعمال، فهو من كلام العرب.

---

[١] (الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها: أحمد الإسكندري) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج ١ ص:٢٣٢-ص٢٦٨.

[٢] (بحث في علم الاشتقاق- عبد الله أمين)- مجلة مجمع اللغـة العربيـة الملكـي- ج ١: ص٣٨١- ٣٩٣.

[٣] (سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس:حسين والي)- مجلة مجمع اللغة العربيـة الملكـي: ج٢: ص١٩٥- ٢٢٧، محاضر الجلسات: دور الانعقاد الثاني، مجمـع اللغـة العربيـة الملكي- ص٨١ وما بعدها.

وذكر أنواع الاشتقاق، وأنه يلزم عند الاشتقاق تمييز المصدر من اسمه، فـإذا وجدنا في اللغة مصدرا دون تصاريفه، فلنا أن نصوغ منـه تصـاريفه علـى القياس– ولا نزاع في ذلك– كأن العرب قالوه. وكل مـا لـيس علـى قيـاس التصريف الذي عُرِّف عند علماء اللغة بالتوقيف فلا سبيل إلى إثباته ووضـعه بالقياس. وليس من محل الخلاف الصفات المشتقة: كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما؛ فقد ثبت بالنقل أن القياس مطرد فيها.

ومثّل لبعض المصادر التي لا أفعال لها، ولبعض الأفعال التي لا مصادر لها، ووضح لنا كيفية تكملة المواد اللغوية التي وردت غير مكتملة في المعاجم.

وقد شرح **محمد الخضر حسين** قرار المجمع في (تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات، ولم ترد بقيتها[1]) فبيّن أن المعاجم قد تهمل– فـي كثيـر مـن المواد– ذكر بعض ما يتفرع عنها كالمصدر والفعل وغيره من المشتقات. وقد ينبهنا صاحب المعجم– بالاصطلاح– على بعض هذه المهملات، فيكون ذلـك بمنزلة المذكور صراحة. وقد ينبه على أن بعض هذه المهملات قـد هجرتـه العرب، أو أهملته، أو أماتته. وقد جرى علماء اللغة العربية على أن مثل هـذا النوع نحذو فيه حذو العرب، فنهمله ونستغني عنه بالألفاظ التي تحل محله.

ومن المهملات في كتب اللغة ما تشرح فيه المادة، ويذكر بعض ما يتصل بهـا دون البعض الآخر؛ وهذا النوع هو الذي عني به المجمع، شاعرا بالحاجة إلى إحيائه بالاستعمال ؛ لكي تزداد به اللغة اتساعا وغنى. ثم وضح قرار المجمع في طريقة تكملة المواد اللغوية.

وأورد **الشيخ إبراهيم حمروش** بحثا عنوانه **(في الاشتقاق الكبير)**[2] وضّح فيه أن الاشتقاقيين قد أرجعوا الكلمات المشتركة في المعنى بعضها إلى بعض بالقلب

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٢: ص٣٦– ٤٥.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج ٢: ص٢٤٥– ص ٢٥٥.

والإبدال، ووضعوا قاعدة يعرف بها اتصال معاني الكلمات، وهي أن "كل كلمتين اتفقتا في الفاء والعين كان بين معنييهما اتصال ". وأورد مثالا من أمثلتهم ذكروا بعض أبنيته استشهادا على القاعدة، وأكمل الباحث الأبنية ثم لاحظ أن الاتصال بين معاني الأبنية، التي اتحدت فاؤها وعينها، يتحقق في بعض معاني تلك الأبنية، ولا يتحقق فيها كلها. ثم أورد أمثلة تبيّن منها أن تتبع المواد يحقق عدم اطراد تلك القاعدة.

وفي دور الانعقاد الثاني للمجمع قدم **علي الجارم** اقتراحا بوضع قواعد جديدة يستعان بها في اشتقاق الأفعال من الاسم الجامد للضرورة[١]، وقد أحيل إلى لجنة الأصول بالمجمع لبحثه.

كما قدم علي الجارم بحثا[٢] عرض فيه قرار المجمع في طريقة تكملة المواد اللغوية، وأمثلة تبيّن طريق العمل بهذا القرار وكيف يمكن اشتقاق ما لم يرد في المعاجم طبقا لهذا القرار. ودرس ثماني وخمسين من المواد الناقصة في المعجمات، وانتهي إلى رأي في تكملة كل منها.

كما أكمل هذا البحث ببحث آخر تحت عنوان: **المصادر التي لا أفعال لها**[٣]، ذكر فيه أن بعض العلماء عقبوا على بعض المصادر بأنها لا فعل لها، ولكن الباحث يمكنه بالاستقصاء أن يجد من اللغويين من يذكر لها أفعالا. فقد أورد ابن سيده أربعة وخمسين مصدرا[*] ذكر أنها لا يشتق منها أفعال، وبالتنقيب في المعاجم ظهر للباحث أن كل هذه المصادر لها أفعال ما عدا سبعة منها. ثم أورد نص ابن سيده حول كل مصدر، وعقّب عليه.

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني- مجمع اللغة العربية الملكي: ص٣٦٥ وما بعدها، البحوث والمحاضرات: مؤتمر الدورة ٢٩- مجمع اللغة العربية: ص٢٣٥- ص ٢٣٦.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٣: ص٢١١- ص ٢٤٦.

[٣](المصادر التي لا أفعال لها- علي الجارم)- مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٢٢٥-٢٤٠

[*] ذكر ابن سيده تسعة وخمسين مصدرا، نقل بعضها عن أبي عبيد- ولكن ابن سيده ردّ عليه في خمسة منها وأثبت لها أفعالا، فبقى أربعة وخمسون مصدراً.

أما (بحث في الطرق التي سلكها العرب عند اشتقاقهم الأفعال من أسماء الأعيان)[1] فقد نقل الباحث فيه عن كتاب المفصل للزمخشري أوزان الأسماء، ثم بحث الأسماء الثلاثية المجردة، والأفعال المشتقة منها ثم الأسماء الرباعية المجردة. وكيفية اشتقاق الأفعال منها، وكذلك الأسماء الخماسية المجردة وأفعالها، ثم الأسماء الثلاثية المزيدة واشتقاق الأفعال منها، وكذلك الأسماء الرباعية المزيدة والخماسية المزيدة وأفعالها. واستنتج قواعد عامة تتبع في اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان، وتتلخص في أن:

١. الاسم إذا كان مجردا– ثلاثيا أو رباعيا– فإن الفعل يشتق مثله في عدد الأحرف ونوعها وترتيبها.
٢. الاسم إن كان مزيدا– ثلاثيا أ ورباعيا– تحذف منه الزيادات حتى يصبح مجردا، ثم يشتق منه كالمجرد.
٣. الاسم الخماسي المجرد يحذف منه الحرف الخامس أو ما يشبه الزائد، ثم يشتق منه فعل رباعي مثله في عدد الأحرف ونوعها وترتيبها.
٤. الاسم الخماسي المزيد، لا يزيد فيه إلا حرف مد قبل الآخر أو بعده، ولكي يشتق منه يحذف حرف المد الزائد، ويعامل معاملة الاسم الخماسي المجرد عند اشتقاق الفعل منه.

وقد درست لجنة الأصول بالمجمع البحوث المختلفة حول الاشتقاق وراجعت قرارات المجمع، واقتراح علي الجارم، ثم اتفقت على قواعد للاشتقاق من الاسم الجامد العربي والمعرّب[2]، منبهة على أنه في جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه على المجمع؛ للنظر فيه.

---

[1] للأستاذ عبد الله أمين: مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية– ج٤– ص ٣٢٨– ص ٣٤٥.
[2] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٩– مجمع اللغةالعربية– ص ٢٣٤.

٥- التوهـــــم

من البحوث التي استغرقت زمنا طويلا في الدراسة والمناقشة مـا كتبـه عبـد القادر المغربي حول **التوهم بين اللغة والنحو**[1]، فقد ألقاه في دورة مجمع اللغة العربية المصري عام ١٩٤٨م، واستمر يدرس فترة طويلة، وكان آخر البحوث التى ناقشت هذا الموضوع فى عام ١٩٧٧م[2].

فقد لاحظ أن العرب بنوا بعض قواعدهم على أساس اعتبـار الحـرف الزائـد أصليا من ناحية، أو اعتبار الحرف الأصلي زائدا من ناحية أخرى، واستشـهد على الجانب الأول بشواهد تصل إلى الخمسين، منها أن كلمة ريح يقـال فـي جمعها: أرياح، والقياس: أرواح؛ لأنهم توهموا أن الياء فيها أصـلية، وليسـت منقلبة عن واو. ومثلها (عيد) جمعت على (أعياد)، والقياس: أعـواد. والفعـل (تمنطق) المشتق من (منطقة)، كان القياس فيه: تنطق، لولا توهم أصالة المـيم فى (منطقة)، وكذلك الأفعال (تمدرع) و(تمكحل) و(تمسكن) عُدَّت فيهـا المـيم أصلية. وطالب الباحث المجمع باتخاذ "توهم الأصالة" قاعدة في الاشتقاق.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقـاهرة: ج٧: ص٢٥٧- ٢٦٠، ص٢٦١-٣٧٤، محاضـر الجلسات- مجمع اللغة العربية- الدورة ١٤: ص٥٣٩-٥٤٣، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص٦١ وما بعدها، محاضر الجلسات:الدورة ١٥: ص٤٥٦-٤٧٠، وأيضا: الـدورة ١٨: ص٤٠٥- ٤٠٩، مجلة المجمع العلمي العربـى- المجلـد٥ ج ٥: ص٢٠٥- ٢١٥ وكذلك: المجلـد ١٠: ج٣: ص١٢٩- ١٣٧، المجلـد١١: ج٩، ١٠: ص٥٣٩- ٥٤٧، المجلد ١٢:ج٣، ٤: ص ٣٥٦ وما بعدها، والمجلد ٢٧: ص٤٨٦- ٤٩٢.

(٢) ناقشه د. إبراهيم أنيس في مذكرة بعنوان "توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها "نشـرت في: البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية بالقـاهرة: ص ١٩٥ومـا بعدها. وكذلك محمد على النجار في "التوهم وآثاره في العربية": البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية: ص ١٩٨ وما بعدها، ومحمد بهجة الأثري في "مزاعم بناء اللغة على التوهم ": مجلة مجمع اللغة العربية بدمشـق:المجلـد ٥١: ج٤ ص٧١٩- ٧٥١. ورد على البحث الأخير محمد شوقي أمين في " تحقيق معنى بنـاء اللغـة علـى التوهم": مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد ٥٢: ج٢: ص٣٦٠- ٣٧١.

أما الجانب الثاني من بحثه وهو توهم الزيادة- أي اعتبار الحرف الأصلي زائدا في بعض كلمات من اللغة خولف فيها القياس- فقد استشهد عليه بسبع كلمات منها: منع كلمة (أشياء) من الصرف. وقد استند إلى قول الكسائي إن سبب منعها من الصرف هو مشابهتها لكلمة حمراء، أي أنهم توهموا أن همزة (أشياء) الأخيرة زائدة كزيادة همزة حمراء، وحمراء ممنوعة من الصرف، فتكون (أشياء) ممنوعة مثلها. فمنع صرف (أشياء) إنما وقع بناء على توهم زيادة همزتها الأخيرة، وإلا فهي أصلية كهمزة (أفياء). والكلمة الثانية هي (بُرَاء)على وزن غُرَاب في جمع (بَرِيء) فتوهموا زيادة الهمزة في آخرها لإفادة التأنيث، ومنعها من الصرف لهذا السبب. ومن شواهده جمع:منارة على (منائر) بالهمزة، مع أنها مشتقة من النار أو النور، فالقياس فيها مناير بالياء. فقولهم منائر بالهمزة بناء على توهمهم أن ألفها زائدة.

وفي بحث " **توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها** "[1] اعتبر الباحث أن توهم الأصالة أو توهم الزيادة ليس إلا ناحية من الظاهرة اللغوية التي سماها (هرمان بول): القياس الخاطئ. ووضح أن ظاهرة القياس الخاطئ كانت تقع بين العرب القدماء، وقد عددنا- نحن المولدين- ما نشأ عن قياسهم الخاطئ مقبولا ومعترفا به، وسجلناه في كتب اللغة والمعاجم ورويناه عنهم، على حين لم نسمح لأنفسنا بمثل هذا القياس؛ لأننا نحرم على أنفسنا الحق في تطوير اللغة العربية. أما في معظم اللغات الأوروبية فقد ترك القياس الخاطئ آثارا كبيرة في مراحل تطورها.

وذكر أن ما جاء في أمثلة البحث خاصا باليائية والواوية هو من صور اختلاف اللهجات: فأهل الحجاز آثروا الصورة المشتملة على الياء، في حين فضل

---

[1] للدكتور إبراهيم أنيس: البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية: ص١٩٥.

المتوغلون في البداوة الصورة المشتملة على الواو. كما وضح أن ما جاء بالبحث حول توهم أصالة الميم يستحق العناية، فالناس يميلون إلى مثل هذا الاشتقاق في لغتنا الحالية. وختم البحث بالتساؤل: هل يحق لنا– نحن أبناء العرب، الذين ورثنا لغتهم فأصبحنا نتعامل بها– أن نعترف بمثل هذا التطور، لا سيما وقد ورثنا الحس اللغوي عن العرب أيضا ؟

وفي بحث " **التوهم وآثاره في العربية** "، للأستاذ محمد علي النجار[1] رأي الباحث أن التوهم واقع في العربية، وأن على اللغوي أن ينظر في آثاره، ويقيسها بمقاييسه في القياس والسماع، ويميز ما يقاس عليه منها وما لا يقاس عليه، آخذا في الاعتبار أن من المبادئ العامة للقياس ألا يؤدى إلى أمور مرفوضة في اللغة. ثم ناقش ما أورده الأستاذ المغربي حول التوهم: فتوهم أصالة الحرف الزائد يقع أكثره في الألفاظ المبدوءة بالميم: كتمندل وتمدرع وتمنطق، وهذه الألفاظ تسوق إلى وزن (تمفعل)، وهو من الأوزان المرفوضة في أوزان الفعل، فلا ينبغي أن نتابعهم عليه ونجعله قياسيا. على أن تصنيف المعاجم الحديثة في المجمع اللغوي المصري جرى على تدوين ما يشتهر عن المحدثين، وقرنه بالكلمة (مولّد)، ويدخل فيه ما يرد في هذا الباب، وهذا يغنينا عن تكلف القول بالقياس فيه.

أما توهم أصالة الحرف المحول فهو يؤدى إلى تداخل المواد، واختلاط الأصول اللغوية، ورأى أنه من المستحسن التفريق بين الواوي واليائي في اللغة، وأنه ينبغي الاقتصار في آثاره على ما ورد محافظة على تمييز المواد.

وناقش الباحث الأستاذ المغربي في مثالين أوردهما من هذا النوع، وهما (غصن مريح) الذي خرّجه على توهم أصالة الياء في:الريح، وكذلك (مشيب) الذي قال فيه بتوهم أصالة الياء في الشيب، ورد عليه بأن المثالين وردا على صيغة اسم

---

[1] البحوث والمحاضرات– مجمع اللغة العربية– الدورة ٣١: ص ١٩٨ وما بعدها.

المفعول، واسم المفعول تابع للفعل المبنى للمجهول، وليس تابعا للاسم، فالكلمتان مشتقتان من الفعلين: ريح وشيب المبنيين للمجهول، وليس فيهما توهم.

وقد درست لجنة الأصول بالمجمع اللغوي هذا البحث وما دار حوله، وانتهت إلى القرار الآتي:

"رأت اللجنة– في ضوء ما أثر عن اللغويين– أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول، مما يستعمله المحدثون، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة"[1].

ورأي الأستاذ محمد بهجة الأثري في بحثه: **مزاعم بناء اللغة على التوهم**[2] أنه لم تبن في اللغة العربية ألفاظ على التوهم، ذلك أن بناء اللغة على التوهم أو الخطأ يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها، وتجرى عليه صورها الاشتقاقية اطرادا على نسق معين. وذكر أنه وجد في أقوال النحاة واللغويين أنواعا من مزاعم التوهم، نسبوها إلى العربية. وقد عددها الباحث وفندها، وهي:

١. توهم حذف الحرف الزائد.
٢. توهم حذف الحرف الأصلي.
٣. توهم التغيير.
٤. توهم زيادة الحرف الأصلي.
٥. توهم أصالة الحرف المتحول.
٦. توهم أصالة الحرف الزائد.
٧. العطف على التوهم.

---

(1) البحوث والمحاضرات– الدورة ٣١– مجمع اللغة العربية:ص١٩٤.
(2) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق– المجلد ٥١– ج ٤:ص٧١٩ وما بعدها. وقد نبه في هامشه إلى أن هذا البحث ألقي في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٧٦ م.

وعالج الأنواع الستة الأولى منها. ويهمنا هنا الأنواع من الرابع إلى السادس، فهي التي تدخل ضمن نطاق بحث الأستاذ المغربي.

ففي النوع الرابع أورد شواهد (المغربي) السبعة، ثم انتقد اعتماده في نسبة التوهم على قول الكسائي فإن الأخير استخدم كلمة (التشبيه) ولم يستخدم الاشتباه أو التوهم، كما رأي أن الكسائي جانبه التوفيق في تعليله منع صرف (أشياء). وفي الشاهد الثاني (بُراء) رأى أنه تسهيل: (برءاء)، فروعي أصله، وبقي ممنوعا من الصرف. وفي الشاهد الثالث ذهب إلى أن (أملاك) وردت جمعا لكلمة (مَلِك) بكسر اللام، ولم ترد جمعا لمَلَك بفتحها، وهي المشتقة من (ألك). أما مَلِك الأولى، وهي بمعنى أحد الملوك، فحروفها أصلية، ولذلك جمعت على أملاك جمعا قياسيا. ورأى أن جمع (منارة) على (منائر) بالهمزة يبرره أنها لغة من لغات العرب جرى أهلها على الهمزة كما في معيشة ومعائش، فلا توهم فيها. وهكذا أتى على الشواهد السبعة كلها مفندا تلك القاعدة.

أما توهم أصالة الحرف المتحول، وهو الذي يقصد به الجانب الخاص بالواو والياء فتدخل فيه صور شتى من كلام العرب منها:

١. إيثار بعض القبائل الياء على الواو، على حين يؤثر غيرهم العكس. وذكر أن القائلين بهذا التوهم يجعلون الصورة الواوية في الأمثلة هي الأصل، وما جاء من الألفاظ بالياء يعدونه مبنيا على التوهم وليس هذا صحيحاً.

٢. كما يدخل فيه ما حولت واوه ياء لأثر لغوى يقتضي تحويل صيغته، كما في (مريح) و(مشيب)، فقد بنيا على الفعل المبني للمجهول كما هو نظام العربية مع كل اسم مفعول.

٣. ويدخل فيه ما اقتضى التطور الاجتماعي استحداثه في اللغة من أصل واوي، فنقلوه إلى الياء وألزموه إياها للدلالة على المعاني المستحدثة، وجعلوه أصلا ثانيا، وتصرفوا في الاشتقاق منه. وذلك مثل (العيد) فان أصل يائه الواو، ولكنهم قلبوا الواو ياء، وألزموا الياء في الواحد، فصار أصلا جديدا في بناء

مادته، وجمعوه على (أعياد)، ليفرقوا بينه وبين (أعواد) الخشب. وقد جرت مثل هذه الألفاظ عن وعي وإرادة وقصد، لا عن غفلة وتوهم.

وفي توهم أصالة الحرف الزائد ذهب إلى أن في العربية نظاما في التأصيل يسمح بإعطاء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية؛ لأنها زيدت لزيادة المعاني، فيجب أن ترعى حرمة الزائد في الكلمة، ويجرى الاشتقاق منه لإفادة المعاني المستحدثة. وقد فطن قدامى اللغويين والنحاة لهذا النظام في العربية، فأقروه قانونا من قوانين العربية ونبهوا على آثاره ودلالته، ولكن النحاة المتأخرين جهلوا هذا القانون، فحكموا بالتوهم والخروج على القياس على كل ما وقعوا عليه من ألفاظ- وردت عن فصحاء العرب-مشتقة من الزوائد.

واعترض على ما جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع، ثم ذكر أن ما فطن إليه المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية- وهو مراعاة حرمة الزائد في الكلمة عند العرب- وأقروه كالأصول، إنما كان على سبيل القصد والإرادة والتأصيل لا على سبيل التوهم؛ فإن كل لفظ من الميميات، ما اشتق منها من الحروف الأصلية، وما اشتق من الحروف الزوائد التي اتخذت أصلا ثانيا للاشتقاق، له دلالة غير دلالة صاحبه. فحال الاشتقاق من الزوائد هو كحال الاشتقاق من الحروف الأصلية في عرف العربية، وكل منها يراد لدلالته الخاصة، ويقصد إليه قصدا؛ للتفريق بين دلالة وأخرى، فلا توهم في شيء من ذلك. وقد تهدى (الخليل) إلى قانون العربية في حرمة الزائد في الكلمة، والاشتقاق منه عن وعي وقصد وإرادة.

ورد على البحث الأخير محمد شوقي أمين[1] مؤيدا رأي المغربي وقرار المجمع المصري. فقد أجمل البحث، ثم أورد عدة أسئلة يترتب على الإجابة عنها استخلاص الرأي السليم في هذا الموضوع وهي:

---

[1] تحقيق معنى: "بناء اللغة على التوهم"، ونفي مزاعم الوهم عنه- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد٥٢:ج٢: ص٣٦٠ وما بعدها.

١.هل التوهم معناه في اللغة الخطأ والغفلة والاعتباط ؟

٢.هل أراد علماء العربية بقولهم (بناء اللغة على التوهم) هذا المعنى الذي أورده الباحث وأقامه عمادا لبحثه ؟

٣.هل البناء على التوهم مقولة يتناقلها النحاة الخالفون، جهلا منهم لما فطن إليه القدامى من نحاة ولغويين ؟

٤.هل الأنواع التي عددها الباحث، وضرب أمثلتها- التي قيل فيها بالبناء على التوهم- تجري على قواعد العربية المطردة، ونظامها الطبيعي، وقانونها النفسي وأصولها المقررة ؟

وللإجابة عن السؤال الأول أورد الباحث معنى التوهم لغة، وهو تخيل الشيء وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن. وأيضا سبق الذهن إلى الشيء. وليس في هذه المعاني ما يشير إلى الخطأ أو الغفلة أو الاعتباط.

أما الجواب عن السؤال الثاني، وهو مراد علماء العربية بالبناء على التوهم، فهو أنهم يسوقون كلمة "التوهم" مقصودا بها التمثل، ولذلك يستخدمون مرادفات ونظائر تحل محلها، ومنها التشبيه والمشاكلة والمشابهة و"إلحاق هذا بذاك " ولكن المعنى واحد فيها وهو الغرض والاعتبار والتقدير والحسبان والاحتساب.

أما الجواب عن السؤال الثالث- وهو نسبة التعبير بالتوهم إلى النحاة في القديم والحديث- فهو أن مقولة (البناء على التوهم) إنما هي من المصطلح النحوي المبكر: فقد روى سيبويه عن الخليل في تعليل قولهم (مصائب): "توهموا أن مصيبة: فعيلة". ووردت كلمة (التوهم) في سبعة مواضع من كتاب سيبويه، وكذلك استخدام الجوهري والفارسي وابن سيده هذا المصطلح.

وأما الجواب عن السؤال الرابع- وهو منزلة المبنى على التوهم من قواعد العربية- فإن الأنواع التي عددها الباحث ليس في نوع منها ما يساير القواعد المطردة للعربية. وعلة القول بالبناء على التوهم هي أنها خرجت عن أقيسة العربية. وكلها تندرج تحت الوصف بالقلة أو الندرة أو الشذوذ.

وقد انتقد الباحث الأستاذ الأثري في قوله: إن قدامى اللغويين رعوا حرمة الزائد، وقرروا الاشتقاق منه، وأقروا ذلك قانونا من قوانين العربية. ورد عليه بأن قاعدة العربية في الاشتقاق تقتضي بأن يجرد الكلم من حروفه الزائدة، ولكن أهل العربية في عصرنا لمسوا الحاجة إلى الإبقاء على الحروف الزائدة في بعض المشتقات، وهو ما لاحظه علماء اللغة المعاصرون وفي مقدمتهم الأستاذ المغربي. كما انتقده في مواطن عدة من بحثه، وردت الآراء فيها مبنية على غير أساس من الدراسة.

ودافع الباحث عن موقف مجمع اللغة العربية، حين رأي أن توهم الأصالة لم يبلغ درجة القاعدة العامة، ومع ذلك أجازه في المستحدث من التعبير الشائع، على حين ذهب الأستاذ الأثري إلى القول بأن أمثلة التوهم تجري على قانون من قوانين العربية يجهله المتأخرون من النحاة واللغويين، وردّ عليه بأن هذه النماذج أمثلة قليلة شاذة تخرج عن القاعدة العامة، ولذلك كان المجمع حذرا في جعلها قاعدة، وفي نفس الوقت سمح بقبول ما يكون على غرارها مما تدعو إليه الحاجة. ولو وازنا بين الآراء المختلفة حول البحث للاحظنا ما يأتي:

١. القول بالتوهم قديم لاحظه العلماء المتقدمون ومنهم سيبويه والفراء والمازني[١]، كما لاحظه المتأخرون. والأمثلة التي أوردها صاحب البحث- في معظمها- كان التوهم سببا في عدم خضوعها للقاعدة الأصلية. وقد لوحظ ميل الناس الآن إلى استعمال الأمثلة المبدوءة بالميم منها مثل: (مطوح المدين في دفع الدين- مروح على موقد- مسطر اللوحة- مسمر النجار الخشب ثم معجنه- مهمز الفرس)[٢].

---

[١] المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: ص١١٩، نقلا عن معاني القرآن للفراء:ج١: ص٣٧٣، والمنصف للمازني: ج١: ص٣٠٧.

[٢] أضاف هذه الأمثلة د. إبراهيم أنيس: البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية: ص١٩٦، ١٩٧ ولكن المثال (معجن) ذكره العقاد على هامش محاضر الجلسات: الدورة١٨- ص ٤٠٥، ومجلة مجمع القاهرة: ج ٩:ص٦١، والمثال (مسمر) من أمثلة المغربي: مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٧: ص ٣٦٧.

ومن أمثلة التوهم أيضا قول القدماء: مهراق ومهراقة، فهو من باب توهم أصالة الهاء، وكذلك الفعل (تقى) وقد جاء على وزن (قضى يقضي)، فقيل: تَقَى يتقي، ومنه الأمر (تق)، وهذا الفعل حصل من توهم أصالة التاء في (اتقى) المزيد على بناء (افتعل)[1].

وفي الأمثلة التي أوردها ما لا يمكن تفسيره إلا بالتوهم- كما ذهب القدماء- مثل: (مصير، أمصرة، مصران، مصارين- ومسيل، مسل، مسلان، أمسلة- ومكان، أمكنة، أمكن، أماكن)[2]- ومسر في اسم المفعول من سُرَّ، في: "كل مجر في الخلاء مسر"[3]. فالقول ببناء بعض كلمات اللغة العربية على التوهم ثابت، وليس فيه ما يعيب اللغة أو أصحابها.

٢. وفي الجانب الخاص بتوهم أصالة الحرف المتحول، وهو الصيغ الواوية واليائية نميل إلى رأي الباحثين الذين قالوا إن هذا التوهم مردّه- في بعض الأحيان- إلى اختلاف اللهجات، وفي أحيان أخرى إلى مجيء الصيغة على وزن اسم المفعول الذي يشتق من الفعل المبني للمجهول كما في:مريح ومشيب. وفي أحيان ثالثة يكون ورود كلمة مثل أعياد بالياء- لا على التوهم- ولكن منعا للّبس بينها وبين كلمة أعواد؛ حتى تنفرد كل منهما بمعنى خاص بها. ومثل هذا يمكن أن يقال في صيغة أَحْيَل (أفعل التفضيل، بمعنى: أكثر حيلة)، ففعلها واوي، ولكن لو لم ترد هذه الصيغة بالياء لالتبست بالوصف (أحول)، فخصصت كل من الكلمتين بمعنى وكذلك يمكن القول في

---

[1] نظام الفعلية في العربية: د. إبراهيم السامرائي- مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد١٧: ص٥٩، ٦٠ وقد جاء الفعل الأخير في شواهد المغربي: مجلة مجمع دمشق- المجلد١٠: ج ٣: ص١٣٧.

[2] مجلة مجمع القاهرة: ج ٧:ص٣٦٤، ٣٦٥، مجلة مجمع دمشق- المجلد الخامس: ج ٥: ص٢٠٥.

[3] مجلة مجمع القاهرة: ج٧: ص٣٧٤، ص٣٧٥.

الكلمة (مياسم) جمعا لميسم، بمعنى آلة الوسم، فقياسها: (مواسم)،ولكنها يمكن أن تلتبس– إذا جمعت على القياس– بكلمة مواسم بمعنى أعياد. ومن الكلمات الحديثة التي ينطبق عليها هذا القول كلمة (تقييم) بمعنى: تقدير القيمة، وأصلها: (تقويم)، ولكن اللغويين المحدثين آثروا تخصيص الكلمة الأولى بهذا المعنى، حتى لا تلتبس مع (التقويم) بمعنى:الإصلاح[1].

٣. و في بحث توهم الحرف الأصلي زائدا، وهو ما استشهد عليه المغربي بشواهده السبعة، يمكن رد الكلمات التي جمعت بالهمزة، مثل منائر، إلى اختلاف اللهجات، والاستشهاد على ذلك بقول المازني: " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة "معائش " بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها... وقد قالت العرب: مصائب، فهمزوا وهو غلط... وكأنهم توهموا أن مصيبة: فعيلة، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة: سفائن وإنما مصيبة: مفعلة"[2] ففي هذا النص نلحظ أنه ذكر أن بعض أهل المدينة يقرأون معائش بالهمزة، ثم يذكر أن العرب جمعت (مصيبة) بالهمزة في مصائب. ومن التعبيرين: (من أهل المدينة) و(قالت العرب) يفهم أن مثل هذه الكلمة كان لها حظ من الشيوع، مما يؤيد القول بأنها لهجة من اللهجات كما نلحظ أيضا أنه نسب إليهم (الغلط) و(التوهم)، وهذا يؤيد ما لاحظناه تحت رقم(١) عند الموازنة بين الآراء.

---

[1] وافق مؤتمر مجمع اللغة العربية في الدورة٣٤ على استعمال كلمة "التقييم" بمعنى "التقويم" أي بيان القيمة: البحوث والمحاضرات الدورة٣٤– مجمع اللغة العربية: ص٣٢٩، ص٣٧٣.

[2] المنصف لابن جني في شرح التصريف للمازني:ج١:ص٣٠٧.

كما يمكن رد الشاهد: أملاك في جمع ملك، بالاعتراض الذي ورد من قبل، وهو أن كلمتي: أملاك وملوك جاءتا جمعا لملِك بكسر اللام، وأما ملَك بفتحها فلم يرد في جمعها سوى ملائك وملائكة[1].

٤. أما القول بأن الاشتقاق من الزوائد كان من قـوانين العربيـة منـذ القـدم، واستخدم- عن قصد- إلى جانب الاشتقاق من الحروف الأصلية للتفريق بين الدلالات المختلفة، فيرد عليه بأنه لو كان مقصودا لذاته، ومعدودا من قواعد العربية، لما وصفت أمثلته- عند القدماء- بالتوهم والشذوذ والغلط.

ولكن في العصر الحديث ضاقت العربية عن التعبير عن كثير مـن المعـاني المستحدثة، فلجأت إلى إنماء ثروتها اللغوية؛ لكي تعبر عن حاجات العصـر، ومن وسائل هذه الزيادة الاشتقاق. ولما كان الاشتقاق من الحـروف الأصـلية مستخدما في اللغة للتعبير عن معان بعينها في مثل:عجن وروّح وكحّل وركّـز وسمّر، فقد لجأت اللغة الحديثة إلى الاشتقاق من الحروف الزائدة ؛ لكي تعبـر عن المعاني المستحدثة، فاشتقت من المعجون الفعل: معجن، وكـذلك اشـتقت الفعل: مروح من المروحة وتمكحل من المكحلة، وتمركز من المركـز، كمـا اشتقت من المسمار الفعل مسمر. وهكذا نجد أن اللغة طوعت نفسها من ناحيـة الاشتقاق؛ لكي تفي بحاجات العصر اللغوية، وخصصـت المعـاني الحديثـة بالمشتقات ذات الزيادة، التي لم تكن شائعة في اللغة من قبل. وهـذا يمكـن أن يقال في أكثر الميميات المستحدثة.

---

[1] المعجم الوسيط- مادة (ألك).

٦- من الأساليب التعبيرية

كتب الدكتور **حسن عون** بحثا عن الأساليب التعبيرية[١]، صدّره بمقدمة تتناول ميادين الدرس اللغوي، موضحا أنها ثلاثة:

أولها: درس الأساليب التعبيرية، أى الطرق المألوفة فى الأداء اللغوي. فلكل أسلوب طرقه ومقاييسه التي تعبر عن فكرته بدقة.

وثانيها: درس نظم هذه الأساليب والطرق، بكل مكوناتها: كأدوات الربط بين أجزاء الجملة، والصلات الشكلية والمعنوية بينها.

وثالثها: درس الأساليب البيانية ؛ فدور الكلمة أوالتركيب اللغوي لا ينبغي أن يقتصر على مهمة شرح الفكرة وإيصالها إلى السامع، وإنما ينبغي أن يتناول أيضا تأثير الكلمة أو التركيب على نفس السامع وحسه وعقله.

ووضح كيف أن اللغويين القدماء ساروا على هذا النهج وبهذا الترتيب، مطبقا ذلك على منهج سيبويه فى (الكتاب).

ثم ذهب إلى أن الدراسة اللغوية أهملت العناية بالأساليب التعبيرية أوالقوالب اللغوية بحيث أصبحنا لا نستطيع التمييز بين الصحيح وغيره، أو بين ما ورد عن العرب ومالم يرد عنهم. ومثّل لذلك بالأسلوب التالي :

كان+ الفعل الماضي، ألا بد من (قد) قبل الفعل الماضي أم يسوغ التعبير بدون (قد) ؟

ووضح أن رأى عدد غير قليل من اللغويين استقر على أن التركيب (كان قد فعل) هوالصحيح، وأن (كان فعل) لم يرد عن العرب. وقد عرض لنا طائفة من النصوص تثبت أن (كان فعل) هوالذي ورد عن العرب: ففى القرآن الكريم ورد هذا التركيب بصور مختلفة، فمرة يجيء الفعل- كان- متلوا بالماضي دون أن يكون بينهما فاصل، ومرة أخرى يأتي التركيب نفسه مع وجود فاصل بين الفعلين بالضمير أو بغيره، وكذلك أورد نصوصا نثرية وشعرية تثبت ذلك، واستنتج من النصوص كلها:

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية : ج٢٨ : ص١١٥ -١٢٤.

١. أن التركيب- كان فعل- سائغ فى اللغة، وموجود بكثرة فى نصوصها على ألسنة أئمة بارزين فى الميدان اللغوي، ومتقدمين فى العصور التاريخية.
٢. أن التركيب- (كان قد فعل)- لم يره الباحث مرة واحدة بأية صورة من الصور المختلفة.

وأكد أن القرآن الكريم لم يستعمل هذا التركيب أبدا، والصورة الوحيدة التي شابهت هذا التركيب فيه هى أن الماضي ورد مقرونا بقد مرة واحدة فى القرآن الكريم بعد فعل الكينونة، ولكن فعل الكينونة- فى هذه المرة- جاء بصيغة المضارع لا بصيغة الماضي، وذلك فى الآية الكريمة: "وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم".

وبرر موقف الذين يزعمون بعدم صحة، أو استحالة، أن يرد الماضي بدون (قد) بعد الفعل (كان) بأنهم متأثرون بصيغة أوبتركيب لغوي شاع بيننا، وهومنقول إلينا من النصوص الأجنبية المترجمة إلى العربية، ولشيوعه وكثرة دورانه ظنوا أنه هو الاستعمال الصحيح المستساغ، وأن غيره محكوم عليه بالفساد. ووافقهم على أنه استعمال صحيح؛ لأن اللغة تلجأ إلى تبني صيغ جديدة لتضمن حيويتها وتطورها واستمرارها، ولكن ليس معنى ذلك أن ما عدا هذه الصيغ خطأ؛ فالحكم بالمنع أوعدم الصحة يحتاج إلى درس عميق وتحليل دقيق.

وهذا البحث عملي ومهم: فقد عالج أسلوبا من الأساليب التعبيرية فى اللغة العربية، وقليلا ما تدرس هذه الأساليب؛ كما أنه اعتمد على البحث، ولم يصدر حكمه إلا بعد دراسة وتقص دقيق لأسلوب القرآن الكريم، وبحث علمي شامل فى الأساليب الأدبية الأخرى؛ مما يقطع الطريق على الاحتمالات المختلفة حول بحثه. وقد كان منصفا حين رد الاعتبار للتركيب (كان فعل) الذي اختلف حول صحته، ولكن هذا لم يجرّه إلى الادعاء بأن الأسلوب (كان قد فعل) خطأ، بل اعترف بدخوله لغتنا فى مرحلة تاريخية تالية، ووافق على صحة استعماله بنظرة اللغوي الحديث الذي يعترف بالتطور اللغوي، وبالاقتراض بين اللغات سواء فى الكلمات أوالأساليب.

٧- الدراسة العلمية للغة

كتب الدكتور **إبراهيم أنيس** عدة أبحاث حول هذا الموضوع، **داعيا إلى البحث الإحصائي الدقيق للغة العربية**، وما يتبعه ويقوم على أساسه من استنباط آراء جادة أصيلة فى بحوثها.

فقد عرّف فى مقالته الأولى[١] بما يمكن أن نستفيده- بعد استخدامنا للحاسب الالكتروني- فى دراسة اللغة، وبما نستطيع أن نقف عليه من ملامح جديدة فى نسيج الكلمة العربية. كما عرّف بالعمل الإحصائي اللغوي الذي تم فى جامعة الكويت على يد عالم مصرى[٢].

وفى البحث الثاني[٣] حاول **تفسير ظاهرة القلب المكاني** على ضوء الجداول الإحصائية التي بنيت على معجم الصحاح للجوهري. وعقد مقارنة بين موقف اللغويين القدماء من هذه الظاهرة، وبين موقف اللغوي الحديث منها، بعد أن استخدم تلك الاحصائيات. فقد قسم ابن جنى أمثلة ظاهرة القلب المكاني إلى قسمين :

أولهما : تكون فيه كل من الصورتين أصلا، ومقياس ذلك كثرة تصرف الصورتين.

والثاني : تكون فيه إحدى الصورتين أصلا، وهى الصورة التي تأتي منها كل تصريفات الفعل، أما الصورة الأخرى، وهى التي تقتصر على بعض التصريفات، فتكون فرعا لها.

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية :ج٢٨ :ص ٧-١٠.
[٢] هوالدكتور على حلمي موسى أستاذ الفيزياء بكلية العلوم- جامعة عين شمس.
[٣] مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة – ج ٢٩ : ص٧- ١٢.

ويرى اللغوي الحديث أن جميع أمثلة ظاهرة القلب المكاني تكون فيهـا إحـدى الصورتين أصلا، والأخرى فرعا لها، ولكن يحدث– فى بعض الأحيـان– أن تشيع الصورة الفرعية، فتتصرف أيضا كالأصل، وتأتي منها مشتقاتها.

والسر فى معظم أمثلة القلب المكاني يرجع إلى اختلاف نسبة شيوع السلاسـل الصوتية فى كلمات اللغة. فكل منا يكتسب خلال سني حياته ثروة لغوية يختزنها فى ذاكرته مرتبة ترتيبا خاصاً، يعين على تذكرها واسترجاعها وتداعي بعضها مع بعض. وتتكون تلك الثروة من سلاسل صوتية– معظمها ثلاثي الجـذور– تختلف من حيث نسبة شيوعها فى الكلام العربي. وأكثر السلاسـل الصـوتية شيوعا فى كلمات اللغة– من الناحية الإحصائية– هـى أكثرهـا ورودا علـى الأذهان. فإذا سمع فرد أو نطق بسلسلة صوتية قليلة الشيوع، أسـعفته ذاكرتـه بسلسلة أخرى أشبه بها أو أقرب إليها، ولكنها أكثر منها شيوعا.

فالقلب المكاني سببه الحقيقى حلول سلسلة صوتية جديدة طارئة– محل أخرى– أكثر شيوعا ودورانا فى الكلام من السلسلة المتروكة.

ولو استخدمنا الإحصاءات المطبوعة المذكورة لدراسة أمثلـة ظـاهرة القلـب المكاني المعروفة، على أساس نسبة شيوع السلاسل الصوتية الخاصة بجـذور تلك الأمثلة لتأكد لنا ذلك[١].

وفى محاولة لتأكيد **أهمية الجانب الإحصائي الآلي فى اللغة**، صحبنا– مع بحثه الثالث[٢]– إلى جولة مع علماء اللغة القدماء؛ ليبرز لنا المجهود الشـاق الـذي عانوه أثناء بحوثهم الإحصائية، وبيّن أنهم كانوا يوفقون حينا، وبجانبهم التوفيق حينا آخر، على الرغم من ضخامة جهودهم. ووضح لنا أنه أصـبح بإمكاننـا الحكم على ملاحظاتهم اللغوية حول اجتماع الحروف أوتنافرها، أوامتناع تجاور

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة – ج ٢٩ : ص ٧ – ١٢.

(٢) " " " " " – ج ٣٠ : ص ٧ – ١٣.

بعض الحروف فى الكلمات العربية، بالرجوع إلى جداولنا الإحصائية الحديثة – التي تعطينا نتائج دقيقة– فى فترة وجيزة. ثم دعا الدارسين إلى إعادة الإحصاء والاستقراء لنصوص لغتنا العربية، مستخدمين فى ذلك الأجهزة الحديثة التـــي تتيح لنا نتائج أشمل وأدق(١).

وفى بحث رابع له بعنوان " **ما هوالسر فى هذه الجموع** ؟"(٢) حـــاول تطبيـــق فكرة نسبة شيوع السلاسل الصوتية على أسماء لحقتها ظاهرة القلب المكاني عند جمعها على صيغة أفعال، وهى: رأس، رئم، بئر، رأى، مؤق، سؤر، فجمعهـــا على الترتيب: آراس، آرام، آبار، آراء، آماق، آسار.

وحاول أن يفسر لماذا وقع القلب فى هذه الأمثلة دون غيرها مثل: ظئر، دأث، لئم، رأد(٣)، التي لم يرد فى جمعها سوى: أظآر، أدآث، ألآم، أرآد، ولم يلحقها القلب المكاني.

وقد فسر سر وقوع ظاهرة القلب المكاني فى المجموعة الأولى مـــن الأمثلـــة باختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية التي تتألف منها تلك الجمـــوع، فحـــين تكون نسبة شيوع الحرفين المتواليين فى الصورة الأصلية قليلة، ولكنهـــا فـــى الصورة الفرعية كثيرة(٤)، يحدث القلب المكاني.

وطبّق إحصاءات الجذور الثنائية على الثنائي الأول من الكلمات المفردة الأولى، فوجد أن نسبة شيوع الجذر المكون من الحرفين الأولين فى الصورة الأصـــلية أقل من نسبة شيوع الجذر المكون من مقلوب هذين الحرفين، أى أنه فى كلمة: (رأس) كانت نسبة شيوع الثنائي المكون من (الراء وبعدها الهمزة) تساوى سبع

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة– ج ٣٠ : ص ٧ – ١٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة : ج ٣٤ : ص٧ – ١٤.

(٣) ظئر: مرضع، دأث :دنس، لئم :ند أونظير، الرئد: الترب المماثل فى الســـن،(رأد رؤد): أصل الأضراس فى اللحى.

(٤) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح : د.على حلمى موسى.

مرات فقط، في حين كانت نسبة شيوع الثنائي المكون مـــن (الهمـــزة وبعـــدها الراء) ست عشرة مرة، ولهذا كان الثنائي (أر) أكثر حضورا فى الذاكرة مـــن الجذر الآخر. فعند نطق صيغته أفعال منها حل هذا الثنائي بسرعة محل الفـــاء والعين فنطقت الصيغة: أ (أر) اس= آراس.

ثم استعرض جميع الأمثلة التي عثر عليها فى المعاجم القديمة ليتبين منها السر فى خضوع بعضها لظاهرة القلب المكاني، وعدم وقوع هذه الظاهرة فى البعض الآخر، وخلص إلى أن الأمثلة التي لم يُرْوَ القلب المكاني فى جمعها على وزن أفعال كان السبب فى ذلك أحد أمرين :

إما لأن النسبة الإحصائية المؤهلة للقلب غير محققة، أو لأن خوف اللبس مـــع كلمة أخرى يمنع من وقوع القلب. ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى جذر ثلاثـــي واحد يتمثل فى الكلمات: رئد، رأد، رؤد: فقد روي جمعه على صورة واحـــدة هى: أرآد فقط، رغم أن الشرطين المطلوبين لحدوث القلـــب متـــوافران فيـــه. وذهب الباحث إلى أن الشذوذ يؤكد القاعدة.

والدعوة التي قادها د. إبراهيم أنيس إلى **استخدام الحاســـب الالكترونـــي فـــى الدراسات اللغوية** على جانب كبير من الأهمية؛ فهى تهدف إلى الدراسة العلمية الجادة للغة، ومقارنة النتائج الدقيقة التي نحصل عليها– من خلال هذه الدراسة – بالنتائج التي وصلت إلينا بدونها. ومحاولة تأسيس دراساتنا اللغوية الحديثـــة على دعائم علمية دقيقة؛ كي ترتكز نتائجنا وأحكامنا على أســـس مـــن الدقـــة والإحكام.

ولم يكتف الباحث بنشر هذه الدعوة على صفحات مجلة مجمع اللغـــة العربيـــة المصري، بل كان على رأس القائمين بتنظيم دورة[1] لتدريب الباحثين فى ميدان اللغة العربية على استخدام (الكمبيوتر) فى بحوثها؛ حتى يستوعبوا تلك الفكرة،

[1] عقدت فى أوائل عام ١٩٧٤ م.

ويعرفوا أسس تطبيقها ليستخدموها عند الحاجة[١]. كما وضح أهداف هذه الدراسة فى محاضرة عامة[٢]، ووجه فى أثنائها بمعارضة قوية من بعض غلاة المحافظين فى اللغة.

ثانياً: القرارت الخاصة بالبنية اللغوية:

رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة– منذ دور انعقاده الأول– أن من واجبه الإسهام فى إنماء الثروة اللغوية، وذلك كي تتسع اللغة للوفاء بمطالب الحياة العربية المتجددة فى العلوم والفنون والصناعات وشئون الحياة اليومية والحضارة الحديثة، فتغنى بذلك عن الاستعانة بالدخيل بقدر الامكان، وتتجدد حيويتها وشبابها.

وقد ساعد مجمع اللغة العربية المصري على ازدياد ثروة اللغة العربية بإقرار صيغ جديدة، والموافقة على توسيع قواعد الاشتقاق والقياس والتضمين، وإرساء مبدأ تكملة المواد اللغوية التي وردت غير مكتملة فى المعاجم، والاستشهاد بالحديث النبوي فى اللغة؛ مما كان له أكبر الأثر فى اتساع حدود اللغة وشمولها ومرونتها، وطواعيتها للتعبير عما يحتاج إليه العرب فى حياتهم الحديثة.

وقد تناول البحث القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة حتى نهاية الدورة الحادية والأربعين له.

ولم تعثر الباحثة على قرارات علمية، خاصة بالبنية اللغوية، انفرد بإصدارها مجمعا اللغة العربية بدمشق أوالعراق، أومكتب تنسيق التعريب بالرباط. وتظن أن هذا يرجع إلى اكتفاء المجامع والمؤسسات اللغوية العربية بالاشتراك الفعلي

---

[١] كان من نتائج تلك الدورة أن استخدمت الباحثة الحاسب الالكتروني فى دراسة إحصائية للجانب الصرفي من رسالة الماجستيرالتي ناقشتها عام ١٩٧٤، وعنوانها: (كعب بن زهير: دراسة لغوية).

[٢] عقدت فى أوائل عام ١٩٧٤، بمركز الدراسات والبحوث الاحصائية التابع لجامعة القاهرة

لأبرز أعضائها فى مجمع القاهرة – بوصفهم أعضاء عاملين به– فهم يشتركون فى مناقشة القرارات وإصدارها، فى مؤتمر المجمع السنوي. وهذه القـرارات، التي اشترك العلماء العرب البارزون– من الأقطار العربية كلها– فى إصدارها من مجمع القاهرة، تنشر فى مطبوعات المجامع بعد إقرارها، وذلك فى الـدول العربية التي توجد بها مجامع لغوية.

وفي اشتراك علماء اللغة العربية – فى صنع القرارات العلمية– حرص علـى الوصول إلى نتائج أدق، وتوحيد للقرارات اللغوية العربية، فضلا عن تركيـز جهود العلماء العرب عند بحث كل قرار.

وقد رتبت القرارات حسب موضوعاتها، فكتبت وفقا للترتيب الآتى:

١. أحكام عامة حول اللغة.
٢. قرارات خاصة بالمشتقات.
٣. قرارات خاصة بالجموع.
٤. قرارات خاصة بالنسب.
٥. قرارات خاصة بالتصغير.
٦. قرارات خاصة بالتفضيل.
٧. قرارات خاصة ببعض الأحكام النحوية والصرفية المتفرقة.
٨. قرارات عامة.

وقد كتبت القرارات بنصوصها، دون اختصار لها، إلا فيما ندر. أما الاضافات التي رأت الباحثة إضافتها توضيحا للقرارات، فقد وضعت بين قوسين، أو أشير إليها فى الحاشية، تمييزا لها عن نصوص القرارات.

ولم تذكر الباحثة فى الحاشية (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) عند ذكر مطبوعاته؛ نظرا لأن جميع قرارات البنية قد صدرت عنه، فوجدت أنه لا داعي لذكره، أما إذا ذكر القرار فى مطبوعات مجمع آخر فيكتب اسم المجمع فى هذه الحالة.

١- أحكام عامة حول اللغة

التضميـــن[١]:

التضمين أن يؤدي فعل- أوما فى معناه- فى التعبير مؤدى فعل آخر أوما فـــي معناه[*]، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم. و"مجمع اللغة العربية الملكي" يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي.

الاحتجاج بلفظ الحديث :[٢]

اختلف علماء العربية فى الاحتجاج بالأحاديـــث النبويـــة[٣]؛ لجـــواز روايتهـــا بالمعنى، ولكثرة الأعاجم فى رواتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها فـــي أحوال خاصة مبينة فيما يأتى :

١. لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونـــة فـــي الصـــدر الأول، كالكتب الصحاح الست فما قبلها.

---

[١] صدر فى الجلسة ١٧ من دور الانعقاد الأول: محاضر الجلسات: ص٢٣٦، مجمع اللغـــة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية : ص٥.

[*] من أمثلة التضمين قوله تعالى: "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم" فقد فسروا الفعل (تأكلوا) بمعنى تضموا، مع إفادته معنى الأكل أيضا، أى ولا تضموها إليها آكلين. وكـــذلك قـــول الفرزدق: " قد قتل الله زيادا عنى " فقد ضمن الفعل (قتل) معنى: صرفه، فعدّاه بعن.

[٢] صدر فى الجلسة ٣٥ من دور الانعقاد الرابع- محاضر الجلســـات: ص٤٣٣، ص٤٣٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية: ص٣، ٤، مجلة مجمع فؤاد الأول : ج ٤ : ص٧.

[٣] انظر: الاستشهاد بالحديث فى اللغة- لمحمد الخضر حسين مجلة مجمـــع اللغـــة العربيـــة الملكي :ج٣ : ص ١٩٩.

٢. يحتج بالحديث فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى :-

أ. الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها فى العبادات.

ج. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د. كتب النبى (صلعم).

هـ. الأحاديث المروية لبيان أنه كان (ص) يخاطب كل قوم بلغتهم.

و. الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح. الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

قبول السماع من المحدثين[١]:

ترى اللجنة قبول السماع من المحدثين، بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها.

الأخذ بالقياس فى اللغة[٢]:

يؤخذ بمبدأ القياس فى اللغة، على نحوما أقره المجمع سلفا من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى توافرت شروطه، كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد أمين فى محاضراته:(مدرسة القياس فى اللغة).

---

[١] صدر فى الجلسة٢٧ من الدورة ١٦- محاضر الجلسات: ص٣١٧، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- جموعة القرارات العلمية: ص١٤، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٨ : ص ٥٦.

[٢] صدر فى الجلسة ١٤ من الدورة ١٥: محاضر الجلسات: ص٤٩٨، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما - مجموعة القرارات العلمية: ص١١ - مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص ٣٠٢.

الألفاظ الدالة على الاطراد[1]:

يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين، وهى : القياس، الأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة، ألفاظ متساوية فى الدلالة على ما ينقاس، وأن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس مالم يسمع على ما سمع، وأن المقيس على كلام العرب هومن كلام العرب.

فى الاشتقاق والقياس[2]:

ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق.

الاشتقاق من أسماء الأعيان[3]:

اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان. والمجمع يجيز هذا الاشتقاق- للضرورة- فى لغة العلوم. (يجوز لنا أن نقول: منّحس من النحاس، ومزرنخ من الزرنيخ، وكذلك مبلّر، ومكهرب، وممغنط، كما قال العرب مذّهب من الذهب، ومفضّض من الفضة، ومكبرت من الكبريت). ويراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التي سار عليها العرب:[4]

---

[1] صدر فى الجلسة ٤- دور الانعقاد الرابع- محاضر الجلسات :ص٥٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية :ص٤٤.

[2] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص٣١٨، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٨: ص ٩٠.

[3] صدر فى الجلسة ٢٤- دور الانعقاد الأول: محاضر الجلسات ص٣٥٦، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص١٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية : ص٧.

[4] صدر فى الجلسة الثانية- مؤتمر الدورة ٢١- محاضر الجلسات: ص٣٠٥، فى صورة رجاء من الرئيس النائب إلى الأعضاء، وقد ووفق عليه: مجمع اللغة العربية- القرارات العلمية: ص٨.

إطلاق جواز الاشتقاق من أسماء الاعيان دون قيد الضرورة[1]:

قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان؛ للضرورة، فى لغة العلوم. كما أقر قواعد للاشتقاق من الجامد.

واللجنة- تأسيسا على أن ما اشتقته العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلته، فى البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق، يربي على المائتين- ترى التوسع فى هذه الإجازة، بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا، من غير تقييد بالضرورة.

قواعد للاشتقاق من الجامد[2]:

أقر المؤتمر جواز الاشتقاق من الاسم الجامد العربي، والاسم الجامد المعرّب، بحسب القواعد التي وضعتها اللجنة[3] وهى كما يلي:

"أولا : فى الاسم الجامد العربي :

١. إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرده ومزيده، فالباب فيه "نصر" ويعدّى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهمزة والتضعيف.
٢. أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه "ضرب ".
٣. وفى كلتا الحالتين يستأنس بما ورد فى المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل، تبعا لما ورد من هذه المشتقات.
٤. ويشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن فعلل متعديا، وعلى وزن تفعلل لازما.
٥. وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي.

---

(1) البحوث والمحاضرات – مؤتمر الدورة ٣٤ :ص٣٣٠، ص٣٧٣.
(2) " " " ٢٩ : ص ٢٥٥.
(3) " " " ٢٩ : ص ٢٤٣.

ثانيا : فى الاسم الجامد المعرّب :

٦. يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرّب الثلاثي على وزن" فعّل "بالتشديد متعديا، ولازمه "تفعل".

٧. ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرّب غير الثلاثي على وزن "فعلل " ولازمه "تفعلل ".

٨. وفى جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه على المجمع للنظر فيه."

تكملة فروع مادة لغوية ورد بعضها فى المعجمات ولم تذكر بقيتها [1] :

إذا لم تذكر من مادة لغوية فى المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى فلذلك حالان :

الأولى : أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها مالم يُذكر على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي وباب الرباعى وملحقه ومزيده.

الثانية : أن تكون المادة ثلاثية، والمذكور حينئذ: إما فعل وإما مصدر، وإما مشتق غير الفعل:

١- فإن كان المذكور فعلا فهو إما متعد، وإما لازم: فالمتعدى نصوغ له مصدرا على وزن (فَعْل) بفتح فسكون (مثل ضَرَب ومصدره "ضَرْب"، وكذلك "النصر" والأخذ والفتح)، ما لم يدل على حرفة.

واللازم له أربع حالات :

أ. إما أن يكون على وزن (فَعِل) مكسور العين، فنصوغ له مصدرا على

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية :ج٣ :ص٢١١ وما بعدها، محاضر الجلسات :الجلسة ٢٩ من دور الانعقاد الثاني:ص٨٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية: ص١٨- ٢٠، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي:ج ٢ :ص٣٣.

(فَعَل) مفتوح العين (مثل الفعل:مَرِض فمصدره "المَرَض"، وكذلك "الفـرح" و"الصدأ") مالم يدل على لون فيصاغ مصدره حينئذ على وزن (فُعْلة) بضم فسكون (مثل الفعل "سَمِر" ومصدره: "السمرة" وكذلك "الشهبة"، و"الزرقـة"، و"الأدمة").

ب. وإما أن يكون على وزن (فَعُل) مضموم العين، فنصوغ له مصدرا على وزن (فَعَالة) أو (فُعُولة) بالضم (مثل الفعل "كَـرُمَ" ومصـدره "الكرامـة"، و"وَسُمَ" ومصدره "الوسامة"، والفعل "رَحُبَ" ومصدره"الرحابـة"، والفعـل "سَهُل" ومصدره"السُّهُولة").

ج. وإما أن يكون على وزن (فَعَل) بفتح العين، فنصوغ له مصدرا علـى (فُعُول) بالضم (مثل الفعل "وَقَف" ومصدره "الوقوف" و"قعـد" ومصـدره "القعود"، و"جلس" ومصدره "الجلوس"، و"ركَن" ومصدره "الركون")، مـالم يدل على حرفة أواضطراب أوصوت أومرض، فنصوغ مصدر كل منهـا على الوزن الذي قرر المجمع قياسيته فى دورته الأولى[1] - ومالم يدل أيضا على سير أو امتناع، فإننا نصوغ للأول مصدرا على (فَعِيل) مثل (الفعـل "ذَمَل" ومصدره "ذَمِيل") وللثانى مصدرا على (فِعَال) بالكسر (مثل "الجِمَاح" و"الإبَاء") ومالم يكن معتل العين فيكون قياسه (الفَعْل) بفتح فسكون (مثـل الفعل "باع" ومصدره "البيع"، والفعل "قال" ومصدره "القول").

د. وإما أن يكون مجهول الباب فنرجعه بحسب ما يدل عليه من المعنـى، أوالتعدية أواللزوم إلى باب من الأبواب المتقدمة، ونصوغ له مصـدرا مناسبا لهذا الباب.

---

[1] قرر المجمع قياسية المصادر:(فِعَالَة) للحرفة، و(فَعَلان) للتقلب والاضـطراب، و(فُعَـال وفَعِيل) للصوت، و(فُعَال) للمرض، وذلك فى دورته الأولى. وقد أقر بعد ذلـك قياسـية المصدر (فَعَل) للمرض فى الدورة ٢٧، وسيذكر ذلك تحت عنوان : قـرارات خاصـة بالمشتقات.

٢- وإذا كان المذكور فى المعجمات ونحوها مصدراً:

أ. فإما ألا يدل على سجية، أوحزن أوفرح، أولون أوعيب، أوحلية، أو خلو أوامتلاء، أوخوف، أومرض على وزن (فَعَل)، فيصاغ له فعل من باب نصر أوضرب- (كأن يقال: جَثَّ الكبشَ يجُثّه جَثًا أى جسّه؛ لأن مصدره "الجث" ورد فى المعاجم)[١]- مالم تكن عينه أولامه حرف حلق، فإن بابه يكون (فَعَل يَفْعَل)، (كأن يقال: زَبَع الرجل يَزْبَع زَبْعا بمعنى اغتاظ أوساء خلقه)[*].

ب. وإما أن يدل المصدر على معنى من المعاني السابقة: فإن دلّ على سجية كان فعله على (فَعُل يَفْعُل)، وإلا كان الفعل من باب (فَعِل يَفْعَل).

ج. وإذا كان المذكور فى المعجمات ونحوها مشتقا غير فعل- استدللنا على مصدره أوفعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعانى والتعدية واللزوم. (فقد جاء بالمعاجم: الجشْن: الغليظ والمَجْشُونة: المرأة الكثيرة العمل النشيطة، فيظهر أن "الجَشْن" صفة مشبهة على وزن فَعْل، فيكون الفعل منها: جَشُن يَجْشُن جُشونة بمعنى غلظ. أما المجشونة فهى على وزن مفعول؛ فيكون فعلها متعديا، فيقال :جَشَنَه يَجْشُنُه جَشْنا: شَغَلَه)[٢] وكل ما تقدم جائز، مالم ينص على أن الفعل ممات أومحظور، ومالم يسمع عن العرب ما يخالفه. فإن سمع عملنا بالمسموع فقط، أوعملنا بالمسموع أو القياس.

---

[١] (طريق تكميل المواد اللغوية: علي الجارم) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٣: ص٢١٦.

[*] فى اللسان:الزبع أصل بناء التزبُّع، والتزَبّع: سوء الخلق، والتزبّع :التغيّظ.فجاء بالمصدر من هذه المادة ولم يذكر الفعل منها. ولما كان المصدر المذكور حلقي اللام أمكن الاتيان بالفعل منه من باب: فتح كما سبق: (طريق تكميل المواد اللغوية:علي الجارم): مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج ٣ - ص٢٤٤.

[٢] (طريق تكميل المواد اللغوية:علي الجارم): مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٣: ص٢١٨.

توهم[*] أصالة الحرف[1]:

جرت بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف، (مثل جمع: ريح على أرياح، والقياس أرواح؛ لتوهم أصالة الياء فيها، والفعل تمنطق قياسه تنطّق، ولكن توهموا أصالة الميم فى كلمة "منطقة " فاشتقوا الفعل من حروفها كلها).

توهم الحرف الزائد أصليا [2] :

رأت اللجنة– فى ضوء ما أثر عن اللغويين– أن توهم أصالة الحرف الزائد، (مثل الأفعال: تمدرع وتمكحل وتمسكن التي عدت الميم فيها أصلية مع أنها زائدة)، أوالمتحول (مثل: عيد فأصل يائه واو، ولكنها تحولت إلى ياء، واعتبرت أصلية بدليل جمعه على أعياد)، لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون، ودعمها المحدثون. ولهذا ترى اللجنة أن فى وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أوالمتحول– مما يستعمله المحدثون– إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة.

---

[*] استغرق هذا الموضوع زمنا طويلا فى الدراسة والمناقشة، فقد ألقى الشيخ عبدالقادر المغربى بحثا بعنوان "بين اللغة والنحو" فى فبراير ١٩٤٨، وانتهى مؤتمر المجمع بعد مناقشته إلى تقرير أن بعض الكلمات العربية جرت على مبدأ توهم أصالة الحرف. ولكن الباحث لم يكتف بهذا الموقف من المجمع فجمع كثيرا من الشواهد المؤيدة لرأيه حول توهم الأصالة، وطالب المجمع باتخاذ قرار يؤيد هذا المبدأ، ولا يكتفي بالتقرير. وناقش البحث عدد من العلماء– كما ورد فى هامش الدراسة الخاصة بالتوهم فى هذا البحث– ثم أصدر المجمع القرار الثاني فى هذا الموضوع، وقد تحفظ فيه فى إقرار هذا المبدأ.

[1] صدر فى الجلسة١١ من الدورة ١٤– محاضر الجلسات :ص٥٤٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص١٠، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧ : ص ١٥٨.

[2] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة٣١: ص١٩٤، ص٢٧٨، وقد ورد فى بحث التوهم

٢-قرارات خاصة بالمشتقات(*)

المصدر الصناعي(١):

إذا أُريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء (كالمثالية والرومانسية والواقعية والديناميكية والاستاتيكية، قياسا على ما قاله العرب مثل الجاهلية والأعرابية واللصوصية والألوهية).

مصدر فِعَالَة للحرفة(٢):

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها، من أى باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن "فِعَالَة" بالكسر. (كالنجارة، والحدادة، والحياكة، والحلاجة، والحلاقة).

مصدر فَعَلاَن للتقلب والاضطراب(٣):

يقاس المصدر على وزن فَعَلاَن لفَعَل اللازم (مفتوح العين)، إذا دل على تقلب أواضطراب (كالهيجان، والغليان، والفوران، والنزوان).

مصدر فُعَال للمرض(٤):

يقاس من (فَعَل) مفتوح العين مصدر على وزن (فُعَال) للدلالة على المرض (مثل السعال والزكام).

(*) كتب المصدر ضمن المشتقات، على رأي من يقول إن الفعل هوالأصل.

(١) محاضر الجلسات دور الانعقاد الأول: الجلسة ٣٢: ص٤٢٧، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٢١.

(٢) محاضر الجلسات دور الانعقاد الأول: الجلسة ٢٥ :ص٣٦٢، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: القرارات العلمية :ص٢٢.

(٣) محاضر جلسات دور الانعقاد الأول: ج ٣١ ص٤١٧، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: مجموعة القرارات العلمية: ص٢٣.

(٤) محاضر الجلسات دور الانعقاد الأول: الجلسة ٣١: ص٤١٥، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص ٢٤.

تنبيه:

بالرجوع إلى المصادر التي تأتي على وزن فُعَال للدلالة على المرض لاحظت الباحثة أن عددا منها لا يكون فعله على وزن (فَعَل) المفتوح العين، مثل القراع والكساح والبهاق، فأفعال هذه المصادر هى: قَرِع بكسر الراء، وكَسِح بكسر السين وبهِق بكسر الهاء، أي أن وزن الفعل منها هو(فَعِل) مكسور العين.

كما لاحظت أيضا أن بعض تلك المصادر فعلها مبني للمجهول مثل: صُداع ففعله هو (صُدِع) بضم أوله وكسر ثانيه، أما الفعل المبني للمعلوم فليس بمعنى المصدر. وكذلك المصدر: سُعَار فعله مبنى للمجهول، وهو (سُعِر)، أما المبنى للمعلوم فليس بمعناه.

مصدر فَعَل وفُعَال للداء[1]:

بما أن المجمع أصدر من قبل قرارا بأن يقاس من فَعَل اللازم المفتوح العين مصدر على وزن فُعَال للدلالة على المرض. وبما أن المجمع كذلك، استنادا إلى أن العرب اشتقوا كثيرا من أسماء الأعيان، أجاز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم. وبما أن المجمع كذلك أقر كلمات كثيرة على وزن فُعَال، منها ما ورد له فعل، ومنها مالم يرد فيه فعل، (مثل: الجُواف، والزُراق، والرُهاب، والخفاء، والنكاز...). وبما أن الضرورة العلمية فى وضع المصطلحات تقتضي استعمال صيغة فَعَل أيضا للداء- يجاز اشتقاق فُعَال (مثل: سحار وصداف) وفَعَل (مثل: مَرَض وبرص وشلل وصلخ) للدلالة على الداء، سواء أوَرد له فعل أم لم يرد.

[1] البحوث والمحاضرات - الدورة ٢٧ :ص٢٦٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما - القرارات العلمية :ص ٢٥.

مصدر فُعَال وفَعِيل للصوت[1]:

إذا لم يرد فى اللغة مصدر لفَعَل (مفتوح العين) الدال على صــوت، يجــوز أن يصاغ له قياسا مصدر على وزن فُعَال أوفَعِيل (مثل نُبــاح وعــواء ومــواء، وصَهيل ونهيق وزئير).

أخذ "تَفْعَال " للتكثير والمبالغة[2]، مما ورد له فعل ومالم يرد[3]:

يصح أخذ المصدر الذي على وزن "تَفْعَال" من الفعل؛ للدلالــة علــى الكثــرة والمبالغة (مثل التجوال، والتطواف، والتعداد)، مما ورد فيــه فعــل. وكــذلك تصحيح صياغته مما لم يرد فيه فعل، طوعا لما أقره المجمع فى دورته الأولى، من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم.

أخذ " الافتعال " للالتهاب[4] :

لا مانع من أن تكون صيغة "الافتعال " مشتقة من العضو، قياسية فــى معنــى المطاوعة، للإصابة بالالتهاب. وقد ورد قول الصرفيين: "وافتعــل للمطاوعــة غالبا ". وقد جعلها المجمع قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حروف قــولهم "ولنمر". ويرد فى اللغة "فَعَل "من العضو بمعنى أصابه، فيقال: كَبَــدَه وعانَــه ورَأسَه.

---

[1] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول: ج٣١: ص٤٧، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص ٢٦.

[2] محاضر الجلسات – جلسة ٧- دورة١٠: ص٢٥٨، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية ص٢٦.

[3] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٨: ص٣٠٤، مجمع اللغة العربية فــى ثلاثــين عاما–القرارات العلمية: ص٢٧.

[4] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٨: ص٣٠٣، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٢٩.

أخذ "التفاعل "للمساومة والاشتراك والتماثل[1] :

تتخذ صيغة "التفاعل "للدلالة على الاشتراك مع المساواة أوالتماثل، لتؤدى معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير (مثل: توازن المدفوعات، والتوازن الاقتصادي، وتعادل القوة الشرائية، والتعايش السلمي). وقد نـص الصـرفيون على أن التفاعل قد يجيء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل، لا على معاملـة بعضهم بعضا بذلك، كقول علي: " تعايا أهله بصفة ذاته".

قياس "مَفْعَلَة[*] للمكان الذي يكثر فيه الشيء[2] :

تصاغ " مَفْعَلَة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر هذه الأعيان فيه سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد (مثل: مَسْـبَعَة ومَأْسَدَة، ومَذْأبة، ومَعْشَبَة).

فى صوغ " مَـفْـعَـلَة" من أسماء الأعيان[3]:

تصاغ مفعلة مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان بإجازة التصحيح، كما فى "مَتْوَتَة" و"مَخْوَخَة" من التوت والخوخ.

جواز "مفعلة" للدلالة على الفاعلية[4]:

فى قواعد اللغة صيغ للدلالة على الفاعلية إلى جانب اسم الفاعل فهناك اسم

---

[1] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٨ص٣٠٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص ٣٠.

[*] سيأتي ذكر الصيغة تحت عنوان (قياسية لحوق التاء باسم المكان) فى هذا الفصل.

[2] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الثاني– الجلسة ٢٣: ص ٢٤٠، مجلـة مجمـع اللغـة العربية الملكي :ج٢ ص٣٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: مجموعـة القـرارات العلمية: ص ٣١.

[3] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٦: ص٥٠، ٢٨١، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية ص٣٢.

[4] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٧: ص ٢٥٦، مجمع اللغة العربية فـى ثلاثـين عاما– القرارات العلمية ص٣٣.

الآلة، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة. وإذا عرض من المصطلحات مالا تغنى فيه إحدى هذه الصيغ لمعنى الفاعلية،ورئى أن صيغة "مفعلة" أدق فـى الدلالـة عليه بخصوصه، فلا مانع من نظر المجمع في المصطلح المقترح بهذه الصيغة. أما اتخاذ صوغ "مفعلة" قاعدة عامة للدلالة على الفاعلية، فلا ضرورة لإطلاقه.

صيغ اسم الآلة[1] :

يصاغ قياسا الثلاثي على وزن "مِفْعَل " و"مِفْعَال " و"مِفْعَلَة " للدلالة على الآلـة التي يعالج بها الشيء. ويوصي المجمع باتباع صيغ المسـموع مـن أسـماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ منه أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة.

صحة صوغ "فَـعَّـالة" اسما للآلة[2]:

صيغة " فَعَّال" فى العربية من صيغ المبالغة، واستعملت أيضا بمعنى النسب أو صاحب الحدث، وعلى الأخص الحِرَف، فقالوا : نجّار وخبّاز ونسّاج.

ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل : زمانه أو مكانه أو آلته، فقالوا نهر جار، ويوم صائم، وليل ساهر، وعيشة راضية. وعلى ذلـك يكـون استعمال صيغة "فَعَّالَة" اسما للآلة استعمالا عربيا صحيحا (مثل: ثَلاَّجَة وغَسَّالَة وسَمَّاعَة وقَصَّافَة).

قياسية صيغ لاسم الآلة[3] :

يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة فى اسم الآلة، وهى "مفعل ومفعلة ومفعال"،

---

[1] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول– ج ٢٧: ص٣٩٧، مجمع اللغة العربية فى ثلاثـين عاما: القرارات العلمية: ص٣٤.

[2] صدر فى الجلسة ٢٦– الدورة العشرين– مجلة مجمع اللغـة العربيـة :ج١٠ ص٢٧٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٣٥.

[3] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٩: ص٢٤٠، ص ٢٥٦.

و"فَعَّالَة "التي أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل، صيغ أخرى هي :

أ. فِـعَـال مثل إرَاث.

ب. فَاعِـلَة مثل سَاقِيَة.

ج. فاعول مثل ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ.

صوغ " فَعَّال " للصانع، والنسبة بالياء لغيره[1]:

يصاغ "فَعَّال" قياسا للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة "فَعَّال " للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: زَجَّاج "لصانع الزجاج، و"زجاجيّ " لبائعه.

صوغ " فَـعَّـال" للمبالغة من اللازم والمتعدي[2]:

يصاغ " فَعَّال " للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي،(مثل :شَرَّاب وقَوَّال ومَشَّاء).

فى "فِعَالَة "و"فَعَالَة "و"فُعُولَة ": إجازة كلمات على أوزانها[3] :

يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفِعَالَة – بكسر الفاء – إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة، وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية:

القدامة – الهواية – اللياقة – العمالة – النيافة – البداية.[*]

---

[1] محاضر جلسات دورالانعقاد الأول– ج٢٦، ص٣٦٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص٣٦.

[2] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الثاني– الجلسة٣٠ : ص٣١٩، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٢: ص٣٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٣٧.

[3] مؤتمر الدورة ٤٠ : ص١٧٩، فى أصول اللغة: ج٢ :ص٨.

[*] زاد المرجع الأخير (فى أصول اللغة) كلمة: العمادة على هذه الأمثلة.

وكذلك يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفَعَالَـة- بـالفتح- والفُعُولَة- بالضم- من كل فعل ثلاثي، بتحويله إلى باب فَعُل- بضم العين- إذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار، أو المدح أو الذم أو التعجب. وعلى هذا لا مانع من قبول الكمات الشائعة التالية على وزن الفَعَالَة، بـالفتح(*): الزمالـة- القداسة- الفداحة- النقاهة- العراقة- السماكة. والكلمات الشائعة التالية على وزن الفُعُولة، بالضم: السيولة- الليونة- الميوعة- الخصوبة- الخطوبة- الخطورة- العمولة.

زيادة الميم للضخامة[1] :

زيادة الميم للمبالغة سماعية (مثل : شدقم وزرقم)، كما يستظهر مما قالـه الصرفيون. ولا بأس بزيادة الميم- عند الضرورة- لإفادة الضخامة أو السعة.

مطاوع "فَعَل " الثلاثي (قرار صيغة "انفعل" للمطاوعة)[2] :

كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية، فمطاوعه القياسي (انفعل) (مثـل: كسر ومطاوعه القياسي انكسر)، مالم تكن فاء الفعل واوا أو لا ما أو نونا أو ميما أو راء، ويجمعها قولك: "ولنمر" فالقياس فيه افتعل (مثل الفعل رمى ومطاوعه ارتمى، والفعل نفع ومطاوعه انتفع).

(*) يدخل تحت هذا الوزن مصدر(الرتابة) وقد أصدر المجمع قرارا خاصا به وهو: "الرتابة": " ناقشت اللجنة ما طلبه الأستاذ أنيس المقدسي من إضافة كلمة (الرتابة) لشيوعها بين الكتاب فى معنى الثبات والاستقرار والاستمرار، مما يقابل فى التعبير العصري كلمة (روتين). وترى اللجنة جوازهذه الصيغة بناء على جواز تحويل كل فعل إلى صيغة فَعُل لإفادة المدح أو الذم أو الالتحاق بالغرائز، وعلى هذا تكون (الرتابة)، مصدرا قياسيا لفَعُل، طوعا لقرار المجمع فى تكملة مادة لغوية": (محاضر الجلسات، ج٢٧- الدورة ٤١: ص٣٠٥)- وترى الباحثة أن الرتابة ليس معناها الثبات والاستقرار والاستمرار- كما جاء فى القرار- ولكن معناها الحركة التى تسيرعلى وتيرة واحدة، وهذا المعنى لا يتفق تماما مع معنى كلمة (الروتين) التى يراد بها أحيانا الجمود والتخلف.

(1) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٨: ص٣٠٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٣٨.

(2) محاضر جلسات دور الانعقاد الأول- ج ٣١ : ص٤١٩، مجمع اللغة فى ثلاثين عاما: القرارت العلمية ص٣٩.

مطاوع " فَعَّلَ " بالتشديد[1] :

قياس المطاوعة لفَّعل (مضعف العين) تفعّل. والأغلب فيما ضُعّف للتعدية فقــط أن يكون مطاوعه ثلاثيا (مثل : كَسرته فتكَسر وانكسر).

مطاوع "فَاَعَلَ" [2]:

"فَاَعَل" الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره، مثل: باعدته، يكون قيــاس مطاوعه:" تَفَاَعَل " كتباعد.

مطاوع " فَعْلَلَ" [3] :

" فَعْلَلَ" وما أُلحق به قياس المطاوعة منه علـــى "تَفَعْلَـلَ "، نحـــو: دحرجتـــه فتدحرج، وجلببته فتجلبب.

قياسية التعدية بالهمزة[4] :

يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية (مثل: الفعل أذهــب المتعدى بالهمزة، والفعل دخل اللازم الذي يتعدى بالهمزة و يصبح: أدخل).

قياسية " فَعّل " للتكثير والمبالغة[5] :

"فعّل " المضعف مقيس للتكثير والمبالغة. ولما كان نقل المجرد الثلاثـــي إلـــى صيغة " فعّل" يفيد معنى التعدية، أوالتكثير، أوالنسبة، أوالسلب، أواتخاذ الفعـــل

---

[1] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول– الجلسة ٣٢: ص٤٢٥، القرارات العلمية: ص٤٠

[2] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول– الجلسة ٣٢: ص٤٢٦، مجمع اللغة في ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص٤١.

[3] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول– الجلسة ٣٢ ص٤٢٦، مجمع اللغة في ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص ٤٢.

[4] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول– الجلسة ٢٥ص٣٦٣، مجمع اللغة في ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٥٦.

[5] محاضر الجلسات – الدورة ١٠ – الجلسة ٧ :ص٢٥٨، محاضر الجلسات – الدورة ١١– الجلسة ٣ – ص٢٣٢، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج ٦ : ص٧٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية : ص٥٥.

من الاسم، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة؛ ليؤدي الفعل أحد هذه المعانى[1]، عندما تدعو الحاجة إلى تأديته، وإن لم ينص على هذه الصيغة. على ألا يقر المجمع نهائيا مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها.

قياسية "استفعل" للطلب والصيرورة [2] :

يرى المجمع أن صيغة "استفعل" قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة (مثل: استهدى بمعنى طلب الإهداء، واستكتب بمعنى طلب الكتابة، واستحجر الطين أي صار حجرا، واستنسر البغاث أي صار نسرا).

قياسية "استفعل "للاتخاذ والجعل[3] :

ترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجعل وردت فى أمثلة كثيرة، نحو: استعبد عبدا، واستأجر أجيرا، واستأبى أبا واستأمى أمة... وفى اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمي والاستعمال الكتابي، لهذا ترى اللجنة أن للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجعل أو الاتخاذ.

قياسية السين والتاء، وكذلك قياسية الألف، لإفادة الدنو والحينونة[4]:

يجاز استعمال "أفعل "و"استفعل "لمعنى الحينونة والدنو (مثل:أحصد الزرع واستحصد، وأقطف العنب واستهدم الحائط)، وهو داخل فى معنى الطلب، ولو على سبيل المجاز.

---

[1] صدر هذا القرار لتعديل القرار السابق :محاضر الجلسات- الدورة ١١- الجلسة ٤- ص ٢٣٦، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج ٦ : ص١٧٢، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية : ص ٥٥.

[2] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول- ج ٢٥: ص٣٦٤، مجمع اللغة في ثلاثين عاما - القرارات العلمية :ص ٤٣.

[3] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة٣١- ص ١٩٠، ٢٥٨-٢٦٠، ٢٧٨، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد٤٠ ج٣: ص٧١٠.

[4] مؤتمر الدورة الأربعين - الجلسة ٩ :ص١٨٤، ١٨٥ فى أصول اللغة :ج ٢ :ص١٩٦.

قياسية اشتقاق " فَعَلَ" من العضو للدلالة على إصابته[1] :

كثيرا ما اشتق العرب من اسم العضو فعلا للدلالة على إصابته (مثل: رَأَسَه وكَبَدَه وعَانَه ورَآه أي أصابه فى رأسه وكبده وعانته ورئته)، وقد نص "أبو عبيد "على أن ذلك عام فيما يشتكى منه فى الجسد، وكذلك نص"ابن مالك "، فى التسهيل، على أنه مطرد، وعلى هذا يرى المجمع قياسيته.

قياسية صيغة "فِعِّيل " – بكسر الفاء و تشديد العين – لإفادة المبالغة [2]:

فى اللغة ألفاظ على صيغة "فِعِّيل" من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي – لازما كان أو متعديا– لفظ على صيغة " فِعِّيل "بكسر الفاء وتشديد العين، لإفادة المبالغة (مثل سِكِّير وشِرِّيب).

جواز صوغ " فَعِيل " للدلالة على المشاركة [3] :

يصاغ " فَعِيل " لمعنى المبالغة أو الصفة المشبهة، كما يدل على المشاركة (فى مثل جليس وأنيس وسمير)، وعلى ذلك يجوز صوغ "فعيل "للدلالة على الاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك. وقد سمع من أمثلته فى فصيح العربية ما يجيز القياس عليه.

اطراد صوغ " فُعَلَة " بضم الفاء و فتح العين، للدلالة على الكثرة والمبالغة[4]:

يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن فُعَلَة – بضم الفاء وفتح العين – كضُحَكَة وصفا للمذكر والمؤنث، للدلالة على التكثير

---

[1] البحوث و المحاضرات – مؤتمر الدورة ٢٩ :ص٢٣١، ص٢٥٤.
[2] البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٣ : ص١٤٣، ص١٨٥.
[3] البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٤ : ص ٣٣١– ص ٣٣٢.
[4] البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٥: ص ٢٤٨، مجلة مجمع اللغة العربية:ج ٢٥: ص١٩٧، فى أصول اللغة: ج ٢: ص١٥.

والمبالغة. وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لبس، وجب التصحيح، فيقال : " سُعَيَة " من سَعَى، و"دُعَوَة "من دعا.

قياس صوغ " فعول " للصفة المشبهة أو المبالغة[1]:

الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة " فَعُول" من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبهة، بناء على أن أمثلة المبالغة إنما تجيء من المتعدي، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة "فَعُول". ونظرا لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لفَعُول من الأفعال اللازمة (مثل: كَذوب وصَدوف[*] وطَروب)، ترى اللجنة قياسية صوغ "فعول"- عند الحاجة- للدلالة على الصفة المشبهة - وقد تكون للمبالغة، بحسب مقامات الكلام.

جواز لحوق تاء التأنيث لصيغة "فَعُول" الصفة بمعنى فاعل وجمعها جمع تصحيح[2] :

يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة " فَعُول" بمعنى فاعل (مثل: عطوفة وكذوبة وعجولة) لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء فى شيء منه، وما ذكره "ابن مالك" فى التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب، وما ذكره "السيوطى" فى الهمع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات، وما ذكره "الرضى" من قوله: "ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث: فَعُول" ويمكن الاستئناس فى إجازة دخول التاء على فعول بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة، وعلى ذلك فى حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلى لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء، جريا على قاعدة دخول التاء فى اسم الفاعل، وفى صيغ المبالغة للتأنيث.

---

(1) محاضر المجلس- الدورة ٤١- الجلسة ٢٧: ص ٣٠٦، فى أصول اللغة: ج٢: ص٣.

(*) الصدوف: المرأة تَعْرِض وجهها للناظر ثم تصدف، أي تنصرف عنه.

(2) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٤ : ص ٣٣٠ - ٣٣١، ص ٣٧٤.

وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة- بعد جواز تأنيثها بالتاء- ما يجري علـــى غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء، فتجمع جمع تصـــحيح للمذكر والمؤنث.

قياسية لحوق التاء باسم المكان[1]:

بناء على ما جاء فى كتاب "سيبويه" وما ورد من الأمثلـــة التـــي بلغـــت ســـتة وعشرين ومائة، وما أقره المجمع من قياسية صيغة "مَفْعَلَة" للمكان الذي يكثـــر فيه الشيء، يجيز المجمع قياس مالم يرد عن العرب على ما ورد عـــنهم، مـــن لحوق التاء باسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي،(مثل: مَضْيَفَة، مَمْشاة، مَنَامة).

جواز لحوق التاء بالمصدر الميمى[2]:

سمع من المصدر الميمى من الثلاثي ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل محمـــدة، ومذمة، ومبخلة، ومجبنة، ومحزنة، ومودة وغيرها كثير، ولهذه الكثرة تـــرى اللجنة جواز القياس عليها.

جواز صوغ اسم الفاعل على وزن "فَاعِل" من الثلاثي اللازم، مضموم العـــين أو مكسورها [3]:

يجاز صوغ اسم الفاعل، على وزن "فَاعِل"، من كل فعل ثلاثي متصرف، من أبوابه عامة، بقصد الحدوث، فيقال مثلا: تحية عاطرة. وان لم يقصد الحـــدوث فلا يجوز، مثل " ثوب أدكن".

---

(1) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٣ : ص ١٦٧.

(2) محاضر الجلسات- الدورة ٣٧- الجلسة ٢٣: ص٣٨٨، فى أصول اللغة: ج٢: ص٢٣.

(3) مؤتمر الدورة الأربعين- الجلسة ٩: ص١٨٢، فى أصول اللغة: ج٢: ص١٠.

صيغتا "افتعل" و"تفاعل" الدالتان علـــى الاشـــتراك، وجـــواز إســـنادهما إلـــى معموليهما باستعمال "مع" أو "الباء" فى الصيغة الأولى، واستعمال "مـــع" فـــى الصيغة الثانية[1] :

يجوز – فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة " افتعل"– أن يجاء بمع أو بالباء بدل واو العطف (مثل اجتمع فلان مع فلان، أو به).

كما يجوز فى الأفعال التي على صيغة "تفاعل"– مما يدل على الاشـــتراك– أن يؤتى بمع بدل العطف بالواو(مثل تقاتل محمد مع على) بناء على أن مع والباء تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك فى الحكم، مما يدل عليه بـــالحرف العاطف.

صيغة " فَعْلون" مثل خَلْدُون، وكونها عربية، وإعرابها[2] :

ما كان من الأعلام منتهيا بواو ونون زائـــدتين، نحـــو: ميســـون، وحمـــدون، وخلدون، له أمثلته منذ أقدم العصور العربية، فصيغته عربية، وعليها صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب.

وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون، مع التنوين، ومع لزوم الواو، فإن كان علما لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث، ويأخذ هذا الحكـــم مـــا كان من الأعلام منتهيا بياء ونون زائدتين.

---

[1] محاضر جلسات المجلس– الجلسة ٢٣ من الدورة ٣٧ : ص ٣٨٧، فى أصول اللغـــة : ج٢: ص١٩٢.

[2] البحوث والمحاضرات – الدورة ٣٣ : ص ١٣٤.

٣-قرارات خاصة بالجموع

جمع الكلمات التي لم تسمع جموعها[1] :

يرى المجمع أن الكلمة التي لم يسمع لها جمع في اللغة يختار لها صيغة جمع القلة الذي يطرد في وزنها، وإذا وجد لها صيغتان لجمع الكثرة، مع التساوى فى القوة، اختيرا معا. وعند التفاوت فى القوة يختار جمع واحد هو أقواها. ويكتفى بجمع واحد فى المصطلحات العلمية أيا كان.

قياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث[2] :

	(جمع قلة)	(جمع كثرة)
يجمع فَعْل الصحيح العين، مثل كلب وكعب على...	أَفْعُل	فِعَال أو فُعُول
يجمع فَعْل المعتل كعَيْن، وفِعْل كجسم، وفُعْل كبرد على...	أَفْعَال	فُعُول
يجمع فَعَل كجَبَل وأَسَد على ...	أَفْعَال	فِعَال
يجمع فَعُل كعضد، وفَعِل ككتف، وفِعَل كعنب، وفِعِل كإبل، وفُعُل كعنق على...	أَفْعَال ،	مطلقا
يجمع فُعَل كصرد على...	فِعْلَان،	مطلقا

تنبيه :

يكثر فى باب تاج وعود : فِعْلَان، وفى باب خُصّ : فِعَال، ويلزم باب مَدَد وعَدَد أَفْعَال فقط. ولا يجمع نحو ثَوْب وريح على : فُعُول، ولا نحو سَيْل على : فِعَال.

---

[1] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٦ : ص٧٥، مجلة مجمع فؤاد الأول : ج ٤ : ص ١.

[2] محاضر الجلسات – دور الانعقاد الرابع – الجلسة ٧ : ص ٧٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ص ٤٥، مجلة مجمع فؤاد الأول : ج ٤ : ص ١.

إباحة جمع " فَعْل " على " أفْعَال " بغير استثناء[1] :

قرر المجمع من قبل أن قياس جمع " فَعْل "– الاسم الصحيح العين – أن يكون على أفعل جمع قلة، وعلى فِعَال أو فُعُول جمع كثرة. واستنادا إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع " فَعْل" على أفعال مطلقا، واستنادا أيضا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن– ترى اللجنة جواز جمع " فَعْل"، اسما صحيح العين مثل بَحْث، على " أفْعَال"، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف.

قياس جمع الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث[2] :

	(جمع قلة)	(جمع كثرة)
تجمع فَعْلَة كقَصْعَة ورَوْضَة وضَيْعَة، وفَعَلَة كرَقَبَة على...	فَعَلات	فِعَال
تجمع فُعْلَة كغُرْفَة، وفُعَلَة كتُخَمَة وتُهَمَة على...	فُعَلات	فُعَل
تجمع فِعْلَة ككِسْرَة، وفَعِلَة كمَعِدَة على...	فِعِلات	فِعَل

تنبيهان :

١ . المعتل اللام مثل قناة و قطاة لا يجمع الا بالتجرد من التاء، أوجمع سلامة.

٢ . لا يجمع يائي اللام من نحو كُلية بالضم، ولا واويها من نحو رِشوة بالكسر جمع سلامة، إلا مع تسكين العين.

---

(1) البحوث والمحاضرات– الدورة٣٦: ص١٢٤، ص ١٥٧، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٦ ص ٢٢٣، في أصول اللغة: ج ٢ ص ٢٧.

(2) محاضر الجلسات– دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٧: ص٨٢، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما– القرارت العلمية: ص ٤٦، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤ ص٢.

جواز جمع " فَعْلة" الساكنة العين الصحيحتها، على فَعَلات، بفتح العين أو تسكينها[(١)] :

من المنتمي إلى بعض اللغات جمع فَعْلَة على فَعْلات بإسكان الثاني في نحو ظبية وأهلة، مما هو صحيح الثاني ساكنه؛ لاعتلال الثالث فى ظبية، ولشبه الصفة فى أهلة، كما نص على ذلك "ابن مالك " فى التسهيل، وأن من الضرورة أو الشذوذ تعميم قاعدة إسكان العين فى الجمع كما نص على ذلك ابن مالك فى الألفية.

وعلى هذا يجاز جمع الاسم الثلاثي المؤنث، الساكن العين الصحيحها على فَعْلات – بفتح العين أو تسكينها، تعويلا على ما ذكرة ابن مالك فى "الألفية"، وما ذكره ابن مكي فى "تثقيف اللسان"، وعلى ما ورد من الشواهد، غير أن الفتح أشهر.

قياس الوصف الثلاثي[(٢)]:

تكسير الصفة الثلاثية ضعيف، فإذا احتيج إلى جمع صفة ثلاثية لم يذكر لها جمع فى المعجمات، اقتصر على جمعها جمع سلامة بالواو والنون، أو الياء والنون للمذكر العاقل، وبالألف والتاء للمؤنث مطلقا، وللمذكر غير العاقل.

جمع الاسم الرباعى الذي ثالثه حرف مد زائد[(٣)]:	**(قلة)**	**(كثرة)**
يجمع فَعَال كزَمَان، وفِعَال كحِمَار وإِزَار، وفَعِيل كقَضِيب ورغيف على	أَفْعِلَة	و فُعُل، و(فُعْلان، أيضا فى باب فَعِيل)

---

(١) البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٥: ص٢٤٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٥: ص١٩٨، في أصول اللغة: ج٢ ص ٥٣.

(٢) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– ج٧: ص٨٣، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٤٦، مجلة مجمع فؤاد الأول : ج٤ : ص٢.

(٣) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– الجلسة٧ : ص٨٣، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٣، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٤٧.

يجمع فَعُول كعَمُود (مذكرا) على أَفْعِلة (للقلّة) ، وعلى فُعُل وفِعْلان (للكثرة).
يجمع المؤنث المعنوى من هذه الأوزان (كعَنَاق وذِراَع.. الخ) على أَفْعُل.
يجمع المؤنث منها بالتاء، بالألف والتاء، وعلى فعائل أيضا.

تنبيهان :

١. لم يجئ فُعُل في المضاعف، ولا في المعتل اللام، واقتصروا فيهما على بناء القلة، كأعِنَّة وأكْسِيَة وأَخْوِنَة.
٢. يقلب مد المؤنث الزائد الثالث همزة في فعائل، والأصلي يبقى.

جمع الصفة الرباعية التي ثالثها حرف مدّ زائد[1] :

يجمع فَعِيل – الذي بمعنى فاعل– ككَرِيم، وفُعَال كشُجَاع، على: فُعَلاَء، وفِعَال.
تجمع فَعِيلَة – التي بمعنى فاعل– على فِعَال، وفَعَائل.
يجمع فَعِيل – بمعنى فاعل– المضاعف كشَدِيد، والمعتل اللام كنَبِيّ وَزكِيّ على: أَفْعِلاَء.
يجمع فَعِيل المعتل العين كطَوِيل وطويلة على فِعَال، وفَعَائِل أيضا للمؤنث فقط.
يجمع فَعِيل كجَرِيح بمعنى مفعول، من كل حيّ مصاب بمكروه،على: فَعْلَى[2].
يجمع فَعُول كعَطُوف بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل، وأيضا فَعَائِل للمؤنث فقط.
يجمع فَعَال كجَبَان وَرَدَاح بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل وفُعَلاء.
يجمع فِعَال كهِجَان وكنَاز بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل، وأيضا فَعَائِل للمؤنث فقط.

---

[1] محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٨: ص٩٤، مجلة فؤاد الأول:ج٤ :ص٣، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص ٤٧.
[2] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الرابع : ص١١٠، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج ٤: ص٣.

تنبيه :

لا تلحق التاء الفارقة فَعِيلا بمعنى مفعول، ولا فَعُولا بمعنى فاعل، ولا فَعَالا ولا فِعَالا بمعنى فاعل، ولا تجمع هذه الصيغ جمع سلامة. وجبانة شاذ.

جمع الرباعى بزيادة ألف فاعل[1]:

يجمع فَاعِل اسما ككَاهِل وحاَجِب، وفاعَل كخاتَم وطابَع على: فَوَاعِل.

يجمع فاعِل وصفا غير المعتل اللام على : فُعَّل وفُعَّال.

يجمع فَاعِل وصفا معتل اللام على: فُعَلة.

يجمع فاعِل وفاعلة للمؤنث ولمذكر مالا يعقل على: فَوَاعِل وفُعَّل.

تنبيه : تجمع فَاعِلاَء على فَوَاعِل.

جواز جمع "فاعل " للمذكر العاقل على " فواعل"[2]:

لا مانع من جمع فاعل– وصفا لمذكر عاقل– على فواعل، نحو:باسل وبواسل؛ وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة فى فصيح الكلام.

جمع الرباعى غير ما تقدم[3]:

يجمع الرباعي هو والملحق به، على صيغة منتهى الجموع "فَعَالِل وشبهه" (مثل مجمع وعجوز فتجمعان على مَجامِع وعَجائِز)، وتلحق آخـره التـاء إذا كـان أعجميا (مثل جوارِبة وموازِجة)، أومنسوبا (مثل مهالبة وحضارمة ودراعمة).

وإذا لحقه حرف لين رابع مع أربعة أصول جمع على "فَعالِيل " وشبهه (مثـل تمساح وعصفور فتجمع على تماسيح وعصافير).

---

(1) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– الجلسة: ٨ ص٩٩، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤– ص٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٤٨.

(2) مؤتمر الدورة ٣٩– ج ٩: ص٢١١، مجلة المجمع العلمي العربي– مجلـد٤٨ ص ٤٣٧، فى أصول اللغة: ج ٢ص٤٢.

(3) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع: ج ٨ ص١٠٤، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤ ص٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٥٠.

جمع المؤنث بالألف رابعة أو خامسة، مقصورة أو ممدودة [1]:

فَعْلاء مؤنث أَفْعَل كحمراء، وفُعْلَى مؤنث أَفْعَل مثل الكبرى: تجمع الأولى باطراد على فُعْل، والثانية على فُعَل. أما ماعدا ذلك من الأسماء أوالصفات المختومة بألف التأنيث رابعة أو خامسة، مقصورة أو ممدودة – فيجمع جمع سلامة (مثل: صحراء وحُبلى وحُبارى وسماني وخنفساء، فتجمع على صحراوات وحبليات وحباريات وسمانيات وخنفساوات).

جواز جمع "أفعل فعلاء "جمع تصحيح[2]:

يمنع بصريو النحاة جمع الصفة من باب " أَفْعَل فَعْلاء" جمع سلامة، وقياس مذهب الكوفيين الإجازة. أما فَعْلاء مما لا مذكر له على أفعل، فجوازه عند الكوفيين من باب أَولى. وهو جائز عند بعض البصريين، كما أجازه ابن مالك.

وعلى هذا يجاز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء، مثل أسود سوداء وأبيض بيضاء، بالواو والنون فى المذكر، وبالألف والتاء فى المؤنث، كما يجاز جمع فعلاء مما ليس مذكره على أفعل، مثل: حسناء وعذراء، بالألف والتاء.

جمع فُــعلان[3]:

يجمع فَــعلان اسما (غيرعلم مرتجل)، مطلق الفاء على (فَعَـالِين)، كسلطان وسلاطين، شيطان شياطين.

يجمع فَعْلاَن فَعْلَى، وفَعْلان فَعْلاَنَة، على: فَعَالَى، ولا يجمع أولهما جمع سلامة.

يجمع فُعْلاَن وفُعْلاَنَة مثل خُمْصَان وخمصانة، على: فِعَال فقط.

---

[1] محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع: الجلسة ٨: ص١٠١، مجلة مجمع فؤاد الأول :ج٤: ص٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٤٩.

[2] محاضر جلسات المجلس– الجلسة ٢٣ من الدورة ٣٧– ص٣٨٨، فى أصول اللغة: ج٢– ص٥٠.

[3] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٨: ص١٠٢، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٤٩.

الصيغ التي يرجح فيها جمع السلامة[1] :

هى: فَيْعِل (المعتل العين) كبَيِّع وسَيِّد وقَيِّم، وصيغ المبالغة التي لا يستوى فيها المذكر والمؤنث كَفَّعال وفِعِّيل، واسم الفاعل واسم المفعول المبدوءان بميم (مذكرات أومؤنثات).

قياس جمع مفعول على مفاعيل [2]:

يجمع مفعول على مفاعيل مطلقا.

جمع اسم الفاعل واسم المفعول، المبدوءين بميم زائدة، جمع تكسير[3]:

يجوز فى الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة، على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول، أن تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل وشبهها، حملا على ما جاء من نظائرها فى فصيح الكلام (مثل: ملاعب ومساجد، وميامين وملاعين ومصابيح).

جمع الخماسى[4]:

كل خماسي، اسما أوصفة، يجمع جمع سلامة للمذكر والمؤنث.

اسم الجنس الجمعى[5] :

يجمع الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة، على أى وزن، بالألف والتاء (مَثل : تمرات وعنبات وقملات)، ويجمع أيضا بتجريده من

---

[1] محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٨ :ص١٠٣، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٥٠.

[2] البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٦ :ص١٢٥، ١٦٠، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٦ ص٢٢٤، فى أصول اللغة :ج ٢: ص٣٢.

[3] مؤتمر الدورة ٣٩– الجلسة ٩: ص٢٠٩، مؤتمر الدورة الأربعين– الجلسة ٩: ص١٨٧، فى أصول اللغة: ج٢ ص٣٣.

[4] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٨: ص١٠٤، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٥٠.

[5] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٨: ص١٠٥، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٦، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص ٥١.

التاء (مثل: تمر وعنب وقمل)، بشرط أن يكون من المخلوقات لا من المصنوعات بيد الانسان، فيعتبره نحويو البصريين (اسم جنس جمعي) وليس بجمع، ويعتبره نحويو الكوفيين واللغويين جمعا.

تنبيه :

ظاهر كلام الزمخشري فى المفصل وصريح شيخ الاسلام زكريا الأنصاري، أنه قياسي، وصريح كلام ابن الحاجب فى الشافية أنه غالب، وصريح كلام الجاربردي أنه قريب من المطرد.

قياسية جمع الجمع[١]:

جمع الجمع مقيس عند الحاجة.

جواز جمع المصدر[٢]:

يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه.

إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة[٣]:

ترى اللجنة إجازة جموع التأنيث الشائعة التالية :

إطارات – بلاغات – جزاءات – جوازات – حسابات – خطابات – خلافات – خيالات – سندات – شعارات – صراعات – ضمانات– طلبات– عطاءات– غازات– فراغات– قرارات – قطارات – قطاعات – مجالات – معاشات – معجمات– مفردات– نتوءات– نداءات– نزاعات– نشاطات– نطاقات.

وذلك على أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة، كاعتبار التاء فى المفرد، أو لمح الصفة فيه.

---

(١) صدر فى الجلسة٤ من الدورة ١٠– محاضر الجلسات : ص٢٤٣، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج ٦: ص٧٥، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٥٣.

(٢) صدر فى الجلسة ٤ من الدورة ١٠ – محاضر الجلسات : ص٢٤٥، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٦: ص٧٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية : ص٥٤.

(٣) مؤتمر الدورة ٣٩– ج٩: ص٢١٥، مجلة المجمع العلمي العربي: المجلد ٤٨ ص٤٣٨، فى أصول اللغة: ج٢ص٥٩.

ومالا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يجاز استئناسا بمـا ورد مـن كلمـات فصاح ثلاثية ورباعية، مجموعة جمع تأنيث ومفردها مذكر غير عاقل، وبمـا قاله سيبويه والزمخشري وابن عصفور والرضي وغيرهم، من إجـازة جمـع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع تكسير، وبما قاله ابن الأنبـاري والفراء وابن جني والكندي من إجازة جمع التأنيث فيما لا يعقل، وأن القيـاس يعضده، أو أنه القياس.

جمع "كيلومتر"وتمييزه باعتباره كلمة واحدة[1]:

إن الكلمات المعربة تبقى كما هي، وتجمع جمع مؤنث سالما، مثـل مارسـتان ومارستانات.. وكيلومتر من هذا الباب. وعلى ذلك يصح جمعه جمـع مؤنـث سالما على كيلومترات.. كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمـات العربيـة، فيقال: سرت سبعة كيلومترات، وسرت عشرين كيلومترا.

العشرينيات – السبعينيات (جمع العقد بالألف والتاء)[2] :

ترى اللجنة أن ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بهـا يـاء النسب، فيقال مثلا: ثلاثينيات.. ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثـين إلـى التاسع والثلاثين. وفى هذا المعنى لا يقال: (ثلاثينات) بغير ياء النسب.

---

[1] البحوث والمحاضرات: دورة ٣٦: ص١٧٢، مجلة مجمع اللغة العربية ج٢٦: ص٢٢٨، في أصول اللغة:ج ٢: ص٧٩.

[2] مؤتمر الدورة ٣٩– الجلسة ٨ : ص١٩٩، مجلة المجمع العلمـي العربـي: المجلـد ٤٨ ص٤٤٠.

٤. قرارات خاصة بالنسب

جواز النسبة إلى جمع التكسير[١] :

المذهب البصري فى النسب إلى جمع التكسير أن يردّ إلى واحده، ثم ينسب إلى هذا الواحد، ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، كإرادة التمييز أونحو ذلك (مثل: أعرابيّ، وأحيائيّ، وأممي، للتفرقة بين هذه الكلمات وبين الكلمات عربىّ، وحيوىّ، وأمىّ).

جواز حذف الياء وإثباتها فى النسب إلى "فعيل" بفتح الفاء وضمها، مذكرة ومؤنثة، فى الأعلام وفى غير الأعلام[٢] :

الأصل فى النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة، ومراعاة هذا الأصل تقتضى أن يكون النسب إلى فُعيل– بفتح الفاء و ضمها– مذكرة ومؤنثة – بغير حذف شيء إلا تاء التأنيث فى المؤنث، ولكن العرب لم يجروا على هذا الأصل فى المشهور من أعلام القبائل و البلدان، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مما ورد من الأعلام المشهورة. يضاف إلى ذلك أنه لم يتبين من الأمثلة المسموعة أنهم احتاجوا فى هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأعلام من النكرات، وأسماء المعاني إلا فى الندرة. على أن من هذا النادر ما ورد بالإبقاء على الياء، فقيل: سليقيّ فى النسب إلى سليقة. وتستظهر اللجنة مما سبق بيانه ما يأتى :

ورد السماع بحذف الياء وإثباتها فى النسب إلى فُعيل– بفتح الفاء وضمها– مذكرة ومؤنثة، فى الأعلام وفى غير الأعلام؛ ولهذا يجاز الحذف (مثل مُزَني وهُذَلي وقرشي، وربعي وحنفي وثقفي، وطبعي وبدهي)، والإثبات (مثل : تميمي ومعيفي وسُهَيلي وطبيعي وبديهي).

---

[١] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الثاني– جلسة ١٧: ص١٩٩، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٢ : ص٣٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما–القرارات العلمية: ص٥٢.

[٢] البحوث والمحاضرات: دورة ٣٥: ص٢٤٥، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٥: ص١٩٤، فى أصول اللغة: ج٢: ص٨٥.

فى النسب إلى كيمياء[1] :

يقال فى النسب إلى كلمة كيمياء : كيمياوي و كيماوي.

جواز النسب إلى كيمياء بإثبات الهمزة[2] :

يجوز إثبات الهمزة فى النسب إلى كيمياء، على اعتبار أن الهمزة للإلحاق، أو على اعتبار أن الهمزة للتأنيث؛ استنادا إلى ما نقله (الصبان) من قولـه: "من العرب من يقرر هذه الهمزة ". ولكن قلب همزة "كيميـاء " واوا عنـد النسب أولى.

"العيد الخمسينى " (التزام الياء عند النسب إلى ألفاظ العقود)[3] :

ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسـب إليهـا، وجعـل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب، فيقال: هذا هو العيد الخمسينيّ.

جواز النسب إلى جمع المؤنث السالم فى الأعلام ومـا يجـري مجراهـا دون حذف الألف والتاء[4]:

يقبل من الكلمات ما شاع منسوبا إليه على لفظه، من الأعلام المجموعة جمـع مؤنث سالما دون حذف الألف والتاء، مثل: الساداتي فى النسبة إلى من اسـمه السادات، وعطياتي، فى النسبة إلى من اسمها عطيات. وكذلك ما يجرى مجرى الأعلام من أسماء الأجناس والحرف والمصطلحات، مما يدل على معيّن، مثل: الساعاتي والآلاتي؛ وذلك فرارا من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسـب، واستئناسا بما فى "الهمع" من قوله: إن حروف العَلَم صارت بالعلَميـة لازمـة للكلمة؛ لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص.

---

[1] محاضر الجلسات– الجلسة ٥: دور الانعقاد السادس– ص٦٥، مجلة مجمع فـؤاد الأول: ج٥– ص ١٠٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية ص٨٩.

[2] البحوث والمحاضرات– دورة ٣٥ ص٢٥٥، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٥– ص٢٠٤، فى أصول اللغة: ج ٢– ص ٩٦.

[3] مؤتمر الدورة ٣٩ – الجلسة ٨ : ص١٩٨، مجلة المجمع العلمي العربـي: المجلـد ٤٨: ص٤٤٠.

[4] مؤتمر الدورة ٤٠ – الجلسة ٩ : ص١٨٥، في أصول اللغة: ج ٢: ص٩٠-٩١.

٥. قرارات خاصة بالتصغير

تصغير ما ثانية حرف علّة[١] :

ما ثانية ألف أو واو أو ياء من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واوا عند التصغير، أخذا بمذهب الكوفيين وتجويز ابن مالك له، ولورود السماع به. وعلى هذا يجوز فى تصغير عين وشيخ وليفة وشيء أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويىء.

تصغير " شريان "و"حيوان" [٢]:

بما أن شريان ألفها رابعة، واسمها مساو فى الوزن لاسم آخره حرف أصلي، قبله ألف زائدة، فتصغيرها بالقلب وجها واحدا، وعلى هذا يقال فى تصغيرها: "شُرَيين " لا غير.

وبما أن حيوان ألفها رابعة، واسمها ليس مساويا فى الوزن لاسم آخره حرف أصلي، قبله ألف زائدة، فتصغيرها بلا قلب، وعلى هذا يقال فى تصغيرها حُيَيان. وطوعا لما أجازه الكوفيين فى تصغير ما ثانيه حرف علّة، من قلب الياء واوا، يجوز أن يقال فى تصغير حيوان: "حُوَيّان".

[١] البحوث والمحاضرات – الدورة ٣٣: ص١٧٤.
[٢] المرجع السابق، والصفحة نفسها.

٦. قرارات خاصة بالتفضيل

قياس صوغ أفعل التفضيل باطراد[١]:

توافق اللجنة على التخفف من شروط صوغ أفعل التفضيل، واستبقاء ما اتفق عليه النحاة منها، وهو أن يكون فعلا ثلاثيا، قابلا للتفاضل، مثبتا، متصرفا.

ملازمة أفعل التفضيل لحالة الافراد والتذكير[٢]:

اللجنة – فيما يتعلق بإفراد أفعل التفضيل وتذكيره مطلقا – لا ترى مندوحة عما قرره النحاة من قبل.

جواز جمع الأفْعَل على الأفَاعِل، وصوغ مؤنثة على الفُعْلى[٣] :

يختلف النحاة فى جمع أفعل التفضيل، المقترن بالألف واللام، على الأفاعل، وفى تأنيثه على الفعلى، فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى مقصوران على السماع، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسي، مستندين إلى أن اقترانه بأل يبعده عن الفعلية، من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام، وذلك يدنيه من الاسمية. ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير، فإن اللجنة تقرر أنه يجوز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل، ويلحق به فى ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنه يجوز تأنيثهما على الفُعْلى.

جواز صوغ " فُعْلى " دون تعريف كما فى " دنيا"[٤] :

يستعمل الكاتبون صيغة " فعلى" مجردة من (أل) والاضافة، فى نحو قولهم: سياسة عليا، ومكرمة جلى، ويد طولى.

وترى اللجنة جواز أمثال هذه التعبيرات على أن الصيغة فيها غير مراد بها التفضيل، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة.

---

[١] صدر فى مؤتمر المجمع– الدورة ٣٢ (المنعقد فى بغداد)،البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٢ (مؤتمر القاهرة): ص٢٢٧.

[٢] البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٢ (مؤتمر القاهرة) : ص٢٢٨، ص ٢٤٨.

[٣] البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٣ : ص١٦٩.

[٤] محاضر جلسات مؤتمر الدورة ٣٨– ج ١٠ ص٢٣٦، مؤتمر الدورة ٣٨ (البحوث) ص١٤٤، فى أصول اللغة :ج٢ ص ١٨٧ .

٧. بعض الأحكام النحوية والصرفية المتفرقة

وقوع المصدر حالا[١] :

ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدر المنكر فيها حالا، من مثل قولهم: قتلته صبرا، ولقيته بغته وفجأة، وكلمته مشافهة... الخ.

وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر فى هذه المثل ونحوها حالا، ولكنهم اختلفوا فى جواز القياس على ذلك: فبعضهم أجاز مطلقا، وبعضهم منع مطلقا، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعا من عامله، وبعضهم حصره فى مواضع محددة ورد السماع بها.

وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالا، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقا، اتباعا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى.

قراءة الأعداد المركّبة[٢] :

فى قراءة الأعداد المركبة مع المائة يجوز الأمران على السواء : عطف الأقل على الأكثر، نحو أحد ومائة، وعطف الأكثر على الأقل، نحو مائة وأحد، وإن كان الأرجح عطف الأقل على الأكثر، بالقراءة من اليمين إلى اليسار، اتباعا لما ورد فى كتب النحو.

جواز موافقة العدد لمعدوده[٣] :

من أراد فى الكتابة العلمية أن يتلافى الصعوبة فى مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيرا وتأنيثا، جاز له استعمال كلتا الصورتين، إذا قدم المعدود على العدد، وكان اسم العدد صفة.

---

[١] محاضر الجلسات : الجلسة ٢٣ من الدورة ٣٧ ، ص٣٩١، فى أصول اللغة :ج ٢: ص١٦٦.

[٢] محاضر جلسات المجلس- ج ٢٨- دورة ١٨: ص٣٢٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارت العلمية- ص٦٠.

[٣] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٨ ص٣٠٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية- ص٦١.

إدخال "أل"على العدد المضاف دون المضاف اليه[1] :

قد يجوز إدخال "أل " علىالعدد المضاف دون المضاف إليه، مثل الخمسة كتب، والمائة صفحة، والثلاثمائة دينار، والألف كتاب، استئناسا بورود مثلـــه فـــى الحديث، كما فى صحيح البخاري، وبإجازة بعض النحاة لذلك، كابن عصـــفور، وإن عدّه الشهاب الخفاجى قبيحا.

جواز دخول " أل" على حرف النفى[2] :

يجوز دخول " أل" على حرف النفى المتصل بالاسم، واستعماله فى لغة العلم، مثل (اللاهوائى).

جواز دخول " أل" على غير، واكتسابها التعريف بدخول "أل" وبالإضـــافة إلـــى معرفة[3] :

تختار اللجنة- وفاقا لجماعة من العلماء- أن كلمة "غير" إذا وقعت بين ضدين، لا قسيم لهما، تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة (مثل: "صـــراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم"). وإذا كانت " أل" تقع فـــى الكـــلام معاقبة للإضافة، فإنه يجوز دخول "أل" على "غير" فتفيدها التعريف فـــى مثـــل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة، إذا قامت قرينة على التعيين (كأن يشهد الناس خلافا فى الرأي بين شخصين، فيقول أحدهما: "حجتى واضحة، وما يدعيه الغير ليس له سند" فيعلم المقصود بذلك "الغير").

إقرار الاستثناء بغير وسوى[4] :

الأصل فى الأسماء الجامدة ألا تقع موقع النعت أو الحال؛ لاشتراط الاشتقاق

---

[1] مؤتمر الدورة ٣٩ – الجلسة ٩ :ص٢١٣، فى أصول اللغة : ج ٢ :ص١٨٢.

[2] محاضر الجلسات، الجلسة ٢٣- دور الانعقاد الثاني، ص٢٤٤، مجمع اللغة العربية فـــى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٥٨.

[3] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص٢٥٣، مجلة مجمـــع اللغـــة العربيـــة: ج ٢٥- ص٢٠٢، فى أصول اللغة: ج ٢- ص١٧١.

[4] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص ٢٥١، مجلة مجمـــع اللغـــة العربيـــة: ج ٢٥- ص٢٠٠، فى أصول اللغة: ج ٢- ص١٤١.

فيهما. وإذا كانت "غير" من الأسماء الجامدة فلها هذا الحكم. على أنها وقعت فى بعض الاستعمالات نعتا أوحالا، فكان تأويل ذلك بأن "غير" مؤولة بالمشتق، فهى فى حكم اسم فاعل من المغايرة.

وحاصل معنى الاستثناء مغايرة ما بعد الأداة لما قبلها فى الحكم، والصور التي يرد فيها استعمال "غير" دالة على الاستثناء.

وفى بعض الاستعمالات لا يكون قبل غير اسم عام يصح مجيء الوصف أوالحال منه، إلا بتقدير موصوف أوصاحب حال، فالاستثناء فى مثل هذه الاستعمالات أولى من التقدير.

ولو قصرت "غير" على الوصفية أوالحالية لكان المؤدى قاصرا على المراد فى بعض العبارات، أما إذا دلت على معنى "إلا" مع كونها وصفا أو حالا، فإن المعنى يفى بغرض المتكلم. ومن ذلك قوله تعالى: "مالكم من إله غيره"، فلو قطع النظر عن معنى الاستثناء لكان المؤدى نفى المغاير لله، دون إثبات ألوهية الله، مع أن المقصود بهذه العبارة وما يماثلها مجموع الأمرين من النفى والإثبات، وذلك لا يتأتي إلا بتحميل "غير" معنى الاستثناء. ولا يكاد العرب يستعملون مثل هذا الأسلوب إلا لإفادة المعنيين جميعا.

ومن هذا يستخلص أن إبقاء "غير" على أنها من أدوات الاستثناء أقوى تقعيدا وأصالة فى توجيه بعض استعمالاتها، وأوفى أداء للمراد من هذه الاستعمالات، وأبعد عن تكلف التقدير فى إعرابها على الوصفية أو الحالية. وما يقال فى "غير" يقال فى "سوي" من حيث استعمالها فى الاستثناء.

وصف غير العاقل بصيغة "فعلاء" [1] :

يجوز وصف جمع غير العاقل بصيغة "فعلاء" وذلك إلى جانب الصيغ الأخرى

---

[1] محاضر الجلسات– الجلسة ١١– الدورة ١٤: ص٥٣٧، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧ : ص١٥٨، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية : ص٥٧.

التي يستسيغها الذوق العربي.

النعت بالمصدر[1] :

جاء النعت بالمصدر كثيرا فى مثل : رجل صوم وعدل ورضا. ومع هذا يذهب بعض النحاة إلى أنه مقصور على السماع. وترى اللجنة – استنادا إلى ما ذهب إليه بعض المحققين – أن النعت بالمصدر مقيس قياسا مطردا بالشروط التي ضبط بها ما سمع، وهى:

١ . أن يكون مفردا مذكرا.

٢ . أن يكون مصدر ثلاثي، أو بوزنه.

٣ . ألا يكون ميميا.

جواز التركيب المزجي[2]:

المركب المزجي: ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسما واحدا، إعرابا وبناء، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين، ويكون ذلك فى أعلام الأشخاص وأعلام الأجناس، والظروف والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية. ويجوز صوغ المركب المزجي في المصطلحات العلمية عند الضرورة[*].

جواز إلغاء النصب بإذن[3] :

ورد النصب بإذن فى كلام العرب، وورودها فى القرآن بالفصل بـ (لا) ليس يمنع عملها، وكون ورودها فى القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به؛ فالقراءات

---

(١) محاضر جلسات المجلس– ج٢٣– الدورة٣٧: ص٣٩٠، فى أصول اللغة: ج٢:ص١٦٠.

(٢) البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة٣١: ص٢٠٤، ٢٧٨، مجلة المجمع العلمي العربي– المجلد٤٠: ج٣– ص٧١٢.

(*) عرض على المؤتمر أن يضاف هنا: "على ألا يقبل منه إلا ما يقره المجمع ".

(٣) البحوث والمحاضرات– دورة ٣٥: ص٢٤٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٥: ص١٩٨، فى أصول اللغة:ج٢– ص ١٣٣.

المشهورة كلها مناط احتجاج.

ولكن من المعزوّ إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل "إِذَنْ" مع استيفاء شـــروط الإعمال. وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء، إلا أن ذلك موصوف بالقلـــة. واستنادا إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط، وإن كان الإعمال هو الأكثر فى استعمال العرب.

جواز ظهور الكون العام[1] :

يرى جمهرة النحاة أن حذف الكون العام واجب، ونقل عن ابن جنـــي جـــواز إظهاره، كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبي.. وترى اللجنة أن ما ورد مـــن تعبيرات علمية مثل: هذا حمض يوجد فى عسل الشمع، وهذه الكلمة فى المعجم الوسيط– صحيح، وهو من باب الكون الخاص.

إعراب الاسم بعد إن وإذا[2] :

اختلف النحاة فى الاسم المرفوع بعد إن وإذا ، أوغيرهما مـــن أدوات الشـــرط (مثل: إذا السماء انشقت): فالأخفش وجماعة من الكوفيين علـــى أنـــه مبتـــدأ، وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل ، والبصريون على أنه مرفوع بفعل مقدر. والنظر فى هذه الآراء يظهرنا على تقاربها، وأن الأمر فيها لا يعدو أن يكون تخريجا للأسلوب أو توجيها.

على أنه قد يكون فى رأي الأخفش والكوفيين شيء من اليسر، من حيـــث أنـــه يريحنا من التقدير، فضلا عن أن المعنى يقتضيه. ولكن اعتباره مبتـــدأ– كمـــا يقول الأخفش ومن معه من الكوفيين– يعارض كثيرا من القواعد المقـــررة؛ إذ يؤدى إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت، وهو يضاد التعليق الذي تفيده

---

[1] البحوث والمحاضرات– دورة ٣٦: ص١٧٨، فى أصول اللغة:ج ٢ص١٢٢، مجلة مجمع اللغة العربية:ج٢٦ص٢٢١.

[2] محاضر جلسات المجلس– الجلسة ٢٣– الدورة ٣٧: ص٣٩٦، فى أصول اللغـــة: ج ٢– ص١٥٩.

أداة الشرط. كما أن اعتباره فاعلا- كما هو معنى كـلام جمهـور الكـوفيين- يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر المتصـلة بالفعـل المتـأخر وعودتها، ومطابقتها للفعل المتقدم، وعدم مطابقتها.. الخ.

ولذلك ترى اللجنة أنه لا داعي إلى العـدول عـن رأي البصـريين؛ لشـهرته وشيوعه، ولأن الاعتراض عليه لا يصل فى قوته إلى درجة الاعتراض علـى الرأيين الآخرين.. هذا إلى أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشـرط على فعل ظاهر أو مقدر.

تقدير التقديم والتأخير فى تعليل النحاة [1] :

درست اللجنة ما ورد فى بحث الأستاذ عبد الحميد حسن متعلقا بمسألة التقـديم والتأخير، ورأت الاكتفاء بالمشهور الذي جرى عليه النحويون والبلاغيون فـى هذه المسألة.

إباحة المد عند التقاء الساكنين، أو: زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين[2]:

لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين، فى مثل قـولهم: اجتمـع مندوبو العراق بمندوبي الأردن.

فى التذكير والتأنيث[3]:

١. يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإن لم يقصد الحدوث.

٢. يجوز أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول، سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر.

---

[1] محاضر الجلسات- ج ٢٣ من الدورة ٣٧: ص٣٩٧، فى أصول اللغة :ج٢: ص١٣٢.

[2] محاضر الجلسات- الجلسة ٢٨: دورة ١٧- ص: ٢٨٦، مجمع اللغة العربية فى ثلاثـين عاما- القرارات العلمية: ص ٥٩.

[3] بحوث ومحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص٣١٨، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٨- ص٩١.

٣. لا يجوز أن تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل، للتأنيث. وأما لحوقها له لمعنى المبالغة فمقصورعلى السماع، ولم يرد إلا في ألفاظ قلائل، أشهرها: صرورة، ومنونة، وعروفة، وفروقة، وملولة، ولجوجة، وشنوءة.

٤. أسماء غير الحيوان الخالية من علامات التأنيث إما واجبة التأنيث، وإما واجبة التذكير، وإما جائزة الأمرين ولو فى رأي. وتيسيرا على المتعلمين ينضبط الأمر بما يأتي:

أ. **واجب التأنيث**، وأشهر المنقول من أمثلته :

من أعضاء الانسان :

١. العين	٢. الأذن	٣. السرة	٤. البنصر
٥. اليد	٦. اليمين	٧. اليسار	٨. الشمال
٩. الكتف	١٠. الكرش	١١. الفخذ	١٢. الورك
١٣. الاست	١٤. الساق	١٥. الرجل	١٦. العقب

من المتنوعات :

١. الأرض	٢. الشمس	٣. ذكاء	٤. الصبا
٥. الفأس	٦. القدوم	٧. العصا	٨. الكأس
٩. الطاس	١٠. الطست	١١. الرحا	١٢. النعل
١٣. البئر	١٤. لظى	١٥. النوى	١٦. شعوب

ب. ما عدا الواجب التأنيث فتذكيره صواب.

٥. كل مالا علامة فيه للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تذكيره، وإذا أريدت أنثاه قيل: أنثى كذا، وكل ما فيه علامة للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تأنيثه، وإذا أريد مذكره قيل: ذكر كذا، إذا لم يوجد له لفظ خاص.

الموسيقا : تذكيرها وتأنيثها، وكتابتها بالألف أو الياء[1]:

من حيث تذكير لفظ الموسيقى وتأنيثه يجوز الوجهان: التذكير على معنى العلم أو الفن، والتأنيث على معنى الصناعة. ومن حيث كتابتها تكون مفتوحة القاف بالألف، ومكسورة القاف بالياء[*].

جواز استعمال "أي" للإبهام و التعميم في مثل قول الكتاب: "اشتر أي كتاب"[2]:

شاع بين الكتّاب مثل قولهم: "اشتر أي كتاب" باستعمال "أي" مضافة إلى اسم نكرة، ومثل قولهم: "اشتر أى الكتب" بإضافتها إلى معرفة، ومثل قولهم: "لا تبال أي تهديد" بإضافتها إلى مصدر، والمقصود فى كل هذه الاستعمالات الإبهام والتعميم والإطلاق. ولا بأس بتجويز ذلك كله استنادا إلى أن "أي" تحمل فى مختلف دلالاتها- ومنها الوصفية- معنى الإبهام، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه، ويجوز أن يضاف إلى معرفة، وحينئذ يكون موصوفها معرفة، ذُكر أو حُذف، وأنها تدل على التبعيض فى استعمالها نائبة عن المصدر، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى.

جواز تقديم لفظ (النفس) أو (العين) على المؤكد[3]:

يجاز تقدم لفظ النفس أو العين على المؤكد فى معنى التوكيد، ولكنهما لا يعربان توكيدا، بل بحسب الموقع فى الجملة.

---

[1] محاضر الجلسات- جلسة١٠- دورة ٦: ص١٤٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية ص٨٧.

[*] يلحظ أن الكلمة تكتب مفتوحة القاف بالألف المقصورة التى ترسم ياء، ولم يشتهر نطقها مكسورة القاف عند كتابتها بالياء، وقد يرجع ذلك إلى أمن اللبس كي لا تختلط الكلمة بالاسم المنسوب عند الوقف.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص٢٤٦، مجلة مجمع اللغة العربية :ج٢٥- ص١٩٦، فيأصول اللغة :ج٢ ص١٩٩.

[3] مؤتمر الدورة ٤٠: ص١٨٣، محاضر جلسات المجلس- الجلسة ٣٠ من الدورة ٤٠: ص٤٨٥، فيأصول اللغة: ج ٢- ص ١٩١.

أنجب (متعديا) بمعنى ولد[1]:

يخطئ بعض الباحثين استعمال (أنجب) متعديا بنفسه بمعنى (ولد) فـــي مثل: أنجب فلان ولدا. وترى اللجنة جواز ذلك لما يأتي :

١. وروده فى الشعر العربي فى قول حفص الأموي :

أنجبه السوابق الكرام   من منجبات مالهن ذام

٢. ورد فى اللغة نجُب (بضم الجيم)، أي اتصف بالكرم والحسب، فإذا قلنـــا أنجب الرجل بإدخال الهمزة على هذا الفعل صار متعديا وكان معناه: ولد ولدا حسيبا كريما. ولا مانع بعد ذلك من أن يكون المراد: ولد ولدا مطلقا، من باب تعميم الخاص.

فى استعمال كلمة (الواسطة)[2]:

ترى اللجنة أنه فى ضوء قرارات المجمع السابقة فى اسم الآلة، وفى المولّـــد، وفى قبول السماع من المحدثين يمكن تخريج استعمال "الواسطة" فى قول الكتاب "بواسطة كذا " على أنه بمعنى الوسيلة. ويستأنس لذلك باستعمال "ابن مالك فى قوله" :

التابع المقصود بالحكم بلا   واسطة هو المسمى بدلا

وباستعمال عبد السلام بن مشيش فى قوله: "لولا الواسطة لذهب الموسوط".

---

[1] مؤتمر الدورة ٣٨ – قسم البحوث : ص١٤٦.

[2] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٣٠: ص٣٢٧، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٨ ص١٠٢.

٨. قرارات عامة

أسماء الشهور فى اللغة العربية[١]:

١. الأخذ بما اقترحه السيد الأمير مصطفى الشهابي، وهو أن يكون الوضع فى "مصر" بأن يذكر رقم اليوم، ويليه اسم الشهر الرومي، مصحوبا باسم الشهر السرياني بين حاصرتين. وفى "سورية" يذكر رقم اليوم، ويليه اسم الشهر السرياني، مصحوبا باسم الشهر الرومي بين حاصرتين، ويأتي بعد ذلك فى كلا (البلدين) تاريخ السنة الميلادية.

٢. الاحتفاظ باستعمال التقويم الهجرى ...؛ لارتباطه بالمناسبات الدينية.

٣. ويحتفظ فى "مصر" بالتقويم القبطي؛ لارتباطه بمواسم الزراعة فيها.

تعليل ضبط "حدُث" فى تعبير "ما قدُم وما حدُث"[٢]:

١- من فصح العربية ما ورد عن عبارة "أخذني من الأمر ما قدم وما حدث"، أي ملكني الهم قديمه وحديثه. وقد جاء فعل "حدُث" فى هذه العبارة مضموم الدال، ونص اللغويون على أن الدال فى حدُث لم تُضَم إلا فى هذا الموضع، وذلك لمكان قدُم، ويعبر عن ذلك أحيانا بالازدواج وأحيانا بالإتباع. ومثله فى فى فُصَح العربية كثير.

٢- وقد تناول نقاد اللغة بالبحث ما ورد من أمثلة ذلك، وناقشوا ما قيل فى تخريجها، فقبلوا بعضا وأنكروا بعضا فى تمحيص وتدليل. ولم يكن فيما أنكروه تخريج ضم الدال فى "حدُث" من تلك العبارة المأثورة.

٣- وأما القول بأن اللغويين أغفلوا المعنى فى تفسير هذه العبارة وأن هناك بابين لحدُث: باب فَعُل بضم الدال، وهو من الحداثة، وباب فَعَل بفتحها،

---

[١] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة٢٧: ص١٨٨، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية: ص٦٢.

[٢] البحوث والمحاضرات - الدورة ٣٤ : ص ٣٢٨، ص٣٦٩.

وهو من الحدوث، فذلك لا سند له فى نصوص اللغة ولا فـــى شـــواهد الاستعمال. وقد أثبت اللغويون فعل "حَدَث" من بـــاب نصـــر وذكـــروا لمصدره الحدوث والحداثة معا، ومعناه: وجود شيء كـــان معـــدوما أو نقيض القدم، وكذلك ابتداء الأمر وطراءته. ومنعـــوا أن يســـتعمل فعـــل "حدُث" بضم الدال إلا مقترنا بالفعل (قدُم) كما سلف القول.

٤- على أنه يتسني تخريج استعمال "حدُث" بضم الدال، مستقلا باعتبار أنـــه من باب تحويل الفعل إلى فَعُل بضم العين لإفادة المدح أو الذم أو المبالغة مع إشرابه معنى التعجب، ويقصد به الإلحاق بالغرائز كما يقـــال: علُـــم الرجل أي صار العلم ملازما له كأنه سجية فيه. وقد أجاز النحاة فى كل فعل صالح للتعجب منه استعماله على فعُل بضم العـــين، بالأصـــالة أو التحويل، إذا أريد التعجب مدحا أو ذما أو مبالغة.

البـــاب الثـــاني

تنمية الثروة اللفظية

فى نشاط المجامع

الفصل الأول

المصطـــلحات

تمـــهيد :

حين جاء الإسلام ونشأت العلوم الدينية استخدم كل منها مصطلحات خاصة به : فكان للفقه مصطلحاته، وكذلك للتفسير والحديث وعلم الكلام، كمـا اسـتخدمت العلوم الأخرى لغتها الخاصة مثل النحو والعروض والكيمياء والطـب والفلـك والطبيعة. وتطورت المصطلحات بمرور الزمن إلى أن اكتملت لغة العلوم فـي الإسلام فى القرن الرابع الهجري: فقد استقرت المصـطلحات وتوحـدت فـي الأقطار المختلفة، وسجل بعضها فى معاجم خاصـة مثـل: مفـاتيح العلـوم للخوارزمي، والتعريفات للجرجاني، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي.

ثم مرت الدول العربية والإسلامية بفترة ركود وضعف، ركد فيها البحث العلمي وجمدت مصطلحاته وتحجرت لغته، فصار العلماء يرددون المصطلحات القديمة دون تطوير أو تجديد، مما بعد بها عن لغة العصر وعمق الفجوة بينهـا وبـين مدلولاتها، فأصبحت لغة العلوم معقدة غير قريبة من الأفهام.

وجاءت النهضة العلمية الحديثة منذ القـرن التاسـع عشـر؛ فحـاول رفاعـة الطهطاوي فى كتبه أن يواجه مهمة تطويع اللغة العربية للأفكار والتصـورات الجديدة " وأن يقوم.بوظيفة (مجمع لغوي) يضع للمعاني المستحدثة– أو يشـتق لها– مقابلات عربية، أو يعرّب ما يضطر إلى تعريبه من مصطلحات جديـدة. وبهذا وضع الأساس الأول فى التطور الحديث للغة العربية، وشق الطريق لمن جاء بعده من علماء اللغة والمترجمين إليها من اللغات المختلفة؛ ليزيـدوا فـي ثروتها ويعينوها على الوفاء بمقتضيات النهضة الحديثة[1].

---

(1) معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها (مصر فى القرن التاسع عشـر): محمـد خلف الله أحمد: ص٢٠.

وحاول العلماء من بعده أن يصلحوا من شأن لغتهم، ونشطت حركة الترجمة. وكان لخريجي مدرسة الألسن الفضل فى ترجمة مئات الكتب إلى اللغة العربية. وكان من أعظم المترجمين أثرا فتحي زغلول وهو من رجال القضاء، وترجم (أصول الشرائع) لبنتام، كما ترجم كتب ديمولان ولوبون الاجتماعية[١].

ونجد أن المترجمين قد اتجهوا إلى الغرب، فنقلوا العلوم منه دون الرجوع إلى التراث العربي لكي يوائموا وينسقوا بين المصطلحات العربية القديمة، وبين ما جاء فى ترجماتهم من كلمات حاولوا بها تأدية المعاني التي عبروا بها عن العلوم الحديثة.

كما نجد أن اللغة العربية استطاعت مسايرة التقدم العلمي فى هذا القرن فقامت بدورها فى مدارس العلوم العسكرية والهندسية والطبية[*] والزراعية. وحين اقتضى الأمر الاستعانة ببعض علماء فرنسا- مثل الطبيب (كلوت بك)، والدكتور (فيجرى) عالم النبات- نقل المترجمون مؤلفاتهم الى العربية، كما حضروا معهم فى قاعات الدرس لترجمة دروسهم إلى اللغة العربية[٢].

يقول الأستاذ محمد خلف الله أحمد فى هذا المعنى:

"مصر عالجت هذا الموضوع فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ جيء بالعالم الأجنبي ليدرس، وجيء معه بعالم أزهري، وبين الاثنين مترجم ينقل عن الأجنبي إلى الأزهري، وعن الأزهري إلى الأجنبي، وبذلك بدئ فعلا بوضع المصطلحات العلمية الأجنبية بلغة عربية"[٣].

---

[١] دراسات فى حضارة الإسلام: هاملتون جب : ص ٣٣٢.

[*] فى هذه الفترة "اضطلعت مدرسة (القصر العيني) بتعليم الطب باللغة العربية زهاء سبعين سنة": (متى تدخل المصطلحات العلمية حيز الاستعمال) للدكتور حسنى سبح- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٥: ج٢: ص٢٣٧ - ٢٣٨.

[٢] (اللغة العربية وعلوم العصر: د.عائشة عبد الرحمن): اللسان العربي: المجلد ١٣: ص١٨-١٩.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص١٥٢، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٩٣.

وفى القرن العشرين ازدادت الحركة العلمية تقدما. وكان على العلماء واللغويين متابعة سير العلم فى تقدمه وازدهاره، فعكف كثير من العلماء على وضع معاجم لمصطلحات العلوم[1]. وكثرت الترجمات من اللغات المختلفة. وخطت العلـوم العربية فى النصف الثاني من هذا القرن خطوات كبيرة، حاولـت بهـا إحيـاء أمجاد الماضي، ومتابعة التقدم العلمي الحديث. وأخذت تكوّن من جديـد لغتهـا الخاصة، مستعينة بالدراسات الجامعية من ناحية، وبالمجامع اللغوية والعلميـة من ناحية أخرى[2].

ووقع على المجامع اللغوية العربية عبء إيجاد مصـطلحات جديـدة للعلـوم الحديثة، تعبر فى دقة عن المعنى العلمي المقصود بها، وتكون صـحيحة مـن الناحية اللغوية، متمشية مع روح لغتنا العربية، مع التنسيق بين المصـطلحات القديمة والحديثة، ومحاولة توحيد المصطلحات القائمة سواء بين علماء القطـر الواحد أو بين الأقطار المختلفة.

واستدعى ذلك دراسة المصطلح عند المتخصصين، والرجوع إلى رأيهم فيمـا اختاروه من كلمات عربية مناسبة له، ثم مراجعة ما ورد فى الكتـب العربيـة القديمة والحديثة من كلمات موافقة له، سواء أكانـت هـذه الكتـب لغويـة أم متخصصة. فإذا وجدت فيها كلمة مؤدية للمعنى الاصطلاحي، ومتفقة مع الذوق اللغوي، قبلت مبدئيا[3]، على ألا يتخذ فى قبولها قرار حاسم إلا بعـد عرضـها فترة محددة على الأقطار العربية المختلفة لمعرفة الآراء المتباينة فيها، كما فى

---

[1] كما فعل محمد شرف فى معجم العلوم الطبية، وأمين معلوف فى معجم الحيوان والمعجم الفلكي، وأحمد عيسى فى معجم أسماء النبات، والأمير مصطفى الشهابي فى معجم الألفاظ الزراعية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

[2] (لغة العلم): د. إبراهيم مدكور- مجلة المجمع العلمـي العربـي- المجلـد ٤٠- ج ١: ص٢٠.

[3] (معجم المصطلحات العلمية: جواد على)- مجلة المجمع العلمي العراقـي- المجلـد ٣: ص٣٦٨.

المجمع العلمي العراقي وفى مكتب تنسيق التعريب، أو بعد ذلك، ثم بعد إقرارها من المؤتمر السنوي للمجمع المصري، الذي يمثل فيه العلماء العرب.

وكان المجمع اللغوي المصري أول مجمع[1] كرّس جزءا كبيرا من وقته للمصطلحات، ولم يكن سبيل أمامه سوى تطويع اللغة العربية لكي تعبر عن المصطلحات العلمية بدقة، فلجأ إلى طرق تنمية الثروة اللغوية من اشتقاق ونحت وتعريب، وأجاز القياس على ما لم يقس من قبل، واقتصر الأمر فيه على السماع.

ووضع المجمع فى أوائل دوراته الطريقة التي اتبعها عند وضع هذه المصطلحات وهي:

" التنقيب عنها أولا فى كتب اللغة والعلم القديمة، فإذا وجدها اعتمدها، وإذا لم يجدها لجأ إلى الاشتقاق أو المجاز أو النسب أو التصغير أو نحو ذلك من القوانين اللغوية؛ حتى تكون ثروة اللغة مستمدة من أصولها ومواردها، فتستغني بها عمن سواها، وتستطيع أن تثبت أمام جيوش الألفاظ الأجنبية التي تحاول أن تغزوها؛ لتحل محلها بعد حين "[2].

وكان المجمع حذرا عند اللجوء إلى النحت، فقد تكون الكلمة المنحوتة أكثر غرابة، وأبعد عن المعنى من الكلمتين الأصليتين.

وفى القرارات العلمية الخاصة بالبنية اللغوية[*] ما بيَّن حرص المجمع على توسيع محيط اللغة العربية لكي تستطيع التعبير عن العلوم الحديثة ومصطلحاتها. فقد أجاز المجمع الاشتقاق من أسماء الأعيان- بناء على ما سمع من كلام العرب مثل: مذَّهب ومفضَّض- فقيل فى المصطلحات الطبيعية مثلا:

---

[1] كان أسبق المجامع العربية إلى بحث المصطلحات: فقد بدأ بحثها منذ دورته الأولى عام ١٩٣٤.

[2] مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية – ج٥ :ص٦.

[*] سبق إيرادها فى الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث.

مُكَهْرَب ومُمَغْنَط، وفي المصطلحات الكيميائية: مُمَلْغَم ومُـــوَرْنَش (أي مطلـــي بالورنيش).

وأجاز قياسية المصدر الصناعي، وله أهميته في الدلالة على المعاني العلميـــة، مثل أسماء المذاهب والنظريات مما يختم بـــ ism في اللغات الأوروبية، فيقال الآن: المثالية والكانطية(١).

كما أجاز قياسية بعض أوزان المصادر للدلالة على بعض المعاني، وقـــد ورد تفصيل ذلك في الجزء الخاص بالقرارات. وأجاز قياسية أربع صـــيغ جديـــدة- بالإضافة إلى صيغ اسم الآلة المعروفة- للدلالة على أســـماء الآلات الحديثـــة، منها صيغة فعّالة كثلاجة وسماعة وغسالة، وفاعلة كساقية ورافعة. وأجاز أيضا قياسية صيغة (استفعل) للاتخاذ والجعل تيسيرا للمصطلح العلمي.

وجوّز جمع اللفظ المعرب- مثل كيلومتر- وتمييزه، باعتباره كلمـــة واحـــدة. وأجاز النسب إلى جمع التكسير مثل أحيائي، والنسب إلى كلمة (كيمياء) بإثبات الهمزة، وزيادة الألف والنون قبل ياء النسبة للدلالة على الشبيه بالشـــيء إليـــه المنسوب إليه كسمسماني وغرواني. وجوّز أيضا دخول (أل) على (لا) النافيـــة في مثل: اللاهوائي واللامائي، مما يستخدم في المصطلحات.

ووضع المجمع قرارات خاصة بالترجمة لكي تحدد الأسس التي تقـــوم عليهـــا ترجمة المصطلحات العلمية، وتيسرها على العلماء والباحثين، ومنهـــا التـــزام صيغة واحدة لمصطلحات الكشف والقياس والرسم: فما يراد به الكشف توضـــع له صيغة (مِفْعَال) scope، وما يراد به القياس توضع له صيغة مِفْعَل Meter، وما يراد به الرسم توضع له صيغة مِفْعَلَة Graph(٢).

---

(١) (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: ماضيه وحاضره): د. إبراهيم مدكور: ص٥٥.

(٢) (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية): د. إبراهيم مـــدكور: ص٧٠، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الخامس ص ١٥٣، ص٢٧٧.

وكذلك ترجمة الصدر (a) أو (an) بـ(لا) مركبة مع الكلمة مثـل: اللاجفـن مقابلا لـ Ablepharia، واللامقلة، مقابلا لـAnophthalmus[1]، وأيضـا ترجمة الصدر (Hyper) بـ "فرط" والصدر(Hypo) بـ "هبط"[2]، وترجمـة الكلمات المنتهية بالكاسعة Scope[3] أو الكاسعة (able)[4] إلى جانب ترجمـة الكاسعة (Gen) بكلمة مولدة[5]، وترجمة الكاسعة (oid) بكلمة شبه فى مثـل: شبه غرائي Colloid، وشبه مخـاطي Mucoid[6]، وكـذلك أقـر ترجمـة الكواسع: (oid) وform و(like) بالنسب مع الألف والنون فى الاصـطلاحات الطبية التي تنتهي بها[7].

كما وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة قواعد عامة يسير عليها عند النظر فـى المصطلحات، واتخذ قرارات تنظم سير العمل فيها، وهي:

استخراج المصطلحات من الكتب العربية القديمة[8] :

"ينظر المجمع فى اختيار مختصين بشئون العلوم العربية لإخراج المصطلحات العلمية القديمة من الكتب العربية، وعرض كل نوع على اللجنة المختصة، وإذا لم تكن لجنة مختصة تشكل لجنة جديدة."

---

(1) المرجع السابق: ص٧١.
(2) " " : ص٧٣.
(3) " " : ص٧٤.
(4) " " : ص٧٥.
(5) " " : ص٧٦.
(6) " " : ص٧٧.
(7) " " : ص٧٩.
(8) (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – مجموعة القرارات العلمية) : د. إبراهيم مدكور: ص١٣٩، محاضر الجلسات- الدورة ١٢- مجمع القاهرة : ص ١٤٩.

وضع معاجم للمصطلحات المستخرجة من الكتب العربية القديمة[١] :

تدرس كتب العرب القديمة المتصلة بالمصطلحات العلمية، ويعمل لكـل كتـاب منها معجم بالمصطلحات التي وردت فيه، بحيث تكون فى متناول الأيدي عنـد التعريب.

تفضيل المصطلح العربي القديم على الجديد[٢]:

تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة، إلا إذا شاعت، وكـان لهـا معنى صحيح.

تفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين[٣] :

تفضل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك. وإذا لم يمكن ذلك فتفضل الترجمة الحرفية.

الاقتصار على اسم واحد لكل معنى[٤] :

الاصطلاحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى.

جمع المصطلحات الفنية[٥] :

يعنى المجمع بجمع المصطلحات الفنية التي يستخدمها العمال فـى مصـانعهم، والتجار فى متاجرهم وأسواقهم، والزراع فى مزارعهم، حتى إذا اجتمعت لـه طائفة صالحة من .هذه المصطلحات نظر فى وضعها فى معجمه، بعد صياغتها وفق الأوزان العربية.

---

[١] القرارات العلمية : ص١٤٠.

[٢] القرارات العلمية: ص١٤٣، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج ١: ص ٣٧، محاضـر جلسات مجمع اللغة العربية- دور الانعقاد الأول- ص ٤٣١.

[٣] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- مجمع اللغة العربية الملكي: ص ٤٣٣.

[٤] (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلميـة): ص١٤٤،محاضـر الجلسات - دور الانعقاد الثاني: ص١١٢، ص١١٦.

[٥] مجموعة القرارات العلمية: ص١٤٨.

تخريج كلمات المجمع ومقابلها العامي والأجنبي[1] :

عند شرح كل كلمة بعد قبولها تكتب النصوص الواردة فى المعجمات القديمة، ويبين تخريج الكلمة، والاتصال فى استعمالها بين المعنى القديم والحديث، والعامي أو الإفرنجي، وتدون الكلمة العامية أو الإفرنجية باللغة الأصلية (الإنجليزية أو الفرنسية).

شرح المصطلحات قبل عرضها على المجمع[2] :

لا تعرض على المجمع مصطلحات علمية، إلا أن تكون مشروحة بقلم الخبير المختص؛ فإن ذلك مما يساعد على النظر فى صحة وضع هذه المصطلحات، مع تجنب بعض أسباب البطء فى العمل، وعلى زيادة الاطمئنان إلى أن اللفظ الاصطلاحي وقع موقعه.

تعريف المصطلحات قبل دخولها فى المعجم[3]:

فى شأن المصطلحات التي يقرها المجمع، لا تعتبر صالحة للدخول فى المعجم قبل أن توضع لها التعاريف، وتعرض على المجمع؛ حتى يطمئن إلى دلالة المصطلح على موضوعه.

الاكتفاء بالشرح الشفوي فى نظر المصطلحات[4]:

ناقش المؤتمر فى اقتراح ألا تعرض المصطلحات العلمية على المجلس أو المؤتمر إلا بعد أن تعرّفها اللجان المختصة؛ حتى يتسنى لغير الفنيين من الأعضاء فهم معانيها واختيار أصلح الألفاظ لهذه المعاني. وانتهي المؤتمر إلى الموافقة على المضي في نظر المصطلحات، اكتفاء بالشرح الشفوي الذي يتولاه مقرر اللجنة المختصة.

---

[1] مجموعة القرارات العلمية: ص ١٤٩.
[2] " " " : ص١٥١.
[3] " " " : ص١٥٢.
[4] " " " : ص١٥٣.

طريقة النظر فى المصطلحات وتسجيلها ونشرها[1]:

تفرز اللجان ما تضعه من مصطلحات، فما كان منها شـائعا عَرفتـه تعريفـا معجميا موجزا، وعرضته على مجلس المجمع ومؤتمره، وما كان منها غيـر شائع حفظته فى جزازات ونشرته بين الهيئات العلمية، وفى مجلـة المجمـع، وتلقت ملاحظات هذه الهيئات وأهل الاختصاص، فتولت تمحيصها وانتهت إلى قرار فيها، على أن تكون المصطلحات الشائعة التى يقرها المجمع- بتعريفاتها- مادة تدخل فى المعجم. وأما المصطلحات غير الشائعة فتظل فى المجمع حتـى يتسنى إخراجها فى معجمات علمية. وكلما وجد المجلس والمؤتمر لديهما وقت فراغ، كان لهما أن ينظرا فى هذه المصطلحات غير الشائعة.

تعريف المصطلحات بعد نشرها مبدئيا بلا تعريف[2] :

المصطلحات التي أقرها المجلس والمؤتمر بدون تعاريف، والتي لم تنشر بعـد، تعاد إلى اللجان المختصة لتعريفها وعرضها على المؤتمر. ولا مانع من نشرها – بدون تعريف– نشرا مبدئيا؛ لتلقيّ ملاحظات المختصين مع الإشارة إلى ذلك.

البحث فى الألفاظ والعبارات المستعملة فى الوزارات والمصالح وغيرها[3] :

الاتصال بالوزارات والمصالح وغرف التجارة لإرسال مندوب للبحث معه فيما يستعمل من العبارات والكلمات غير الصحيحة فى هذه الوزارة أو المصلحة.

طلب قوائم المصطلحات من الجامعات و المعاهد والهيئات[4]:

يطلب إلى الجامعتين: الأزهرية وجامعة القاهرة وإلى المعاهد العلمية والفنيـة التابعة لوزارة المعارف، وإلى الهيئات العلمية والفنية الأخرى وضـع قـوائم بالمصطلحات المستعملة بها فى جميع العلوم والفنون والآداب وأن تحدد معانيها

---

[1] مجموعة القرارات العلمية : ص ١٥٤.
[2] " " : ص١٥٦.
[3] مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية :ص١٥٨.
[4] المرجع السابق :ص١٥٩.

تحديدا دقيقا، وأن تردها إلى اللغة العربية إذا استطاعت، وأن تذكر مقابلها مــن اللغات الإفرنجية التي أخذت منها هذه المصطلحات، وأن ترسل إلى المجمع.

إضافة مصطلحات البلاد العربية[1] :

تضاف كل لفظة سَرَتْ فى البلاد العربية إلى جانب ما وضعته اللجنة المجمعية.

عرض كلمات المجمع على الجمهور[2]:

تعرض الكلمات والمصطلحات التي يقرها المجمع سنة علـــى الجمهـــور بعـــد إقرارها. ويتقبل المجمع فى خلال تلك السنة الانتقادات التي يعترض بها علـــى العلماء.

عرض المصطلحات على الوزارات والهيئات فى البلاد العربية[3] :

يكون من وسائل النشر التي يتخذها المجمع إرسال المصطلحات قبل عرضـــها على المجمع إلى وزارات المعارف والهيئات العلمية فى مصر والبلاد العربيـــة وغيرها، والانتظار بها مدة كافية؛ لتبدي هذه الوزارات والهيئات رأيها، وتوافي المجمع به.

عرض المصطلحات على الهيئات فى البلاد العربية[4]:

يكلف حضرات الأعضاء الممثلين للبلاد العربية عرض مصطلحات المجمع فى كل علم وفن على الهيئات العلمية، ويكتب إلى حكومات هـــذه الـــبلاد لتـــوافي المجمع بما ينتهي إليه قرار المختصين فيما وضعه المجمع من مصطلحات.

نشر المصطلحات قبل عرضها على المؤتمر[5]:

تنشر المصطلحات التي أقرها المجلس لتكون موضوعا للبحث والـــدرس فـــى دورة المؤتمر المقبلة.

---

(1) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ص١٦٠.
(2) " " " " " " – " " : ص١٦١.
(3) " " " " " " – " " : ص١٦٢.
(4) " " " " " " – " " : ص١٦٣.
(5) " " " " " " – " " : ص١٦٤.

عرض المصطلحات على الأعضاء والهيئات قبل نظرها[١] :

كلما فرغت اللجان الفنية من النظر فى المصطلحات العلمية، فرئيس المجمـــع يرسل هذه المصطلحات إلى الجهات العلمية العربية، وإلى حضـــرات أعضــــاء المؤتمر فى الخارج، ويطلب إلى الجميع إبداء ملاحظاتهم فى مدة معقولة. ومتى وردت هذه الملاحظات فمراقبة المجمع تحرر بها قوائم متضمنة للأصل الـــذي أقرته اللجان، ولما ورد على هذا الأصل من مقترحات الجهات العلمية الخارجية وحضرات أعضاء المؤتمر. وتعرض هذه القوائم على مجلس المجمـــع للنظـــر فيها استعدادا لعرضها على المؤتمر، مع ما يراه من الملاحظات.

عرض مصطلحات اللجان على الهيئات والمعاهد[٢] :

يستمر عمل اللجان فى وضع الترجمة العربية للمصطلحات العلمية والفنية، فإذا أقرتها اللجان، جاز لها أن ترسلها إلى الهيئات والمعاهد التـــي تحتـــاج إليهـــا، بوصفها مشروعا.

نشر مصطلحات كل علم مستقلة قبل نشرها فى المجلة[٣]:

"ينشر المجمع المصطلحات التي وضعتها اللجان وأقرها المجلس بحيث تنشـــر مصطلحات كل علم في نشرة خاصة، وتوزع مجانا علـــى الأفـــراد والهيئـــات المختصة بهذه المصطلحات، ويتبع هذا فيما يقر من المصطلحات بعد ذلك. وما أقره المؤتمر من هذه المصطلحات يعاد نشره بعد ذلك فى مجلة المجمع".

وحرصا على نشر المصطلحات العلمية التي يقرها المجمع فى تربـــة خصـــبة صالحة، غير متأثرة باستخدام سابق لمصطلحات مخالفة، رأى المجمع أن يرجو وزارة المعارف أن يقوم مدرسوها باستخدام مصطلحات المجمع عند التـــدريس

---

[١] مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ص ١٦٥.
[٢] " " " " " " – " " : ص ١٦٧.
[٣] " " " " " " – " " : ص ١٦٨.

للنشء: فالتلاميذ يتلقونها بذهن صافٍ خالٍ، فترسخ فى أذهانهم. ولهـذا اتخـذ المجمع القرارين الآتيين :

استعمال مصطلحات المجمع فى التدريس[١] :

يقدم المجمع رجاء إلى وزارة المعارف أن يراعي مدرسـوها ألفـاظ المجمـع ومصطلحاته فى التدريس؛ إذ المدارس خير بيئة تنتشر فيها الألفاظ الجديـدة و المصطلحات الحديثة.

إرسال المصطلحات إلى وزارة المعارف لطبعها و توزيعها[٢]:

ترسل المصطلحات التي أقرها المجمع فى هذه الدورة إلـى وزارة المعـارف لطبعها وتوزيعها على المدارس والمؤلفين والمترجمين والصحف.

فى ألفاظ شئون الحياة العامة[٣]:

في شئون الحياة العامة يختار اللفظ الخاص للمعنى الخاص، فإذا لم يكن هنـاك لفظ خاص أتى بالعام، ويخصص بالوصف أو الإضافة.

ترتيب وضع ألفاظ الشئون العامة[٤]:

فى ترتيب كلمات الشئون العامة توضع على درجات للمعنى المراد، فإذا كـان المعنى عاما وضع له اسم، فإذا أريد التوزيع فيه والتخصيص وضع لكل معنى خاص اسم بعد ذلك، فمثلا يمكن جعل كلمة "البساط" اسما عاما، ثم تخصـص "الطنفسة" لذي الخمل الرقيق أو الكثيف من البسط.

إيثار السهولة فى اختيار ألفاظ الشئون العامة[٥]:

تدقق لجنة الشئون العامة فى اختيار الكلمات، بحيث تكون سهلة خفيفـة علـى اللسان بقدر الإمكان، يمكن أن يستسيغها الجمهور.

---

[١] مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ١٦٩.

[٢] " " " " " – " : ١٧٠.

[٣] المرجع السابق : ص١٤٥، محاضر الجلسات– دور الانعقاد الثاني– مجمع اللغة العربية الملكي: ص١١٥.

[٤] مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية: ص١٤٦.

[٥] " " " " " – " : ص١٤٧.

تنبيه الصحف إلى استعمال كلمات الشئون العامة[1]:

(قرر المجمع) تنبيه أصحاب الجرائد والمجلات السيارة إلى استعمال الكلمات التي وضعتها اللجنة (لجنة كلمات الشئون العامة).

نشر كلمات المجمع فى الصحف[2]:

(تقرر) نشر القوائم التي أقرها المجمع (من كلمات الشئون العامة) بالجرائد والمجلات قليلا قليلا.

استخدام الإذاعة للإعلام بأعمال المجمع[3]:

(لتنظيم وسائل الاتصال بالجمهور، لنشر كلمات الشئون العامة التي يقرها المجمع- تقرر استخدام الإذاعة). على أن تتولى ذلك لجنة من بينها مراقب المجمع.

ويلاحظ فى قرارات ألفاظ الشئون العامة أنها صورت اتجاها معينا للمجمع سار عليه فى أوائل دوراته، وهو أن يختار الكلمات العربية الصحيحة؛ للتعبير عن ألفاظ الشئون العامة ومسميات الحضارة الحديثة. وقد لجأ فى ذلك إلى استخراج الكلمات العربية من بطون المعاجم اللغوية- ومعظمها من غريب اللغة- ثم إيداعها فى مجلته أو محاضره، أو نشر بعضها فى الصحف.

وهذا النشر فى الصحف اليومية- سواء أكان على شكل قوائم أو بإدخال بعض هذه الكلمات ضمن فقرات معينة، كما فعل بعض أعضاء المجمع – لم يساعد على شيوع هذه الكلمات على ألسنة الناس، واستخدامها بديلا لما يجرى على أفواههم؛ فقد وجد العامة تباعدا كبيرا بين الكلمات التي دارت فى حديثهم وبين تلك التي أصدرها لهم المجمع، طالبا منهم استخدامها بدلا من كلماتهم الشائعة. كما وجدوا أن معظمها لم يوافق أذواقهم، فانصرفوا عنها ولم يستخدموها.

---

[1] مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية : ص١٧١.
[2] " " " " " " – " " : ص١٧٢.
[3] " " " " " " – " " : ص١٧٣.

وحين أحس المجمع بهجر الجمهور لكلمات الشئون العامة ومصطلحاتها التـي أقرها المجمع، تركها جانبا، وصرف معظم وقته فـي وضـع المصـطلحات العلمية، فقد كان أمرها أيسر: إذ يمكن بعد وضعها إلزام المعلمـين بتدريسـها للنشء الذي يكون ملزما بقبولها، دون تحكيم ذوقه، كما هو الحال مع الجمهور فى مصطلحات الشئون العامة.

وقد عاد المجمع بعد ذلك إلى المصطلحات الحضارية، وألفاظ الحياة اليوميـة، ولكن بأسلوب آخر، لم يباعد بين المصطلحات التي أقرها المجمع وبين الألفاظ الشائعة بين الناس. وسنفصل ذلك فيما بعد.

ومما يتصل بوضع المصطلحات ما أصدره المجمع فى اتجاهين:

١- بعثة لدراسة الشجر والنبات[١]:

التوصية بإيفاد بعثة إلى جزيرة العرب، وبادية سيناء، والصحراء الغربيـة بمصر، لدراسة الشجر والنبات، وتحقيق ما ورد منها فـي معـاجم اللغـة والنبات.

٢- ذكر ما يعتمد عليه فى اختيار الكلمات[٢]:

يحسن ذكر المناسبة أو الأصل اللغوي الذي يعتمد عليه فى اختيار الكلمـة، فإن فقه اللغة يستفيد من هذه التفسيرات فائدة عظيمة.

---

(١) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما - القرارات العلمية : ص١٤٢.
(٢) " " " " " - " : ص١٥٠.

الدراسات الأساسية حول المصطلحات

تناولت مطبوعات المجامع العربية دراسات مهمة حول المصطلحات، نعرض هنا جانبا منها.. فقد ألقى د. إبراهيم بيومي مدكور بحثا بعنوان "**مدى حق العلماء فى التصرف فى اللغة**"[1]، ذكر فيه أن خصائص البحث العلمي ثلاث خصائص هي:

١. موضوع محدد يراد بحثه.

٢. طريقة واضحة يعالج بها.

٣. نتيجة ينتهي إليها.

والمصطلحات جزء مهم من المنهج العلمي ؛ فهي تستحضر المعنى بأيسر وسيلة. والمصطلح العلمي الدقيق يزيد من تقارب العلماء مع بعضهم، ويقلل من أوجه الخلاف بينهم، كما أنه يعين على تقديم الأفكار للمتعلمين وتتبع الدراسات والبحوث للباحثين.

والمصطلحات العلمية تنمو بنمو العلم، فتبدأ بسيطة محدودة، ثم تتغير وتتطور حتى تستقر. وهي وثيقة الصلة باللغة: فهي- مع كونها لغة خاصة بالعلماء- جزء من اللغة العامة. والمعنى الدقيق يحتاج عادة إلى لفظ دقيق يؤديه، ولولا تجدد المعاني ما تجددت الألفاظ ولا اختلفت التراكيب، فاللغة مدلول ودال، ولا وجود لأحدهما بدون الآخر. وقد يلجأ العلماء إلى وسائل أخرى للتعبير عن أفكارهم مثل الرموز والأرقام، ولكن هذه الوسائل نفسها لغة. والعالم حر في اختيار اللفظ الذي يعبر عن المعنى المقصود، والعلماء- قديما وحديثا- يكتشفون الحقائق، ويعبرون عنها ما استطاعوا.

وتطور العلم تطور لمصطلحاته بقدر ما هو تطور لآرائه ونظرياته، ولكل علم

---

[1] (فى جلسة علنية عقدها المجمع بدار جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، في مساء الخميس ١٣ يناير عام ١٩٥٥م).

وقد طبع البحث فى مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١: ص١٤٣- وتلته تعقيبات على المحاضرة، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٨٤- ص ٤٩٢.

مصطلحاته الخاصة به.

ومتن اللغة عزيز على اللغويين ؛ فقد يغفرون خطأ نحويا، أو عدم دقـة فـى الأسلوب، ولكنهم لا يتسامحون فى استعمال لفظ دخيل. وقداسة اللغة لا يصـح أن تقف حجر عثرة فى سبيل البحث والتقدم العلمي، وحرية العالم فى اختيـار اللفظ الذي يعبر بدقة عن علمه.

واللغات فصائل، ومن الممكن أن يعاون أفراد الفصيلة الواحدة بعضهم بعضـا. وقد استعار المعنيون بالمصطلحات العلمية فى الإسلام من اللغـات السـامية- كالسريانية والعبرية- ألفاظا يؤدون بها المعاني الجديدة.

والعالم يستمد مصطلحاته من الفصحى، كما قد يستمدها من اللغة الدارجة. وفى أخذه عن الفصحى يشتق وينحت ويلجأ إلى المجاز، فيستعير الكلمة من دلالتهـا اللغوية العامة ليستعملها في دلالة علمية خاصة. وكل تلك الوسائل لجأ علمـاء الإسلام فى فترة ازدهار العلم واللغة. وللعالم أيضا أن يأخذ من اللغة العاميـة، إن كانت تؤدى المعنى بطريقة أدق وأكمل والصلة بين العامية والفصحى أكيدة وقوية فى أحيان كثيرة. وللعالم أن يأخذ عن لغة أجنبية، فيعرّب إن دعا الأمـر إلى التعريب. وليس من الضروري أن يكون التعريـب علـى أبنيـة العـرب وأوزانهم، فالعلم تراث الإنسانية كلها، ويجب أن يفسح مجال التبادل فيـه، وأن تيسر سبله. وللعالم- أخيرا- أن يخترع بعض الألفاظ، فيبتكر اللفظ كما يبتكـر المعنى أو الحقيقة التي يكتشفها بتجربته وملاحظته.

وينبغي أن تقيد حرية العالم فى وضع المصطلحات بقيود أهمها :

أ. الحرص- ما أمكن- على أن يؤدى المعنى بلفظ واحد[١].

ب. يجدر بالعالم أن يتمكن من لغته كل التمكن، ويعرف ما اشتملت عليه مـن مصطلحات قديمة وحديثة، وبذلك يلجأ إليها أولا ويستمد منها قبل أن يلجأ

---

[١] اتخذ المجمع قرارين فى ذلك ضمن قرارات تنظيم سير العمل فى المصطلحات، وقد وردا بنصهما فى بداية هذا الفصل.

إلى لغة أجنبية، ويكون بمقدوره أن يشتق من لغته ويضمّن، ويلجــأ إلــى المجاز؛ كي يؤدى المعنى العلمي الجديد، ولا يلجأ إلى التعريب إلا عنــد الضرورة القصوى.

ج. لا تترك المصطلحات العلمية لهوى المصطلح وحده، بل لابــد أن يقــره عليها العلماء والمختصون، ومن هنا تأتى أهمية المجامع والهيئات العلمية فى تكوين المصطلحات واستقرارها.

والمصطلحات العلمية ليست دائما من وضع العالم وحده، بل يشــاركه فيهــا– أحيانا– الناقل والمترجم، وقد تكون معرفته بالعلم الذي يترجمه محدودة، فيسيء إلى العلم والترجمة. وواجب العلماء أن يتداركوا أخطاء هذه الترجمات.

ثم عرض الباحث لموقف مجمع اللغة العربية من المصطلحات العلمية، وعنايته بها، ومنهجه فى معالجتها، والمبادئ التي أقرها لتيسر على العلماء مهمة وضع المصطلحات(*)، ومرونة المجمع فى إعادة النظر فى المصطلحات التي سبق له أن أقرها.

وتساءل عن قيمة المصطلحات التي يقرها المجمع، ثم تبقى فــى أضــابيره أو تنشر فى مجلته ومحاضره.. ألا يصح أن نفكر فى طريقة للإلزام وأخذ النــاس بها ؟ ورأى أنه من الخير أن المجمع لم يلجأ إلى إلزام العلماء وغيرهم باتبــاع مصطلحاته، ويكفي المجمع أن يفتح الباب للدارسين، وأن يسجل ما يقرون، فهم الذين يأخذون بيد العلم، وهم الذين يستطيعون أن يعدلوا مصطلحاته أو يضيفوا إليها. وعقّب بعض الحاضرين على هذه المحاضرة، فذكر أحــد العلمــاء[1] أن دراستنا العلمية– فى مختلف العلوم– ما زالت تدرس بغيــر اللغــة العربيــة. وواضح أننا نلجأ إلى اللغات الأجنبية فى تدريس العلوم، لا عن عجز فحســب،

(*) سبق أن ذُكِرت بالتفصيل ضمن قرارات البنية اللغوية، وأُشير إليها فى أول هذا الباب.

(1) (هو الأستاذ محمد خلف الله أحمد عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية)– مجلة مجمــع اللغة العربية: ج١١– ص١٥٢، محاضر الجلسات– الدورة ٢١: ص٤٩٢ –٤٩٣.

وإنما لأننا لسنا مؤمنين بعد بالصلة بين الفكر واللغة حتى نجعل الدراسات العلمية بلغتنا العربية.

كما ذكر أنه ناقش هذا الموضوع مع كثير من المشتغلين بالعلم فى الجامعات المصرية فلم يجد منهم استجابة أو تنبها لخطر الدراسة باللغة الأجنبية فى نمو الفكر واللغة.

وذكر عالم آخر[١] أن التدريس فى كليات العلوم- فى كثير من المواد- يتم باللغة العربية، كما أن التأليف فيها باللغة العربية. ولولا الحاجة إلى الاستزادة من ترجمة المصطلحات والمراجع لدرست المواد جميعها- فى الفرق الدراسية كلها- باللغة العربية. ونحن فى أمس الحاجة لمسايرة العلوم ومتابعة البحث العلمي فى الدول الغربية حتى لا نتخلف عن ركب التقدم العلمي.

ورأى عالم آخر[٢] أن الأساتذة والمدرسين يودون أن يعمد المجمع إلى نشر قراراته وأبحاثه على الناس، فان التدريس الحديث فى أشد الحاجة إلى هذا النشر. ونحن فى سبيل إحلال العربية محل اللغات الأجنبية، فعلى الحكومة أن تصدر قوانين تفرض على الناس ما يقرره المجمع. وبهذه الوسيلة وحدها تتحقق الوحدة العلمية الاصطلاحية- فى رأيه- بين الدول العربية كلها.

كما عقب عالم آخر[٣] بأن الترجمة العلمية ليست كلها في أيد غريبة عن العلم، والمصطلحات العلمية لن تستقر إلا عن طريق النشر والاستعمال، ولن يستطيع المجمع إقرار مصطلح لم يقره المشتغلون بالعلم.

---

[١] (هو الدكتور عبد الحليم منتصر- عميد كلية العلوم بجامعة عين شمس)- مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١١- ص١٥٢ -١٥٣، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٩٣.

[٢] (هو الأستاذ السباعي بيومي- الوكيل السابق لكلية دار العلوم) مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص ١٥٣، محاضر الجلسات- الدورة ٢١: ص٤٩٣ - ٤٩٤.

[٣] (هو الدكتور كامل منصور- الأستاذ بكلية العلوم)- مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١: ص١٥٣، محاضر الجلسات- الدورة٢١: ص٤٩٤.

وقرر عالم آخر[١] أن العلماء المصريين لا تنقصهم الرغبة فى إحلال الألفاظ العربية السليمة محل الألفاظ الأجنبية، ولكن يعترض سبيل الإصلاح باللغة العربية عقبتان:

١. فقر العلماء المصريين فى ثروة اللغة العربية، وهذا ناتج عن جهلهم بالألفاظ العربية التي تضمها معاجم اللغة.

٢. عدم اتصال العلماء بعضهم ببعض عند وضع هذه المصطلحات مما أدى إلى البطء فى ترجمة العلوم المختلفة.

وأيد المحاضر وجوب وجود هيئات علمية بجانب المجمع، تمده بالمصطلحات المختلفة فى العلوم؛ لكي تيسر عمله وتساعده على الإسراع فيه، فيبقى على المجمع مهمة بحث هذه المصطلحات من الناحية اللغوية.

واعترض عالم[٢] على قول المحاضر بأن الاصطلاح العلمي قد يؤخذ من العامية، فذكر أن الاصطلاح لفظ تتفق عليه طائفة من أهل العلم، ويعبر عن معنى خاص، فكيف يتأتى هذا باللجوء إلى اللغة العامية ؟ ورأى ألا نكلّف المجمع وضع ألفاظ عربية للمخترعات الحديثة، فيمكن اللجوء فيها إلى التعريب.

وعرض عالم آخر[٣] **اقتراحين عمليين:**

١- أن كل من يترجم كتاباً أجنبياً إلى اللغة العربية عليه أن يضع فى آخره ثبتا بالمصطلحات العلمية المستخدمة فيه، فيتيسر للمشتغلين بالعلم، وللمجمع أن يجد الثروة التي يأخذ منها.

---

[١] **(هو الدكتور عبد المنعم الشافعي– المدير العام لمصلحة الجمارك)**: مجلة مجمع اللغة العربية– ج١١: ص١٥٤، محاضر الجلسات– الدورة ٢١ : ص٤٩٤ – ٤٩٥.

[٢] **(هو الأستاذ عباس حسن– الأستاذ بكلية دار العلوم)**: مجلة مجمع اللغة العربية– ج١١: ص١٥٤–١٥٥، محاضر الجلسات – الدورة ٢١ : ص٤٩٥ – ٤٩٦.

[٣] **(هو الدكتور أحمد فؤاد الأهواني– الأستاذ بكلية الآداب بجامعة القاهرة)**: مجلة مجمع اللغة العربية – ج١١ : ص١٥٥ ، محاضر الجلسات – الدورة ٢١ : ص٤٩٦.

٢- أن يقوم المجمع بطبع ما لديه من مصطلحات، ويضعها بين أيدي الجمهور، ويتقبل ملاحظاتهم عليها ويدرسها.

ثم علق المحاضر على التعقيبات مبدياً ارتياحه لاتفاق عميد العلوم مع عميد الآداب فى ضرورة تدريس العلوم باللغة العربية.

ولاحظ أن رجال العلم تنقصهم- أحياناً- الثروة اللغوية اللازمة، وذلك لأنهم لم يُعَدّوا فى مراحل التعليم الأولى إعداداً كافياً. وما أجدرنا أن نيسر أمر اللغة العربية بقدر استطاعتنا، وأن نزود شباب الجامعة منها بقدر وافر حتى يستطيعوا أن يبحثوا ويؤلفوا باللغة العربية فى يسر وسهولة. كما أننا بحاجة إلى تزويد المكتبة العربية بكتب علمية تغني الباحث عن الرجوع إلى المصادر الأجنبية. وأشار إلى أن المجمع لا يعارض فى نشر ما لديه، بل يسعى إلى نشره بما توفر له من وسائل فى مجلته ومحاضره.

ورد على الاعتراض الذي أبدى حول استخدام العامية فى المصطلحات العلمية، قائلاً إن العالم عندما يبحث عن اللفظ الملائم للمعنى يتجه أولا نحو الفصحى ليأخذ عنها لفظاً عربياً أصيلا، فإن عزَّ عليه ذلك لجأ إلى الوسائل التي تزيد بها الثروة اللغوية مثل النحت والاشتقاق والتضمين والمجاز، فإن تعذر عليه ذلك لجأ إلى العامية يأخذ منها ما يريد لتأدية المعنى المقصود، ويصقله ويكسوه ثوب الفصحى. ومن الخطأ أن نعتقد أن كل ما يجرى على ألسنة العامة خطأ؛ فكثير من الألفاظ العامية عربي فصيح فى أصله، ولكن طرأ عليه بعض التغيير فى النطق.

وأشار إلى أن مهمة المجمع أمام ألفاظ الحضارة الحديثة هي تسجيل ما اصطلح عليه الناس وشاع بينهم، بعد صقله بالذوق العربي.

وعالج الباحث قضية المصطلحات العلمية وتوحيـدها[1] بمـا لا يخـرج فـي مجموعه عن خلاصة هذه المحاضرة، ولكنه أشار إلى أن للمجمـع المصـري تجربة في جمع المصطلحات وإقرارها لم تخل من دروس يمكن أن تعد نـواة لخطة منهجية في صياغتها. يقول عن المجمع[2]:

"ويشترط في المصطلح العربي أن يكون واضحاً دقيقاً، نصا في معناه؛ لأن لغة العلم تتنافى مع الغموض والإبهام، كما تتنافى مع المجاز والاستعارة والسـجع والجناس.. "ويدعو إلى تجنب الغرابة والابتذال، وإن كان لا يرفض تخير بعض الألفاظ النادرة أو العامية السليمة[3]. ويسلم بأن يختص كل علم بمصـطلحاته، وأن يستعمل اللفظ الواحد- أحياناً- في معان مختلفة باختلاف العلـوم، ولكنـه يتشدد في أن توَحَّد المصطلحات المشتركة التي لا تتغير دلالتها من علـم إلـى علم. ويلتزم أن يقرن المصطلح العربي بمقابله الأجنبي.. ويشترط.. أن يعرف المصطلح؛ ليفهم على وجهه وتتبين مدى دقته."

وذكر أن تجربة المجمع مع المصطلحات أثبتت أن اللغة العربية ليسـت أقـل استجابة لمقتضيات العلم من اللغات الأجنبية، كما أن هناك مصطلحات عربيـة كثيرة ألصق بمعناها، وأدق في دلالتها من المصطلحات الأجنبية.

وأشار إلى أنه أريد بالمجامع اللغوية أن تعاون في توحيد المصطلحات العربية، وفي سبيل ذلك حرص مجمع القاهرة على أن يشارك فيه علماء العرب جميعاً؛ حتى تكون مصطلحاته نتيجة إجماع وتعاون مشترك. وبعد إقرار المصطلحات تنشر وتبلغ للهيئات العلمية؛ فنشر المصطلحات وسيلة مهمة لتوحيدها، كمـا أن

---

[1] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره: د. إبـراهيم مـدكور: ص ٥١- ص٥٨، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج١: ص١٨- ص٢٣.

[2] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره: ص ٥٦.

[3] أشير إلى مضمون هذه الفقرة في تقرير مقدم من معهد الدراسـات والبحـوث للتعريـب بالمغرب، تحت عنوان (منهجية التعريب): اللسان العربـي- المجلـد ١٥: ج٣: ص٦٥ (أبحاث).

للتأليف العلمي بالعربية شأنا فى تداول المصطلحات واستعمالها، وقــد نشــطت حركة التأليف العلمي بالعربية نشاطاً ملحوظاً.

وذكر أن قضية توحيد المصطلحات ليست بدعاً فى اللغة العربية، فقد صــادفت لغات أخرى، وعالجتها على النحو الذي نسلكه.

ولما كانت معظم البحوث التي عالجت المصطلحات تدور حــول ثــلاث نقاط رئيسية، وهي:

١-قواعد وضع المصطلحات.

٢-توحيد المصطلحات بين البلاد العربية.

٣-تدريس العلوم باللغة العربية فى التعليم الجامعي.

فقد رأت الباحثة أن تورد ملخصاً لكل البحوث التي اختارتها، ثم تقيِّم الآراء بعد ذلك وتعلِّق عليها- إن كان هناك تعليق- وذلك حتى تكتمل الصــورة العامــة لدراسة المصطلحات أولاً، قبل إيراد التعقيب.

ناقش الدكتور محمد كامل حســين **(القواعــد العامــة لوضــع المصــطلحات العلمية)**[1]؛ فرأى أن المجمع المصرى بدأ بوضع قواعد عامة يســير العمــل عليها فى وضع المصطلحاتالعربية، ثم قضى نيفا وعشرين عاماً فــى بحــوث دقيقة طويلة أكسبته خبرة لم تكن متوفرة عنده يوم بدأ دراسته لهــذه القضــية. ورأى أنه من الحكمة أن يعيد المجمع النظر فى هذه القواعد ليرى ما إذا كانت كفيلة بخلف لغة علمية قابلة للحياة.

وقد ظن الكثيرون أن المسألة لا تعدو البحث عن مئات من الكلمات تعد أصولا ثابتة للمصطلحات، ثم تشتق منها بضع مئات أخرى من المصطلحات فى بعض العلوم أقل مما يستحدث فيها. وما كان معروفاً عند القدماء من المصطلحات لا

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١- ص ١٣٧- ١٤٢.

يغنينا كثيراً؛ لقلته، ولأن المصطلحات القديمة مفردة لا تتبع نظاماً خاصـــاً[1]، ولأن اختلاف المناهج ومذاهب التفكير العلمية يجعل التطابق بـــين مـــدلولات المصطلحات القديمة والحديثة محالاً.

وطبيعة المصطلحات تجعلها صورة حية لتطور العلوم. وكل علم جديد يحتـــاج إلى مصطلحات جديدة. ومن صفات العلوم الطبيعية أنها دائمـــة النمـــو دقيقـــة منظمة، قابلة للامتداد البعيد المدى، ولذلك كان من الضروري أن توجد نفـــس هذه الصفات فى المصطلحات. والقواعد التي وضعها المجمع ربمـــا لا تكـــون دائماً مما يحقق هذه الصفات.

وكان علماؤنا الأولون يحرصون على سلامة لغة المصطلحات، ويحددون هذه السلامة بدرجة قربها من أصول اللغة العربية، وانطباقها على أوزان العربيـــة وقواعد الاشتقاق فيها.

ودلت التجربة على أن اللغة العلمية سلامة تتعلق بدقتها وتبويبها وسهولة نموها، ولا تتعلق بقربها أو بعدها عن الصيغ العربية التي تستسيغها أذواقنا. والصفات التي تدل على قوة اللغة العلمية تختلف تماماً عن الصفات التي تدل على قـــوة اللغة عموماً، ولا تتصل بحال من الأحوال بقربها من اللغة الأدبيـــة أو بعـــدها عنها.

والمصطلحات العلمية العربية التي عرفها القدماء، والتي يجدها الباحثون فـــي بطون الكتب القديمة، قد عرفت كلها تقريبـــاً. وعـــددها قليـــل جـــداً بالنســـبة للمصطلحات الحديثة. وأكثرها لا يتسق مع التصنيفات العلمية الحديثة. ولا يرى الباحث أن التمسك بها يؤدي خدمة للعلم أو اللغة.

---

[1] هو الذي يسمى الآن نظام التصنيف، ومعناه أن كل مجموعة متشابهة تنضم تحت تصنيف معين- مثل المركبات الكيميائية التي تتكون أساساً من عنصر معين- يطلق عليها جميعاً اسما مركباً من العنصر الأساسي إلى جانب إضافة أخرى تحدد الاختلاف بين المركبات، مثلا: حمض الفورميك، والفورمالد هيد، والفورمالين، والفورمول.

ولا جدال فى أنه من المفيد أن نحقق الأسماء العربية القديمة للنباتات، ولكن ذلك يجب ألا يدعونا إلى إدخال هذه الأسماء العامة فى أبواب التصنيف، ولا داعـــي للتضحية بضرورات هذا التصنيف فى سبيل إحياء الأسماء القديمة؛ فالمصطلح العلمي لا شأن له بالاسم العادي، وأن يشتق من أصوله.

ومن ذلك يتبين أنه لابد من الفصل بين اللغة العلمية والأدبية، وأن تحدد سلامة اللغة العلمية بمقدار مطابقتها للصفات العلمية، واتساقها مع التصنيف العلمـــي. ويجب ألا يكون أحد معايير صلاحيتها أنها قريبة من اللغة الأدبية، إلا إذا كان ذلك لا يتعارض أبداً مع المعايير العلمية الخالصة.

ولا يضيرنا فى شيء أن نقرب اللغة العلمية من اللغة العادية، كما أنـــه لـــيس هناك ما يمنع من وجود اسمين للشيء الواحد: أحدهما يســـتعمل فـــي اللغـــة، والآخر فى المجال العلمي. ولا يتحتم علينا الاقتصار على الاسم اللغوي حـــين يوجد.

وقد نشأت فى حياتنا علوم حديثة ذات مصطلحات كثيرة، ومنها نتبين كثيراً من طبيعة المصطلحات والحاجة إليها.

وعلى المجمع أن يحدد أغراضه من وضع المصطلحات: فإن كان يريـــد لغـــة علمية حية، تمثل حياة العلوم الحديثة وتنمو بنموها، وتسير معها جنبا إلى جنب فلذلك سبيل. وإن كان المجمع يريد أن يثبت اتساع اللغة العربية، وقدرتها على التعبير عن المصطلحات فلذلك سبيل آخر. ومـــن رأي الباحـــث أن الغـــرض الأخير لا يليق بالمجمع وبالجهود التي يبذلها.

وليس هناك ما يدعو إلى تفضيل المصطلح القديم؛ لكونه قديماً، فالمصـــطلحات القديمة تمثل تصورات علمية قديمة، لا يمكن نقلها إلى التصـــورات الحديثـــة. وعلينا أن ننظر إلى قضية المصطلحات نظرة أعم وأشمل: فلا نوجه اهتمامنـــا إلى القديم أو الحديث أو المعرب أو المنحوت أو المشتق، وإنمـــا المهـــم هـــو الاتساق العام، ومطابقة اللفظ لهذا الاتساق.

لهذا رأى الباحث أن تعدل القواعد التي وضعها المجمع كما يأتي:

١-كل مصطلح علمي أنشئ إنشاء جديدا خاصاً، ويكون من أصل كلاسيكي، ويكون دالا على عين من الأعيان، يجب تعريبه: كالهيدروجين. وإذا وجدت كلمة عادية تدل على هذا العين فلا تستعمل مصطلحاً علمياً، بل تبقى جزءا من اللغة العامة.

٢-كل مصطلح علمي أنشئ إنشاء جديداً خاصاً، ويكون من أصل كلاسيكي، ويكون دالا على تصور علمي خاص، يجب تعريبه، مثال ذلك: الإنزيم، والأيون، والإلكترون. وهذه المصطلحات لا تترجم؛ لأن ترجمتها تذهب بقيمتها من حيث هي مصطلح علمي.

٣-كل مصطلح يتبين أنه جزء من تصنيف عام، يجب تعريبه . ومن هذا أسماء الأجناس والأنواع في الحيوان والنبات، وسلسلة المواد المتشابهة كيميائياً.

٤-كل مصطلح انتزع من اللغة العامة- ليدل على معنى علمي خاص- يترجم. مثال ذلك Immunity المناعة، و Refoulement الكبت؛ لأن الحاجة لم توجد لجعلها اسم عين، أو اسم تصور خاص، ولأنه لابد من فهم أصلها قبل الوصول إلى فهم مدلولها.

٥-لا يكاد يوجد للنحت محل في المصطلحات العلمية؛ فهو أثقل على الأذن من التعريب، ولا داعي له.

٦-يحتاج الأمر إلى وضع قواعد للتعريب تجعله وافياً بأغراضه:

أ- مشكلة البدء بساكن: حُلَّت في الأعلام بإضافة ألف في أول الكلمة، ورأى الباحث أنه لا يجوز ذلك في المصطلحات العلمية.

ب- لابد من تقسيم المصطلح المعرَّب إلى أصوله في الكتابة إن كان طويلاً، وإلا أصبح النطق مستحيلاً.

جـ- لا مفر من استبدال الحروف بالحركات، ولا يُكْتَفَى بالشكل فى ضبط المصطلحات؛ فقد يهمل الضبط، ويؤدى إلى الخلط والاختلاف فى نطق المصطلح.

٧-قد يكون التمسك بطريقة العرب فى التعريب محبوباً، ولكن الباحث لا يرى ما يدعو إلى جعلها قاعدة؛ فكثرة الطاءات كانت مقبولة فى الذوق العربي القديم، وربما تكون غير مستساغة فى ذوقنا الآن.

وقد عرض الباحث هذه القواعد على المجمع، طالباً منه بحثها. وعقب الدكتور منصور فهمي[١] على البحث مخالفاً الباحث فى اتجاه قواعده التي يميل فيها إلى تعريب المصطلحات العلمية، ذاهباً إلى اتخاذ أسماء عربية للمصطلحات، أو ترجمتها إلى العربية. وبرر رأيه بأن اللغة جعلت ليتصور منها الناس المدلولات بحروفهم ولغاتهم، ولو فى أضيق حدود التصور. وقد اتخذ علماء الغرب هذه القاعدة فى مجمل ما وضعوا للغة العلوم واصطلاحاتها. واعتمدوا على اللغتين الإغريقية واللاتينية لأنهما متصلتان بلغاتهم المستخدمة. ورأى أن كسب اللغة لمصطلحات علمية من داخلها ينشط الوعي العلمي عند استجلاء الصيغ والتدقيق فى فهم التراكيب. ويجدر بعلمائنا أن يؤسسوا للمصطلحات العلمية بناء شاهقا يقوم على أصول لغتنا العربية وفى قوالبها.

كما عقب أعضاء المجمع على الرأيين[٢] وانتهي الرأي إلى أنه إذا اتضح لأعضاء المجمع الحاجة إلى تغيير القواعد التي سبق إقرارها فلن يترددوا في ذلك. ولكن الأفضل والأسلم ألا يقيدوا أنفسهم بقواعد جامدة وإنما يعالج كل لفظ حسبما يقتضيه ويلابسه.

وقد ترجم الدكتور جميل صليبا مجموعة كبيرة من **المصطلحات الفلسفية** وقدم لها ببحث[٣] ذكر فيه أن اللغة العربية غنية واسعة الاشتقاق، مرنة، دقيقة

---

[١] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ٢١: ص ١٧٩- ١٨١.

[٢] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ٢١: ص ١٨٢- ١٨٥ ، ص ١٩٤- ١٩٥.

[٣] (الاصطلاحات الفلسفية: د. جميل صليبا)- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد٣٢- ج١: ص١٧١- ص١٨٠.

التعبير. اتسعت فيما مضى للغة الشعر والخطابة، إلـــى جانـــب العلـــوم علـــى اختلافها. وقد أدت مرونتها فى دلالة الألفاظ- أحياناً- إلى بعض اللبس والخطأ فى التعبير عند المترجمين وناقلي المصطلحات إلى العربية، فتختلـــف ترجمـــة المصطلح الواحد عند مترجم واحد، كأن يترجم Deduction بالاستدلال مرة، وبالاستنتاج أو الاستنباط مرة أخرى، ويستعمل اللفظ الواحد للدلالة على المعاني المختلفة، فيترجم كلمات (Intelligence) و(Raison) و(Bon Sens) كلها بكلمة عقل.

وإذا كان الشخص الواحد لا يتقيد بالاصطلاحات التي اختارها، فإن الاخـــتلاف بينه وبين المترجمين الآخرين ســـيكون أشـــد. ويـــنعكس هـــذا التبـــاين فـــى المصطلحات على القارئ الذي يجهل اللغة الأجنبية.

ولهذا يجب على العلماء أن يتفقوا على معاني الألفاظ، كما يجب عليهم تثبيـــت المصطلحات العلمية؛ حتى لا يتغير مفهوم الحقائق بتبدل الألفـــاظ المســـتخدمة للتعبير عنها. بالإضافة إلى أن تثبيت المصـــطلحات العلميـــة يفيـــد العلمـــاء والمتعلمين وجمهور القراء، فله فائدة تربوية وفائدة اجتماعية.

ولا يكفى أن تتطور المصطلحات العلمية تطوراً عفوياً يؤدى إلى وحدتها؛ لأن التطور العفوي قد يؤدى إلى الاحتفاظ بألفاظ كثيرة للتعبير عن معنى واحد. وإذا انتصر لفظ على غيره، فقد لا يكون هذا اللفظ أدق الألفاظ دائمـــاً. فلابـــد مـــن توجيه التطور فى المصطلحات.

والوسيلة الوحيدة للتوجيه الصحيح تقتضي إنشاء مجمع علمي واحد [١] ينتقـــي لكل معنى اصطلاحاً واحداً يدخل فى نطاق اللغة، وليس مـــن مهمتـــه وضـــع المصطلحات العلمية الجديدة؛ فلكل علم لغته التي تعبر عن تفاصيله، والعلمـــاء المتخصصون فيه هم الذين يفهمون هذه اللغة.

---

[١] أظنه يقصد: مجمعاً لغوياً واحداً.

والطريق الصحيح الذي يجب على العلماء السير فيه؛ لوضـــع الاصـــطلاحات العلمية الموحدة ينحصر فى القواعد الآتية:

١- البحث فى الكتب العربية القديمة عن مصطلح مستعمل للدلالة عن المعنـــى المراد نقله إلى العربية، فإذا وجدناه مطابقاً له أطلقناه عليه دون تبـــديل أو تغيير.

٢- البحث عن لفظ قديم يقترب فى معناه من المعنى الحديث، فيغيّر معناه قليلا ويطلق على المعنى الجديد. مثال ذلك ترجمـــة لفـــظ Intuition بكلمـــة: الحدس، رغم اختلاف المعنى القديم قليلا عن معناه الحديث فى الفلسفة.

٣- البحث عن لفظ جديد لمعنى جديد، مع مراعاة الاشتقاق العربي، كاستعمال لفظ الشخصية للدلالة على (Personalité) ولفظ الاستبطان للتعبير عـــن معنى (Introspection)، فهما مصطلحان لم يستعملهما القـــدماء، ولكـــن ترجمتهما مطابقة للأصول اللغوية.

٤- تعريب اللفظ الأجنبي بحروفه، على أن يصاغ صياغة عربية. ولا ينبغي لنا أن نلجأ إلى هذه القاعدة إلا إذا عجزنا عن اشتقاق لفظ عربي للدلالة علـــى المعنى الجديد. فنقول مثلا: تليفون وسينما، دون أن نُخلَّ بلغة العرب؛ لأن شيوع هذه الألفاظ على الألسنة يجعل استعمالها فى الكتب العلميـــة أوفـــى بالقصد من استعمال لفظ الهاتف أو الأرزيز، والصور المتحركة.

ويلحظ أن هذه القواعد لم تخرج فى مجموعها عن القواعد التي وضعها مجمع القاهرة قبل نشر البحث بأكثر من عشر سنوات[*]، فالبحـــث نشـــر فـــى عـــام ١٩٧٥م، والقاعدة الأولى منه وهي اسخراج المصطلحات من الكتب العربيـــة القديمة، واستخدامها إن طابقت المعنى- قد أقرها المجمع فى دورته الثانية

---

[*] ربما يشير هذا التكرار إلى أن الباحث لم يطلع على القواعد التي وضعها مجمع القاهرة، لسبب أو لأخر. ويؤيد هذا الاحتمال أن محاضر جلسات الدورة الثانية عشرة نشرت فى عام ١٩٧١م، إلا أن الدورات الأربعة الأولى نشرت فى حينها.

عشرة ، المنعقدة فى أواخر ١٩٤٥ والنصف الأول من عام ١٩٤٦م.

وكذلك ما ذكره الباحث من اختيار مصطلح واحد لكل معنى، قد أقره المجمع فى دورته الثانية فى عام ١٩٣٥م. أما البحث عن لفظ جديد مع مراعاة الاشتقاق العربي، فيدخل ضمن قرارات المجمع الخاصة بالمشتقات، وقد ذكرت فى الباب الأول، الذي تضمن قرارات البنية اللغوية، تحت عنوان: قرارات خاصة بالمشتقات. وقد أقر ما يقرب من نصف عدد تلك القرارات فى الدورات الخمسة عشرة الأولى. وقرار التعريب أصدره المجمع فى دور انعقاده الأول عام ١٩٣٤م[١].

وعالج الأمير مصطفى الشهابي قضية **توحيد المصطلحات العلمية العربية** فى أربعة أبحاث[٢]، وذكر أن اختلاف المصطلحات العلمية العربية أصبح داء يزداد خطورة باتساع الثقافة فى البلاد العربية وازدياد عدد المؤلفين والمترجمين فى العلوم بها، ولهذا كثر الدعاة إلى توحيد المصطلحات العربية[٣] للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة وأصبح الشعور بضرورة توحيد تلك المصطلحات شعوراً عاماً فى مختلف البلاد العربية. واختلفت الآراء حول الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لتحقيق هذه الغاية.

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- مجمع اللغة العربية الملكي: ص ٣٠٩.

[٢] **أولها:** محاضرة بعنوان (المصطلحات العلمية وألفاظها العربية) ألقاها فى أوائل عام ١٩٣٤م بدمشق: محاضرات المجمع العلمي العربي: ج٢: ص٢٧٤- ٢٨٧.

والثاني: ألقى عام ١٩٥٤م فى الدورة ٢١ لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وعنوانه (توحيد المصطلحات العلمية فى البلاد العربية) وقد نشر فى مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١ : ص ١٥٧- ص ١٦٢.

والثالث: (تصنيف معجم إنكليزي عربي فى المصطلحات العلمية) مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٢: ج١: ص ١٦٣- ص١٦٨.

والرابع: (توحيد المصطلحات العلمية العربية)- مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد الأربعون- ج٣: ص٥٣٧- ص ٥٤٥، وهو ملخص للبحث الثاني.

[٣] من هؤلاء الدعاة- بالإضافة إلى من لخصنا أبحاثهم- محمد رضا الشبيبي، عضو المجمع العلمي العراقي: (توحيد المصطلحات) مجلة مجمع اللغة العربية: ج٨: ص١٣١- ١٣٢.

ولابد لمن يتصدى **لوضع هذه المصطلحات** أن يجمع بين أمور ثلاثة:

١-الاختصاص بعلم أو فن معين، وممارسته نظرياً وعملياً.

٢-التغلغل فى أعماق اللغة العربية، وخاصة فيما يتعلق بذلك العلم أو الفن.

٣-إتقان لغة أوروبية واحدة على الأقل، لأن اللغات الأوروبية غنية بـالعلوم والفنون.

ووضع المصطلحات سيظل زمنا طويلاً عملا من أعمال الأفراد، لا من أعمال المجامع اللغوية والعلمية؛ ولهذا فمن المحتم أن يحدث اختلاف علـى الألفـاظ العربية الدالة على معنى علمي واحد؛ لأن لكل من العلمـاء الـذين يضـعون المصطلحات رأيه الخاص فى معالجة الكلمة العلمية الأعجمية، كما أن أذواقهم تختلف. فنحن نشكو من علتين: الأولى نقص المصطلحات العلمية فـى لغتنـا العربية. والثانية: تعدد المصطلحات العربية للمعنى العلمـي الواحـد. والعلـة الأخيرة تحتاج فى علاجها إلى أداة لترجيح بعض المصطلحات علـى بعـض، يكون رأيها هو القول الفصل فى المصطلحات، وتخضع الحكومات العربية كما يخضع العلماء والمترجمون لحكمها.

ورجح أن يقوم مجمع اللغة العربية فى مصر بهذا العمل؛ فقد تفرد منذ سـنين بمعالجة شئون اللغة العربية ومصطلحاتها، وهو يقع فى عاصمة أكبـر قطـر عربي، حيث يوجد أكبر عدد من العلماء باللغة العربية وبالمصطلحات العلمية، وحيث تكثر المراجع التي يستعان بها.

وحدد الهدف الذي ننشده[١] وهو:

"١- أن يكون فى الأقطار العربية معجم فرنسي عربي، ومعجم إنكليزي عربي، للمصطلحات العلمية والفنية والفلسفية والأدبية وألفاظ الحضارة، يشـتملان على أصح الألفاظ العربية أو أرجحها، مما يحتاج إليه فى التعليم الثـانوي

---

[١] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج٣: ص ٥٤١، مجلة مجمع اللغة العربيـة- ج١١: ص ١٦٠.

وفى قسم من التعليم العالي على الأقل، على أن تعرَّف ألفاظهما بالعربيـــة تعريفاً علمياً مختصراً دقيقاً يناسب حجم كل من المعجمين.

"٢- ونريد أن نلتزم الحكومات العربية استعمال ألفاظ المعجمين العربيـــة دون غيرها فى إداراتها ومحاكمها ومدارسها الرسمية والأهلية.

"٣- ونريد أخيراً أن يتم وضع المعجمين.. فى مدة قصيرة.

"فهناك ثلاثة عوامل يجب أن توجد فى الأداة التي يطلب منهـــا تحقيـــق هـــذه الرغبات:

أ- إمكان الحصول على أموال كافية.

ب- الاستعانة بأكبر عدد من المختصين، لقاء تعويضات مناسبة.

جـــ- التأثير فى الحكومات العربية.

ولما كانت هذه العوامل لا تجتمع فى مجمع القاهرة، فيجب علينا أن ننظر إلـــى المشروع نظرة قومية شاملة، بحيث يكون المجمع هو الأداة التي تســـعى إلـــى تحقيقه، وتقوم الدول العربية كلها بتمويل المشروع ويستعان فيه بجهود أكبـــر عدد من علماء الأقطار العربية، الصالحين للقيام بهذا العمل. ورأى أن مجلـــس جامعة الدول العربية أصلح هيئة تتكفل بإشراك دول الجامعة العربية بالنفقـــات اللازمة للتنفيذ. كما رسم الطريق التي يرى اتباعها لتنفيذ هذا المشروع.

ثم ذكر أن الحكومات العربية- بحكم مشاركتها المالية والعلميـــة فـــى وضـــع المعجم- تكون ميالة إلى فرض ألفاظه على مؤلفي الكتب المدرســـية، وعلـــى دوائر الحكومة والمؤسسات العامة. أما الأدباء والصحفيون فسيستعملون ألفـــاظ المعجم عندما يتأكدون من صلاحيتها ووضوح مفهومها.

وفكرة اشتراك الدول العربية فى وضع المعجمين الموحدين الخاصين بـــالفروع المختلفة للمصطلحات، فكرة جيدة تضمن توحيد الجهود فـــى العمـــل، وتبـــادل الآراء حوله، وسرعة إنجازه بحكم تكاتف العلماء واشتراكهم فى وضعه. كمـــا تضمن مشاركة جميع الدول العربية بالمال، وإحساسها بالمســـئولية المشـــتركة

تجاه هذا العمل. ولم تطلع الباحثة- فى مطبوعات المجامع- على ما يفيد القيام بخطوات تنفيذية لهذا المشروع. ولا ندرى لماذا لم تتحد الدول العربية لتنفيــذه، على الرغم من تكرار نشر صاحبه له، واقتناع كثيــر مــن علمــاء العربيــة، والمسئولين العرب[*] بجدواه.

وفى كلمة ألقاها د. حسنى سبح فى مؤتمر مجمع اللغــة العربيــة بالقــاهرة[1] بعنوان **(متى تدخل المصطلحات العلمية فى حيز الاستعمال)**[2]، ذكــر أن بــين علماء الوطن العربي ومتعلميه رغبة صادقة فى الاستغناء عــن المصــطلحات الأجنبية، وإحلال مصطلحات عربية محلها، بحيث تؤدى الحقائق العلمية بنفس الدقة.

وقد بذلت الجهود الكثيرة في معظم البلاد العربية – منذ فجر النهضة العربيــة الحديثة- لتحقيق هذه الغاية. ولكن الاحتلال الأجنبي للــبلاد العربيــة حــاول تقويض اللغة العربية، وإحلال اللغة الأجنبية محلها في معاهد التعليم المختلفــة. وما زالت بعض الكليات العلمية في الجامعات العربية تدرس علومهــا باللغــة الأجنبية.

وذكر أن العودة الصحيحة بالتعليم في الجامعات العربية إلى اللغة العربية يحول بينهما عاملان:

١-التهيب والخوف من أن تأتي اللغة العربية قاصرة عن أداء متطلبات هــذا العصر، بما فيه من قفزة واسعة بلغت بالإنسان عصر الفضاء.

---

[*] ذكر الباحث أنه لمس ذلك فى أحاديثه مع كثير من ممثلي الدول العربية فى مجلس جامعة الدول العربية.

[1] مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين. وقد ألقيت فى صباح الأربعاء ٢١ يناير عام ١٩٧٠م.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص ٥٩- ٦٢، مجلة مجمــع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٥: ج٢: ص ٢٣٧ وما بعدها.

٢-انصراف رجال العلم عن إتقان اللغة العربية؛ فقد تلقنوا العلم باللغة الأجنبية، وابتعدت الشقة بينهم وبين لغة آبائهم.

وقد يقال إن تعريب المصطلحات، وإيجاد اللغة العلمية التي يمكن استخدامها لتدريس العلوم، مهمة المجامع اللغوية. وهي جادة في إيجاد المصطلحات، وتذليل الصعاب أمام لغة العلم لتكون مرنة سائغة. ولكن ما مصير هذا العمل- الذى تقوم به المجامع الغوية العربية- إذا ظلت المصطلحات العلمية حبيسة داخل المجلدات الضخمة، غير متداولة بالاستعمال.. أليس هذا النتاج صائرا إلى الكساد والضياع؟

ورأى حلا لهذا الموقف أنه يجب ترويج هذه المصطلحات والألفاظ المعرّبة في معاهد التعليم العالي والجامعات، والمؤسسات العامة والمصانع والأماكن التي تكون اللغة الأجنبية متداولة فيها.

ووضع خطة لإنجاح فكرة ترويج المصطلحات كما يلي:

١- إخراج معاجم في مختلف العلوم، على غرار المعاجم العسكرية التي تظهر في البلاد العربية.

٢- إذا وجد أكثر من معجم في مادة واحدة توحد في معجم واحد[١]، يُتداول في البلاد العربية.

٣- إصدار المجلات العلمية باللغة العربية، في كل مؤسسة علمية: في الجامعات والمعاهد[٢] والنقابات الفنية، تنشر ما يتعلق باختصاصها معتمدة على المصطلحات العلمية العصرية، مع وجود خلاصات لبحوثها بلغة أجنبية.

---

[١] مثل المعجم العسكري الموحد باللغتين الإنجليزية والفرنسية، الذي أشرفت على وضعه جامعة الدول العربية.

[٢] قام معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر بإصدار مجلة اللسانيات. وقد ظهر الجزء الأول من المجلد الأول منها عام ١٩٧١م. وتنشر بحوثها بالعربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، مع تلخيص لكل بحث باللغات الثلاث.

٤- السعي فى تحويل التعليم العالي إلى اللغة العربية، بجعل إتقان اللغة العربية والاطلاع على المصطلحات العربية التي أقرتها المجامع اللغويـــة مـــؤهلا رئيسيا، سواء في الانتساب المقبل إلى هيئة التدريس في التعليم العـــالي، أو فى الارتقاء فى سلم الدرجات العلمية الجامعية فيما بعد.

ومع إقرار التعليم العالي باللغة العربية، يجب إلزام الطالب الجامعي أن يجيـــد إحدى اللغات الأجنبية؛ لمتابعة التخصص وإغناء المعرفة.

ومن الواضح أن خطته المذكورة، لو شاع تطبيقها لأثمرت نتائج حســـنة فـــي ترويج المصطلحات العربية، وأدت إلى اتساع استخدام المصطلحات مما يؤدى بدوره إلى تثبيت مفهومها، وسرعة انتشارها، بحيث تكون بعد فتـــرة ضـــئيلة جزءاً من اللغة العلمية الراسخة، التي تستخدم فى التأليف العلمـــي والترجمـــة، وتسهل نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى العربية.

وقد حفز هذا البحث كثيراً من العلماء على الإدلاء بآرائهم حول هذا الموضوع. فرأى د. إبراهيم مدكور[1] أن الصلة بين معلمي العلوم فى البلاد العربية ليست على القدر المطلوب من الارتباط والتبادل الوثيق. وتوحيد المصطلحات يلزمـــه اتصال أوثق بينهم، حتى يمكن تقريب وجهات النظر، وإزالة شوائب تعصب كل منهم لمصطلحاته. ورأى أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق فى المصطلحات بين المشتغلين بالعلوم، أما أوجه الخلاف فيمكن التفاهم عليها، وتضييق دائرتها، لو التقى المختصون فى كل فرع، وتبادلوا الآراء.

ويجب علينا العمل على نشر الكتاب العربي، فى البلاد العربية بدرجة كافيـــة. كما يجب علينا الاهتمام بتعليم اللغة العربية فى المرحلة الثانوية؛ حتى يكـــون الناشئ مهيئاً لفهم القواعد والأسس التي يعالج بها العلماء وضع المصـــطلحات، لكي يمكنه استيعابها وتقبلها فى الدراسة الجامعية، فلا يقتصر عمل العلماء- فى

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٦٣- ٦٤.

هذا الشأن- على أن يكون كلاماً للمتخصصين.

وعقب د. محمد كامل حسين[1] على البحث فذكر أن تدريس الطب باللغات الأجنبية كان نتيجة كسل وإهمال وتهاون من أساتذته؛ فقد كانوا يريدون أن يلاحقوا ما وصل إليه الغربيون بأكبر سرعة ممكنة، فأخذوا عنهم لغتهم. أما الآن فقد هبط مستوى طلبة الطب لأنهم يدرسونه بلغة لا يفهمونها جيداً، فأصبح تعليم الطب بالعربية ضرورة ملحة.

أما المصطلحات فقد توافرت وَحُلَّت مشكلتها، وإن كان هناك بقية منها فأمرها هين. والمؤلف ينقل المصطلحات من المعاجم ولكنه يعجز عن الكتابة العربية السليمة، فعدم التأليف فى العلوم بالعربية يرجع- فى معظمه- إلى عجز المدرس أو المؤلف عن أن يكتب عربية مستقيمة.

ويجب علينا- إلى جانب معرفتنا بلغتنا العربية- أن نعرف اللغة الأجنبية، ونعلمها لمن يستطيع تعلمها. ونختار من الطلبة من يتعلمون اللغة الأجنبية إلى أن يجيدوها، بحيث يستطيعون قراءة الكتب الأجنبية كما يقرأون الكتب العربية. فندرُس علومنا بالعربية ويكون منا من يستطيع القراءة ومتابعة البحث باللغات الأجنبية، وبهذا نستطيع الاستمرار فى متابعة العلم الحديث.

وعقب د. عبد العزيز السيد[2] أن قضية تدريس العلوم بالعربية كانت تثار دائماً على أنها قضية مصطلحات، وهي ليست كذلك. فليس من المنطق أن نؤخر التدريس بالعربية حتى يتم توحيد المصطلحات، ولا العكس. فلابد أن يسيرا جنبا إلى جنب.

وقد وافق على أن السبب فى تأخير التدريس بالعربية يعود إلى الإهمال أو الكسل، فكل إنسان يسهل عليه أن يعلِّم بنفس الطريقة التي تَعَلَّم بها.

---

(1) المرجع السابق: ص٦٥- ٦٦.

(2) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٦٦- ٦٨.

وقضية التدريس بالعربية ليست مجرد إلقاء المحاضرات باللغة العربيـــة، بـــل يجب أن يكون هناك مراجع باللغة العربية، حتى يمكن للطالب مراجعة علومه، ومتابعة قراءتها بنفس اللغة. ولهذا كان من الضروري دفع الأســـاتذة إلـــى أن يؤلفوا بالعربية، فاللغة العربية لا تقصر عن التـــدريس بهـــا، ولـــو اســـتخدمنا المصطلحات الموجودة فى اللغة الإنجليزية كما هي، وإنما المهم أن توجد لـــدى المؤلف القدرة على التعبير الدقيق باللغة العربية.

والحل يبدأ بتشجيع الدولة والهيئات العلمية للأساتذة ليؤلفوا باللغة العربية، وذلك بأن تعطى لهم مكافآت مجزية، ويكفوا مشقة الاتصـــال بالناشـــرين. فالتـــأليف العلمي ثروة علمية ينبغي أن تنفق عليها الدولة بسخاء؛ لكي تشجع العلماء على الاستمرار، فتثرى اللغة العربية- فى ميدان العلوم- بالتأليف بها. ولا ضير أن نجد اختلافا بين بعض المصطلحات أو نصادف بعض الركاكة فـــي التعبيـــر، فالعلم لا يستقر إلا بالتأليف، والجو العلمي لا يخلق إلا بالممارسة. وبذلك يكون عندنا علم عربي، ثم ندرس هذا العلم. ولا يمكن أن ندرس باللغة العربية قبـــل ذلك.

وذكر د. محمد أحمد سليمان[١] أنه لا يرى سبيلا إلى استعمال اللغة العربية إلا بتعليمها أولا. فالتعليم بالعربية ضـــرورة لازمـــة مـــن النـــاحيتين: القوميـــة والموضوعية. والحل، فى رأيه، هو- كما قال د. مصطفى نظيف- "أن يتحول التعليم فى الجامعة إلى اللغة العربية فوراً، وبجرة قلم"[٢].

وقد أصدر وزير المعارف العمومية[٣]، فى عام ١٩٣٨م، قـــراراً بـــأن يكـــون التعليم باللغة العربية فوراً.. ولم ينفذ القرار؛ فقد طلب من الوزير أن يتم ذلـــك بعد دراسة وتأنٍّ، وإقرار المصطلحات، وتأليف الكتب، ووجود المراجع.

---

[١] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٦٩- ٧٠.
[٢] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٦٩.
[٣] هو الدكتور محمد حسين هيكل.

ولكن إذا بدأنا بالتعليم فسوف يدفع التدريس بالعربية العلماء إلـــى أن يوجـــدوا مصطلحات لم توجد، أو يستعملوا غيرها من المصطلحات الموجودة فى اللغات الأخرى، فالمهم هو أن يكون المصطلح معبراً عن معنى محـــدد بـــين المعلـــم والمتعلم.

ومهما يكن الفرد منا ضعيفاً فى لغته العربية، فهو – بلا شك- أضعف منه فـــى اللغات الأجنبية، ولهذا فإنه يستطيع التأليف بالعربية بصورة أفضل من تأليفـــه بغيرها من اللغات.

فالحل أن يصدر أمر ملزم أن يبدأ التعليم فوراً باللغة العربية، فذلك هو المنبـــه الذي يزيل الكسل من العلماء.

أما **الدكتور محمد عزيز الحبابي**(١) فرأى أن مستوى التعليم العالي فى الجامعات العربية لا ينفصل عن مستوى التعليم بالمراحل السابقة له: فانخفاض مســـتوى التعليم فى المراحل الدراسية المختلفة يؤدى إلى هبـــوط هـــذا المســـتوى فـــى الجامعات.

واقترح تكوين لجان خاصة لكل علم، تبحث توحيد مصطلحاته، واختيار الكتب الصالحة للتعليم العالي. ويسند لهذه اللجان الإشراف على تأليف الكتب الصالحة للتدريس فى الجامعات العربية وترجمتها.

كما اقترح على المجمع المصري أن يعمل على حل مشـــكلة توزيـــع الكتـــاب العربي.

وعقب الأستاذ المحاضر(٢) على تلك الكلمات، فذكر أن سوريا بـــدأت تجربـــة التدريس العلمي الجامعي باللغة العربية منذ خمسين سنة ومما ساعد على نجاح هذه التجربة أن الجامعة أوجدت مطبعة خاصة بها. فكانت الكتب تطبع فيهـــا، وكان كل أستاذ ملزما بتأليف كتاب.

---

(١) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٧١.
(٢) د. حسنى سبح: البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع اللغة العربية: ص٧٢- ٧٣.

أما عن لغة هذه الكتب فكانت غير مستقيمة، كما كانت مصطلحاتها مضطربة. ولكن ذلك استمر فترة إلى أن تغير الوضع، واستقرت المصطلحات وصحت اللغة العلمية واستقامت.

فتأليف الكتب العلمية بلغة عربية صحيحة يتيسر إذا كان فى كل جامعة مطبعة تطبع كتب المؤلفين دون مقابل؛ لتشجيعهم على التأليف وينال المؤلف مكافأة تقديراً لعمله.

وقد توجد بعض الخلافات فى المصطلحات العلمية، حتى بين علماء القطر الواحد. ولكن المحاولات الجادة على طريق توحيد المصطلحات لم تنقطع: فاتحاد الأطباء العرب جاد فى وضع معجم إنجليزي عربي للمصطلحات الطبية. وإذا نهجت الفئات المختلفة نهجه فإننا نكون قد اختصرنا الطريق إلى الغاية المنشودة.

وتناول الدكتور شكري فيصل قضية تدريس العلوم بالعربية فى بحث بعنوان **(المصطلح العربي وتدريس العلوم بالعربية نحو وجهة نظر أخرى)**[1]، رأى فيه أن قضية تعريب المصطلحات توشك أن تكون أبرز القضايا اللغوية التي تواجه الحياة العربية المعاصرة من ثلاثة وجوه:

١-**الوجه السياسي:** فالوحدة اللغوية أول ركائز الوحدة بين الدول العربية.

٢-**والوجه العلمي:** حتى يمكننا أن نجعل لغتنا القومية تلحق بركب التطور العلمي الحديث.

٣-**والوجه الاجتماعي:** الذي يزن قدرة اللغة العربية على الحياة بميزان مقدار وفائها بالحضارة الحديثة والحياة الجديدة فى مظاهرها المختلفة.

وقد شغلت قضية تعريب المصطلحات عددا كبيراً من اللغويين فساهموا فيها بالبحوث أو بالمصطلحات المعرّبة. كما شغلت المجامع اللغوية العربية، بحيث

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٧- ج٢: ص ٣٧٩- ص ٣٨٨.

تركز معظم اهتمامها حول المصطلح. وكذلك تشغل قضية المصطلحات جانباً كبيراً من الاهتمام فى الجامعات العربية مع شيء من الاختلاف، هو أن بعض الجامعيين من رأيهم تدريس المصطلحات باللغة الأجنبية، ولذلك فهم لا يولون هذه القضية اهتماماً كبيراً.

وما دام الأمر على هذه الدرجة من الأهمية، فلماذا يظل المعجم العربي في المجالات العلمية ضامراً، لا يكاد يتجاوز بعض العلوم إلى غيرها إلا بشيء من المس الرفيق؟

ورأى أن يصل بين موضوع المصطلح العلمي المعرب، وبين قضية تدريس العلوم فى جامعاتنا باللغة العربية، فالتدريس بالعربية يلزمه وجود المصطلح العلمي. فى حدود الدراسات الإنسانية لا تشكل قضية المصطلحات مشكلة، فقد أوشكت اللغة العربية أن تسد حاجة كل العلوم الإنسانية، وتكون هي لغة هذه الدراسات.

أما الدراسات العلمية فتشكل الجانب الأكبر من هذه المشكلة لكونها تدرس- فى معظم الجامعات العربية- باللغة الأجنبية، فتجعل أصحاب الثقافة العلمية في واد، وأصحاب الدراسات الإنسانية فى واد آخر.

وللقضية ثلاثة جوانب: أحدها **يتصل بالمجامع**، والآخر يرتبط **بالجامعات**، والثالث يتصل **بالجو الحضاري** حول الجامعيين والمجمعيين، فنحن نريد العلم لملاحقة التطور الحضاري. ويجب أن توجد بيننا الأدوات الحضارية حتى توجد الألفاظ والمصطلحات العربية التي تعبر عنها. وعلى هذا يكون الجو الحضاري أمراً أساسياً فى وجود اللغة العربية العلمية المعاصرة. والمجامع بعض الطريق إلى الحل. ومهمة المجامع- فى نطاق المصطلحات- أن تتولى المبادرة والتجميع والإقرار، ولكنها لا تتحمل- فى الظروف الحاضرة- مسئولية وضع المصطلحات من فراغ.

أما الجامعات ففي الوطن العربي جامعات تدرس العلـوم بالعربيـة، وأخـرى تدرسها باللغات الأجنبية. والجامعات التي تقـوم بتـدريس العلـوم بالعربيـة استطاعت أن تقدم الدليل على صلاحية اللغة العربية لتـدريس العلـوم. أمـا الجامعات الأخرى فتقوم بتدريس العلوم باللغة الأجنبية بحجة فقدان المصـطلح فى اللغة العربية.

وتساءل الباحث: أليس من الممكن أن نقوم بتدريس العلوم بالعربية مع غيـاب المصطلح غياباً جزئياً ومؤقتاً ؟ فنجمع فى فترة مؤقتة بين التـدريس بالعربيـة وبين استكمال المصطلح الأجنبي، إلى أن تتأصل الحضارة عندنا ويصبح لهـا مسمياتها الطبيعية الثابتة.

إن إيجاد المصطلح لابد له من جو حضاري لغوى عربي، يحيط بالعاملين فـى حقل هذا المصطلح، فيخلق هذا الجو المصطلح أو يساعد على إنشائه. فيجب أن يألف أصحاب العلوم اللغة العربية فى مراجعاتهم ومطالعـاتهم حتـى يمكـنهم استنباط المصطلحات العربية التي تعبر عن معانيهم العلمية.

والتدريس باللغة الأجنبية يبدد الطاقة اللغوية عند العلماء والمتعلمـين. ونحـن نلاحظ وجود هذه الطاقة عند عامة الناس من الصناع والحرفيين، فهم يضعون مئات المصطلحات بدافع من حاجتهم إلى التعبير عن الآلات التي يستخدمونها. ويعرّبون الألفاظ الأجنبية، فيمنحونها الطابع العربي، ويقدمون المـادة الأوليـة للعلماء والمجامع. فلماذا لا يكون تدريس المواد العلمية باللغة العربيـة بمثابـة المحرض الذي يعمل على توليد المصطلحات؟ ولماذا نعطل القدرة اللغوية على الوضع عند المثقفين؟

وخلص الباحث إلى أنه يجب أن توضع قضية المصطلح العربي وضعاً آخـر، يتيح للمصطلح العربي كل فرص الظهور؛ حتـى نلاحـق الركـب العلمـي والحضاري بكل طاقاتنا، ويمكننا السير فى هذا الركب لا الاكتفـاء بمتابعتـه. فطريقنا لحل قضية المصطلحات كانت- حتى اليوم- غير مثمر، ويجب أن نقوم

بالتدريس العلمي بالعربية، حتى نساعد على إيجاد المصطلحات وتثبيتها، وحتى نستفيد أقصى استفادة من طاقة المعلم والمتعلم.

وتناول القضية ذاتها الدكتور محمود مختار[1] فى مقال بعنوان **(لغة العلم)**[2] بدأه بتقرير أن ليس هناك مفر من تعريب لغة العلم والتعليم الجامعي فى الوطن العربي إن عاجلاً أو آجلاً حتى نستطيع أن نستفيد من أقصى طاقـات الأسـتاذ الجامعي والطالب: فكفاءة الأستاذ تصل إلى ذروتها إذا خاطب طلبته باللغة الأم، كما أن كفاءة الطالب فى الاستيعاب تصل إلى حدها الأقصى إذا خوطب بتلـك اللغة.

وحين بدأت الجامعات المصرية- عند إنشائها- بتدريس العلوم بلغة أجنبية لـم تكن الظروف مهيأة لغير ذلك: فالقائمون بالتدريس كان معظمهم أجانب، وكانت المصطلحات العلمية العربية نادرة، وكذلك كانـت المراجـع المدونـة باللغـة العربية. أما الآن فقد اختلف الأمر: فمعظم القـائمين بالتـدريس عـرب، بـل مصريون، كما أن المصطلحات قد أمكن التغلب على مشكلتها إلى حد كبيـر- بفضل جهود المجامع اللغوية العربية، وتعاون اللغويين والعلميين من أعضائها وخبرائها- فأثمرت هذه الجهود فى صورة مصطلحات علمية عربيـة أقـرت، وصدرت لها المعاجم العلمية المتخصصة وتدوولت.

وقد اجتمعت فى الوقت الحاضر كل مقومات تعريب التعليم العالي على أسـس سليمة وهي:

١- الدعامة التشريعية: فقد نص قانون الجامعات على أن اللغة العربية هي لغة التعليم الأساسية، فهي الكفيلة بتواؤم الخـريجين الجـامعيين مـع مجتمعهم العربي، وقدرتهم على خدمته.

٢- وجود الأستاذ الجامعي العربي الذي يخاطب الطلبة باللغة العربية.

---

[1] عميد كلية العلوم الأسبق بجامعة القاهرة.

[2] نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٨ مارس ١٩٧٩م.

٣- وجود المصطلحات العلمية العربية المقننة.

وبهذا ينتفي كل عذر لاستمرار بعض الكليات الجامعية فى تعليم موادها بلغـة أجنبية، ويصبح من الواجب على كل مسئول عن شئون التعلـيم الجـامعي أن يسهم فى دفع عجلة التعريب؛ للوصول إلى نهضة علمية عربية، تليق بمكانـة الوطن العربي فى العصر الحديث.

وهذه الدعوة إلى تعريب التعليم الجامعي لا تعني نبذ اللغات الأجنبيـة، ولكـن الاهتمام باللغة الأجنبية يمكننا من الاطلاع على أحدث تطـورات العلـم فـى الغرب.

ومقومات تعريب التعليم الجامعي التي ذكرها الباحث ليست كافية فى حد ذاتهـا إذا فقدت المراجع العربية، فالطالب قد يستمع إلى المحاضـرة بلغـة عربيـة يفهمها، ولكنه حين يريد متابعة دروسه فى المراجع لا يعثر إلا علـى مراجـع أجنبية، تبعده عن اللغة العربية التي حوضر بها، وتشـتته بـين مصـطلحات اللغتين. ولكن إذا وجدت المراجع العربية الكافية، وأمكنه متابعة دروسه بهـا، كان أكثر استيعاباً لعلومه، وأوضح قدرة على فهم مواده. ثم تـأتى بعـد ذلـك فرصة متابعة العلم الذي درسه فى مراجع أجنبية؛ للحصول على مزيـد مـن المعرفة.

كما عولجت قضية صلاحية اللغة العربية للتدريس الجامعي ضـمن بحـث بعنوان (**اللغة العربية وتحديات العصر**)[1]، ورد فيه أن مكتب تنسيق التعريـب أجرى استفتاء فى عام ١٩٦٦م حول ذلك الموضوع. ولخص المشـاكل التـي تعترض العربية، وأهمها:

١- تخلف الدول العربية من الناحيتين العلمية والحضارية.

٢- صعوبة اللغة العربية من حيث القواعد والكتابة.

---

[1] للأستاذ عبد العزيز بنعبد الله : اللسان العربي- المجلد ١٣- ص٧- ص١٤. والقضـية المذكورة عولجت فى الصفحات من ١٢- ١٤.

٣- شيوع اللغات العامية الإقليمية على الألسنة.

٤- انعدام الوسائل الصالحة لتعليم العربية لأبنائها وللأجانب.

٥- نقص المراجع العربية فى فروع العلم المختلفة.

٦- عدم تشجيع الابتكار العلمي والتأليف بالعربية فى مختلف فروع العلم.

٧- عدم تحقيق الوحدة الثقافية بين الدول العربية.

واقترح الحلول لها، وتتلخص فى:

١- العمل على نهضة الدول العربية علمياً وثقافياً.

٢- تيسير قواعد اللغة العربية فى مؤتمر عام لعلماء اللغة.

٣- تشديد الرقابة على أجهزة الإعلام حتى تستعمل الفصحى فقــط، وتقلــل الخلافات بين الفصحى واللهجات العامية.

٤- الاهتمام بالكتاب المدرسي وأسلوب التعليم.

٥- تشجيع ترجمة المراجع العلمية إلى اللغة العربية، وكذلك تشجيع البحث والتأليف فى العلوم المختلفة.

٦- تحقيق الوحدة الثقافية بتوحيد المناهج والكتب الدراسية بين الدول العربية وإيجاد مجمع لغوى وعلمي موحد، وتوحيد المصطلحات العلميــة بــين البلاد العربية، وتنسيق جهود التعريب بها.

وذكر أن اللغة العربية صالحة للتدريس الجامعي فى العلوم الحديثة لكن يلزم فى هذا التدريس الاستعانة بلغة أجنبية(*). ولخص المشاكل التي تقف عقبة فى سبيل التدريس العلمي باللغة العربية، وهي:

١- عدم وجود المراجع العلمية باللغة العربية.

٢- نقص المصطلحات العلمية والتقنية العربية، واختلافها بين الدول العربية.

٣- ضعف الأساتذة والطلاب الجامعيين- الدارسين للمواد العلمية- فى اللغة

(*) لم يوضح الباحث كيفية الاستعانة باللغة الأجنبية فى تدريس العلوم بالعربية.

العربية.

٤- تقصير الجامعات فى ميدان البحث العلمي.

٥- عدم تعاون الجامعات على اختيار المناهج والمراجع والكتب الدراسية.

وذكر الحلول المقترحة لعلاج هذه المشاكل وهي:

١-تكوين المكتبة العلمية، بترجمة الكتب المختارة من المؤلفات الأجنبية، وتشجيع تعريب المراجع العلمية الصالحة للتدريس، مع العمل على إصدار مجلة علمية متخصصة تسد حاجة الجامعات ومراكز البحوث.

٢- العمل على تعريب المصطلحات بسرعة تواكب سرعة تطور العلم.

٣-توحيد الكتب الدراسية الجامعية فى الدول العربية، واشتراك الجامعات العربية فى ابتكار المصطلحات العلمية.

٤-تشكيل لجنة من الجامعات تشرف على ترجمة البحوث الجامعية إلى لغة عربية سهلة سليمة.

٥-نشر البحوث التي ترجمتها لجان الجامعات؛ لتعميم فائدتها.

وبحث كيفية التخلص من مشكلة المصطلح العلمي بالنسبة للعلماء العرب ورسم الطريق لذلك وهو:

١- الإكثار من عقد المؤتمرات العلمية؛ للقضاء على اختلاف المصطلحات.

٢-وجوب وضع المصطلحات من قبل المتخصصين من أعضاء المجامع العلمية أولاً، ثم تعرض على المجامع اللغوية لإقرارها.

٣-توحيد المصطلحات العربية تحت إشراف الجامعة العربية وبمعاونة أعضاء المجامع العربية الثلاث، مع تحديد مدلولها، وتوضيح مفهومها العلمي.

٤- الإكثار من ترجمة أمهات الكتب العلمية، وإيجاد لجان متخصصة للتأليف فى مختلف الفروع باللغة العربية، والعمل على توحيد المصطلحات العلمية.

٥-تتبع الأساتذة لما تقره المجامع اللغوية من المصطلحات وتطبيقها.
٦-قبول المصطلحات العلمية العالمية بألفاظها اللاتينية.
٧-الاقتصار على التعريب الحرفي للمصطلحات ذات الطابع الدولي.
٨-استخدام الألفاظ العامية التي ليس لها مقابل فى الفصحى مثل مصطلحات الحرفيين، واستعادة الألفاظ العربية التي دخلت فى اللغات الأجنبية، إبان القرون الوسطى وبعدها، وما زالت حية فى هـذه اللغـات فـي حـين انقرضت من اللغة العربية. والتنقيب- فى المؤلفات العربية القديمة- عن الألفاظ المولدة غير المثبتة فى المعاجم العربية. واشتقاق كلمات جديـدة. وتضمين مفردات قديمة المعاني المستحدثة.
٩-"قيام مكتب التنسيق بمهمة التوجيه والتعميم"[١].
١٠-"عقد حلقات- على نطاق الوطن العربي- لبحث مسـألة تحديـد اللغـة العربية، تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب"[٢].
١١-نشر معجم للمصطلحات التقنية الأجنبية، مع جميع مقابلاته العربية.
١٢-إصدار معجم عربي علمي عصري، تشترك فيه الهيئات العلمية بالوطن العربي.

ومعظم نقاط هذا البحث وردت فى البحوث السابقة، وفـى مناقشـات العلمـاء حولها، كما أن الفقرة الخاصة بـ(كيفية التخلص من مشكلة المصطلح العلمـي) تضم النقاط ٦، ٧، ٨ التي تدخل ضمن قواعد مجمـع القـاهرة فـى وضـع المصطلحات العلمية وتعريبها.

أما النقطة الخاصة بوجوب أن يضع المتخصصون من أعضاء المجامع العلمية المصطلحات أولاً، ثم تعرض بعد ذلك على أعضاء المجامع اللغوية لإقرارها، ففيها فصل واضح لأعضاء المجامع حسب تخصصاتهم. ونحن نعلم أن المجامع

---

(١) أوردت هذه الفقرة بنصها، لأن جزءاً من النقد سيقوم عليه.
(٢) أوردت هذه الفقرة بنصها، لأن جزءاً من النقد سيقوم عليه.

اللغوية لا يكون أعضاؤها من المتخصصين فى اللغة العربية فحسب: فالمجمع السوري ضم الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي، والأمير مصطفى الشهابي، وهما من كبار العلماء، كما كان رئيسه د. حسنى سبح أحد كبار أساتذة الطب.

ومن أعضاء المجمع المصري العلماء: محمد كامل حسين، ود. أحمد عمار وهما من كبار الأطباء، ود. حسين منتصر، من كبار أساتذة العلوم، وغيرهم.

والمجمع العلمي العراقي ضم بين أعضائه: د. هاشم الوتري[١]، ود. ناجي الأصيل[٢]، ود. عبد اللطيف البدري[٣]، من الأطباء، والدكتور أحمد نسيم سوسة[٤] وهو مهندس، ود. فاضل الطائي من علماء الكيمياء[٥]، واللواء الركن محمود شيث خطاب من العسكريين[٦].

وقد درج مجمع اللغة العربية بالقاهرة على استدعاء الخبراء المتخصصين فى العلوم المختلفة والاستعانة بهم فى وضع المصطلحات ثم عرض هذه المصلحات على أعضاء المجمع، ومناقشة الأستاذ الخبير فيما يعترضون عليه. وعلى هذا فلا ضرورة لهذا الفصل الواضح بين عمل العلماء، حسب تخصصاتهم.

والجديد فى هذا البحث هو التأكيد على قيام مكتب تنسيق التعريب بتوجيه عملية توحيد المصطلحات والإشراف عليها.

ولا شك أن التقاء أعضاء المجامع العربية واتصالهم يساعد على توحيد المصطلحات، وتقارب وجهات نظرهم حول المصطلحات المختلف عليها، سواء أكان هذا تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب- التابع لجامعة الدول العربية- أو فى مؤتمر مجمع اللغة العربية الذي يعقد سنوياً بالقاهرة، ويضم علماء الأقطار

---

(١) المجمع العلمي العراقي- عبد الله الجبوري: ص ٥٢.
(٢) " " " " - " " " : ص ٦٤.
(٣) " " " " - " " " : ص ١٢٧.
(٤) " " " " - " " " : ص ٦٥.
(٥) " " " " - " " " : ص ١٢١.
(٦) " " " " - " " " : ص ١٢٣.

العربية كلها، دون اقتصار على أعضاء المجامع فى الدول العربية التي يوجد بها مجامع لغوية- وهي حتى الآن أربعة فقط- فالهدف واحد، وإن اختلفت السبل.

وتناول قضية تدريس العلوم بالعربية الدكتور أحمد سعيدان[١] فى بحث بعنوان **(حول تعريب التعليم وتعريب العلم والتكنولوجيا)**[٢] نظر فيه إلى تلك القضية من الزوايا التربوية واللغوية والقومية.

فمن الزاوية التربوية رأى أن الهدف من التعليم الجامعي ليس مجرد إعطاء معلومات وخبرات للطالب تمكنه من اجتياز امتحانات معينة، ومن ممارسة مهنة محددة، ولكن الجامعة جو أكاديمي يمارس فيه الطالب الحياة الموضوعية المنظمة المنضبطة، على نحو يستهدف بناء الطالب بناء تبرز فيه شخصيته، وتظهر مواهبه، ويصبح موطناً إيجابياً صالحاً.

واستعرض واقع الكليات العلمية فى البلاد العربية، فقسمها إلى ثلاثة أنواع:

١- كليات أجنبية اللغة والطابع:

وتحقق لأبنائنا معظم الأهداف التربوية المذكورة، ولكنها تصدر عن قيم وأخلاقيات لا تنبع من بيئتنا وجذورنا التاريخية، كما أنها تهيئ الطالب لمجتمع غير الذي سيعيش فيه.

٢- كليات عربية الوجه واليد واللسان:

ولا تحقق ما تحققه الكليات الأجنبية؛ لأن تيار العلم يتدفق ومناهجه تتطور[*] بسرعة فائقة- حتى يندر أن يظل الكتاب العلمي صالحاً لأكثر من

---

[١] عضو مجمع اللغة العربية الأردني.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- المجلد الأول- العدد الأول: ص ١١٠- ص ١٢٤.

[*] أما عن التدفق السريع للمادة العلمية وأساليبها، فقد نشرت منظمة اليونسكو منذ حوالي عشر سنوات، إحصائية تشير إلى أن مطابع العالم تصدر كل يوم أكثر من خمسين مصطلحا علميا جديدا. ويجب علينا أن نستقبلها، إذا حرصنا على الإطلاع على الجديد فى العلم. وأما المنهجية فهي الطريقة العلمية فى البحث، والأسلوب العلمي فى عرض النتائج.

خمس سنوات، دون أن يكون فى حاجة إلى تعديل. والعلم ينمو مادة ومناهج على أيد غير عربية، وتعبر عن الجديد فيه والتجديد ألسنة غير عربية، فى دوريات أجنبية كثيرة. ولذلك نجد أن الكليات العلمية التـي جعلـت اللغـة العربية لغة التعليم فيها قد حجبت نفسها عن منابع العلم، فوقفت بعيداً عـن تيار التطور، واقتصرت مادتها على الاجترار والتكرار. وقد قيل إن قلـيلاً من خريجيها هم المؤهلون للاستزادة مـن العلـم، وهـم وحـدهم الـذين سيحتاجون إلى إتقان لغة أجنبية، حين يحاولون الاستزادة مـن معـرفتهم. وهذا قول غير صحيح؛ لأن التطور العلمي يلزم الجميع، وينعكس على كل شيء حولنا، فيلزم المعلم والطالب الاطلاع على كل جديد فى العلم.

وخوفاً من التقوقع، وحباً فى المنهجية، اختارت بعض الجامعـات العربيـة النوع الثالث من الكليات العلمية، وهي:

٣- كليات عربية إنجليزية:

فلغة الحياة والمعاملات فيها هي العربية، ولكن لغة المحاضرات والـدرس والامتحان هي الإنجليزية. وفيها نجد أن الطالب المتوسط يفقد لغته العربية، ولا يتقن الإنجليزية، ذلك لأننا لم نضعه فى جو يتعلم فيه الإنجليزية حـديثاً وكتابة، وإنما طالبناه بفهم ما يقرأ وما يسمع فقط. وهذه الكليات لا تهيـئ الطالب للفهم والتفاعل مع العلم الذي يتعلمه بحيث يصبح هذا العلـم مـن مكونات شخصيته وحياته. فيعيش بشخصيتين: شخصية عربية لا يتعلم بها، فلا يساعده العلم على تهذيب حياته ومعاملاته، وشخصية أجنبيـة تحـاول التعبير عن علمها باللغة الأجنبية فتتعثر.

وحتى لا تكون الكليات العربية المحضة بمعزل عن ينـابيع العلـم ينبغـي أن يرافقها جهد مستمر لتعريب العلم. وذلك بتكوين أجهزة تعمل عملاً دائباً لنقـل الفكر العلمي إلى العربية، سواء وجد هذا الفكر فى الكتب أو فـى المراجـع أو

الدوريات. وهذا يقتضي إقامة مؤسسات للترجمة والتعريب، تسهل للطالب وللمعلم الحصول على أحدث المعارف والعلوم بلغتهم متى أرادوا.

وإقامة هذه المؤسسات مشروع يقتضي عملاً متواصلاً، لن تظهر ثماره بشكل واضح قبل نصف قرن، ولذلك رأى الباحث أن هناك حلاً وسطاً يغني، قبل تعريب العلم، ويمهد لتعريبه.

ويقتضي هذا الحل أن يسير التعليم فى الكليات العلمية على النحو التالي:

"١- فى السنة الأولى الأكاديمية يتلقى الطالب علومه الأساسية بالعربية وباستعمال كتب مترجمة أو غير مترجمة، ويأخذ فى كل فصل دراسي مساقاً(*) فى اللغة الإنجليزية، يعرفه بالمصطلحات العلمية ويزيده فى هذه اللغة قوة" [١].

"٢- فى السنة الثانية يبدأ تخصص الطالب، وفيها يتلقى علومه بالعربية، إلا مساقاً واحداً فى كل فصل يتعلمه بالإنكليزية، من موضوعات تخصصه.

"٣- فى السنتين التاليتين يجرى تعليم الطالب بالعربية، مع التأكيد على استعمال مراجع أجنبية، على أن يأخذ فى كل فصل مساقاً واحداً على الأقل من موضوعات تخصصه بالإنكليزية. وينظم استعمال الطالب للمراجع الأجنبية، بحيث يغدو الرجوع إليها من مستلزمات تخرجه." [٢]

أما من الزاوية اللغوية فقد رأى الباحث أن رجال اللغة يأخذون عن بعضهم دون تحرج، ويعتزون بما يأخذونه ويعدونه إثراء للغة. وتمنى أن نحذو حذوهم: فنأخذ عن اللغات الأخرى ألفاظاً وطرق تعبير؛ حتى نواكب التقدم العلمي، ونساير الركب، ونعترف علمياً وواقعياً بأن اللغة كيان متطور. وقد فعل أجدادنا مثل هذا عندما قاموا بنقل الفكر العلمي إلى العربية.

(*) أظنه يقصد بالمساق: المنهج أو المقرر.

[١] مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- المجلد الأول- العدد الأول: ص ١٢٠.

[٢] المرجع السابق: ص١٢١.

أما من الزاوية الوطنية، فإن تعريب التعليم واجب وطني قومي، نقوى به روابط وحدتنا، ونحافظ به على شخصيتنا.

ومن خلال هذه الآراء تتضح لنا الصورة العامة لتوحيد المصطلحات وتـدريس العلوم بالعربية. فالخطة التي تقوم على إدخال عنصري إتقان اللغـة العربيـة، والاطلاع على المصطلحات العلمية– التي أقرتها المجامع العربية– فى تقيـيم العضو الذي يقوم بالتدريس الجامعي، هذه الخطة مهمة للتغلب على القصـور الذي يشعر به أساتذة العلوم فى اللغة العربية، والصعوبة التي يواجهونها عنـد التأليف من ناحية، كما أنها مهمة من حيث إنها تتجه بالمؤلفين إلـى اسـتخدام مصطلحات المجامع، فتسير بهم فى طريق توحيد المصـطلحات مـن ناحيـة أخرى. كما أن العمل على الإكثار من اللقاءات العلمية بين القـائمين بتـدريس المواد العلمية يساعد على توحيد المصطلحات.

وإذا صدر مرسوم بالاقتصار على استخدام اللغة العربية فى تـدريس المـواد العلمية– فى ذات الوقت الذي نحاول فيه إثـراء اللغـة العربيـة فـى حقـل المصطلحات العلمية، بإصدار المعاجم العلمية الموحـدة، والمجـلات العلميـة المتخصصة– فسيجد العلماء موقفهم أسهل فى إلقـاء محاضـراتهم بالعربيـة، وكذلك فى التأليف بها.

ثم تأتى النقطة الهامة الأخرى، وهي تيسير طبع الكتب من خلال مطابع خاصة بالجامعات، فتتولى الجامعة طبع الكتب العلمية وتوزيعها، مع تشجيع المؤلـف مادياً، فتكثر الكتب العلمية المؤلفة باللغة العربية، وينسخ جيدها رديئها، فيجـد الطلبة والباحثون المراجع العربية المتوفرة، التي تسهل على الطالب والأسـتاذ العملية التعليمية.

ولكي لا تقف المادة العلمية، التي تدرس، عند حد معين من التطـور العلمـي، علينا أن نتابع الاكتشافات العلمية السريعة، بإنشاء المؤسسات الخاصة بالترجمة والتعريب؛ لكي تنقل الفكر الأجنبي إلى اللغة العربية، من اللغات المختلفة، ومن

المراجع المتنوعة؛ حتى تكون المادة العلمية التي يستخدمها المعلـم والمـتعلم متطورة غير جامدة.

ويأتي بعد ذلك الاهتمام باللغات الأجنبية فى المراحل الدراسية كلها، ثـم ربـط هذه اللغات- فى التعليم العالي- بدراسة المواد العلمية، وذلك بتخصيص ساعات معينة لتدريس بعض المواد العلمية- التي يدرسها الطالـب- فـي كـل فرقـة دراسية، عن طريق النقل من العربية وإليها (الترجمة)؛ وذلـك للـربط بـين الدراسة العربية للمادة العلمية التي يدرسها الطالب أساساً، وبين دراستها باللغة الأجنبية؛ حتى يكون على معرفة بمصطلحاتها وفهم لها فى مراجعها الأجنبيـة وبذلك يتمكن من متابعة ما ينشر فى تلك المواد، ويكون على صـلة بأحـدث تطورات العلم- عن طريق قراءاته. مع مراعاة أن تقسم المواد التي يدرسـها الطالب على عدد الفرق الدراسية، بحيث يكون، عند تخرجه، قد درس جميـع علومه بالعربية، إلى جانب دراستها وفهم مصطلحاتها باللغة الأجنبية.

نوع من المصطلحات التي تتصل بشئون الحياة العامة، والاستخدامات اللغويــة خارج المجال العلمي، مثل المصطلحات الحرفيــة، وأســماء الأدوات والآلات المستخدمة فى المنزل وخارجه، وأسماء المخترعات الحديثة، أي أنها تتنــاول المسميات الشائعة على الألسن والأقلام، مما يحتاج إليه الناس على أوسع نطاق. وهي سريعة التطور تبعاً لتطور الحياة من حولنا، فما زلنا نذكر أســماء دارت على ألسنتنا فترة من الوقت- تبعاً لمؤثرات معينة- ثم حلت محلها كلمات أخرى أو نازعتها فى البقاء، مثل: كتبخانة، أجزاخانة، أنتيكخانة، أدبخانة، دفترخانــة، أوتومبيل، بوليس، بوستة، تلغراف، اسبيتالية، لوكاندة، ريكوردر، فريجيــدير، تايبرايتر، برلمان. وألفاظ الحضارة لا تخضع لمثل القيود التــي تخضــع لهــا المصطلحات العلمية[*] فى الوضع والاستعمال؛ لأنها تجري على ألسنة العامة، فتنتقل بينهم بسرعة، تبعاً لمدى ملاءمتها الذوق اللغوي. ويشترك الجميع فــي وضعها: فقد يضعها الصحافي حين ينقل لفظاً من ألفاظ المخترعات الحديثة نشأ فى بلد أجنبي ونقلت الصحف أخباره، كما يضعها المذيع أو الممثل أو الكاتب أو الأديب أو الحرفي، إذا تعرض أي منهم لبعض ألفاظ الحياة العامة.

وقد صرف مجمع القاهرة جانباً كبيراً من وقته- فى الســنوات الأولــى مــن عمره- فى إيجاد كلمات عربية فصيحة يستبدل بها الكلمات الأجنبية الدخيلة، أو الألفاظ التي لا ترجع إلى أصل عربي فصيح، فى ميدان الشئون العامة- مثــل الكلمات: (الطربال- الصرح- الأطم) التي أقر المجمع استخدامها للدلالة علــى كل بناء عال، كالعمارات الكبيرة الشاهقة، وبخاصــة "ناطحــات الســحاب"[1].

---

[*] المصطلحات العلمية هي التي تستخدم فى المجال الدراسي أو بين العلماء والمتخصصين، كمصطلحات العلوم بأنواعها المختلفة علمية كانت أو أدبية، أما المصطلحات الحضــارية فهي التي تدور على الألسنة فى الحياة اليومية.

[1] محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية الملكي- دور الانعقاد الثاني: ص ٣٠.

ونشر قوائم المصطلحات الخاصة بشئون الحياة العامة في الأعداد .الأولى لمجلته ومحاضر جلساته، كما نشر بعضها في الصحف حتى يطلع عليها الجمهور فيستخدمها بديلا لما شاع من الألفاظ غير الفصيحة. ولكن هذه الألفاظ لم تجد بين الشعب ما كان مقدراً لها من الشيوع؛ فقد رفض الناس موقف المجمع الذي تمثل في مراقبة ما يدور على ألسنتهم ثم استبدال الكثير من كلماتهم بألفاظ أخرى مهجورة الاستعمال- في غالب الأحيان- ومطالبة الناس باستخدام تلك الألفاظ ونبذ كلماتهم الشائعة. ولم يأبه الشعب بألفاظ المجمع على الرغم من فصاحتها، فلم يكتب لها الانتشار.

ولم يجد المجمع بدا من ترك هذا الميدان العام، والاهتمام بالمصطلحات العلمية إلى حين، ولكن كثيراً من الكتاب لم يهملوا المصطلحات الحضارية، ولم يستسيغوا استعمال المسميات الأجنبية لها، فوضعوا مقابلات عربية لتلك الأسماء، وهكذا نشأت كلمات فصيحة لتكافح كلمات أجنبية أو عامية كان سلطانها متغلباً على أقلام الكتاب[1].

ثم كان للمجمع موقف آخر، فقد مال- بعد ذلك- إلى أن يسجل ما شاع من ألفاظ الحضارة، ويجمعها من مظانّها، ثم يهذبها ويقر منها ما يرتضيه. وما لا سبيل إلى إقراره يدعه للزمن والاستعمال، كي يصلح من شأنه، ويقوّم من عوجه[2]. وقد سار المجمع على هذه الخطة، وكان من أعضائه الذين ارتبط اسمهم بألفاظ الحضارة محمود تيمور، فقد آلى على نفسه أن يسجل ما استخدم من تلك الألفاظ في الصحف أو الكتب أو وسائل الإعلام المختلفة، وكان يهذبها ويصقلها، ثم يعرضها على مؤتمر المجمع. وقد بدأ هذا النهج في الدورة الثامنة عشرة عام ١٩٥٢م، وعاد إليه في الدورة الحادية والعشرين عام ١٩٥٥م، ثم

---

[1] معجم الحضارة- محمود تيمور: ص٦ (بالمعنى).

[2] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره: د. إبراهيم مدكور: ص ٥٩- ٦٠.

دأب على ذلك سنوياً ابتداء من مؤتمر الدورة الثالثة والعشرين عـام ١٩٥٧م، واستمر حتى الدورة الثامنة والثلاثين عام ١٩٧٢م. وكان من عادته أن يسجل جميع ما شاع من ألفاظ لتأدية المصطلح الحضاري الأجنبي- بعد تهذيبها أو تحويرها بما يلائم الفصحى- ثم يترك هذه الألفاظ جميعاً للذوق اللغوي العـام؛ ليختار منها ما يروق له. وقد ضم بعض ما جمع وصقل- من ألفاظ الحضارة- فى معجم أسماه: (معجم الحضارة) ، صدر عام ١٩٦١م.

وقد ارتفعت بعض الأصوات فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة- منادية بأن تسجل ألفاظ الحضارة الشائعة، أجنبية كانت أو عامية؛ نظراً لجريانها على الألسنة. وحاولت التقليل من شأن المحاولات التي تبذل لاستبدالها بكلمات فصاح، ليس لها مثل ما للأولى من الشيوع[1].

ولكن لمحمود تيمور رأياً- تتفق معه الباحثة فيه- هو أن تسجيل المجمع للألفاظ الحضارية، من الكلمات الأجنبية الدخيلة أو العامية أو الشائعة، يجب أن يكون فى أضيق الحدود؛ وذلك لأن "كلمة (المجمع) فى قبول (الكلمة) أصبحت بمثابة شهادة كبيرة تعمل على تثبيت الكلمة المقبولة، وتعطيها قوة البقاء والاستمرار"[2]. فاللفظ الحضاري الدخيل أو العامي يشيع على الألسنة، والمسارعة إلى تسجيله مجمعياً أمر له خطره على اللغة؛ لأنه يعطيه الاستقرار، ويسد الطريق أمام المحاولات الجادة لاستبداله بلفظ فصيح. ويهيئ لواضعي المعجمات من الأفراد استخدام اللفظ الدخيل الذي أقره المجمع، فيزداد شيوعاً واستقراراً. فعلى المجمع أن يتأنى فى إقرار المصطلحات الحضارية الدخيلة، وكذلك ما شاع للتعبير عن مسميات الشئون العامة من الألفاظ العامية التي لا وجه لإلحاقها بالألفاظ الفصيحة على قوة أو على ضعف[3].

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة- ج ١٤: ص ١٧٥، معجم الحضارة- محمود تيمور: ص ١٤.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع القاهرة: ص ٢٢٥.

[3] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦- مجمع القاهرة: ص ٢٢٦.

فلا يجوز لنا أن نقر تلك الكلمات، فنسجلها في مجـــامع لغويـــة ذات صـــوت مسموع، بحجة شيوعها؛ فهذا الشيوع مؤقت، وهو عرضة للتزعزع، وإفســـاح المكان للفظ عربي يتفق مع ميول الذوق اللغوي إلى الإفصاح.

وقد سار المجمع الفرنسي على هذا النحو، فمن التقاليد التي اتبعها أنه لا يقــر مصطلحا إلا بعد أن يستقر استعماله زمناً طويلا[1].

والوعي اللغوي الجماهيري يفرض على الشعب الاتجـــاه إلـــى الفصـــيح مـــن المصطلحات الحضارية، وقد ساعد على انتشار هذا الـــوعي شـــيوع الثقافـــة، واتجاه الدول العربية إلى إحياء التراث العربي. كما أن الكتـــاب الـــذين يمتـــد تأثيرهم إلى مراكز الإعلام يحاولون أن يلتمسوا في فصيح العربية ما يغني عن الألفاظ الدخيلة[2]. بالإضافة إلى أن (الوعي العربي) والـــدعوة إلـــى (القوميـــة العربية) دعَّما فينا فكرة حصر الكلمات الأجنبية في أضيق نطـــاق، وقصـــرها على حالات الضرورة القصوى؛ ذلك لأن اللفظ الأجنبـــي غـــامض لا يشـــعر الناطق العربي بمدلوله ولا يستطيع استنتاج معناه، أما اللفظ الفصيح فإنه مشتق من اللسان العربي، فيشعر معه مستخدمه وسامعه بمعناه، ويجري علـــى نمـــط الجملة العربية[3].

وأوضح دليل على انتشار الوعي اللغوي وتعمقه في حياتنا أننا نجد في مقابـــل الكلمة الدخيلة أو العامية كلمات كثيرة مختلفة، يجتهد كل كاتب في اختيارها أو ترجمتها أو وضعها، فنجد أنفسنا أمام العديد من الآراء ووجهات النظر، ممـــا يتيح الفرصة واسعة لاختيار اللفظ الفصيح المناسب.

وهكذا نجد أن الألفاظ العربية تتصارع لتدل على المقابل الأجنبي وبهذا ينتقـــل الكفاح اللغوي من حرب بين الألفاظ العربية والألفاظ الأجنبية إلى تنازع البقاء

---

(1) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠- مجمع القاهرة: ص ٢٧١ (من كلمة للدكتور إبراهيم مدكور).

(2) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٤- مجمع القاهرة: ص ١٨٨.

(3) معجم الحضارة- محمود تيمور: ص٨.

بين الألفاظ العربية نفسها في مختلف البلاد العربية؛ بهدف انتخاب الأصلح الذي تكتب له الغلبة والشيوع[1]. والفرق كبير بين الموقفين، فالتنازع بين اللفظ العربي والدخيل يهدد بهزيمة اللفظ العربي، أما التنافس بين الألفاظ العربية المتعددة للدلالة على مقابل أجنبي فيؤدى إلى استبعاد اللفظ الدخيل، وتكون الغلبة لواحد من تلك الألفاظ العربية.

وألفاظ الحضارة قد تختلف من قطر عربي إلى آخر، وعلينا أن نوحدها بين أجزاء العالم العربي. ولذلك يحرص مجمع القاهرة على ألا يقر منها إلا ما استقر وشاع، وأن يصل فيها إلى نوع من التقريب بين البلاد العربية[2].

ولا يعنى هذا أن كل قطر عربي ينفرد بمصطلحاته الحضارية الخاصة، وإنما هناك قدر مشترك من تلك الألفاظ، وقدر آخر مختلف ينبغي أن نسعى إلى توحيده، أو إلى محاولة التقريب بين أوجه الخلاف فيه.

فعلى الكتاب- لكي يسيروا في اتجاه توحيد تلك الألفاظ- أن يصطلحوا على اللفظ الأكثر شيوعاً في البلاد العربية، ويبتعدوا عن اللفظ الذي لا يشترك في استخدامه عدة أقطار.

ومن عوامل توحيد المصطلحات الحضارية وسائل الإعلام المختلفة: فهي تساعد على شيوع تلك الكلمات واستخدامها على نطاق واسع، ومنها التبادل الثقافي المشترك بين الدول العربية، وأيضاً وجود مركز خاص يتلقى مختلف الإشعاعات من العاملين على خدمة العربية، ويؤلف بينها، ويخرج منها شعاعاً موحداً شاملاً[3].

---

[1] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٧- مجمع القاهرة: ص١١٣، معجم الحضارة- محمود تيمور: ص ١٣.

[2] (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره) د. إبراهيم مدكور: ص ٦٠.

[3] (ألفاظ الحضارة لعام ١٩٦٤م- محمود تيمور): البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص ٢٤٨.

موقف المجامع العربية من المصطلحات

كرست المجامع العربية جهوداً كبيرة لخدمة المصطلحات، وذلك إيماناً منهـا بأن هذا الموقف يؤدى إلى تطويع اللغة للوفـاء بحاجـات العلـم، والحاجـات العصرية والحضارية المختلفة، مما يدخل ضمن أهداف المجـامع. ولمعاونـة العلماء والباحثين فى التأليف العلمي باللغة العربية، حتى يمكن السير فى طريق تعريب العلم والدراسة العلمية باللغة العربية.

وقد ناقش مجمع القاهرة كثيراً من المصطلحات، وأقرها وسجلها فى محاضـره ومجلته لكي يطلع عليها القراء العرب فيساعد بذلك على استخدامها وشـيوعها. وخصص للمصطلحات التي أقرها مجلـدات مسـتقلة: فنشـر عـام ١٩٤٢م "مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها فى الدورات الست الأولـى"، وتشتمل على ٣٥٦٦ مصطلحاً[١]. ويلحظ أن عمل المجمع فى هذه المصطلحات تم في سنواته الأولى؛ لذا فإن الكثير منها موضع نظـر الآن؛ بسـبب التقـدم العلمي، ووضوح خطة المجمع بعد ذلك فى وضع المصطلحات.

وتوقف النشر زمناً، ثم عاد فى شيء من الانتظام، فنشر المجمـع فـى عـام ١٩٥٧م المجلد الأول من "مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التـي أقرهـا" ويحتوى على ٩٥٩٠ مصطلحاً في مختلف العلـوم والفنـون[٢]. ويلاحـظ أن المجمع ترك جانباً مجموعة المصطلحات القديمة؛ لاقتناعه بأنها أصبحت محل مناقشة بعد مضى تلك الفترة.

ثم أصدر المجلد الثاني وعدد مصطلحاته ٢٣٥٧ مصطلحاً فى علوم الكيميـاء والصيدلة والرياضة والهندسة والميكانيكا والجيولوجيا والطب الباطني والجراحة

---

[١] (مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع) المجلد الثاني- ص٤ (تقديم د. إبراهيم مدكور).

[٢] المرجع السابق: ص ٤- ٥.

والتوليد والتاريخ والفلسفة والأحياء، مع طائفة من أسماء محققة فــي النبـــات، وبحث في الحوت[1].

وانتظم بعد ذلك في إصدار تلك المجموعة سنوياً، فجمع في المجلدات الأربعــة الأولى نحو ستة عشر ألفاً من المصطلحات الموزعــة بــين مختلــف العلــوم والفنون.

وجمعت المجلدات الأربعة الثانية (من الخامس إلى الثـامن) نحــو ســتة آلاف مصطلح في أنواع العلوم والفنون المختلفــة إلــى جانــب بــدايات المعــاجم المتخصصة، مثل نماذج معاجم خاصة بالفلسفة والجيولوجيا والجغرافيا والعلوم الاجتماعية.

واستمر المجمع في إصدار تلك السلسلة، واحتوى المجلد عادة على نحو ألــف وستمائة مصطلح، وقد أخرج المجمع معجماً في الجيولوجيا، واستكمل معجمــاً صغيراً في الجغرافيا[2]، وآخر في الفلسفة. وقد صدر المجلد العشرون من تلك المجموعة في عام ١٩٧٨م.

ومما يوضح نشاط المجمع في هذا الجانب ما يذكره د. إبــراهيم مــدكور[3]- الأمين العام للمجمع حينئذ- من أن المجمع " يقف نحو ٧٠% من نشاطه علــى جمع المصطلحات ومناقشاتها وإقرارها. ويأخــذ فيهــا بمــا يقولــه الخبــراء والمتخصصون بنسبة ٩٠% على الأقل؛ فهو يحترم الاستعمال ويلتزم التسجيل ما أمكن. ومهما توسع في التعريب فلم تزد قط نسبة ما قبله من ألفاظ أجنبية في معظم المواد عن ٥% من مجموع ما أقر من مصطلحاتها".

---

[1] المرجع السابق: ص ٥.

[2] (مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع)- المجلــد الحــادي عشــر- المقدمة: ص (و).

[3] (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره) د. إبراهيم مدكور: ص ٦٠.

وفيما يختص بالمصطلحات الحرفية نلاحظ أنه فى الدورة السادسة عشرة لمجمع اللغة العربية اقترح الأستاذ ماسينيون وضع أطلس مصري لمصطلحات الحرف العملية[1]، وبيَّن ميزة هذا الأطلس" فيما يتعلق بالمواطن المختارة لاستخلاص أسماء الآلات القديمة المستعملة فى الريف وما يتصل بها من أفعال الاستعمال الخاصة... ويحوى جدول استفهامات خاصة بما يدور فى الحياة الاجتماعية والصناعية فى الريف"[2]. وقدم للمجمع نموذجين من منهج الأطلس الفرنسي الذي يتناول اصطلاحات الحرف والصناعات الريفية والقروية. ويحتوي النموذج الأول على نسخة التعليمات التنفيذية لجمع الخرائط المحلية اللازمة لتأليف الأطلس المنشود، في حين يشتمل الثاني على أربعين رسماً هي نماذج من الأثاث المنزلي الريفي القروي فى فرنسا.

وقد قدم نموذجاً من ترتيب المسائل فى وصف إحدى الآلات ترتيباً يفي بالمنهج المرسوم، وهو كما يلي:

"**أولاً**- تسمية الآلة عند صناع الريف".

"**ثانياً**- رسم الآلة بطريقين: أولاً: بتصويرها تصويراً فوتوغرافياً.
والثاني: وصفها وصفاً منقولاً من صوت الصانع الريفي، مسجلا تسجيلاً صوتياً. على أن يشرح القائم بذلك مكان قيامه بذلك، وساعة عمله، ونحو ذلك.

"**ثالثاً**- شرح أجزاء الآلة كلها وكيفية تشكيلها، ومادة كل شيء منها من حيث عمل الصانع فيها.

"**رابعاً**- كيف تحفظ الآلة، وكيف تصلح، وكيف تستعمل، ومن الذي يستعملها بمقتضى التقاليد المحلية فى المجتمع الريفي.

"**خامساً**- ثمن الآلة فى السوق، وثمنها من وجهة النظر الميراثية.

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ١٦- مجمع اللغة العربية بالقاهرة- ص ٥٤٠- ٥٤١.
[2] المرجع السابق: ص ٥٤٠.

"**سادساً**- خصائص الآلة من حيث اتصالها بالمعتقدات العامـــة، ومـــن حيث صلتها بالفنون الجميلة.

"**سابعاً**- تاريخ الآلة (النموذج المرسوم بعينه)، وسبب حصول صاحبه عليه.

"**ثامناً**- البحث بقدر الإمكان عن التاريخ الأول لطراز هذه الآلة.

"**تاسعاً**- المراجع والمصادر التي رجع إليها الباحث فى شأن هذه الآلة، مثل الكتب والمتاحف، ونحو ذلك"[1].

ولم نعثر من أعمال المجمع، أو المجامع العربية، على ما يشير إلى وضع مثل هذا الأطلس اللغوي لمصطلحات الحرف، ولكـــن المجمـــع المصـــري تنـــاول المصطلحات الحرفية ضمن ما أقره من المصطلحات، ونشـــرها فـــى سلســـلة مصطلحاته.

ولما كانت المصطلحات الحرفية خاصة بالمهنيين الذين يزاولون تلك الحرف- وهم عادة لا يجدون الوقت أو الاهتمام الكافي للاطلاع على مطبوعات المجامع الخاصة بتلك المصطلحات- ترى الباحثة أن نشر المصطلحات الحرفيـــة فـــى محاضر المجمع ومجلته، وضمن تلـــك المجموعـــة، لا يحقـــق فائـــدة كبيـــرة لمستخدمي تلك المصطلحات على نطاق واسع، وتميل إلى القول بـــأن **طريقـــة المجمع اللغوي الإسرائيلي فى ذلك الشأن**[2] **أكثر فائدة وشمولاً وتوسيعاً لدائرة استخدامها.**

وتتلخص هذه الطريقة فى أن تجمع من كـــل مصـــنع قائمـــة بالمصـــطلحات المستخدمة مع إرفاق الرسوم الموضحة إن كان المصطلح اسماً لآلة. ثم يبحث المجمع المذكور فى المعاجم والنصوص القديمة؛ لكي يستخرج منها الكلمـــات

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة السادسة عشرة- مجمع القاهرة- ص ٥٤١.

[2] شرح الأستاذ الدكتور حسن ظاظا طريقة المجمع اللغوي الإسرائيلي للباحثة، فى أثناء لقاء معه تم فى أوائل عام ١٩٧٩م.

التي يمكن أن تكون ترجمة للمصطلحات الحالية. وما تبقى من تلك المصطلحات يطوعونه للغتهم بالاشتقاق أو المجاز أو النحت، أو (بتعبير اللفظ)[1]. ثم تُعلَّق هذه المصطلحات المجمعية على أبواب المصانع، ويتقبل المجمع النقد حولها لمدة معينة. وبعدها يطبعها ومعها شرحها ورسومها، ويرجو من الحرفيين استخدامها. ويرسلها إلى المصانع والمدارس كلها، وإلى وسائل الإعلام المختلفة، فيعم استخدامها ويساعد ذلك على سرعة انتشارها.

ثم يخرج كل عامين كراسة مطبوعة ومختصرة للكلمات التي أقرها المجمع وشاعت بالاستعمال. وأخيراً يخرجها بعد حوالي خمس سنوات في معجم يسمى (المعجم المولد).

أما عن نشاط مجمع اللغة العربية بدمشق فى وضع المصطلحات، فنلحظ أن جهوده حول هذا الموضوع انصبت على جهود أعضائه الفردية، فقد نشر الأمير مصطفى الشهابي مقالاً بعنوان أسماء نباتات مشهورة[2]، ضمنه طائفة من المصطلحات الخاصة بأسماء النباتات. وقد أثار هذا البحث نقداً من الأب أنستاس ماري الكرملي[3]، كما علق الباحث على هذا النقد[4]، وألقى بحثاً عن (المولد والعامي فى علوم الزراعة والمواليد)[5]، ضمَّنه طائفة من تلك المصطلحات. كما نشر بحثاً ضم طائفة من المصطلحات الخاصة بالألفاظ الزراعية[6]، ونشر له مجمع اللغة العربية بدمشق كتاباً بعنوان (أخطاء شائعة

---

[1] أي أخذ المصطلح من اللغة الأجنبية، ولكن مع إخضاعه لنمط اللغة العبرية.
[2] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ١٨: ص ٤٩٣- ٥٠٢، والمجلد ١٩: ٢٥ وما بعدها.
[3] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٢٠: العدد من ١-١٢ : ص ٤١٧- ٤٢٢.
[4] المرجع السابق: ص ٤٢٢- ٤٢٤.
[5] فى حفل افتتاح الدورة ٢٣ لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة- مجلة المجمع العلمي العربي- دمشق- المجلد ٣٢- ج٢: ص ٣٨٨ وما بعدها.
[6] مجلة المجمع العلمى العربي بدمشق- المجلد ٣٣ : ج٤: ص ٥٥٦-٥٦٧.

فى ألفاظ العلوم الزراعية والنباتية) فى عام ١٩٦٤م. وكان له فضل كبير فـــى عمل معاجم المصطلحات العلمية التي سبقت الإشارة إليها.

كما أضاف الأمير مصطفى الشهابي مصطلحات خاصة بألفاظ التصـــنيف فـــى الفقاريات[١]، بعد أن اتضح له عند إعادة النظر فى (معجم الألفاظ الزراعيـــة) بالفرنسية والعربية أن عدداً من تلك الألفاظ لم تذكر فى المعجمين[*].

وقد أشرنا- فى الدراسات الأساسية الخاصة بهذا الباب- إلى دراســـة د.جميـــل صليبا للمصطلحات الفلسفية التي جمعها من كتب الفلاســـفة، وكتـــب الحـــدود والتعريفات، ومعاجم اللغة والفلسفة، وبيَّن اختلاف معانيها باختلاف الفلاســـفة الذين استخدموها، وذكر إلى جانب كل مصطلح ما يقابله فى اللغات اللاتينيـــة والفرنسية والإنجليزية[٢]، وقد نشرها فى ستة وثلاثين بحثاً، كان آخرهـــا فـــى المجلد السادس والأربعين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق[٣].

ونظر المجمع السوري فى جدول مصطلحات مشروع قانون الأحوال المدنيـــة، فأقر بعضها واقترح تعديل بعضها الآخر[٤].

وانتقد د. حسنى سبح معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات، للدكتور كليـــر فيل، الذي نقلته إلى العربية لجنة المصطلحات العلمية فى كلية الطب بجامعـــة دمشق[*]، فذكر ما أهملته اللجنة، ورجح بعض الألفاظ، بـــديلا عمـــا ترجمتـــه اللجنة، مما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وخصص بعض الألفاظ- التـــي

---

[١] المرجع السابق- المجلد ٢٠- الأجزاء من ١-١٢: ص ٣٩٩- ٤٠٦، ثم من ص ٤٨٨- ٤٩٦.

[*] هذان المعجمان يعدان إضافة كبيرة إلى المصطلحات، إلا أنهما نشرا بوصـــفهما عملـــين خاصين به، ولا يدخلان ضمن نطاق جهود المجامع، الذي يختص به هذا البحث.

[٢] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣١: ج ١: ص ٢٣.

[٣] المرجع السابق- المجلد ٤٦: ج٢: ص ٢٨١- ٣٠١.

[٤] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣٢: ج١: ص ٢٣٣ وما بعدها.

[*] وهي مكونة من الأساتذة مرشد خاطر، وأحمد حمدي الخيـــاط، ومحمـــد صـــلاح الـــدين الكواكبي.

ترجمتها اللجنة- لبعض المعاني وفقا لما أقر فى مؤتمر مجمع القاهرة. كما فضّل بعض الألفاظ التي ترجمتها اللجنة على مثيلتها مما أقرها مجمع اللغة العربية المصري. وقد أورد هذا النقد تحت عنوان (نظرة فى معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات)[1]، وبدأ نشرها فى المجلد الرابع والثلاثين، وظل ينشرها حتى آخر ما وصل إلينا من أعداد المجلة. وقد وصل عدد هذه الأبحاث إلى ثمانية وثلاثين[2] بحثاً.

ووضع د. محمد صلاح الدين الكواكبي، تحت عنوان (مصطلحات جدد لكلمات إفرنجية)[3]، طائفة من المصطلحات فى مختلف العلوم والشئون العامة. كما أضاف المصطلحات الطبية الحديثة باللغتين الإنجليزية والفرنسية على أسماء أعضاء الإنسان[*] التي وردت فى مخطوطة (مقالة أسماء أعضاء الإنسان) التي صنفها أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام ٣٩٥هـ، وحققها د. فيصل دبدوب، ونشر التحقيق فى مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق[4].

ثم وجد (المقالة) خالية من شرح ما يتعلق بكثير من أعضاء الإنسان، ومن الأعصاب والشرايين والأوردة والغدد، ولم يجد ذكرا لبعض الأعضاء، ولا لأسماء الأمراض التي تصيب الإنسان فيها، فاستكمل هذا العمل فى (استدراك

---

(1) مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٤: ج٢: ص ٣٠٠- ٣٠١.

(2) المرجع السابق- المجلد ٥٣: ج ٤: ص٧٠٥ وما بعدها.

(3) مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠: ج٢: ص ٥٢٤ وما بعدها، ج٣: ص ٦١٥ وما بعدها.

(*) نشر تحت عنوان (نظرة عيان وتبيان فى مقالة أسماء أعضاء الإنسان): مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٢: ج٣: ص ٥٣٧، واستمرت حتى وصل عددها ثلاثة عشر بحثاً، وانتهت بالمجلد ٤٦: ج٢: ص ٢٥٨ وما بعدها.

(4) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٤٢: ج٢: ص ٢٣٥ وما بعدها.

النقصان في مقالة أسماء أعضاء الإنسان)[1] مع وضع ما يقابل الكلمة العربية باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

ثم نشر نقداً- أرسله إليه طبيب من زملائه- للمصطلحات التي أوردها. وذلك تحت عنوان: (نظرات إلى "نظرة عيان تبيان")[2].

كما علق الكواكبي على (ألفاظ الحضارة لسنة ١٩٧٠) التي أوردها محمود تيمور، فانتقد بعضها، وأشار باستبدال بعضها بمصطلحات أخرى أوردها، وذلك في مقال بعنوان (حول ألفاظ الحضارة)[3].

ونشر بعض المصطلحات الخاصة بالكيمياء، مما ضمنه معجمه تحت عنوان: (منتخبات من معجم الكواكبي) [4]، وقد ذكر في مقدمتها أن هذه المنتخبات من وضعه. وأوردها مع اشتقاقها العربي، وأحياناً مع اشتقاقها الغربي، ثم شرحها شرحاً فنياً.

كما انتقد المهندس وجيه السمان (مصلحات علم مقاومة المواد) أو (هندسة الإنشاء) التي أصدرها المجمع العلمي العراقي عام ١٩٦٧م، وعددها حوالي ثلاثمائة مصطلح، فدرسها وقارنها بالمصطلحات المماثلة الشائعة في القطر السوري، وذكر المصطلحات المختلف عليها، وأبدى رأيه في صحة بعضها، وصوَّب بعضها الآخر[5].

---

[1] المرجع السابق- المجلد ٤٦: ج٣: ص ٤٧٩ وما بعدها، ج٤: ص ٦٢٦، والمجلد ٤٧: ج١: ص ٣٠.

[2] بقلم د. صلاح الدين الكواكبي: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٧: ج٢: ص ٢٥٣.

[3] المرجع السابق- ج٣: ص ٦٨١.

[4] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣١: ج٢: ص٣٤٦، ج٣: ص ٥٢١، ج٤: ص ٦٩٣..

[5] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٤٦: ج١: ص٢٠٥- ٢١٠.

ومما يختص بالمصطلحات ما جاء فى "تقرير عن أعمال المجمع فى دورة ١٩٧٤- ١٩٧٥م " من أن مجلس المجمع أقر المبادرات التي قام بها رئيسه بوساطة وزير التعليم العالي " لتنسيق جهود جامعات القطر وتعاونها فى سبيل توحيد جميع المصطلحات العلمية فى مختلف الأقسام فيها، تمهيداً لوضع معجم علمي موحد"[١].

وكذلك ما جاء فى "تقرير عن أعمال المجمع فى دورة ١٩٧٥- ١٩٧٦م " عن اشتراك عضوين من المجمع[*] مع بعض أساتذة جامعة دمشق- بطلب من المجمع العراقي- فى الإشراف على ضبط المصطلحات الفرنسية فى المعاجم الثلاثة الموحدة التي تولت الحكومة العراقية الإنفاق على طباعتها، تعاوناً مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[٢].

وكذلك تأليف المجمع لثلاث لجان[٣]، اشترك فيها بعض أعضائه وأساتذة الجامعات؛ لتوحيد المصطلحات العلمية التي وافته بها بعض أقسام الجامعات، وهي:

١- لجنة توحيد مصطلحات علم النبات. (وقد عقدت ثلاث عشرة جلسة).

٢- لجنة توحيد مصطلحات علم الكيمياء. (وقد عقدت عشر جلسات).

٣- لجنة توحيد مصطلحات علم الحيوان. (وقد عقدت تسعاً وعشرين جلسة).

وأيضاً تأليف المجمع لجنة لدراسة المصطلحات المالية العامة وقد انتهت من أعمالها، وستعرضها على المجلس[٤].

وجاء فى "تقرير عن أعمال المجمع فى دورة ١٩٧٦- ١٩٧٧م" أن مجلس المجمع ناقش المصطلحات المالية العامة التي تضمنها (الدليل الموجز

---

[١] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥١: ج١: ص١٨٥.

[*] هما وجيه السمان، ومحمد هيثم الخياط.

[٢] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج١: ص٢٤٦.

[٣] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج١: ص٢٤٦-٢٤٧.

[٤] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج١: ص ٢٤٧.

للمصطلحات العربية- الإنكليزية) المرسل إلى المجمع من المشروع الإقليمي للأمم المتحدة في بيروت. وأقر صيغة نهائية لهذه المصطلحات[1].

كما جاء به أيضاً أن المجمع ألَّف لجنة مشتركة من أعضائه وبعض الأساتذة لدراسة مصطلحات الفلك في مرحلة التعليم العالي، التي تبحث في مؤتمر التعريب الثالث في طرابلس بليبيا[2].

وجاء في (تقرير عن أعمال المجمع في دورته ١٩٧٧- ١٩٧٨) أن لجنة ألفاظ الحضارة عقدت اثنتي عشرة جلسة اختارت فيها مادة (اللون) موضوعاً للدرس؛ لعلاقته ببعض العلوم، وبالفنون والحياة الحضارية. وتدارست وسائل استقصاء كل ما جاء عن هذه المادة في كتب اللغة والتراث والمعاجم، وعهدت إلى كل عضو بجانب من البحث تمهيداً للبدء بالعمل المشترك[3].

كما جاء به أن لجنة المصطلحات "عقدت سبع جلسات قامت خلالها بدراسات تمهيدية لتحديد الأعمال والمهام الملقاة على عاتقها، ووضع أسلوب لتحديد هذه المهام"[4].

ومن الفقرة الأخيرة يمكننا فهم السبب في كون معظم الجهود الخاصة بالمصطلحات في هذا المجمع، إنما هي من وضع أفراد من أعضائه. فالمجمع لم يقم بتشكيل لجنة دائمة لدراسة المصطلحات إلا في عام ١٩٧٧.

ويبدو أنه اكتفى في هذا الجانب باشتراك بعض كبار أعضائه في بحث مصطلحات مجمع اللغة العربية بالقاهرة وإقرارها في مؤتمره. وقد يكون هذا الموقف نابعاً من رغبة المجمع السوري في توحيد المصطلحات العربية، وعدم تشتيت جهود العلماء والدارسين العرب حولها. ومما يعزز هذا الرأي أن لجنة

---

[1] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج٤: ص ٩٢٧.
[2] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٢: ج٤: ص٩٣٣.
[3] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٣: ج٤: ص٩٠٣.
[4] مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٥٣: ج٤: ص٩٠٤.

ألفاظ الحضارة بالمجمع السوري لم تبحث المصطلحات الحضارية المختلفة، وتضع مسميات لها؛ حتى لا تكرر الجهود التي بذلت من قبل، وتساعد بذلك على عدم توحيد المصطلحات الحضارية بين الأقطار العربية المختلفة، وإنما صرفت جهودها إلى ميدان آخر من ميادين دراسة ألفاظ الحضارة؛ لكي تساهم فى إضافة جديدة إلى هذا الجانب.

أما المجمع العلمي العراقي فقد وجَّه جهوداً كبيرة إلى المصطلحات، فحاول دراستها وتوسيع دائرتها، وتثبيتها ونشرها سالكاً نهج المجمع المصري فى ذلك. فألف اللجان لدراسة المصطلحات، وطلب من الدوائر الحكومية إرسال ما لديها من مصطلحات علمية؛ لوضع ما يقابلها من المصطلحات العربية. وعقد مجلسه جلسات لدراسة المصطلحات، التي بلغ عددها فى الأعداد الأولى من مجلته ١٧٣٣ مصطلحاً[١].

وقد ذكرنا فى بداية هذا الفصل طريقة المجمع العراقي فى دراسة المصطلحات وإقرارها أو وضعها. وهي نفس الطريقة التي تسير عليها المجامع العربية فى بحث المصطلحات. ويحرص المجمع العراقي على ألا ينفرد برأي أو يقر قراراً يخرج به عن إجماع الآراء؛ لتكون مصطلحاته سبباً من أسباب جمع الشمل والتوحيد بين الأقطار العربية. وهو لذلك يقف على الآراء المختلفة حول كل مصطلح قبل اتخاذ قراره فيه. وذلك بأن يعمد إلى محاضر المجمع اللغوي فى القاهرة، ومجلته، وإلى مجلة المجمع العلمي بدمشق، وإلى الكتب والمجلات التي تعنى بالمصطلحات. فيطلع بذلك على جميع الآراء قبل الانتهاء إلى قراراته، وذلك حتى لا تتعدد القرارات فتذهب الفائدة منها[٢].

---

[١] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢: ص٣١١ وما بعدها، المجلد ٣: ص ٣٦٨.

[٢] (معجم المصطلحات العلمية: جواد على) مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٣: ص ٣٦٨- ٣٦٩.

ولا يقر المجمع مصطلحاته بصفة نهائية إلا بعد مرور ستة أشهر على نشرها؛ حتى يستطيع تلقى الانتقادات حولها، ودراسة الآراء المختلفة، ثم تثبيت ما يراه صالحاً من المصطلحات بعد ذلك بنشره. وقد نشر قوائم مصطلحاته فى مجلته، مع ترتيبها وفقاً للألفباء اللاتينية، فى المجلدات الأولى من المجلة[١]. ونشر الدكتور جواد علي مجموعة كبيرة بعنوان (معجم مصطلحات المجمع العلمي العراقي) [٢]. ثم ارتضى لها ترتيبا آخر وفقاً للموضوع الذي تعالجه هذه المصطلحات، فنشر مصطلحات صناعة النفط[٣] التي اصطلح عليها المجمع عام ١٩٥٨م، ومصطلحات فى علم الفضاء[٤] بقلم شيث نعمان، ومصطلحات فى علم التربة[٥]، ومصطلحات فى التربية البدنية[٦]، ومصطلحات فى السكك الحديدية[٧] ومصطلحات لمصلحة نقل الركاب[٨]، وكذلك نشر مصطلحات عمال الغزل والنسيج[٩]، ومصطلحات هندسة إسالة الماء[١٠]، و(مصطلحات

---

[١] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢: ص ٣١٦- ص ٣٢٧، المجلد الثالث: ص ٣٦٩- ص٣٧٢.

[٢] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٤: ص ٣٣١- ص ٣٤٤ ، ص ٦٥١- ص٦٦٩.

[٣] فى مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد الخامس: ص ٢٠١- ٢٠٧، ثم فى طبعة مستقلة بعنوان (مصطلحات صناعة النفط ١٩٦٥).

[٤] فى مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد السادس: ص ٣٥٥- ٣٦٧، وفى طبعة مستقلة للمجمع ١٩٥٩.

[٥] المرجع السابق- المجلد ٧: ص٢٣٩- ص٢٥٥، وفى طبعة مستقلة طبعها المجمع عام ١٩٦٠م.

[٦] المرجع السابق- المجلد ٨: ص٣٤٤- ٣٨٣، المجلد ٢٨: ص٢٧٧- ص٣٠١.

[٧] المرجع السابق- المجلد ٩: ص٣٤٩- ص٣٦٤، وفى طبعة مستقلة للمجمع العلمي العراقي عام ١٩٦٢م.

[٨] المرجع السابق- المجلد ١٠: ص٩٥- ص١٠٥، وفى طبعة مستقلة للمجمع العلمي العراقي عام ١٩٦٢م.

[٩] المرجع السابق- المجلد ١٤: ص٢٢٥- ص٢٢٨، ص٢٨٤، ثم ضمن طبعة مستقلة خاصة تشتمل على (مصطلحات مقاومة المواد، وهندسة إسالة الماء، وعمال الغزل والنسيج) طبعها المجمع العلمي العراقي ١٩٦٧.

[١٠] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ١٥: ص ٢٣٧- ص٢٤٢، والطبعة الخاصة السابقة.

التشريح)[1]، وقد أدخل بعض هذه المصطلحات ضمن (مصطلحات علم الجراحة والتشريح) [2]. ونشر أيضاً (مصطلحات علم الولادة)[3].

أما مصطلحات علوم المياه فقد بذل فيها جهداً كبيراً، وقسمها وفقاً للحروف الألفبائية ونشرها في سبعة أقسام بدأت بالمجلد التاسع عشر[4]، وانتهت بالمجلد السابع والعشرين. كما نشر المجمع العلمي العراقي مصطلحات القانون الدستوري عام ١٩٦٢م، ومصطلحات في هندسة السكك الحديدية والري، في نفس العام، وقد أفرد لكل منهما طبعة خاصة.

وانتقد د. جواد علي مصطلحات علم الكيمياء التي وضعت بإشراف الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية[5].

أما عن جهود مكتب تنسيق التعريب في حق المصطلحات فقد تركزت على هذا المجال[*]، سواء في نشر المصطلحات أو المعاجم التي سبقت الإشارة إليها. فطبع المكتب الدائم لمؤتمر التعريب النشرة التي وصلت إليه من نقابة المحامين بالجمهورية العربية السورية عن (مصطلحات تشريع العمل الموحدة) التي أقرها اتحاد المحامين العرب خلال مؤتمره الثالث بدمشق عام ١٩٥٧م. وكذلك نشرها في مجلة " اللسان العربي"[6]. مرتبة حسب الألفباء الفرنسية. ونشر أيضاً

---

[1] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ١٤: ص ٢٨٤، المجلد ١٥: ص٢٤٣- ص٢٩٤.

[2] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ١٦: ص ١٥٤- ص ٢٠٨، وطبعها المجمع طبعة خاصة عام ١٩٦٨م.

[3] المرجع السابق- المجلد ١٧: ص ٢٠٦- ص ٢٢٥.

[4] المرجع السابق- المجلد ١٩: ص ١٤١- ص ١٤٨، والمجلد ٢٠: ص ١٥٤- ص ١٦١، المجلد ٢١: ١٥١- ص ١٥٩، المجلد٢٢: ص ١٨٨-ص ١٩٥، المجلد ٢٣: ص ٢٨٣- ص٢٩٥، المجلد ٢٥: ص٣٥٤- ص ٣٦٥، ج٢٧: ص٣٦٤.

[5] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٦: ص ٥٥٨- ص ٥٦٠.

[*] معظم جهود مكتب تنسيق التعريب في حقل المصطلحات جهود فردية منسوبة لعبد العزيز بنعبد الله.

[6] اللسان العربي- العدد الثالث: ص ٢٧٨- ص٢٨٦.

دليل مصطلحات المواصفات القياسية العربية[١]، الذي وضعته اللجنة الفنية للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بثلاث لغات. واهتم المكتب بمصطلحات الوسائل التعليمية التي أرسلها له المركز العربي للوسائل التعليمية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، باللغة الإنجليزية، فوضع المكتب لها المقابلات العربية، ثم نشرها باللغتين[٢].

كما نشر (مصطلحات حول مساطر المشغل) [٣] أرسلت وزارة التجارة المغربية قوائمها له باللغة الفرنسية لتعريبها. ونشرت مجلة اللسان العربي (مصطلحات الرياضيات الحديثة فى اللغة العربية) [٤] للدكتور محمد واصل الظاهر، عميد كلية العلوم بجامعة بغداد.

وصنف مصطلحات العلوم الحراجية وفقاً لنظام التصنيف العشري لأكسفورد[٥]. ونشر قوائم عديدة للمصطلحات مثل (مصطلحات سلكية ولاسلكية)[٦]، و(مصطلحات كهربائية إلكترونية)[٧]، وقائمة بالمصطلحات الإعلامية للمهندس مصطفى بنموسى[٨]، ومصطلحات طب الأسنان عند ابن سينا للدكتور عبد الغنى السروجي[٩]، كما نشر مشروع دليل المصطلحات العربية الموحدة فى العلوم الإدارية[١٠]، وقائمة بمصطلحات علم التشريح[١١]، بخمس لغات، من

---

[١] اللسان العربي- المجلد ١٤: ج ٢: ص٤.
[٢] اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص٦٩.
[٣] اللسان العربي- العدد الرابع: ص ٢٥٩- ص٢٦٠.
[٤] اللسان العربي- العدد الرابع: ص ١٤٥- ١٤٨.
[٥] اللسان العربي- المجلد ٩: ج ٢: ص٨٧ وما بعدها.
[٦] اللسان العربي- المجلد ٩: ج ٢: ص٣٠٦-٣١٠.
[٧] اللسان العربي- المجلد ٩: ج ٢: ص٣١١-٣١٣.
[٨] اللسان العربي- المجلد ٩: ج ٢: ص٣١٦-٣٨٣.
[٩] اللسان العربي- المجلد ١٠: ج ٢: ص٣٧ وما بعدها.
[١٠] اللسان العربي- المجلد ١٠: ج ٢: ص٤٧ وما بعدها.
[١١] اللسان العربي- المجلد ١٢: ج ٢: ص٣٨-٩١.

وضع الدكتورين (بارسيا غويانس) و(محمد صالح رحال). كما نشر المكتب من تعريب الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله، قائمة (من مصطلحات المطبخ)[1]، وقائمة (مصطلحات القطارة)[*]، بثلاث لغات، و(مصطلحات السفانة والسفن)[2]، بثلاث لغات أيضاً، و(مصطلحات الفقه والقانون)[3]، باللغتين العربية والفرنسية، من تعريبه بالاشتراك مع الدكتور ممدوح حقي.

ونشر المكتب ترجمة للسوابق واللواحق[4]، المستخدمة في الاصطلاحات الطبية، وضعها اتحاد الأطباء العرب، باللغتين العربية والإنجليزية. ونشر أيضاً قائمة بمصطلحات متداولة فى علم النفس والتربية تحت عنوان (المصطلحات البيداجوجية)[5]، بثلاث لغات للدكتور المنجى الصيادي. كما عرب المكتب ونشر قائمة من (مصطلحات المطاعم)[6]، ضمن إطار خطة توسيع دائرة التعريب فى المغرب، وكذلك عرب بعض المصطلحات الشائعة في مجال الشرطة[7]، بناء على رغبة المنظمة العربية للدفاع بدمشق، كما قام بنشر (مصطلحات مالية عامة)[8]، فى محاولة لتوحيد المصطلحات المالية.

واهتم المكتب بنشر الملاحظات التي أرسلت إليه من الهيئات المختلفة بالعالم العربي حول مصطلحاته، فنشر (ملاحظات ومقترحات مجمع اللغة العربية

---

(1) اللسان العربي- المجلد ١٢: ج ٢: ص١٧٥ وما بعدها.

(*) يعنى بها مصطلحات القطارات، أو السكك الحديدية، ونشرت باللسان العربي- المجلد ١٢- ج٢:ص١٧٩ وما بعدها.

(2) اللسان العربي- المجلد ١٤: ج ٢: ص٣.

(3) اللسان العربي- المجلد ١٤: ج ٢: ص٧٤.

(4) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص١٨٩.

(5) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص٣١١.

(6) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص٣٢٨-٣٣٠.

(7) اللسان العربي- المجلد ١١: ج ١: ص٢٠٣ وما بعدها.

(8) اللسان العربي- المجلد ١٣: أبحاث ودراسات: ص١٤٥- ص ١٥٤.

بالقاهرة)[١]، حول مصطلحات الكيمياء فى المعجم المغربي، وملاحظات لجنة دراسة مصطلحات "الطحانة والخبازة والفرانة"[٢]، التابعة للمجلس الأعلى للعلوم بالجمهورية العربية السورية، مع موافقته على معظمها، وطلبة إعادة النظر فى المصطلحات المتبقية على ضوء ملاحظاته التي أبداها.

وأفسح المجال للمختصين لإبداء الملاحظات حول مشروعاته، فنشر ملاحظات حول مشروع دليل المصطلحات العربية الموحدة فى العلوم الإدارية، للدكتور مصطفى البارودي[٣].

كما أبدى ملاحظاته حول بعض المصطلحات، مثل مشروع معجم مصطلحات المؤتمرات[٤] الذي أعدته اليونسكو، ومصطلحات الطرق والنقل البرى، بثلاث لغات، أعدتها إدارة النقل والمواصلات التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية[٥].

وعمل المؤتمر الثاني للتعريب- المنعقد بالجزائر فى أواخر عام ١٩٧٣م- على توحيد المصطلحات العلمية العربية، فقدم مكتب تنسيق التعريب إلى ذلك المؤتمر مشروعات المعاجم التي أعدها.

وقام أعضاء المؤتمر، من علماء كافة الدول العربية بدراستها وإقرارها. وهي ستة معاجم[٦]:

١- معجم الكيمياء.

٢- معجم الفيزياء.

٣- معجم الرياضيات.

---

(١) اللسان العربي- العدد الرابع: ص٢٦٣- ص ٢٦٧.

(٢) اللسان العربي- العدد الثالث: ص٢٥٨- ص ٢٦١.

(٣) اللسان العربي- المجلد ١١: ج ١: ص٣٢٦ وما بعدها.

(٤) اللسان العربي- المجلد ٩: ج ١: ص٢٩٦- ص٣٠٥.

(٥) اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٢: ص٧٥ وما بعدها.

(٦) اللسان العربي- المجلد ١١: ج ١ (أبحاث ودراسات): ص٢٥٤.

٤- معجم الحيوان.

٥- معجم النبات.

٦- معجم الجيولوجيا.

وقد أوصى المؤتمر بطبع هذه المصطلحات في معجم ونشره، وتزويد الجهات المختصة في الدول العربية بنسخ منه؛ لوضعه موضع التجربة في مدارسها ومؤسساتها، ثم تجميع الملاحظات حوله تمهيداً لإعادة طبعه منقحاً معدلاً[١]. وقد تعهدت الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية بتولي طبع هذه المعاجم[٢].

وجاء في "تقرير عن أعمال مجمع اللغة العربية بدمشق في دورة ١٩٧٤-١٩٧٥م"[٣] أن مجلس المجمع أقر الإشراف على طبع ثلاثة معاجم في علوم الجيولوجية والنبات والفيزياء، وهي بعض المعاجم التي أقرت في المؤتمر الثاني للتعريب، وقد عهدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى وزارة التربية في سوريا بتولي الإنفاق عليها.

وجاء في تقرير عن أعمال المجمع نفسه في دورة ١٩٧٥- ١٩٧٦م[٤] أن مجلس المجمع بحث شئوناً مختلفة منها متابعة الخطوات التي تمت في سبيل طباعة المعاجم الموحدة الثلاثة: علم الجيولوجيا، وعلم النبات، وعلم الفيزياء، وهي بعض ما أقر من المعاجم في مؤتمر التعريب الثاني.

وقد سبق أن ذكرت[*] أن المجمع العلمي العراقي استعان ببعض العلماء من سوريا في الإشراف على ضبط المصطلحات الفرنسية في المعاجم الثلاثة الموحدة التي تولت الحكومة العراقية الإنفاق على طباعتها، تعاوناً مع المنظمة

---

[١] المرجع السابق: ص ٢٧٤.

[٢] اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣: ص٨٣.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥١: ج١: ص ١٨٥.

[٤] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥٢: ج١: ص ٢٤٣.

[*] في تقرير عن أعمال المجمع السوري في دورة ١٩٧٥-١٩٧٦م، ورد ضمن هذا الفصل.

العربية للتربية والثقافة والعلوم. ولكن جاء فى توصيات المؤتمر الثالث للتعريب المنعقد فى أوائل عام ١٩٧٧م:

"الإلحاح على إنجاز طباعة المعاجم الستة التي أقرت فى المؤتمر الثـاني فـي الجزائر، والتي تولت الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقيـة أمـر طباعتها"[١].

وجاء فى تقرير عن أعمال مجمع اللغة العربية بدمشق- فـي دورة ١٩٧٦م - ١٩٧٧م[٢] أن المجمع يتابع الاهتمام بإنجاز طبع المعاجم الموحدة الثلاثة: علـم الجيولوجيا، وعلم النبات، وعلم الكيمياء، وهي بعض المعاجم التي أقرها مؤتمر التعريب الثاني. وقد طبع منها معجم الكيمياء، ومعجم الجيولوجيا.

وتلاحظ الباحثة أن هذه المعاجم لم تُتداول رغم مُضي سنوات على إقرارهـا. وبهذا تنتفي الفائدة من بحثها وإقرارها، ويضيع الهدف المرجـو منهـا، وهـو توحيد المصطلحات بين أقطار العالم العربـي، عـن طريـق اسـتخدام تلـك المصطلحات وتعميمها، وإخضاعها للتجربة والتقييم.

ونشر المكتب الدائم لتنسيق التعريب فى الوطن العربي المعاجم التي اشـتركت فى دراستها اللجان فى مؤتمر التعريب الثالث المنعقد فى طرابلس بليبيـا فـي الفترة من ٧ إلى ١٦ فبراير ١٩٧٧م. ووضح الأسلوب الذي اتبعه فى إعـداد هذه المعاجم[٣]، وهو أنه جمعها من قوائم المصطلحات التي تلقاها مـن الـدول العربية، بعد أن استخرجها أساتذة مختصون- فى تلك الدول- معتمدين فى ذلك على الكتاب المدرسي الذي يعول عليه فى التدريس. وتم طبع تلك القوائم كمـا هي، دون أن يبدي المكتب رأيه فيها، بسبب ضيق الوقت.

---

[١] اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ (سجل الأعمال): ص٨٣.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥٢: ج٤: ص ٩٢٨.

[٣] اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ (سجل الأعمال): ص٩١.

وتألفت فى المؤتمر لجان من الأساتذة المختصين، الذي أوفدتهم حكوماتهم لهذا الغرض، فتولت كل لجنة بعض هــذه المعـــاجم. وأضـــافت بعــض اللجـــان مصطلحات جديدة لاستكمال تلك القوائم، والعمل على جعلها وافيــة بــأغراض الكتاب المدرسي. وعمل خبراء المكتب على تصويب بعض الأخطاء الطفيفــة، كما أضافوا مصطلحات رأوها صالحة لدقتها أو شيوعها فى المراجع المختلفــة المعتمدة عليها.

وقد تم فى هذا المؤتمر إقرار المعاجم العلمية التالية الخاصة بالمصطلحات[1]:

أولاً: فى التعليم العام:

١- الجغرافيا.

٢- التاريخ.

٣- الفلسفة والمنطق وعلما الاجتماع والنفس.

٤- الفلك (المجموعة الأولى).

٥- الرياضيات البحتة والتطبيقية.

٦- علم الصحة وجسم الإنسان.

ثانياً: فى التعليم العالي والجامعي:

١- الإحصاء والرياضيات.

٢- الفلك (المجموعة الثانية).

ونشرت هذه المعاجم فى "اللسان العربي" فتحت عنوان (مصطلحات الجغرافيـــا والفلك فى التعليم العام) أورد المكتب قائمة بالأخطـــاء المطبعيـــة والتعـــديلات الاصطلاحية الواردة فى هذا المعجم[2]، ثم أتبعها بالمصطلحات الجغرافية[3]، ثم

---

[1] اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ مقدمة: ص٣.

[2] اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ (عدد خاص لمؤتمر التعريب الثالث)- ص٤.

[3] المرجع السابق: ص٥ – ٤٠.

ملحق الجغرافيا[1]. وتلا ذلك مصطلحات الفلك[2]. ثم قائمة بالأخطاء المطبعية والتعديلات الواردة فى معجم التاريخ[3]، وبعدها أورد مصطلحات التاريخ[4]، ثم ملحق التاريخ[5]، وهكذا فعل فى مصطلحات الفلسفة فى التعليم العام[6]، وفى مصطلحات الرياضيات فى التعليم العام[7]، وفى مصطلحات علم الصحة وجسم الإنسان فى التعليم العام[8]. وكذلك فى مصطلحات الرياضيات فى التعليم العالي[9]، ثم فى مصطلحات الإحصاء فى التعليم العالي[10]، وكذلك فى مصطلحات الفلك فى التعليم العالي[11] أيضاً.

وجميع هذه المصطلحات وردت باللغات الثلاث: العربية والإنجليزية والفرنسية.

---

[1] المرجع السابق: ص٤١ – ٤٦.
[2] المرجع السابق: ص٤٩ – ٥٦.
[3] المرجع السابق: ص٢ – ٣.
[4] المرجع السابق: ص٥ – ٢٥.
[5] المرجع السابق: ص٢٧ – ٣١.
[6] المرجع السابق: ص٤ – ٤٠، وملحقها من : ص ٤١- ٤٦.
[7] المرجع السابق: ص٥ – ٥٤.
[8] المرجع السابق: ص٥ – ٧١.
[9] اللسان العربي- المجلد ١٥: ج ٣ (عدد خاص لمؤتمر التعريب الثالث): ص٧-٧٠.
[10] المرجع السابق: ص٥ – ١٣، ثم ملحق الإحصاء من : ص ١٤- ٢٤.
[11] المرجع السابق: ص ٩- ٢٢.

الفصل الثاني

التعريب والتوليد والنحت

تمـــــهيد :

وقع المعرب في لغة العصر الجاهلي، كما ورد في القــرآن الكــريم كلمـــات أعجمية الأصل. وقد أشار سيبويه في (الكتاب) إلى بعض الكلمات الأعجميـــة، وإلى حدوثها في اللغة العربية قبل الإسلام[1].

وحين انتشر الإسلام بالفتوحات كثر احتكاك العرب بغيرهم من أبناء الأمصار، وأدخل هذا الاختلاط كثيراً من الكلمات الأعجمية في اللغة العربية، وخاصة في مجال المحسوسات مثل الأطعمة والملابس.

وفي عصر الدولة العباسية ازدهرت الثقافة واتسع شأنها، وكثر تشجيع الخلفاء للعلماء والمترجمين على التأليف والترجمة، فدخلت إلى اللغة العربية كلمـــات ومصطلحات جديدة على أيدي النقلة والمترجمين، وشاعت في اللغـــة. وبـــذلك ازدادت حركة التعريب في ذلك العصر. وقد نبَّه علماء اللغة إلى الكلمات ذات الأصل الأعجمي، وأشاروا إلى أنها دخيلة على اللغة.

وفي العصر الحديث رأى بعض العلماء أن التعريب مقصور على ما ورد فـــي عصور الاستشهاد اللغوي. وما ورد بعد عصر الاحتجاج مـــن الكلمـــات ذات الأصل الأعجمي يسمى (مولدا). وذكر أن المعرَّب الصحيح لا يزيد عدده فـــي اللغة على الألف كلمة، وقِلَّته بالإضافة إلى عدد الألفاظ العربيـــة دليـــل علـــى اقتصاره على السماع[2]. كما ذكر أنه لا يجوز لنا– نحن المولدين– أن نعــرِّب كما عرب القدماء. وقد يرجع السبب في هذا الموقف إلى خشيتهم من طغيـــان الكلمات الأعجمية على الفصحى.

---

[1] الكتاب: ج٣ : ص ٢٣٤– ٢٣٥، ص٢٥١-٢٥٤.

[2] محاضر جلسات مجمع القاهرة– دور الانعقاد الأول: ص٣٠٢.

ووقف أصحاب المعاجم وقفة حذرة من الكلمات الأعجمية التي وجـدت بعـد عصر الاحتجاج اللغوي، فأبوا تدوينها في معاجمهم وقد أخـذ علـى صـاحب "القاموس" أنه أورد في معجمه كثيراً من المصطلحات ذات الأصل الأعجمـي.

وسار في ركابه بعض المعاجم الحديثة إلى أن أصدر المجمع اللغوي بالقـاهرة "المعجم الوسيط" مثبتاً فيه ما اشتهر من الكلمات ذات الأصل الأعجمي، ومنبها على كونها مولدة أو معربة أو دخيلة أو محدثة.

والعلماء الذين أيدوا التعريب اختلفوا فيما بينهم حول شـروط المعـرب: هـل يخضع لأوزان الكلمات العربية وحروفها وحركاتها؟ أم أنه لا يلتزم نهج تلـك الكلمات، ويبقى كما هو في لغته الأصلية؟

ناقش مجمع اللغة العربية بالقاهرة موضوع التوليد منذ بداية تكوينه: فقد توقف أعضاؤه عند مناقشتهم للائحته أمام كلمة (لائحة) واختلفوا حولها؛ لأنه لا علاقة بين معناها اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي لها. ورأى بعضهم استبدالها بكلمة (شرعة) أو (لاحقة)[١]. كما اختلفوا حول كلمـة (مشـروع) فـأراد بعضـهم استبدالها بلفظ (مقترح)[٢].

ثم عاد أعضاء المجمع إلى مناقشة موضوع التوليد حين عرضـت لهـم فـي اللائحة كلمة (مبلغ)[٣].

وبحث المجمع التعريب والمعرب[٤]، وأصدر قراراً مبدئياً[٥] فيه، عُدلت صيغته بعد ذلك، وعلى الرغم من تعديله كان غير محدد، فهو ينص على مـا يـأتي: "يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية- عنـد الضـرورة- علـى

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٦-٧، ص٩٧-٩٨.
[٢] المرجع السابق: ص٧-٨، ص٩٤-٩٧.
[٣] المرجع السابق: ص٨٩-٩٤.
[٤] المرجع السابق: ص٣٠٢-٣٠٩.
[٥] المرجع السابق: ص٣٠٩.

طريقة العرب في تعريبهم"(١). فلم يتضح من القرار المقصود (ببعض الألفاظ الأعجمية)، وإن كان شارح القرار(٢) قد بين أن "المراد منها الألفاظ الفنية والعلمية التي يعجز عن إيجاد مقابل لها، لا الأدبية ولا الألفاظ ذات المعاني العادية"(٣).

ولم يوضح القرار ولا شارحه المقصود بالضرورة في القرار. وبيّن الشارح أن العرب المشار إليهم في القرار هم " العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع"(٣).

وأغفل القرار وشارحه توضيح (طريقة العرب في التعريب)(*).

كما بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة موضوع المولد(٤)، وأصدر قراراً فيه(٥)، سيرد نصه ضمن القرارات الخاصة بموضوعات هذا الفصل.

ومن جو المناقشات الدائرة في محاضر المجمع نجد أن الاتجاه العام كان يميل إلى عدم التوسع في التوليد والتعريب(٦). ولكن المجمع- من الناحية العملية- أقر كثيراً من الألفاظ المعرّبة في المصطلحات المختلفة التي عالجها. كما أباح الاشتقاق من هذه الكلمات فشاع استخدام الألفاظ المعربة في المصطلحات، وزال الحرج من الموافقة على معرّبات لم يقرها العرب الأقدمون.

---

(١) المرجع السابق: ص٤٢٢، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج١: ص٢٠٢، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص٥.

(٢) هو الشيخ أحمد الإسكندري عضو المجمع.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج١: ص ٢٠٢.

(*) على الرغم من أن الدكتور فارس نمر طلب من المجمع توضيح تلك الطريقة: محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص ٣٠٦.

(٤) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣١٧- ص٣٣٣، ص٣٤٦-٣٥٠.

(٥) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٣٠، ص٣٤٦، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج١: ص ٢٠٤، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص٦.

(٦) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٠٢- ص٣٠٩، ص٣١٧- ص ٣٥٠.

ومن مناقشات أعضاء المجمع حول التعريب والتوليد يتضح لنا وجود اتجاهين: أحدهما محافظ متشدد، والآخر مجدد متطور. وقد لوحظ في موقفهما[*]:

١- اتفق الاتجاهان على ضرورة تنمية الثروة اللغوية العربية، وتطويعها لأداء المتطلبات الفكرية والحضارية للعرب في العصر الحديث[١].

٢- كما اتفق الطرفان على صحة استعمال مصطلحات العلوم العربية القديمة[٢]، على الرغم من أنها مولدة، حسب تعريفهم للمولد.

٣- واتفق علماء الطرفين أيضاً على قبول الأساليب المولدة، ما دامت خاضعة لتراكيب الجمل العربية[٣].

٤- كما اتفق العلماء على أن للتوليد سبلا مثل المجاز والاشتقاق ونحوهما[٤].

٥- هناك خلط بين (المولد) و(المعرب): فبعض العلماء يفرق بينهما، والبعض الآخر يعدهما أمراً واحداً[٥].

٦- اتجه بعض العلماء إلى عد الكلمات التي عربها العرب في عصور الاحتجاج اللغوي من الفصيح الذي يعتد به، وما عدا ذلك فهو مولد لا يقاس عليه[٦].

٧- ربط الاتجاه المحافظ بين المولد والمولدين[٧]، فجعل المولد هو ما صدر عن المولدين من كلام لم يتحدث به العرب الفصحاء، وهو ربط لا مبرر له إلا فكرة الاحتجاج اللغوي؛ إذ إن التوليد يحدث في كل اللغات وفي أي

---

[*] استخلص الدكتور حلمي خليل بعض الملاحظات التي سترد حول موقف المجمع: المولد في العصر الحديث: ص ١٧٣– ١٧٥.

[١] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول: ص٣١٩.

[٢] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول: ص٣٢٠.

[٣] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول: ص٣٥٠.

[٤] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول: ص٣٤٦.

[٥] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول: ص٣١٧– ٣١٨.

[٦] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول: ص٣١٨.

[٧] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الأول: ص٣١٨– ٣١٩.

مرحلة من مراحل حياتها[1].

٨- ابتعد الفريق المحافظ عن ربط اللغة بالمجتمع، في حين عَدّ الفريق المجدد اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع من مؤثرات[2].

أما مجمعا دمشق وبغداد، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط فلم تعالج الجانب النظري من التعريب والتوليد، وإنما اكتفت بإقرار المصطلحات المعربة في العلوم والفنون المختلفة. وقد قنع علماء مجمعي دمشق وبغداد، من الجانب النظري لهاتين القضيتين، باشتراكهم في مناقشاتهما والانتهاء إلى قراريهما في مجمع القاهرة.

وقد تناول قضايا التعريب والتوليد والنحت علماء عديدون في مطبوعات المجامع اللغوية العربية. ولما كان موضوعا التعريب والتوليد أكثر ارتباطاً بعضهما ببعض فسأورد أهم الدراسات التي عالجت هذين الموضوعين حسب ترتيبهما الزمني، ثم أتبعهما بدراسة النحت.

---

[1] المولد بعد الإسلام: ص٢٠٤.

[2] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٣٢- ٣٣٣.

عالج (**تعريب الأساليب**) الشيخ عبد القادر المغربي[1] فذكر أن المقصود بـــه أن تدخل العرب في أساليبها أسلوباً أعجمياً. ولم يختلف أدباء العرب حول قبـــول الأساليب الأعجمية أو رفضها، ولكنهم اشترطوا لقبولها ألا تكون مخالفـــة فـــي تراكيبها لقواعد اللغة العربية، وألا تجافي الذوق العربي الســـليم. والأســـاليب المعربة هي كلمات عربية خالصة ركبت تركيباً عربياً سليماً، ولكنها تفيد معنى لم يسبق لأهل اللغة أن أفادوه بتلك الكلمات.ولم يشترط لاســـتعمال الأســـلوب الأعجمي أن تخلو اللغة العربية من أسلوب يحل محله، فالباب مفتوح للأساليب الأعجمية. وتعريب الأساليب والكلمات أمر طبيعي في اللغات، يساعد اللغة على نموها وكثرة تعبيراتها.

وقد دخلت الأساليب الأعجمية في اللغة العربية منذ العصر الجاهلي، ثـــم زادت في العهد الإسلامي حين لمع عبد الحميد الكاتب، وتكاثرت في العصر العباسي حين حمل ابن المقفع لواء التعريب، ثم شاع دخولها إلى حظيـــرة اللغـــة فـــي العصر الحديث وأصبح تمييز الأساليب الأعجمية في هذا العصر سهلا، لكثـــرة المتحدثين باللغات الأجنبية فيه.

ويجدر بعلماء المجامع اللغوية العربية أن يتقصوا الأساليب الأعجمية في اللغـــة العربية، فيدونوها، ويميزوا جيدها من رديئها ويجعلوها صالحة للـــدخول فـــي المعجم العربي الجديد[*].

والبحث في الأساليب الأعجمية يتناول أوجها منها:

١- التوارد بين اللغة العربية وغيرها من اللغات في الأساليب:

فقد ينشأ كل من الأسلوبين في بيئته دون أن يتأثر بالآخر، ومع ذلك يحدث

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج١: ص٣٣٢- ص٣٤٩.

[*] يقصد به المعجم الكبير والوسيط، وهما اللذان طبعا تحت إشراف لجنـــة المعجـــم، التـــي شكلت عند بداية تنظيم عمل مجمع القاهرة.

التوارد بينهما. ويكون السبب في ذلك أن منشأ الأسلوبين والباعث عليهما واحد في اللغتين، كأن يكون هذا الباعث طبيعياً في البشر على اختلاف أجناسهم وثقافاتهم، وذلك مثل (ألقى الحبل على غاربه) و(ما الحب إلا للحبيب الأول).

٢- الأساليب التي تسربت إلى اللغة العربية، وكان ظاهرها يوحي بأنها أعجمية لا يعرفها العرب. ولكن حاول البعض إرجاعها إلى أصول عربية، مثل (فلان لم أره) و(فلان لم أعد أراه)، والمعنى مختلف فيهما: ففي التعبير الأول مجرد نفي للرؤية، على حين يفهم من التعبير الثاني نفي الرؤية مع الإشارة إلى حدوثها قبل ذلك. فقد قيل إن هذا الأسلوب مترجم، ولكن رد على هذا القول بأن استخدام الفعل (عاد) في النفي عربي صحيح ولكنه قليل في كلام الفصحاء الأقدمين، وقد كثر استعماله في عصر الترجمة الحديثة؛ ولهذا فهو ليس أسلوباً أعجمياً خالصاً.

٣- الأساليب التي لا نزاع في عجمتها، وهي كثيرة مثل: ذر الرماد في العيون- فلان يلعب بالنار- لا جديد تحت الشمس- هو يلعب دوراً.

وشرط ملاءمة الأساليب الأعجمية للذوق العربي السليم لكي يحكم بصلاحيتها للتعريب شرط واسع مطاط، فالأذواق تختلف كما تتباين الثقافات، فما يراه هذا- في ذوقه- قبيحاً قد يعُدّه الآخر حسناً مقبولا. ولهذا لا يمكن وضع قاعدة عامة يمكن أن تكون الفيصل في قبول الأسلوب أو رفضه. فعلينا أن نترك لكل كاتب حرية التعبير بما يروقه، ثم نميز بين الغث والسمين من تلك الأساليب عن طريق النقد، فالمجامع اللغوية يمكنها أن تعمل على رفض الأسلوب المستهجن بما لديها من وسائل.

وعالج محمد شوقي أمين جانباً من قضية التعريب في بحث بعنـوان **(جـواز التعريب على غير أوزان العرب)**[1]. ذكر فيه أن اللغة العربية اتسعت لعدد غير قليل من الكلمات الأجنبية دخلتها عن طريق التعريب. وقد اختلف العلماء فـي القرن الحاضر حول مقدار الكلمات الدخيلة التي تتسع لها اللغة العربية. واستقر الأمر على أنه لا مناص من قبول الكثير من تلك الكلمات التي تشيع فـي لغـة العلم والحضارة، ولا يسد مسدها لفظ عربي فصيح.

وقد اشترط اللغويون في الكلمات المعربة شرطين: أن تخلو من الحروف غيـر الموجودة في اللغة العربية، وأن تكون على أقيسة الكـلام العربـي وأوزانـه. واتباع هذين الشرطين قد يفقد الكلمة الأجنبية صورتها، ويباعـد بينهـا وبـين أصلها، فتصبح غريبة لا يبدو أصلها الأجنبي فيفهم معناها منه، ولا ترتد إلـى أصل عربي يتضح منه مفهومها. وتصبح كأنما خلقت من جديد. فيبطل الغرض من التعريب، وهو نقل الكلمة الأجنبية الدالة بذاتها على معنـى مقصـود، ولا يكون هناك فرق كبير بين التعريب وبين الوضع والاشتقاق. فلكل لغـة أبنيـة خاصة بها وصيغ معينة ترتضيها. وتطويع الكلمات الأجنبية لأبنية اللغة العربية قد يفقدها خصائصها ويشوه صورتها.

وتساءل الباحث: لماذا نشترط في التعريب مطابقة الصيغ والأوزان العربيـة، ولماذا لا نقبل الكلمات المعربة دون أن نبدل صورها وأوضاعها؟

إن هذا الشرط الذي أقره اللغويون زعم دافعوا عنه حتى استقر فـي الأذهـان فضيق هذا المدخل. ولكي نصل إلى الرأي السديد في هذا الموضوع علينـا أن نبحث أمرين أولهما: منهج العـرب الخلّـص فـي الكلمـات المعربـة التـي اصطنعوها. وثانيهما: رأي أئمة اللغة والنحو في بحث التعريب.

وعند بحث الأمر الأول نجد أن العرب وردت عنهم كلمات معرّبة ليست على

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص ١٩٩- ص ٢٠٧.

أوزان الكلمات العربية مثل: آجر وفرند وإبرسيم وقنبيط وإهليلج وشطرنج وخراسان وإبراهيم وقمندو وآمين. وقد شهد سيبويه لكلمة (الآجر) بإعرابها وتمكنها في الكلام، ونزولها منزلة كلمة عربية على وزن خاص كما هو الحال في كلمة (إبل) المنفردة بوزنها بين الكلمات العربية[1]. وبهذا يجيز لنا سيبويه أن نقبل من الكلمات الأجنبية ما لا يخضع للأوزان العربية، وأن نجعل أوزانها زيادة في الأوزان العربية المتعارفة.

أما الأمر الثاني، وهو رأي أئمة اللغة والنحو في التعريب، فقد قال سيبويه[2]: "اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه... وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية، مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وغيروا الحركة، وأبدلوا مكان الزيادة. ولا يبلغون به بناء كلامهم؛ لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم... وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خراسان وخرم والكركم. وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية، نحو: فرند، وبقم وآجر وجربز."

ومن النص يتضح أن سيبويه يؤكد جواز إخضاع الكلمات المعربة للأبنية العربية، وعدم إخضاعها لهذه الأوزان. وكذلك جواز تغيير الحروف في الكلمات الدخيلة عند تعريبها وعدم تغييرها.

وأورد الباحث نصاً للمرزوقي، من أئمة القرن الرابع الهجري يفهم منه أنه يؤيد الحرية في التعريب بحيث يمكن تغيير الكلمات المعربة، لكي تخضع للأوزان العربية، كما يمكن الإبقاء على صيغتها وإن خالفت هذه الأوزان. على أنه يفضل- عند تعدد صيغ الكلمات المعربة- أن يختار منها ما هو أقرب إلى

---

[1] الكتاب: ج ٣: ص ٢٣٤- ٢٣٥.
[2] الكتاب: ج ٣: ص ٣٠٣- ٣٠٤.

الوزن العربي. وذهب إلى أن ابن سيده، في القرن الخامس الهجري، ردد في المخصص نص سيبويه. وهذا يدل على أنه يؤيد رأيه ولا يخالفه.

وهناك أربعة علماء عاشوا بين القرن السادس والقرن الحادي عشر للهجرة، هم ابن بري وأبو حيان والشهاب الخفاجي وعبد القادر البغدادي قد اجتمعوا على رأي- في هذا الموضوع- هو أنهم يجيزون التعريب على غير أوزان العرب. فابن بري، من القرن السادس الهجري، يرى أنه لا يجب أن نلحق الكلمات المعربة بالأوزان العربية، استناداً إلى أن العرب عربوا كلمات كثيرة مخالفة لأوزانهم. وأبو حيان من أئمة القرن السابع والثامن الهجريين، قسم الأسماء الأعجمية إلى ثلاثة أقسام: قسم غيَّرته العرب وألحقته بكلامها، وحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية. وقسم غيّرته ولم تلحقه بالأبنية العربية، فلا يعتبر فيه الأصلي والزائد والوزن كما في القسم الأول. وقسم لم يغيّروه فتركوه على حاله. والشهاب الخفاجي من علماء القرن العاشر والحادي عشر للهجرة له أقوال- أوردها الباحث- منها أن العرب يعربون الأسماء الأعجمية، فيلحقونها بأبنية اللغة العربية أحياناً- ولا يلحقونها بها أحياناً أخرى. وقد لا يصيبها تغيير في الحروف عند التعريب، إذا كانت حروفها مثل حروف العربية. ومنها أن الكلمات المعربة لا توزن بالأوزان العربية. ومنها أيضاً أن الكلمات المعربة المركبة تبقى على حالها لأنها مسموعة بهذا التركيب. أما عبد القادر البغدادي، من علماء القرن الحادي عشر للهجرة، فرأى أن الكلمة المعربة قد يلحقها التغيير في الحركة أوْ لا يلحقها. وفي أي الحالين قد تكون ملحقة بالأبنية العربية أو غير ملحقة بها.

وانتقد الباحث بعد هذا العرض، موقف مجمع اللغة العربية المصري من التعريب، فقد أصدر قراره فيه[*]، وحرص عند تعريب المصطلحات العلمية أن

---

[*] ذكر القرار بنصه وبعض تعليقات شارحه في الصفحات الأولى من هذا الفصل.

تكون على أوزان العرب وأقيستها في صياغة الكلام الفصيح.
وتساءل الباحث ما الذي يضطر المجمع إلى تطويع الكلمات الأجنبية لأبنية العرب؟ لقد تبين لنا موقف العرب القدماء من الألفاظ المعربة، وآراء العلماء المتقدمين في التعريب. ولنا الآن أن نطلب من المجمع- الذي يتولى دراسة المصطلحات ويتقبل فيها الكثير من الكلمات الأجنبية على سبيل التعريب- أن يضيف إلى قراره القديم في التعريب فقرة تؤكد حق المعربين في قبول الكلمات المعربة وإن خالفت الأبنية والأوزان العربية الفصيحة.

وتناول الدكتور محمد عيد قضيتي التعريب والتوليد داخل إطار عرض شامل **(للعوامل الطارئة على اللغة)** [١]، تناول خلاله قضايا التصحيف والتحريف واللحن والتوليد والتعريب. وفي عرضه لقضية التعريب[٢] رسم صورة تحدد حركة التعريب وتطورها استعمالا ودراسة. فبيَّن الصورة العلمية لحركة التعريب في الكلام العربي في عصر الاستشهاد في الحضر، مورداً أقوالا تدل على وقوع ألفاظ معربة في الكلام العربي في عصور مبكرة. وقد استخدم القرآن الكريم بعض هذه الألفاظ حين نزل لمخاطبة العرب.
وفي بداية القرن الثاني الهجري اتسع نشاط الثقافة العربية تأليفاً وترجمة، فواجه العرب موقفاً لغوياً جديداً لسد حاجتهم لمتطلبات التأليف والترجمة، فتصرفوا في مدلول بعض الكلمات العربية الأصل وحوّلوا معناها اللغوي إلى معنى اصطلاحي. كما نقلوا بعض الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية. وفي حوالي منتصف القرن الثاني الهجري توقف الاستشهاد باللغة في الحضر. وتوقفت أيضاً ظاهرة التعريب في الألفاظ. أما ما نقل من الألفاظ الأجنبية بعد تلك الفترة، فقد أطلق عليها اسم (المولد).

---

(١) اللسان العربي- المجلد ٨- ج ١: ص٦٧- ٨٧، اللسان العربي- المجلد ٩- ج١: ص١٧- ص٤٤، في اللغة ودراستها: محمد عيد: ص ٦٥- ص١٨٧.
(٢) اللسان العربي- المجلد ٩- ج ١: ص٢٧ ، في اللغة ودراستها: ص ١٥٧- ص١٨٥.

وقد تناول النحاة وأصحاب المعاجم والفقهاء والمفسرون ظاهرة التعريب، بحيث عالجها كل فريق في إطار الاتجاه العام لمؤلفاتهم. ولم تخصص ظاهرة التعريب بمؤلفات مستقلة قبل القرن السادس الهجري، الذي ظهر فيه كتاب الجواليقي (المعرب من الكلام الأعجمي). وأورد الباحث قائمة بالكتب التي عالجت التعريب، وضح فيها اسم الكتاب والمؤلف، وتاريخ وفاته أو تاريخ طبع الكتاب، كما أشار إلى كيفية وصوله إلينا.

ولاحظ في كتب التعريب أنها تبدأ بمقدمة علمية تتناول تحديد معناه، وضوابط النحاة له، ووقوعه في القرآن الكريم، وغير ذلك مما لم يحدث لظواهر أخرى مماثلة للتعريب كالتوليد واللحن. كما لاحظ أن كلمة الدخيل قد جعلت عنواناً لبعض الكتب التي تتناول قضية التعريب. وذهب إلى أن هذه الكلمة أعم من كلمة المعرب؛ لأنها تشمل ما نقل إلى لغة العرب سواء خضع لأحكام التعريب أو لم يخضع لها وسواء أكان في عصر الاستشهاد أم بعده، وهو ما سمى (المولد).

ثم وضح نظرة القدماء للمعرب، وجهودهم في إخضاعه لمسلك الصيغ العربية. فحدد معنى التعريب ذاكراً أنه نقل الكلمة من اللغة الأجنبية مع عُرْفِها الأجنبي(*). وذكر أن أهم قضايا التعريب التي تعرض لها النحاة هي:

١- إلحاق الكلمة المعربة بأحد أوزان العربية.

٢- تغيير بعض حروف الكلمة المعربة أو حركاتها، واستبدالها بأقرب الحروف أو الحركات العربية إليها.

٣- العلامات التي تتميز بها الكلمة المعربة عن العربية.

ثم استنتج موقف علماء اللغة الأقدمين من المعرب، ولخصه في:

أ-قصرهم المعرّب على العرب الذين عاشوا في فترة زمنية خاصة دون غيرهم.

(*) "المعرب لفظ استعارة العرب الخلص في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى، واستعملوه في لسانهم مثل السندس والزنجبيل": كلام العرب- د. حسن ظاظا: ص ٧٩.

ب- فرض قواعد الصيغ العربية على المعرب، مهما كانت لغته الأصلية.

وتساءل: هل يتفق الموقف الأول مع الحاجات العلمية والاجتماعية دائمة التجدد، وما تدعو إليه من نقل كلمات أجنبية من اللغات الأخرى؟

وهل يتفق الموقف الثاني مع طبيعة استعمال الكلمات الأجنبية ممن لا يجيدون اللغات التي وردت منها؟ هل يمكن فرض نظام لغة على لغة أخرى؟

ثم ذكر موقف علم اللغة الحديث من قضية التعريب، فبيّن أن التعريب ضرورة علمية واجتماعية متجددة. وقد اعتبره اللغويون المحدثون أمراً عادياً لا خوف أو خطر منه على اللغة. وهو يترتب على الاتصال الاجتماعي بمظاهره المختلفة من التجارة والثقافة أو الحروب أو الاستعمار أو انتقال العادات والتقاليد. ويتم بين الناطقين بطريقة تلقائية.

ويتوقف انتشار الكلمات المعربة على العرف اللغوي في البيئة التي انتقل إليها. والحالة الوحيدة التي يمكن فيها تحديد مسلك الصيغة المعربة هي حالة التعريب المتعمد: حين تدعو الحاجة العلمية أو الفنية إلى استخدام مصطلحات جديدة تدعو إليها الضرورة. ومنع التعريب مطلقاً يتعارض مع الحاجات العلمية والفنية المتجددة في كل العصور.

<u>وخلص من ذلك إلى تقويم موقف النحاة العرب من المعرب</u> بما يلي:

١- قصر النحاة التعريب على عصر الاستشهاد مسلك لا يتفق مع المتطلبات الاجتماعية المتجددة على مر العصور، وما يحدث بين اللغات من تبادل التأثير الدائم، ولا يتفق مع الاحتياجات العلمية المستمرة لاستخدام مصطلحات تحتم ظروف العلوم أحياناً أن تكون عالمية.

٢- إخضاع كل ما ينقل من لغات أجنبية في عصر الاستشهاد لمسلك الصيغ العربية أمر لم يتوافق مع الواقع- بدليل أن القواعد التي وضعها النحاة عن المعرب يبدو فيها العموم والتحرز في الرأي- وهذا طبيعي؛ لأن التعريب

يخضع لظروف اللغات الأصلية التي حدث النقل منها، وهـي لا تخضـع تماماً لنظام اللغة المنقول إليها.

ورأى أن يدرس هذا الموضوع بحصر الكلمات المعربة التي نصت عليهـا مؤلفات التعريب، والتي وردت في نصوص موثقة، ثم استقرائها ومعرفـة العوامل الاجتماعية التي أدت إلى نقلها، ومدى تأثر الفصحى بها على مدى العصور.

٣- رأى أنه يمكن الاستفادة من قواعد النحاة للتعريب في سد حاجـة العلـوم والآداب- في وقتنا الحاضر- للمصطلحات والكلمات التي لا تفي بها وسيلة أخرى، إذ يمكن استخدام الكلمات الأجنبية بنصها أو التصرف فيها، علـى ضوء جهود النحاة الخاصة بهذا الموضوع، مع وضع المقابـل الأجنبـي للكلمات المعربة إلى جانبها.

من الأبحاث الإيجابية التي عالجت التوليد بحث أحمد حسن الزيـــات **(الوضـــع اللغوي، وهل للمحدثين حق فيه؟)**[1] فقد ذهب إلى أن الإجابة عن هذا الســـؤال من البديهيات، إذ إن اللغة هي وسيلة التفاهم بين البشـــر، ومـــن الطبيعـــي أن المحدثين هم الذين يستطيعون تطوير اللغة بما يلائم مفاهيمهم الحديثة. وليس من الطبيعي أن يتمسكوا بما تحدث به القدماء، على الرغم من تغير الأوضاع وتقدم العلوم وتفاوت العقول. ولكن مجمع اللغة العربية، وهو السلطة التشريعية العليا للغة العربية، عطل قدرته على الوضع اللغوي بالرجوع إلى القدماء فـــي كـــل إصلاح لغوي يقترحه، وفي كل قرار نحوي يقره، مع أنه هو وحده الذي يملك الحق في الوضع اللغوي في حدود اللغة الموضوعة وقوالبها الموروثة، وذلـــك بأن يزيد على اللغة وينقص منها ويغير فيها.

فحق الوضع اللغوي ليس مقصوراً على القدماء، ولكنه حق مطلق يملكه الفـــرد والجماعة وتملكه الخاصة والعامة. فكل فريق من العلماء يضـــع مصـــطلحاته الخاصة به، كما أن كل فريق من الحرفيين يضع مصطلحاته الحرفية، وكـــذلك الزراع يضعون لغة الحقل والحظيرة، والتجار يضعون لغة المتجر والســـوق. والمجمع يشارك هؤلاء في الوضـــع والتعريـــب، وينفـــرد عـــنهم بالتســـجيل والتصديق، فلا تدخل في اللغة أي من الكلمـــات الموضـــوعة دون أن يقرهـــا المجمع. وتقدم باقتراح يشمل أربعة أمور:

١- " فتح باب الوضع على مصراعيه، بوسائله المعروفـــة وهـــي: الارتجـــال والاشتقاق والتجوز.

٢- رد الاعتبار إلى المولد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج ٨: ص ١١٠- ١١٦، محاضر الجلســات- الــدورة ١٦: ص٣٩٤- ٤٠٠.

٣- إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لـم يقيسـوه، فـإن توقف القياس على السماع يبطل معناه.
٤- إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائـف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين، وغيرهم من كل ذي حرفة "[١].

وعرض هذا البحث على لجنة الأصول بالمجمع، فقدمت آراءهـا حـول هـذه المقترحات، وناقشها المجلس واتخذ القرار الأول في هذا الموضوع وهو:

"تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة، ولم يعرف لها مرادف عربي سابق صـالح للاستعمال"[٢].

أما القرار الثاني فينص على الآتي:

"قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كـل كلمـة علـى حـدتها قبـل إقرارها"[٣].

وتطبيقاً للقرار الأخير تقدم أحمد حسن الزيات إلى مجلـس المجمـع اللغـوي المصري[*] بطائفة من الألفاظ المسموعة عن المحدثين على خلاف ما سمع عن العرب الأولين في الصيغة أو الدلالة. وقد ناقشها المجلس وأقر إحدى وأربعين كلمة[٤] منها: ساهم بمعنى شارك وقاسم.

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية- ج ٨: ص ١١٠- ١١٦، محاضر الجلسـات- الـدورة ١٦: ص٤٠٠.

[٢] محاضر الجلسات- الدورة ١٦: ص٢٨٤ ، ص٣١٦، محاضر الجلسات- الـدورة ١٩: ص٣٩٦.

[٣] محاضر الجلسات- الدورة ١٦: ص٣١٧ ، محاضر الجلسات- الـدورة ١٩: ص٣٩٦، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ١٢٨.

[*] في جلسة ٢ مايو ١٩٥١م.

[٤] محاضر الجلسات- الدورة ١٧: ص٢٣٩ ، محاضر الجلسات- الـدورة ١٩: ص٣٩٦، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ١٢٩.

والمظاهرة بمعنى إعلان الرأي أو إظهار العاطفة في صورة جماعية. ومنها الفعل تجمهر بمعنى اجتمع، ومنها الدخان بمعنى التبغ، والفشل بمعنى الخيبة. والقهوة بمعنى المكان الذي تشرب فيه، والتأميم والتدويل والتصنيع وغيرها.

وتناول أنيس المقدسي موضوع التوليد في بحث بعنوان (الدخيل في لغتنا المحكية ودلالته)[1]، أردفه بمعجم للألفاظ الدخيلة الشائعة مرتباً حسب الحروف الألفبائية، مع إرجاع اللفظ إلى أصله الأجنبي. وذلك أن الغاية من هذا البحث الاستدلال بما شاع في العربية الدارجة من الألفاظ الدخيلة، على تطورنا اللغوي وعلى مبلغ احتكاكنا التاريخي بسائر الأمم. وقد بدأ البحث بتوضيح أن الألفاظ الدخيلة في لغتنا العربية تندرج تحت نوعين:

١-النوع الخاص الذي يعالج لغة الحياة العلمية والأدبية ومعظم ألفاظ هذا النوع مقتبس من المؤلفات الأجنبية.

٢-النوع العام يتسرب إلى اللغة عن طريق الاحتكاك بين الشعوب، والصلات التجارية والاجتماعية وغيرها. وتشيع ألفاظ هذا النوع في لغة الحياة اليومية، وقد تمتد إلى لغة الكتابة أحياناً.

وأشار إلى أن الدخيل في اللغة العربية يرجع إلى العصر الجاهلي، فنجد في الألفاظ الجاهلية ما يشير إلى أصل أجنبي. ولكن الدخيل قبل الإسلام قليل إذا قيس بما دخل في اللغة العربية بعده، فقد فتح العرب بعد الإسلام بلادا كثيرة، واختلطوا بشعوب مختلفة، مما انعكس على حياتهم العامة ولغتهم المتداولة. فأخذوا من الفارسية كثيراً من أسماء الآنية والأطعمة والألبسة والرياحين وغيرها، مثل: فنجان- طشت- فالوذج- جوارب- استبرق- نرجس. كما أخذوا من السريانية أو الآرامية ألفاظاً كثيرة تتعلق بالحياة الزراعية والصناعية والدينية، مثل: فدان- بردعة- حانوت- زبون- درفة- قسيس. وكانت السريانية

---

[1] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ١٧٩- ١٨٩.

هي همزة الوصل بين اليونانية والعربية الدارجة، فحملت إليها كثيراً من الألفاظ اليونانية الأصل، مثل: أزميل- أقة- فندق- قرطاس- قصدير.

وكانت اللغة التركيّة ذات أثر واضح على لغتنا المحكية إبان السيطرة العثمانية على الشرق العربي. ومنها عدد من المصطلحات الحكومية والعسكرية كباشا وبك وأفندي وصاغ ويوزباشي. وكثير من أسماء الأطعمة والأدوات والصناعات، مثل: شاورما- جزمة- طبنجة- بويا- سمكري.

أما الإيطالية فقد اتضح دورها عقب الحروب الصليبية التي فتحت أبواب التجارة، وكان يتزعمها الإيطاليون في شرق البحر المتوسط. وتسربت كثير من الكلمات الإيطالية إلى اللغة العربية. وكان أكثرها ذا علاقة بالمعاملات التجارية، والحياة والأدوات المنزلية ومنها: بورصة- صالة- فستان- فاتورة- كمبيالة- لوكاندة.

وبعد القرن السادس عشر بقليل أخذ النفوذ الفرنسي ثم الإنجليزي ينافسان النفوذ الإيطالي في البلاد العربية. فدخل لغتنا الدارجة والكتابية عدد كبير من الكلمات الفرنسية والإنجليزية في معظم نواحي حياتنا الاجتماعية والصناعية والفكرية.

وقد جمع الباحث ما أمكن من الألفاظ الدخيلة الشائعة، التي وردت في الكتب التي عالجت الدخيل. وأضاف إليها ما جمعه هو، ورجع إلى كتب اللغة ليتثبت من صحة أصولها فوجد أن الألفاظ الشائعة في كلامنا العامي قديماً وحديثاً تقارب الألف. ووجد أن لغتنا الدارجة تأثرت منذ القدم بعدة لغات، وكان مدى تأثيرها متناسباً مع مدى احتكاك العرب بغيرهم من الأمم: فكان التأثير الأكبر في العهود الأولى للفارسية فالسريانية واليونانية، ثم للإيطالية فالتركية، وبعدها للفرنسية والإنجليزية.

ثم أنهي البحث ببعض فوائد لغوية منها:

١- أن تفاعل اللغات بعضها ببعض يتناسب مع أحوالها الحضارية : فعند احتكاك الأمم تأخذ الأمة المتخلفة حضارياً- وإن تكن هي الغالبة عسكريا-

من لغة الأمة المتفوقة حضارياً أكثر مما تعطيها.

٢- كل لغة تستعير من سواها ما تحتاج إليه، ولا يعنى ذلك ضعف اللغة أو عدم صلاحيتها.

٣- قانون التطور لا يبقى في اللغة غير الأصلح، أصيلاً كان أم دخيلاً.

٤- تقدم اللغة أو قوتها مرتبط بتقدم القومية.

٥- يؤثر مبدأ الاقتصاد الذهني على اللغة- وخصوصاً الدارجة- فتنمو وتتطور باستمرار خاضعة للتأثيرات المختلفة.

كما عالج أنيس المقدسي موضوع التوليد في بحث بعنوان (**الكلام المولد في معاجمنا الحديثة**)[١]. ذاكراً أن نمو اللغة يحدث بتأثير عاملين أساسيين.

١- الكسب الخارجي:

فمعظم اللغات تتأثر بغيرها باكتساب ألفاظ جديدة تستقر فيها وتصبح جزءاً منها.

٢- التولد الذاتي:

وهو ما ينشأ في اللغة من ألفاظ تستحدث عفواً أو قصداً للتعبير عن معان جديدة، وذلك بعدة طرق:

(١) طريق التحول المعنوي:

وهو أن تكتسب الكلمة معنى مغايراً لمعناها الأصلي، مثل: الكفر: ومعناها في الأصل التغطية، ثم تحول إلى الإلحاد والإنكار. والتوقيع: وهو في الأصل التأثير، ثم تحول إلى وضع اسم الكاتب على ما يكتبه. والدولة والمعنى الأصلي لها انقلاب الزمن أو الحال، وتستعمل الآن بمعنى الملك أو الحكومة.

---

[١] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج ١: ص ١٧١- ١٨٦، البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٣١: ص ٧٧-٨٩.

(٢) طريق الوضع اللفظي[*]:

أي وضع كلمات جديدة لتأدية المعاني والأغراض المستحدثة المختلفة. ويدخل تحت هذا الباب: الوضع والاشتقاق والقياس. ومن الكلمات الموضوعة: الدراجة- الهاتف- المذياع- الشيوعية- المأساة.

(٣) الوضع المجازي:

أي إنشاء مصطلحات مجازية للتعبير عن معان خاصة، مثل: ركب رأسه[١]، أي لم يستمع إلى النصح وسار على هواه، وناطحات السحاب للأبنية ذات الارتفاع الشاهق، والسوق السوداء أي التي يتعامل بها خفية هرباً من التسعير القانوني.

(٤) الاشتقاق الاسمي:

أي اشتقاق صيغ من بعض الأسماء مثل: موّل المشروع، أي قدم المال اللازم له، والفعل موّل مشتق من المال. تطور (مشتق من الطور) فالتطور هو التقدم من طور إلى طور. استجوب (من الجواب): استجوب القاضي المتهم أي طلب منه الجواب. وتمصَّر أي اتخذ الجنسية المصرية. ثم تحدث عن التوليد واختلاف النظر إليه فذكر أن التوليد في اللغة حركة نمو دائمة، تختلف قوة وضعفاً من عصر إلى عصر. ولعل أكثر العصور إنتاجاً في هذا الجانب عصر العباسيين والعصر الحديث.

وقد حاول كثير من الكتاب إيقاف هذا التيار اللغوي بتأليف الكتب في إصلاح اللغة وتوضيح القواعد والأحكام التي تبعد دارسها عن الخطأ اللغوي أو اللحن. فقد كان اللغويون المتقدمون حتى القرن التاسع عشر الميلادي ينظرون إلى ما لم يرو عن عصر الاحتجاج اللغوي بوصفه غير صالح للدخول في المعاجم أو

(*) يلاحظ أن استخدام هذا الطريق في التوليد قليل جداً- والألفاظ المذكورة عند الباحث مشتقة. ولكن الجديد هو نقلها من المعنى القديم لتخدم معنى جديداً.

(١) أمثلة هذا النوع يمكن أن تندرج تحت مصطلح (التعبير الاصطلاحي).

الاستشهاد به ولو صدر عن كبار الكتاب والشعراء.

فلما وضع بطرس البستاني معجمه (محيط المحيط) أضاف إليه كثيراً من الألفاظ المولدة التي نشأت مع الزمن؛ لأنه رأى أن المعاجم القديمة تخلو منها. ولكنه لم يعدها مساوية في الفصاحة للأصول المثبتة في الكتب القديمة. وبهذا يكون قد فتح الباب أمام الكلمات المولدة للدخول في المعجم العربي(*).

وتبعه في ذلك سعيد الشرتوني في (أقرب الموارد) وعبد الله البستاني في (البستان) بخطوات بطيئة. أما لويس المعلوف فقد أثبت في (المنجد) عدداً طيباً من الكلمات المولدة، ولكنه لم ينبه إليها، ولم يبحث في حركة التوليد وأثرها.

ونشر اللغوي الألماني هانز فير Hans Wehr مع ج. ملتون كوان G.Milton Cowan معجماً للعربية الكتابية الحديثة A Dictionary of Modern Written Arabic ويحتوي على كثير من الألفاظ المولدة المستعملة في عصرنا الحديث، ومنها المذهب التأثري- أذونات البريد- المعارضة.

وهكذا نرى أن معاجمنا الحديثة أكثر تساهلاً من القديمة في النظر إلى الكلمات المولدة. ولكن هذا التساهل ظل غير قائم على دراسة وافية تعالج الوضع، إلى أن ظهرت المجامع اللغوية والعلمية العربية فاضطلعت بهذه المهمة. وقد كان من أهداف مجمع القاهرة العمل على وضع معجم كبير(*) للغة العربية، جامع لجميع موادها الأصلية والمولدة والمعربة، من قديمة وحديثة، مع شرحها

(*) لا توافقه الباحثة على هذا الرأي: فقد احتوى القاموس المحيط للفيروزابادي على كثير من الكلمات المولدة، وبعض مصطلحات العلوم مثل الفقه والعروض حتى أخذ عليه بعض النقاد ذلك مثل الشدياق. وبإثباته لهذه الألفاظ والمصطلحات كان أول من خرج بالمعجم العربي عن الحدود الضيقة التي رسمها القدماء للمعاجم باعتبارها لا يصح أن تحتوى على المولد.

انظر المعجم العربي- د. حسين نصار: ج٢: ص ٥٩٥- ٥٩٧، المولد بعد الإسلام- د. حلمي خليل: ص ٢٠٦.

(*) سبق الحديث عن هذا المعجم في الباب الأول من هذا البحث.

وتوضيح تاريخ الدخيل منها وبيان أصولها وطرق استعمالها. وقد أصدر المعجم الوسيط وفيه من الألفاظ المولدة أكثر مما في أي معجم آخر.

وعالج التوليد في اللغة عدد من الأفراد والمجامع اللغوية. وبمقارنة العمل الفردي بالمجمعي لاحظ الباحث أن ما أقرته المجامع أو وضعته كان أكثر ملاءمة للذوق الأدبي العام، وأكثر قابلية للبقاء، وذلك طبيعي نتيجة لما يحدث في المجامع من مناقشات وتصفيات للكلمات المستحدثة.

وقد أردف الباحث بحثه بإيراد قوائم من المصطلحات، بدأها بمصطلحات مولدة شائعة في الأوساط الكتابية الحديثة من صحف وسواها[1]، مرتبة ترتيباً ألفبائياً. ثم ذكر بعدها مصطلحات كتابية مأخوذة من شفاء الغليل للخفاجي[2]، وقد احتوت على بعض مصطلحات قديمة. وأثبت بعدها قائمة بالألفاظ المولدة في المعاجم الحديثة[3]، مرتبة ترتيباً ألفبائياً، مع تحديد المعجم الذي وردت به الكلمة، والتنبيه إلى الكلمات التي وردت قديماً منها.

وفي بحث بعنوان **(العوامل الخفية في التطور اللغوي)**[4]، تناول أنيس المقدسي العوامل المؤثرة في حركة التوليد، ذاكراً أن علماء اللغات جزموا- بعد دراسة مستفيضة لها- بأن اللغة تخضع لقانون التطور الطبيعي العام. وتوليد الألفاظ عن طريق الوضع أو الترجمة قديم في العربية، ولكنه اتسع كثيراً في القرن الأخير، ودخل المعاجم كثرة من الألفاظ المولدة، وبذلك تأصلت في اللغة تلك الألفاظ. وكذلك الحال في كل اللغات، إلا أن أساليب التوليد في اللغة العربية تختلف عن أساليبه في اللغات الأخرى. وقد اقتبست اللغات بعضها من بعض، فنجد أن اللغة الواحدة كثيراً ما تتبنى لفظاً أجنبياً يشعر أهلها أنه لا فائدة من

---

[1] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣١: ص ٩٠-٩٣.

[2] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣١: ص ٩٤-٩٥.

[3] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣١: ص ٩٦-١٢٨.

[4] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٤ – ج١، ٢: ص ٢٨٩- ص ٣٠٨.

تكلف ترجمته. ويسمى العرب هذه الألفاظ المقتبسة: الألفاظ الدخيلة أو المعربة. فالتوليد وضعاً أو ترجمة، والتعريب، وسائر التغيرات التي تطرأ على ألفاظ اللغة لا تعدو أن تكون تطورات لغوية تؤازرها عوامل طبيعية أهمها:

١- **العامل الزمني:** ويقصد به تأثير الزمن في تطوير معاني بعض الألفاظ.

٢- **العامل الاجتماعي:** ويعنى به الاحتكاك الذي يحدث بين أهل لغة وغيرهم من الشعوب، ويؤدي إلى توليد ألفاظ في تلك اللغة. وذلك مثل الاتصال التجاري أو الثقافي أو السياسي.

٣- **العامل الجغرافي:** فكل بلد يربط أبناءه لغة واحدة كان في بادئ أمره مكوناً من أقاليم مختلفة اللغات أو اللهجات، ثم تتغلب إحدى هذه اللغات على ما عداها فتصبح اللغة القومية العامة، مع احتفاظها ببقايا من اللهجات الأخرى. ومن الأثر الجغرافي في اللغة نشوء ألفاظ فيها ترجع إلى أسماء بعض المدن والأقاليم، مثل: كشمير وموسلين. كما يؤثر العامل الجغرافي في ما تكتسبه اللغة من تطور نتيجة هجرة أهلها واستيطانهم بلاداً جديدة، كما حدث للغة الإنجليزية في أمريكا الشمالية مثلاً.

٤- **العامل الاقتصادي:** ويراد به الميل الطبيعي بين المتكلمين إلى تغليب الألفاظ السهلة الواضحة؛ توفيراً على الذهن ما قد يبذله من مجهود لا داعي له.

٥- **العامل اللغوي والمعنوي:** من العوامل التي تؤدي إلى توسع اللغة ونمو مفرداتها استعمال حروف المعاني مع الأفعال لكي يؤدي الفعل دلالات خاصة لا يفيدها استعماله وحده، كأن نستعمل الفعل (أتى) مع حرف الجر (على) لكي يفيدنا معنى: أهلك الشيء أو أنفقه. ويدخل في هذا العامل التضمين اللغوي وهو أن نستعمل فعلاً معيناً مع أحد الحروف لكي يعطينا معنى فعل آخر.

ولم تعجب المحافظين المتشددين هذه التطورات اللغوية فهاجمها عدد منهم مثل الحريري في كتابه (درة الغواص). وحاول إبراهيم اليازجي انتقاد أخطاء

الكتاب فتشدد في النقد. وتبعه عدد من اللغويين الذين أخطأوا في تصـــورهم أن اللغة جامدة على ما هي عليه في بطون الكتب القديمة، ولم يعبأوا بمـــا أثبتـــه الاستعمال ولم يرد في كتب القدماء. وزاد بعضهم على ذلك الموقف أن تركـــوا أوضاعاً صحيحة مألوفة، ودعوا إلى استخدام مرادفات لهـــا، لـــيس لهـــا مـــن الانتشار ما للأولى.

إن لقانون التطور أكبر الأثر في تجديد اللغة، واختيار الأنسب من ألفاظها. وإذا كان لبلاغة الكلمة الأدبية مقاييس بينها علماء البلاغة فإن للفظة العلمية المحددة المعنى مقاييس يجب مراعاتها إذا أردنا لها الحياة. والذوق العام لا يتدخل فـــي وضع الألفاظ اللغوية، ولكنه هو الفيصل فـــي قبـــول الألفـــاظ التـــي يضـــعها المختصون أو رفضها، وهو الذي يضمن قبول الأصلح منها، والقضـــاء علـــى غيره.

وقدم الدكتور **محمد عيد في موضوع التوليد**[*] تعريفاً لمعنى كلمة (مولد)، ثـــم عرضاً تاريخياً مختصراً لاستعمال اللفظة. فذكر أن (المولد) قد يطلـــق علـــى الأشخاص وعلى الحديث. فالشخص الذي داخل نسبه عنصر أجنبي عن العرب يسمى مولداً، ولذلك انتقل هذا اللفظ- عن طريق المجاز- للتعبير عـــن الكـــلام المحدث الذي ليس من أصل اللغة العربية.

وذهب إلى أن أول نص علمي قديم عن المولد من الأشخاص والكلام قد استعمل في نهاية القرن الأول أو بداية القرن الثاني للهجرة، مراداً به الشـــخص الـــذي اختلط نسبه، أو الكلام العربي الذي نشأ في المجتمع العربي الـــذي كثـــر فيـــه المهجنون[1]. واطرد استعمال هذه اللفظة في القرن الثاني مع تعايشها مع كلمة أخرى تؤدي المعنى نفسه، هي كلمة (محدث).

---

[*] ضمن بحث (العوامل الطارئة على اللغة) الذي أشير إليه في قضية التعريـــب : اللســـان العربي- المجلد ٨ : ج١، ص٦٧-٨٧ ، اللسان العربي- المجلد ٩: ج١، ص١٨٧ .

[1] المولد بعد الإسلام: ص ١٨٣.

أما إبان القرن الأول الهجري فلم يشع استعمال اللفظ (مولد)، وإنما استخدمت ألفاظ أخرى مقاربة له مثل: الأعجمي والمولد والأجنبي، وهي ملائمة لتلك الفترة حيث لم يكن الأجانب قد تم اندماجهم بالعرب كما حدث في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني. وقد ترددت كلمة (مولد) بكثرة بين علماء القرن الثاني والثالث ومن تلاهم.

ثم قدم الباحث تحديداً نظرياً لمعنى التوليد في آراء الأقدمين، عرض فيه التعريفات النظرية لهم. ولاحظ من خلالها ما يأتي:

١- أن بداية الحديث النظري عن التوليد كان من علماء القرنين الثالث والرابع للهجرة.

٢- أن العلماء الأقدمين لم يتفقوا على اتجاه واحد في تحديد معنى المولد.

٣- أن الألفاظ التي استخدمت في تعريف المولد ألفاظ فضفاضة عامة الدلالة، لا يمكن من خلالها أن نحدد المولد من الألفاظ وغير المولد منها تحديداً حاسماً.

وتدور هذه الآراء حول أمرين:

أولهما: أن التوليد هو التغيير عامة. ويدخل ضمن ذلك الألفاظ المحدثة التي لم يستعملها العرب أصلا، كما يدخل ضمنه الألفاظ والتراكيب التي استعملها العرب، ثم تطورت باستخدام المولدين والعوام[١].

وترى الباحثة ميلا عن الصواب في هذا الرأي، فليس كل تغيير توليدا وإنما التوليد يعنى التغيير في الدلالة فقط، ولا يشمل التغيير في التراكيب أو في بنية الكلمات أو في الأصوات[٢].

ثانيهما: المولد هو المحدث من الألفاظ الذي لم يتحدث به العرب. فالألفاظ المحدثة هي ألفاظ جديدة استحدثت بعد عصر الاستشهاد في الحضر.

وقدم الباحث ملخصا لموقف القدماء من المولد كما يلي:

---

[١] اللسان العربي- المجلد ٩: ج١: ص ٢٣، المولد بعد الإسلام: د. حلمي خليل: ص ١٩٣.

[٢] كلام العرب: د. حسن ظاظا: ص ٧٩، المولد بعد الإسلام: ص ١٩٤، ص٢٣٦.

في القرن الثاني انصبت عناية العلماء على التعليق على الأمثلة المتناثرة؛ لبيان أنها مولدة غير عربية. وفي القرن الثالث فهم كل تغيير على أنه مولد. وعالج العلماء التغيير بأنواعه، وخصوا اللحن بعنايتهم. وفي القرن الرابع خصص العلماء- نظرياً- المولد بأنه الألفاظ المحدثة. ولم يوجه العلماء عناية خاصة للتأليف في المولد، فتفرقت أمثلته بين ظواهر اللحن والتعريب.

ثم لخص الباحث مصادر التوليد فذكر أن ظاهرة التوليد حدثت في الألفاظ دون قصد، ولكن يمكن تصنيفها في الأمور التالية:

١- **الارتجال بالاشتقاق** ، وتظهر سماته في :

أ- استخدام الحروف الأصلية من الكلمة المستخدمة مثل (فسقية) فهي مولدة من (ف س ق) بمعنى الخروج.

ب- استخدام الصيغ الصرفية ذات المعاني، مثل (حرّار) لبائع الحرير.

ج- استخدام حروف الزيادة ذات المعاني، كالألف والنون للدلالة على المطاوعة في مثل (انعكس الضوء).

د- استخدام وسائل تعديل الصيغ في اللغة العربية، كالهمزة والتضعيف والتصغير، مثل الكلمات المولدة: الإبراء والغرغرة والجديري.

٢- **التعريب بعد عصر الاحتجاج** : ويقصد به أن ينقل المولدون كلمة من اللغة الأجنبية إلى العربية، ويطلق عليها (مولدة) لتمييزها عن الكلمات العربية، مثل (قطربل) و(شاش).

٣- **التحويل عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر مولد:** فيكون العرب قد استعملوا الكلمة بمعنى معين، ثم جاء المولدون فاستخدموها في معنى آخر، مثل: الجريدة بمعنى دفتر أرزاق الجيش في الديوان، والقصف بمعنى اللهو، استعمله المولدون في أشعارهم، وأصل معناه: كسر غصن صغير.

وقبل أن يحدد نظرة النحاة للتوليد، في ظل الإصرار على نقاء اللغة، نبَّه إلى:

١-التفريق بين المولدين والاستشهاد بشعرهم في دراسة اللغة، وبـين ظـاهرة التوليد.

٢-أن نظرة النحاة إلى المولد تتعلق به من حيث صيغه الشكلية، لا من حيـث المعنى، فقد قبلوا الألفاظ المولدة من حيث المعنى ودرسوها في الأدب.

٣-أنه لم يرد عن العلماء الأقدمين نظرة واضحة إلى المولد تحدد موقفهم منـه بدقة، وذلك من حيث التصويب والتخطئة. ويرجع ذلك إلى أن التوليـد فـي الألفاظ لم يدرس بوصفه موضوعاً متكاملا بحيث يتضح موقفهم المباشر منه.

ثم بين أن النحاة القدماء حكموا على الألفاظ المولدة من خلال فكرتين:

الأولى : أن تلك الألفاظ ليست من كلام العرب.

الثانية : أن بعض الألفاظ المولدة خطأ.

وقد وجه نظرتهم إلى المولد ذلك المستوى الصوابي الذي اقتنعـوا بـه، وهـو التحديد الزمني المعتمد على عرف العلماء، وليس الاستعمال اللغـوي المعتمـد على عرف المتكلمين باللغة.

ثم ناقش آراء النحاة عن التوليد في ضوء علم اللغة الحديث. فذكر أن موقـف الأقدمين من الألفاظ المولدة قد تأرجح بـين الاعتـراف بفصـاحتها ورفـض الاستشهاد بها، أو الاعتراف بمعانيها واستخدامها في الأدب، والانصراف عـن بنيتها ودراستها في اللغة. وقد تسبب في هذا الموقف تقييد عصـر الاستشـهاد بفترة معينة، وعدم الاعتراف بتطور اللغة بعدها فبقيت تلك الثروة الجديدة مـن الألفاظ مشتتة موسومة بسمة (المولد)، غير مسموح لها بالدخول إلى حظيـرة اللغة من الباب الذي تدخل منه أخواتها العربيات.

وذكـر أن الألفاظ المولـدة مظهر من مظاهر تطـور اللغة: فتغـير الظروف الاجتماعية الدائم ينعكس تأثيره على اللغة واستعمالها: فتتوارى ألفاظ لـم يبـق هناك حاجة إلى استعمالها. وتستحدث ألفاظ للتعبير عن المطالـب الاجتماعيـة الجديدة، ويحدث ذلك تلقائياً، وبطريقة مستمرة.

وموقف النحاة من الألفاظ المولدة قد خضع لاعتبارات خاصة ترجع إليهم: فقد نصبوا أنفسهم سلطة تبيح وتمنع، مع أن عملهم الأصلي هو الوصف والاستقراء. كما تعلقوا بلغة مثالية ربطوها بعصر خاص، مع أن اللغة ترتبط بالاستعمال وبحاجات المجتمع في كل عصر. كما أن من اعتباراتهم الربط بين نقاء العنصر ونقاء اللغة؛ فقد وثقوا بالأعراب ورفضوا الاعتماد على المولدين. وهذه الاعتبارات قد أثرت على موقفهم من الألفاظ المولدة فرفضوها. وجميعها اعتبارات غير مقنعة من الناحية اللغوية.

ورأى الباحث أن من واجبنا أن نعيد للمولد قيمته اللغوية باعتباره جانباً مهماً من مظاهر تطور الفصحى. كما رسم الطريق لذلك وهو جمع شتات (المولد) من مصادره، مع ترتيبه بحسب عصور الفصحى ثم استقراء بنية الكلمات فيه؛ لمعرفة ما جدَّ من تطور على مسلك الصيغ العربية بسببه. مع إباحة التوليد في استخدام كلمات جديدة في الوقت الحاضر.

النحـــت

من الموضوعات التي لم تحظ بعناية كبيرة من العلماء في المجامع اللغوية العربية. وقد ثار الجدل حول قياسية النحت في أولى دورات المجمع اللغوي بالقاهرة[١]، وانتهى بأن أجّل البحث في النحت إلى وقت تال. ودارت المناقشة حوله مرة أخرى في دور الانعقاد الثاني لمجمع القاهرة، حين ناقش الأعضاء مصطلح (المغنطيس الكهربي)، فقد اقترح العضو علي الجارم أن يجيز المجمع كلمة (كهراطيس) نحتاً من كلمتي: كهربا ومغناطيس؛ للتيسير على المؤلفين في علم الطبيعة[٢]، فثار التساؤل حول جواز النحت من كلمتين أو أكثر أو عدم جوازه. فمن أجازه رآه من مزايا اللغة العربية، كما رأى فيه تسهيلاً، ومن لم يُجِزه رأى أن ما ورد عن العرب من النحت قليل، وهو سماعي لا يصح القياس عليه، كما أن العرب لم يضعوا له قواعد نسير عليها. وقد ترك باب المناقشة في هذا الموضوع مفتوحاً؛ حتى يصل الأعضاء إلى رأي ناضج فيه.

وقرر مجلس مجمع القاهرة بجلسته في ١٩٤٧/١١/٣م تأليف لجنة من الشيخ إبراهيم حمروش، والشيخ محمود شلتوت، والدكتور أحمد زكى، والأستاذ علي الجارم، والأستاذ مصطفي نظيف، والشيخ عبد القادر المغربي- عند حضوره- لبحث موضوع "النحت ومدى الاستفادة منه"[٣]. وقد عقدت اللجنة عدة جلسات درست فيها الموضوع، وراجعت أقوال العلماء القدامى فيه، ثم أسندت إلى أحد أعضائها[٤] وضع البحث المطلوب، فوضعه وقررته اللجنة[٥]. ثم عرض هذا

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص١٠١، وكان النقاش بين العضوين: الشيخ أحمد الإسكندري والشيخ إبراهيم حمروش.

[٢] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص٢٩٣- ص٢٩٧.

[٣] محاضر الجلسات- الدورة ١٤- ص٥٤٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص٢٠١.

[٤] هو الشيخ إبراهيم حمروش.

[٥] سيرد تقرير اللجنة ضمن الدراسات الخاصة بهذا الموضوع فيما بعد.

البحث على المؤتمر فوافق على إباحة النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية[1].

وأثير موضوع النحت في مجمع القاهرة أيضاً في الجلسة الخامسة من مجلس الدورة التاسعة عشرة، أثناء مناقشة المصطلح الكيميائي: (مركبات حلقية دهنية- مركبات دحلقية)[2]، فقد اعترض الشيخ إبراهيم حمروش على طريقة النحت في كلمة (دحلقية)؛ لأن شرط النحت هو المحافظة على ترتيب الحروف. وأيده زكي المهندس فرأى عدم جواز اللجوء إلى النحت إلا عند الضرورة، وفي الكلمات الكثيرة الشيوع فقط. واستقر الرأي على أنه لا ضرورة للنحت في هذا المصطلح؛ لأنه سهل واضح لا يحتاج إلى نحت.

وفي الدورة الثالثة والعشرين لمجمع القاهرة قدم الدكتور رمسيس جرجس بحثاً عن (النحت في العربية)[3]، قدم فيه مقترحات لوضع قواعد للنحت، وختمه بكلمات طبية منحوتة أوردها تطبيقاً للقواعد التي اقترحها وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول بالمجمع لدراسته. وقد انتهت إلى قرار اعترضه ثلاثة أعضاء[*] منها على بعض ما جاء فيه. وأحالت هذه اللجنة الكلمات الطبية المنحوتة في البحث إلى لجنة الطب بالمجمع؛ لدراستها على ضوء هذا القرار[4].

---

[1] في الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر (٢١ فبراير ١٩٤٨): مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص١٥٨، البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١: ص ٢٠٠.

[2] محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص٣٦-٣٧.

[3] في الجلسة الثامنة للمؤتمر في ١٩٥٧/٢/٢١، وسيرد البحث في القسم الخاص بدراسات هذا الفصل.

[*] هم الأستاذ على عبد الرازق وقد امتنع عن إبداء رأيه فيه، والأستاذ أمين الخولي الذي اعترض على ما فيه من قيود واشتراطات، والشيخ محمد علي النجار الذي أثبت مخالفته للخروج على وزن فعلل وتفعلل.

[4] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١: ص ٢٠٠- ٢٠١.

وينص قرار اللجنة على ما يأتي:

"النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً. ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات. وقد وردت من هذا النوع كثـرة تجيز قياسيته، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد. فإن كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن فعلل أو تفعلل، إلا إذا اقتضت غير ذلك الضـرورة. وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة"[1].

وقد اقتنع الدكتور **محمد صلاح الدين الكواكبي** بأهميـة النحـت فـي وضـع المصطلحات العلمية الكيميائية[2]، فقد وجد فيها عددا كبيراً مـن المصـطلحات الأجنبية المنحوتة التي يكون من الصعب الوصف أو الاشتقاق منها، وليس من المستساغ نقلها كما هي. ورأى أن التغلب على هذه الصعوبة إنما يكون بالنحت "لمرونته وسهولة الاشتقاق والوصف من الكلمة المنحوتة المصـقولة، ولأنـه يجعل المجال واسعاً في إيجاد كلمات لما يقابلها بالإفرنجية"[3].

وللتدليل على خفة الكلمات المنحوتة وسهولتها أورد طائفة مـن المصـطلحات العلمية التي نحتها، وشاع استعمالها في البيئات العلمية. ووضع إلى جانبها مـا يقابلها من اللغة الأجنبية، مثل الخلمهة بمعنـى التحليـل الخلـي Acétolyse المنحوتة من (خل – اماهة)- لذلك العمل الذي يتم فيه تحليل المادة في حمـض الخليك. ومثل شمنزير- من: (شحم- خنزير)- للمادة الشحمية التي تسـتخلص بصهر الدهون المتراكمة حول كليتي الخنزير وفـي شـحمه. ومثـل خسـفلة

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١: ص ٢٠١.

[2] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٩: ج٣: ص ٥٠٧.

[3] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٩: ج٣: ص ٥٠٧.

Decarboxylation- من: (خسف أو طرح فحملة)- بمعنى نزع الفحمائيل من جسم عضوي.

وتلاحظ الباحثة أن الكلمتين المكونتين للكلمة المنحوتة في كل الأمثلة السابقة أسهل وأكثر إيضاحاً للمعنى.

وكتب عن **(النحت قديماً وحديثاً)**[1] **كيفورك ميناجيان**، فقسم النحت إلى نوعين: تركيب نحتي، وتركيب مزجي. وهما يلتقيان في معنى واحد هو استخلاص كلمة واحدة من أكثر من أصل، ويفترقان في كيفية هذا الاستخلاص: فالتركيب النحتي هو تركيب كلمة من كلمتين أو أكثر بانتزاع بعض الأجزاء، والتركيب المزجي يحدث بضم كلمتين تستعملان متجاورتين بوصفهما كلمة واحدة يكون معناها خليطاً من معنى الكلمتين الأصليتين.

وتحدث عن النحت قديماً فقسم الكلمات المنحوتة في اللغة العربية منذ القدم، من حيث بنيتها (أي عدد حروفها) إلى: رباعية وخماسية وسداسية وسباعية. ومن حيث نوعها قسمها إلى أنواع ثلاثة:

١- نحت من جملة للتعبير عن التحدث بها، مثل: بسمل وحمدل.

٢- نحت من علَم مكون من مضاف ومضاف إليه؛ للنسب إلى هذا العلم، أو الارتباط به مثل عبشمي وعبقسي.

٣- نحت كلمة من أصلين أو أصول مستقلة؛ للتعبير عن معنى مركب من معاني الأصول وهو نوع نادر من اللغة العربية، ومعظم كلماته يقوم على أساس ظني، مثل قول الخليل: أن (لن) منتزعة من (لا) و(أن)، وقول الفراء: إنّ (هلم) أصلها (هل) و (أم). وقد أيد الباحث قواعد النحت التي وضعها رمسيس جرجس وذكرها باختصار. ووضح أهمية النحت في وضع المصطلحات العلمية والتقنية، وكيف أن الضرورة العلمية ألجأت العلماء

---

[1] اللسان العربي- المجلد ٩: ج١: ص ١٦٢-١٧٩.

العرب والمجامع العربية إلى استخدام المصطلحات المنحوتة. وطلب من المختصين وضع قواعد ثابتة يلجأ إليها كل من يستخدم النحت.

ودرس المصطلحات المنحوتة حديثاً، فصنفها ورتبها، وحاول إيجاد أصول وقواعد للأساليب التي يتبعها المحدثون في النحت. فقسم النحت في العصر الحديث إلى التركيبين: النحتي والمزجي، وفرق بين النحت القديم والحديث بأن التركيب النحتي الحديث هو استخلاص مصطلح يدخل في تكوينه كلمتان أو أكثر، ويأخذ من حروف كل الكلمات المنحوتة منها، على خلاف النحت قديماً(*).

وقد صنف الباحث الكلمات المنحوتة تبعاً لأصلها، وتبعاً لبنيتها . فقسمها من حيث أصلها إلى ثلاثة أنواع:

١- تركيب نحتي خاص :

وهو الذي تكون فيه الكلمات المنحوت منها ذات أصل عربي مثل: لبأرز المنحوتة من (لبنان + أرز).

٢- تركيب نحتي مختلط :

ويكون فيه بعض الكلمات المنحوت منها من أصل عربي، والآخر من أصل أجنبي: مثل: كهرمغنطيسي، من (كهرباء + مغنطيسيّ).

٣- تركيب نحتي دخيل :

وهو الذي تكون فيه الكلمات المنحوت منها غير عربية، مثل: أيدروجيولوجيا من (أيدروليكا + جيولوجيا).

(*) تلحظ الباحثة أن تفرقته بين النحت القديم والحديث مفتعلة: فالنحت قديما- في معظم أمثلته- أخذت فيه حروف الكلمة المنحوتة من كل الكلمات المنحوت منها، ولم يشذ عن ذلك سوى بعض كلمات لم يؤخذ فيها حرف من حروف لفظ الجلالة في الكلمة المنحوتة، وهي كلمات معدودة مثل: دمعز، ومشكن، وكبتع نحتاً لأدام الله عزك، وما شاء الله كان، وكبت الله عدوك.

وقسمها من حيث البنية إلى شكلين:

أولهما غير متناسق : ويعنى أن الحروف المنتزعة من الألفاظ المنحوت منها لا تخضع لنظام بعينه من حيث تركيبها في الكلمة، مثل: خلسل من (خل + عسل) وزنها فَعْعَل، وشبزج= (شبه + زجاج) ووزنها فَعْفَع، تشاكب= (تشابه + تركب)، على وزن تفاعل(*).

والثاني متناسق: يقتطع بعض حروف الكلمة الأول بالترتيب، ثم يكملها بالكلمة الثانية دون أن يصيبها تغير، مثل: فوجزيئ= (فوق + جزيئ)، جيوفزيائي= (جيولوجي + فيزيائي).

ثم عرّف الباحث التركيب المزجي بأنه تركيب كلمة من كلمتين أو أكثر بمزجهما ببعض دون اختصار لحروفهما. وقسمه أيضاً إلى تركيب مزجي خاص، ويطلق على التركيب الذي تكون عناصره عربية، مثل: أنفبلعوم وخلفمحوري. وتركيب مزجي مختلط وتكون عناصره عربية وأعجمية، وهو على نوعين:

١- **نوع طبيعي** : ويكون بنيانه سليماً، لا زيادة فيه ولا نقص.

٢- **نوع شاذ** : ويسقط منه حرف أو يضاف ، مثل التركيب : أسطورلوجيا = (أسطورة+ لوجيا)، وكذلك : فكرولوجيا = (فكر + و + لوجيا).

وقد قدم الدكتور **سليم النعيمي** إلى لجنة الأصول بحثاً عن النحت[1] لم يخرج في مجموعه عما ورد قبله.

(*) لكي يضبط الباحث وزن الكلمة المنحوتة أتى بالوزن الأصلي للكلمتين المنحوت منهما، وحدد الأحرف المقتطعة من كل منهما، وأخذ أحرف ميزانهما فنتج وزن الكلمة المنحوتة، مثل: (خل + عسل) وزنهما الأصلي: (فَعْل + فَعَلْ) أي (خ ل ل + ع س ل) فاقتطع في النحت الحرفان الأولان من الكلمة الأولى، والحرفان الأخيران من الكلمة الثانية، فأصبح وزن الكلمة المنحوتة (فعْعَل) وهكذا في بقية الأمثلة.

[1] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٣: ص ٨٩- ٩٩.

وجاء موضوع النحت ضمن بحث عن **(جوانب الدقة والغموض فى المصطلح العلمي العربي الحديث)**[1] للمهندس وجيه السمان. ذكر فيه أن وسائل وضع المصطلحات العلمية العربية هي نفسها الوسائل التي تنمو بها اللغة العربية، وهي الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب. وتحدث عن كل وسيلة منها، وذكر أمثلة من المصطلحات التي دخلت إلى اللغة العربية عن طريق كل من تلك الوسائل.

وعندما تحدث عن النحت ذكر معناه اللغوي وهو النشْر والقَشْر والبَرْى، واستشهد بقوله تعالى " وتنحتون من الجبال بيوتاً"[2]. وذكر معناه الاصطلاحي وهو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر، على أن يكون هناك تناسب بين المنحوت والمنحوت منه في اللفظ وفي المعنى. وذهب إلى أن استعمال النحت قديماً كان قليلاً، فلم يعرف عنهم إلا عدد محدود من الألفاظ المنحوتة، مثل: البسملة والحوقلة[3] والحمدلة والعنعنة[4] والعبشميّ والعبقسيّ.

وتعترض الباحثة على ما أورده كاتب البحث عن قلة النحت قديماً، فقد أردف د. رمسيس جرجس بحثه بما زاد عن مائة من الكلمات المنحوتة قديماً. كما جاء في قرار لجنة الأصول- الذي ذُكر نصه منذ قليل- إشارة إلى أن النحت قديماً ورد منه كثرة تبيح قياسيته.

وقد اشتهر حديثاً عدد من الكلمات المنحوتة مثل: برمائي[5] وأفروآسيوي،

---

(1) اللسان العربي- المجلد ١١: ج١: ص ٣٠٢ وما بعدها. وقد ذكر موضوع النحت في : ص ٣٠٦- ٣٠٧.

(2) سورة الأعراف (٧)، وكذلك في سورة الحجر (١٥): "وكانوا ينحتون من الجبال بيوتاً آمنين"، وفي سورة الشعراء (٢٦): "وتنحتون من الجبال بيوتاً فارهين".

(3) الحوقلة: مشية الرجل الضعيف، وصواب الكلمة المنحوتة: الحولقة.

(4) العنعنة لا تدخل ضمن الكلمات المنحوتة، فهي تعني إبدال الهمزة عينا في (أن) فتنطق (عن) ولهذا تكون (العنعنة) حكاية صوت وليس نحتاً.

(5) هذه ليست كلمة منحوتة بل مركبة تركيباً مزجياً، حيث لم يختصر أي حرف من حروف الكلمتين الأصليتين المكونتين لها.

وعددها محدود للغاية. وذكر أنه ليس هناك قواعد واضحة للحروف التي تؤخذ من كل كلمة لتكوين الكلمة المنحوتة. وقد استعمل النحت في المصطلحات العلمية الحديثة وخاصة في علوم الحيوان والنبات والكيمياء. وممن اعتمد على النحت في وضع مصطلحات الكيمياء: محمد صلاح الدين الكواكبي. وذهب إلى أن النحت مستثقل على الأغلب، وينبغي تجنب استعماله إلا عند الضرورة، وخاصة عند ترجمة المصطلحات المركبة في اللغات الأجنبية مثل: (كهرطيسي) بدلا من كهربائي مغناطيسي(*) و(كهرحراري)، و(كهرضوئي)، ومثل بعض المصطلحات التي وضعها الباحث مع بعض زملائه مثل: (الكهراكدة) بدلا من الكهرباء الراكدة، و(كهرحل) بدلا من التحلل بالكهرباء.

وفي النحت والتركيب المزجي مجال واسع لوضع المصطلحات العلمية ولكن يجب ألا نغالي في استعمالها؛ فيؤدي بنا ذلك إلى التعقيد اللفظي.

(*) سبقت الإشارة إلى النقاش الذي دار بشأن هذه الكلمة- في دور الانعقاد الثاني لمجمع القاهرة عام ١٩٣٥م- وانتهى برفضها وترك باب المناقشة مفتوحاً في موضوع النحت. وقد عاد الباحث فاستثقل هذه الكلمة في نهاية بحثه المذكور.

الدراسات الخاصة بالنحت

من الدراسات الخاصة بالنحت ما جاء في تقرير اللجنة[*] المشكلة لبحث (**النحت ومدى الاستفادة منه**)[1]. وقد عرف فيه النحت، وذكر أن القدماء نحتوا من الجملة فعلا رباعيا، مثل سبحل سبحلة في النحت من: سبحان الله، وحسبل حسبلة من: حسبي الله، وجعفد[*] من: جعلت فداك.. إلى آخر ما جاء عنهم.

ويلاحظ على النحت الذي ورد عن القدماء:

١- أنه لا يجب الأخذ من كل كلمة من المنحوت منه، مثل: (حولق)[2] المنحوتة من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومثل (دمعز) و(كبتع).

٢- أنه لا يجب أخذ الكلمة الأولى كاملة.

٣- أنه لا يجب أن تحتوي الكلمة المنحوتة على حركات الحروف وسكناتها كما هي في الكلمات المنحوت منها، فالشين في مشكنة ساكنة وفي المنحوت منه متحركة.

٤- اختلف العلماء حول ترتيب الحروف في النحت، فرأى بعضهم التزام الترتيب الأصلي للكلمات المنحوت منها، على حين رأى آخرون عدم التزام هذا الترتيب، مثل الشهاب الخفاجي حين ذكر (الطبلقة) نحتاً من (أطال الله بقاءك).

وقد جاء النحت من المركب الإضافي، فقالوا في النسب إلى عبد قيس: عبقسي، وإلى عبد شمس: عبشمي، وإلى عبد الدار: عبدري وإلى (امرؤالقيس) مرقسي. وقد ورد في التسهيل لابن مالك وشرحه أنه قد يبنى من جزأي المركب فعلل بفاء كل منهما وعينه، فإذا اعتلت عين الثاني كملت بلامه كما في عبد القيس،

---

[*] محاضر الجلسات- الدورة ١٤- ص ٥٤٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص ٢٠١.

[1] سبقت الإشارة إلى تلك اللجنة في بداية الحديث عن النحت.

[*] قيل في هذه الكلمة المنحوتة أيضاً جعفل.

[2] انظر: الحوقلة في هامش البحث السابق (ص: ٢٥١).

وإن اعتلت عين الأول كملت بلامه كما في دار البطيخ فيقال دربخـــي. وكـــان يجب- بناء على القاعدة- أن يقال في النسب إلى دار البطيخ دربطـــي. ومـــن خروجهم أيضاً على هذه القاعدة قولهم في النسبة إلى (سوق مازن) سقزني، فقد حذفوا فاء الكلمة الثانية.

وذهب ابن فارس إلى أن ما زاد على ثلاثة أحرف أكثره منحوت، مثل: البرجد وهو كساء مخطط مأخوذ من البجاد والبرد، والجذمور للباقي من أصل السعفة إذا قطعت، من الجذم والجذر. وجعفر للنهر من: جعف لأنه يصرع ما يلقاه من النبات، ومن الجفر وهي البئر التي لم تطو أو طوي بعضها.

وحذا حذوه بعض الأندلسيين ذكروا أن جحفل منحوت من: جحف وجفـــل، وأن نهشل منحوت من: نهشته ونشلته.. إلخ.

والمتقدمون يذهبون إلى أن النحت سماعي يكتفى بما روي منه، وليس لنـــا أن نقيس على ما سمعناه عنهم. وقد نسب بعض المتأخرين إلى ابن فارس قياسيته. وعبارة ابن فارس لا تفيد القياسية، إلا إذا فهم- من قوله بأكثرية النحت فيمـــا زاد عن ثلاثة- أنه يصح مع الكثرة القياس والاتساع.

ورأت اللجنة جواز النحت في العلوم والفنون؛ وذلك للحاجة الملحة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة. وعرضت طائفة من المصطلحات المنحوتـــة بوصفها نموذجاً لاستخدام النحت في المصطلحات العلمية، بلغ عددها ستة عشر مصطلحا، ورد ضمنها مصطلحان مركبان تركيباً مزجيـــاً، وهمـــا: لا مـــائي، وبرمائي، فكأن اللجنة أدخلت المركب المزجي ضمن النحت، ولكن الباحثة تظن أن هذا سهو؛ إذ إن اللجنة لم تشر في بحثها إلى التركيب المزجـــي، أو تدخلـــه ضمن تعريف النحت.

عالج الدكتور رمسيس جرجس موضوع **(النحت في العربية)** [1]، فذكر أننا نواجه عقبة كبيرة تحول بيننا وبين نقل العلوم الحديثة إلى اللغة العربية، فلا يوجد أمامنا سوى طريقين : أولهما التعريب.

وثانيهما: اللجوء إلى المصطلحات الوصفية أو التعريفية، وهي مركبات تعبر عن المصطلح الغربي بكلمتين أو أكثر. ويرى معظم العلماء أن المصطلحات المركبة من عدة كلمات ضعيفة يجدر بنا أن نغيرها ونستبدلها بأخرى، ومن ثم لا يبقى أمامنا سوى أن نعرب أو ننحت من المصطلحات الوصفية كلمة مفردة لا لبس فيها يؤدي نفس المعنى، بحيث يصبح لكل مصطلح علمي أجنبي بديل عربي من كلمة واحدة محددة المعنى.

وردّ على الذين يبتعدون عن النحت؛ لغرابة ألفاظه وتعقيدها، بأن النحت لا يستعمل في اللغة الأدبية ولا الشعر، وإنما ينحصر استعماله في اللغة العلمية وفي المصطلحات فقط. والألفاظ العلمية المستغربة إذا ما تداولتها الألسن واعتادتها الآذان أصبحت مألوفة شائعة، وقد تكون أسهل من المصطلحات الغربية المتداولة؛ لأن اللفظ العربي المنحوت لا يزيد على أربعة أحرف، في حين يصل عدد حروف بعض المصطلحات الغربية إلى ثلاثين حرفاً، وقد يزيد.

وجاء بالمزهر عن ابن دحية في التنوير أن النحت كثير الحدوث في العربية؛ فقد كان الداعي إليه عدم جواز اشتقاق كلمة من كلمتين في أقيسة التصريف.

والنحت عند العرب رباعي أو خماسي أو سداسي أو سباعي. أما الرباعي- وهو أكثره- فيأتي على وزن فَعْلَلَ، مثل بسمل وحمدل وعلى وزن فعلل، مثل: صلدم. ومن الخماسي: جلمود وفرزدق، ومن السداسي جلنبلق وبلهجيم، ومن السباعي بلخبيتة.

ولم يضع العرب قواعد خاصة بالنحت، ولذلك استقرى الباحث مناهجهم فيه،

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١٣: ص ٦١-٧٦.

وخرج منها بهذه القواعد:[1]

أولاً : أجازوا الأخذ من كل الكلمات أو من بعضها.

أ- نحتوا من كلمة إذا كانت إحدى كلمتين، الأولى منهما رباعية فأكثر، فتؤخذ صيغة فعلل منها دون الكلمة الثانية، مثل: حيهل، من حيهلا بالشيء.

ب- نحتوا من كلمتين أو ثلاث كلمات، حتى لو احتوت العبارة المنحوت منها على أكثر من كلمتين، وتركوا الباقي. فمن الكلمتين: جعفل، من: جعلت فداك وجلمد، من: جلد وجمد. ومن الكلمات الثلاث: حيعل، من: حي على الفلاح، ومشأل، من: ما شاء الله.. إلخ. ومن الكلمات الأربع كلمات: مشكن، من: ما شاء الله كان، وهيلل، من: لا إله إلا الله. ونحتوا من الكلمات الست كلمات: حولق وحوقل، من: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ويتضح من ذلك أنهم كانوا يضمرون لفظ الجلالة في جميع الأحوال التي يوجد فيها.

جـ- عند النحت من كلمتين أولاهما ثلاثية تدخل الكلمة الأولى بتمامها في أغلب الأحيان، وتكمل صيغة فعلل من الثانية مثل: بسمل، من: بسم الله، ويلمه من: ويل أمه.

وشذ عن ذلك سمعل، من: السلام عليكم، وجعفد من: جعلت فداك؛ فقد أُخذ من كل منهما حرفان من الأولى وحرفان من الثانية. ومن هذين المثلين يتضح أنهم كانوا لا يشترطون حفظ الكلمة الأولى بتمامها، خلافاً لما ذهب إليه البعض.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١٣: ص ٦٣.

د- إذا كانت الكلمة الأولى معرّفة بأل تحذف أداة التعريف، مثل : حمدل، من : الحمد لله ، وسمعل، من : السلام عليكم.

هـ- إذا كانت الكلمة الأولى منتهية بحرف علة تحذف لامها، وتكمل صيغة فعلل من الثانية، مثل: حيعل، من: حي على، وبلكف، من: بلا كيف.

و- إذا كانت الكلمة الأولى منتهية بضمير المتكلم المتصل يحذف، مثل: حسبل: من حسبي الله.

ز- عند النحت من كلمتين أولاهما أكثر من ثلاثة أحرف كانوا يتبعون إحدى طرق ثلاث:

١- يؤخذ حرفان من الأولى وحرفان من الثانية، مثل: سمعل، من: السلام عليكم، وجعفد، من: جعلت فداك.

٢- تحذف حروف الزيادة من الأولى، ويؤخذ منها فعل، ثم تكمل صيغة فعلل من الثانية، مثل: سبحل، من: سبحان الله.

٣- تؤخذ صيغة فعلل من الكلمة الأولى دون الثانية مثل: حيهل، من: حيهلا بالشيء.

ثانياً : يلاحظ اعتبار ترتيب الحروف الأصلية، وما عدا ذلك شاذ، مثل: طبلق، من: أطال الله بقاءك، وقياسها، طلبق.

ثالثاً : لا يشترط التزام الحركات والسكنات الأصلية: كما في سبحل، من: سبحان الله ، وبسمل من: بسم الله، وحمدل من: الحمد لله.

رابعاً: يصاغ وزن فعلل بتكرير المقطع الأول : مثل: بأبأ، من بأبي أنت وأمي[1].

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١٣: ص ٦٣-٦٥.

ثم ذكر **أنواع المنحوت في اللغة العربية**، فبيّن:

١- أن معظم ما ورد في اللغة من النحت يصاغ منه فعل ومصـــدر، مثـــل: بسمل يبسمل بسملة.

٢- أما القلة، فلم يصغ منها سوى أسماء، على أحد أنواع ثلاثة:

أ- **اسم لشيء** مثل: فرزدق وجلنبلق.

ب- **صفة** مثل: صلدم.

جـ- **نحت مشتق من الكنية**، مثل: بلحرث، من: بنى الحرث، وكذلك بلهجيم وبلعنبر وبلمهلب.

٣- المنسوب لمنحوت رباعي: في النسب للأسماء المركبة تركيباً مزجياً من مضاف ومضاف إليه، يبنى من جزأي المركب اسم على فعلـــل وينســـب إليه، مثل: حضرموت، فينسب إليها بقولهم: حضرمي.

وقد اتبع العرب في هذا النوع إحدى طرق ثلاث :

أ- يؤخذ فعل من الكلمة الأولى، ويكمل من الثانية، مثل: النسب إلـــى تـــيم اللات بقولهم: تيملي، والنسب إلى عبد الدار بكلمة: عبدري.

ب- تؤخذ فاء وعين الكلمتين، ويصاغ منهما فعلل، مثل: عبشمي، في النسبة إلى عبد الشمس.

ج- إذا اعتلت عين الثاني أكمل البناء بلام الثاني، ونسب إليـــه، كمـــا فـــي عبقسي ومرقسي في النسبة إلى عبد قيس وامرئ القيس.

د- المنسوب لمنحوت خماسي: ويكون على وزن فعلل، فيقال في النســـب إلى عبد الشمس عبشمسي وفي النحت من الشافعي الحنفـــي: شـــفعنفي، وفي النحت من حنفي معتزلي: حنفلتي.

وقد أورد الباحث في نهاية بحثه جدولاً ببعض الألفاظ المنحوتـــة فـــي اللغـــة العربية، وقد بلغ عددها مائة وثلاثة، وكلها مأخوذة من الكتب اللغوية القديمة.

وقد علق بعض العلماء على البحث[١]، فرأى الأمير مصطفي الشهابي أن كلمتين عربيتين نُقرُهُمَا في مقابل المصطلح الأجنبي أفضل من أن نوردهما في كلمة واحدة منحوتة مبهمة الدلالة، واستشهد بالمصطلحين: مستقيمات الأجنحة، وهو أفضل من الكلمة المنحوتة بدلا منه: (مسجنيات)، وشائكات الرؤوس، وهو أفضل من كلمة: (شورسيات) المنحوتة. ورأي ألا نضع قواعد عامة للنحت، ولا نلجأ إليه إلا عند الضرورة الملحة وبشرط أن تكون الكلمة المنحوتة مستساغة، وعلى أوزان اللغة العربية المألوفة.

وذهب الشيخ محمد على النجار إلى أنه من العسير وضع قواعد عامة للنحت يمكن تطبيقها في كل الحالات؛ فالنحت سماعي لا قياسي.

كتب الدكتور **إبراهيم أنيس مذكرة في موضوع النحت**[٢] ألقيت على لجنة الأصول بالمجمع القاهرة، ذكر فيها أن اللغويين المحدثين حين يلحظون تطور البنية في الكلمات يؤكدون لنا أن الاتجاه العام في تطورها يميل إلى تقصيرها واختصارها، وقد مال الناس إلى اختصار الكلمات ميلاً كبيراً نظراً للسرعة التي أصبحت حياتهم تتسم بها في هذا العصر. ونلحظ هذا في كلمات إنجليزية مثل Photo و Lab، وفي كلمة "يونسكو"، وفي تسمية هيئة الإذاعة البريطانية بالحروف الأولى من اسمها. وظاهرة النحت في اللغة العربية تمثل هذا الاتجاه العام نحو الاختصار: فقد مال العرب إلى الاستغناء عن بعض العبارات المشهورة، واستبدالها بأقل قدر من الإشارة إليها في صورة كلمة واحدة فعلاً كانت أو مصدراً[٣]. وقد ورد عن القدماء أمثلة كثيرة من النحت ولكن ابن فارس وأمثاله قد أسرفوا في تلمس أمثلة النحت في معظم كلمات اللغة

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية- ج ١٣: ص ٧٧-٧٨.
[٢] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٣١: ص ٢٠٢- ٢٠٣.
[٣] من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس: ص ٨٦.

العربية الرباعية والخماسية. والقياس الصحيح للكلمة المنحوتة- عند الباحث- هو وجود ما نحت منه، واستعماله جنباً إلى جنب مع الكلمة المنحوتة في بعض الظروف من أمثال: بسمل وسمعل وحيعل.

وقد روى عن العرب من النحت ما يكفي لأن نسير على منواله في مصطلحات العلوم؛ ولذلك قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز النحت في المصطلحات العلمية. ورأى أن يضع للجان المصطلحات العلمية توجيهات يسترشدون بها هي:

١- حين تكون الكلمة المنحوتة فعلاً متعدياً، يكون وزنه (فعلل) ومصدره: (الفعللة)، وحين تكون فعلا لازماً، يكون وزنه (تفعلل) ومصدره: (التفعلل)؛ وذلك لأن معظم الكلمات المنحوتة وردت عن العرب على هذه الأوزان.

٢- أن يجعل الوصف على صيغة (فعللي)، بإضافة ياء النسب مثل: عبشمي ودرعمي وأنفمي.

٣- لا تزيد الكلمة المنحوت منها في المصطلحات العلمية الحديثة على كلمتين.

٤- يؤخذ من كل من الكلمتين بعض الأصوات، مع ملاحظة ترتيبها.

٥- يتوقف نجاح الكلمة المنحوتة على حسن جرسها، وإيحائها بالمعنى الأصلي. ويترك لمجلس المجمع إقرارها نهائياً.

وعلينا أن نلحظ أن هذه الكلمات المنحوتة سيقتصر استعمالها على المجالات العلمية، فلا يجب أن ينزعج اللغويون لما بها من غرابة على آذانهم.

وترى الباحثة صحة المقياس الذي أورده الباحث للكلمات المنحوتة: وهو وجود ما نحتت منه، واستعماله إلى جانبها أحياناً؛ فهذا المقياس- في رأيها- يغربل الكلمات المنحوتة ويصفيها مما يظن خطأ أنه نحت، مثل الكثير من أمثلة الرباعي- الذي ذهب ابن فارس إلى أن أكثره منحوت- مثل: البرقع (من: برق ورقعة)، وبعثر (من: بعث وأثير) والجلمود (من: جلد وجمد)، وجمهر (من: جمع وهار)، والخرطوم (من: خرط وطعم)، والصلدم وهو الشديد الحافر (من:

الصلد والصدم)، وعبقر (من: عب قر)، والعب: اسم للبرد الذي ينزل من المزن، والقر: البرد.

فلا شك أن هذه الكلمات الأخيرة استعملت دون أن يستعمل إلى جانبها ما نحتت منه- على حد زعمهم- وفي هذا ما يشير إلى أن لها دلالة مستقلة بالمعنى- وليست مجرد اختصار للكلمتين المركبتين، أما الكلمات المنتهية بالميم، مثل: الخرطوم والبلعوم والحلقوم والصلدم، فقد كانت الميمم فيها علامة التنوين في اللغة الحميرية القديمة والأكادية والعبرية. وقد تنوسي أصلها في هذه الكلمات، واستعملتها لهجات الشمال على توهم الأصلة في الميم[1]، فظن بعض العرب أنها جزء من كلمة منحوت منها.

كما نرى أن يترك للعلماء حرية اختيار مصطلحاتهم في فروع العلوم المختلفة، فإذا نحتوا من الكلمات ما يقابل المصطلحات الأجنبية، وشاعت في الأوساط العلمية مصطلحاتهم المنحوتة، كان ذلك أيسر في التعبير والتأليف العلمي. أما إذا لم يرتض العلماء بعض المصطلحات المنحوتة واستعملوا المصطلحات الوصفية أو التعريفية بديلاً عنها، فالحكم في هذه الحالة للذوق العلمي ولمدى شيوع المصطلح. وكثيراً ما أقرت المجامع اللغوية مصطلحات لم يكتب لها الشيوع.

---

[1] من أسرار اللغة: ص ٩٠.

أولاً : القرارات الخاصة بالتعريب :

التعريب: [١]

"يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية- عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم."

وأقر المجمع قواعد تتعلق بعمل اللجان، أعدها الشيخ أحمد الإسكندري، ومنها ما هو خاص بالتعريب مثل:

١- "يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم، إلا إذا اشتهر المعرب." [٢]

٢- ينطق الاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب." [٣]

في تعريب أسماء العناصر الكيميائية[٤]:

"عند تعريب أسماء العناصر الكيميائية التي تنتهي بالمقطع (ium) يعرّب هذا المقطع بـ(يوم)، ما لم يكن لاسم العنصر تعريب أو ترجمة شائعة، فيعرب منتهياً بالمقطع (يوم) إلى جانب تعريبه الشائع."

في تعريب أصناف المواليد[٥]:

١- ترجمة الألفاظ العلمية بمعانيها هي المجال الأوسع في حلقات التصنيف العليا وهي الشعب (Phylum (Embranchement Fr. والطوائف (Class (Classe Fr.، والرتب (Order (Ordre Fr..

---

[١] صدر في الجلسة ٣١ من الدورة الأولى: محاضر الجلسات: ص ٤٢٢، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني- الجلسة الأولى: ص٥، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص ٣٣، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ٨٣.

[٢] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- الجلسة ٣٣: ص ٤٢٩، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ٨٥.

[٣] المرجعان السابقان: ص ٤٣٠، ص ٨٦، على التوالي.

[٤] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ٩٠.

[٥] البحوث والمحاضرات- مؤتمر مجمع اللغة العربية- الدورة ٢٦: ص ٢٨١، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ٩١-٩٢.

٢- أسماء الفصائل Family (Famille Fr.)، والقبائل Tribe (Tribu Fr.) تكون عربية أو معربة، على حسب اسم النبات الذي تنسب إليه.

٣- أجناس المواليد التي ليس لها أسماء عربية تعرب أسماؤها العلمية، إذا كانت منسوبة إلى أعلام، وتترجم بمعانيها إذا أمكن ترجمتها في كلمة عربية واحدة سائغة، وإن لم يكن ذلك ممكناً رُجح تعريبها.

٤- لا مجال للتعريب في الألفاظ العلمية الدالة على أنواع النبات؛ لأن جميع هذه الألفاظ أو معظمها نعوت أو صفات أو منسوبات إلى أعلام، تترجم ترجمة في جميع اللغات الحية.

٥- يوجد مجال للترجمة والتعريب جميعاً في الألفاظ الدالة على السلالات: Strain (Souche Fr.) وعلى الأصناف (الضروب) Variety (Variété Fr.).

٦- لا مجال للنحت ولا للتركيب المزجي في تصنيف المواليد، ولا حاجة إليهما.

٧- تجمع أسماء الشُّعَب Phylum (Embranchment Fr.) والطوائف Class (Classe Fr.)، والرتب Order (Ordre Fr.) جمعاً مؤنثاً سالماً (بالألف والتاء)، وتجمع أسماء الفصائل Family (Famille Fr.) والقبائل Tribe (Tribu Fr.) بالتاء المربوطة."

ثانياً : القرارات الخاصة بالتوليد :

المولَّـــــد[1]:

"المولد هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب.وهو قسمان:

١- قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب: من مجاز أو اشتقاق، أو نحوهمـــا، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنه عربي سائغ.

٢- وقسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب: إما باستعمال لفظ أعجمـــي لـــم تعرّبه العرب- وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره- وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة، لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً.

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام."

ولما كانت الأساليب المستحدثة- التي أقر المجمع صحتها، ولم يســبق للعرب أن استعملوها استعمال المحدثين- تدخل ضـــمن إطـــار التوليـــد، رأت الباحثة إيراد القرارات الخاصة بتلك الأساليب ضمن قرارات التوليد.

قرارات خاصة بالأساليب المولدة

كل عام وأنتم بخير[2]:

يخطئ بعض النقاد ما يشيع من قول الناس في أعيادهم: "كل عام وأنتم بخير"، بناء على أنه لا موضع للواو هنا، والصحيح عندهم أن يقال "كـــل عـــام أنـــتم بخير". وقد درست اللجنة هذا التعبير، وانتهت إلى أنه جائز على أن يكون كل عام مبتدأ حذف خبره، والتقدير: كل عام مقبل وأنت بخير. أما الواو فهي للحال والجملة بعدها حال.

---

[1] محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة- دور الانعقاد الأول- الجلسة ٢٤: ص ٣٤٨، المرجع السابق- دور الانعقاد الثاني- الجلسة الأولى: ص ٦، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص٣٣، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص٦.

[2] محاضر جلسات المجلس- الدورة ٤١: ص٣٠٨.

فلان أحسن من ذي قبل[1]:

درست اللجنة هذا التعبير فتبين لها أن الأصل الفصيح فيه أن يقال (فلان أحسن منه قبل). وترى اللجنة أن (ذي) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيّء. والكلام على حذف مضاف، والتقدير: حال فلان أحسن من التي قبل. وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال.

سافر عبر البحار، كان النصر حليف العرب في معاركهم عبر التاريخ[2]:

تجري الأقلام في لغة العصر بمثل هذين التعبيرين. وقد درستهما اللجنة، وانتهت إلى أنهما جائزان صحيحان: أولهما: على الحقيقة. والثاني على المجاز بتشبيه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التي يقطعها المسافر.

أما لفظ (عبر) فهو: إما ظرف حل محله المصدر، وإما حال على التأويل باسم الفاعل.

(ما كدت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب) [3]:

يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول وأمثاله، مما تأتى فيه حتى بعد خبر كاد المنفية. وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه يقوم على الادعاء؛ لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول.

(كاد الأمر لا يتم) [4]:

يشيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين.. وقد يظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها. وترى اللجنة أنه صحيح مقبول لما يأتي:

---

[1] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤١: ص٢٨٥، ص ٣١٥.
[2] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤١: ص٢٨٥، ص ٣١٤.
[3] محاضر جلسات (المجلس)- الدورة ٤١: ص٢٨٤، ص ٣٠٨، ٣١٣.
[4] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤١: ص٢٨٣- ٢٨٤، ص ٣١٢.

أولاً : لجملة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش، إذ قال- في قولـــه تعـــالى "إذا أخرج يده لم يكد يراها"- فإذا أدخل النفي على (كاد) قبلها أو بعدها لم يكـــن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: يكاد لا يراها. ومثله ما جاء في كليات أبى البقاء، حيث قال: "ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليه أو متأخراً عنه، نحو "وما كادوا يفعلون" معناه: "كادوا لا يفعلون"، وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضاً: معناه: "كادوا لا يفعلون".

ثانياً : لوروده في إحدى روايتين لبيت زهير:

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأُقفر من سلمى التعَانيق والثقل.

(من على المنابر) [١]:

يخطئ بعض النقاد نحو قول القائل: "من على المنابر" متوهمين أن مثـــل هـــذا ممتنع لدخول حرف الجر على حرف الجر. وقد بحثت اللجنة هذا، ثم انتهـــت إلى أن الأسلوب جائز لما يأتي:

أولاً : أن (على) هنا اسم بمعنى فوق، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة، وفي مقدمتهم سيبويه.

ثانياً : وروده في شعر من يحتج بكلامه، مثل قول مزاحم العقيلي:

غدت من عليه بعد ما تم حمئها تصِلّ، وعن قيض ببيداء مجهل.

(فلان خطيبا أعظم منه كاتباً) [٢]:

يستعمل الكاتبون هذا التعبير على ثلاث صور:

١- محمد خطيباً أعظم منه كاتباً. (بنصب الوصف ورفع اسم التفضيل).

٢- محمد خطيبٌ أعظم منه كاتباً. (برفع الاثنين).

٣- محمد خطيبٌ أعظم منه كاتباً. (برفع الأول ونصب الثاني).

---

[١] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤١: ص٢٨٣، ص ٣٠٨.

[٢] مؤتمر الدورة ٤٠: ص ١٩٨- محاضر جلسات المجلس الدورة ٤٠: ص٥٣٨.

وترى اللجنة أن الصورة الأولى هي أفضل الصور الثلاث؛ لأنها أفصحها وأبعدها من التكلف في التخريج والتأويل.

(قلت له أن يفعل كذا) [1]:

عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجي) لتخطئة قول كاتب مثلا: قلت له أن يفعل. والصواب في رأيه أن يقال: قلت له ليفعل، بلام الأمر، أو: قلت له يفعل، بدونها- مع جزم الفعل أو رفعه. واعتماده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول.

ويبدو أن هذه التخطئة بنيت على أساس توهم كون (أن) هنا مفسرة، وبالموازنة بين أقوال النحاة في (أن) المفسرة تبين أن بينهم خلافاً في وقوعها بعد القول: فمنهم من أجاز، ومنهم من منع. ولكن (أن) في التعبير الذي توجهت إليه التخطئة ليست هي المفسرة؛ بدليل أن المستعمِل له ينصب ما بعدها، فلا يختار له أن يقول: قلت لهما أن يفعلان، ولا: قلت لهم أن يفعلون.. بل هي مصدرية، والمصدر المؤول إما بدل من مقول مقدر، وإما مجرور بالباء المحذوفة.

ولهذا ترى اللجنة أن التعبير جائز، لا حرج فيه على متحدث أو كاتب.

(وإلا لكان كذا) [2]:

"هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة"، "إن أعطى الإنسان ما طلب لتمنى أن يزاد".

يخطئ بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما مما تجيء فيه اللام بعد (إن) الشرطية، على أساس أن القواعد النحوية لا تجيز اقتران جواب (إن) باللام.

وقد درست اللجنة هذه المسألة، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين، وتوجيههما بأن اللام فيهما واقعة في جواب (لو) محذوفة ، أو في جواب قسم

---

(1) محاضر جلسات المجلس- الدورة ٤٠: ص٥٣٧، مؤتمر الدورة الأربعين: ص ١٩٨.

(2) محاضر جلسات المجلس -الدورة ٤٠: ص٥٣٦، مؤتمر الدورة الأربعين: ص ١٩٧.

مُقَدّر إذا كان الكلام يقتضي التوكيد.

هذا إلى أن مثل ذلك قد ورد في شعر من يحتج بكلامه، مثل قول النابغة :

فإن أفاق لقد طالت عمايته والمرء يخلق طورا بعد أطوار

وقول الشنفرى :

فإن تبتئس بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى أم قسطل

(حضر حوالي عشرين طالباً) [1]:

انتهت اللجنة إلى إجازة استعمال "حوالي" في غير المكان، وإلى أن هذا الأسلوب صحيح.

(قبل بالأمر) [2]:

مما شاع في كتابات المعاصرين قولهم: "قبل بالأمر". وقد درست اللجنة هذا الأسلوب وانتهت إلى إجازته: إما على تضمين الفعل فعلاً يناسبه، فيقال إن (قبل) مضمن معنى رضى، وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التي تتعدى بنفسها أو بالباء معاً، وهي كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه.

(هو الآخر- هي الأخرى) [3]:

مما تجري به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم: ([*] قد أدى واجبه، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبه)، و(فاطمة تصلي، وهند تصلي هي الأخرى).

درست اللجنة هذا الأسلوب، وناقشته من شتى نواحيه، وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة، وقد يكون للتبكيت على نحو ما جاء في تفسير الإمام الرازي من قوله: "يقول من يكثر تأذيه من الناس- إذا آذاه إنسان-: هو الآخر جاء يؤذينا، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر فيفهم غرضه ، كذلك هنا ".

---

[1] مؤتمر الدورة الأربعين: ص ١٩١.

[2] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤٠: ص٥٤٣، مؤتمر الدورة الأربعين: ص ١٩٥.

[3] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢٠٢، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٤١.

[*] تظن الباحثة أن هنا كلمة سقطت أثناء الطبع، مثل: (فلان) أو اسم شخص.

هذا.. والضمير مبتدأ بعد الاسم في المثال الأول، ومؤكد للفاعل في المثال الثاني، أما لفظ الآخر، أو الأخرى، فهو بدل من الضمير في كلتا الصورتين.
ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأس على الكتاب فيه.

مشى بصور جيدة أو سار بشكل حسن[1]:

يخطئ بعض النقاد قول بعض المعاصرين: مشى بصورة جيدة، أو سار بشكل حسن. ويرون أن الصواب فيه: مشى مشياً جيداً، أو سار سيراً حسناً. وترى اللجنة أن الأسلوب الأول صحيح أيضاً؛ لأنه يتضمن بياناً لهيئة الحدث أو صاحبه.

ثار ضد الحكم[2]:

يخطئ بعض النقاد ما تجري به أقلام المعاصرين من قولهم: ثار ضد الحكم، ويرون أن الصواب هو أن يقال: ثار على الحكم. وقد درست اللجنة هذا، فانتهت إلى أن الأسلوب صحيح، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف.

أقدر الجندي لا سيما وهو في الميدان: (الواو بعد لا سيما) [3]:

تجري أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم: أقدر الجندي لا سيما وهو في الميدان. وقد درست اللجنة هذا الأسلوب، وراجعت أقوال العلماء فيه، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضي والبغدادي والصبان. وانتهت إلى أنه أسلوب عربي صحيح، يجري علىٰ الأصول النحوية، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد "لا سيما" فيه تصلح أن تكون حالاً.

(عاش الأحداث) [4]:

يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير: عاش الأحداث. وقد درست اللجنة

---

[1] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢٠١، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٤١.
[2] المرجعان السابقان.
[3] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢٠٠، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٤٠.
[4] المرجعان السابقان.

هذا التعبير، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، يقال لمن عاصر الأحداث ، سواء شارك فيها أم لم يشارك. وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (لابس).

الكتاب العشرون والباب الثلاثون (استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد)[١]:

ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد، فيقال: الكتاب العشرون والباب الثلاثون، ونحو ذلك.

(ها أنا أفعل) [٢]:

ترى اللجنة أنه يجوز دخول "ها" التنبيه على الضمير، دون أن يكون الخبر اسم إشارة، نحو: ها أنا أفعل، وها أنت تفعل، مستدلين على صحة ذلــك بالشــواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يحتج بقولهم، مثل قول الشاعر، وهو أبو كبير الهذلي:

ولوعا فَشَطَّتْ غربة دار زينب   فها أنا أبكي والفؤاد قريح

ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد: "ثم ها أنا أموت على فراشــي"..ومــا ينسب إلى المستورد بن علفة الخارجي: " وها أنتم تعلمون ما حدث"..

ولهذا لا حرج على كاتب أن يكتب: ها أنا، وها أنت، وها هو، وما يشبه ذلــك من الضمائر.

(أكثر من واحد) [٣]:

ترى اللجنة جواز قول الكتاب: فعل كذا أكثر من واحد، وما أشبهه؛ لأن أفعــل التفضيل قد يخرج من الدلالة على المشاركة بين أمرين في أصل المعنى مــع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فيدل على مجرد الوصف بأصل المعنى. وقد جاء أفعل التفضيل على هذا الوجه في آيات من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى:

---

[١] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ١٩٦، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٤٠.
[٢] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ١٩٦، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٣٩.
[٣] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ١٩٥، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٣٩.

" أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدى"، وقوله تعالى: "أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة". كذلك ورد التعبير بأكثر من واحد في فصيح الكلام، مثل ما جاء في قصة الغزو من كتاب الاشتقاق لابن دريد: "جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة"، وما جاء في مادة (خضر) من صحاح الجوهري: "كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جرة واحدة". وعليه قوله تعالى: ".. فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث"، فإن معناه: "فإن كانوا أكثر من أخ واحد، أو أكثر من أخت واحدة.. وعلى هذا المعنى كان الحكم الشرعي في التوريث.

جواز قول الكتاب: هب أنى فعلت[1]:

يخطئ بعض العلماء إيراد أن ومعموليها بعد (هب) في نحو: "هب أنى فعلت كذا"، ويقولون إن الصواب في مثله: "هبني فعلت" و"هبه فعل" بوصل الفعل بالضمير. وترى اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح لما يأتي:

١- لما نقله "الشهاب الخفاجي" عن "ابن بري" من أنه غير ممتنع إذا جعل "هب" بمعنى "احسب".

٢- ولما جاء في "المغني" من تصحيحه وروده في قول القائل في المسألة المعروفة بالحجرية أو المشركة، وقد ذكرت أيضاً في "اللسان" في مادة: شرك.

٣- ولأن "هب" من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين. ومن المقرر أن هذه الأفعال تسد فيها (أن) ومعمولاها مسد المفعولين.

جواز قول الكتاب: جاءوا واحداً واحداً[2]:

يخطئ "فريق من النقاد قول بعض الكتاب: جاءوا واحداً واحداً، وما يشبهه، على أساس أن الصواب في مثله: جاءوا أحاد أو موحد.

---

[1] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢١٤، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٣٨.
[2] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢١٤، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٣٧.

وقد درست اللجنة هذا فرأت أن أحاد أو مَوْحد معدول بهما عن : واحد واحد، وهذا العدول لا يمنع من الأصل؛ لأن استعمال المعدول عنه جائز كما في عامر وعمر. ولهذا تقرر اللجنة أن هذا التعبير صحيح.

ذكر (ذا) بعد (كم) في نحو: كم ذا نصحتك[1]:

يذهب بعض الباحثين إلى تخطئة وقوع (ذا) بعد "كم" في نحو: "كم ذا نصحتك". وترى اللجنة أنه تعبير صحيح، يوجه على أن (ذا) زائدة فيه، استناداً إلى ما جاء في اللسان عن ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بذي وذا، فتكون حشوا لا يعتد به.

جواز استعمال "انعدم الشيء"[2]:

استعمل المتكلمون والفقهاء كلمة (انعدم). وقد تناقش اللغويون في ذلك فخطأه فريق، واستضعفه آخر، وعده ثالث غير جيد. فمن الأول قول صاحب التاج (٨: ٣٩٣ مادة: عدم):

"وقول المتكلمين وجد الشيء فانعدم من لحن العامة. ووجهوه بأن (انفعل) مطاوع (فعل). وقد جاء مطاوع أفعل كأسقفته فانسقف، وأزعجته فانزعج قليلا. ويخص بالعلاج والتأثير.." ثم قال نقلاً عن المفصل للزمخشري: "ولا يقع، أي انفعل حيث لا علاج ولا تأثير، ولذا كان قولهم انعدم خطأ "أ. هـ.

ومن الثاني قول ابن يعيش في شرح المفصل (٧: ١٦٠): "واعلم أنه لا يستعمل (انفعل) إلا حيث يكون علاج وعمل، فلذلك استضعف (انعدم الشيء).

ومن الثالث قول الجاربردي في شرح الشافعية (ص: ٥٠): "قوله: يختص- أي انفعل- بالعلاج، يعنى خصوا هذا البناء للمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم. كأنهم لمَّا خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جلياً واضحاً، فلا يقال: علمته فانعلم... وقال (ابن الحاجب) في شرح المفصل: " انعدم ليس بجيد ".

---

[1] محاضر جلسات مؤتمر الدورة ٣٨: ص ٢٣٦، قسم البحوث- مؤتمر الدورة ٣٨: ص١٤٣.

[2] محاضر جلسات مؤتمر الدورة ٣٧: ص ٣٩٤-٣٩٥، ص ٤٠٣- ٤٠٤.

وترى اللجنة- مع أنه ليس فيما تقدم نص صريح على صحتها- أنه يمكن إجازتها؛ نظراً لاستعمالها منذ قرون مضت، وللحاجة إليها كثيراً في المجالات العلمية.

دخول (قد) على المضارع المنفي بلا[1]:

ترى اللجنة أنه لا مانع من دخول قد على المضارع المنفي بلا، وعلى هذا يصح قولهم: "قد لا يكون".

جواز قول الكتاب: هل هذا الأمر يعجبك؟[2]:

يجري على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير: هل الكذوب يصدق؟ بدخول هل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية. وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر، على أنه جاء في الهمع (جـ٢- ص٧٧) تجويز الكسائي دخول "هل" على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير.

جواز قول الكتاب: حدث هذا أثناء كذا[3]:

جرى الكتاب على استعمال "حدث هذا أثناء كذا" بحذف حرف الجر، ولا بأس بذلك: إما بنصب أثناء على الظرفية، باعتبار أن أثناء ليست مكاناً مختصاً بل مبهم، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم: "أنفذت كذا ثِنْيَ كتابي" في نسخة من الصحاح واللسان وغيرهما، بنصب ثنى على الظرفية المكانية سماعاً، وثِنْى مفرد: أثناء، فيقاس على نصبه جمعه. ويقوي ذلك وروده في نصوص تدل على استعماله في القديم.

جواز قول الكتاب : فعلت كذا رغماً عنه[4]:

يستعمل الكتاب هذا التعبير: "فعلت كذا رغم كذا" أو "رغماً عن كذا"، والمسموع الفصيح في مثل هذا : "فعلت كذا على الرغم من كذا"، أو "برغم كذا". ويمكن

---

(1) محاضر جلسات مؤتمر الدورة ٣٧: ص ٣٩٤.
(2) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص ٢٥٧، مجلة مجمع القاهرة : ج٢٥: ص ٢٠٦.
(3) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص ٢٥٦ ، مجلة مجمع القاهرة: ج٢٥: ص ٢٠٦.
(4) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص٢٥٦، مجلة مجمع القاهرة: ج٢٥: ص٢٠٥.

أن يعلل استعمال "فعلت كذا رغم كذا " أو "رغماً عن كذا " بأن "رغم" هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منصوب على نزع الخافض. كذلك يمكن تعليل استعمال "عن" مكان "من" بأن الأولى تنوب مناب الأخرى، فإن "عـن" توافـق "من" وترادفها وتكون بمعناها، كما صرح بذلك النحاة.

تحقيق استعمال "تقدم إلى فلان بكذا" أي قدمه إليه أو طلبه أو التمسه[1]:

ترى اللجنة أن أصل معنى "تقدم إليه" دنا منه واقترب، وقد استعمل في معان منها قولهم: تقدم إلى فلان بكذا، وهما متساويان، أو المتقـدم أدنـى، ويكـون المعنى: طلب منه أو التمس. ومنها قولهم: تقدم إلى فلان بكذا أيضاً، والمتقـدم أعلى منزلة، ومعناه حينئذ: أمره به، وهذا كما يفرق في صيغة الأمر بين الأمر والدعاء والالتماس، بالنظر إلى حال المتكلم مع المخاطب، والتعبير على هـذا صحيح في المعنيين.

تصويب استعمال الكتاب (استهدف) متعدياً في مثل قولهم: "استهدف المصلحة العامة"[2]:

بحثت اللجنة فعل "استهدف" متعدياً في مثل قولهم "استهدف المصلحة العامة" مع أنه لم يرد متعدياً في كتب اللغة، فرأت تخريجه على أن السين والتاء فيه للجعل أو الاتخاذ، فاستهدف المصلحة العامة: جعلها أو اتخذها هدفاً.

(هو لما به) [3]:

ترى اللجنة أن تخريجه على أنه مثال "مما يفعل" بعيد ، وقد يمكن تخريجه على غير هذا الوجه. وما ورد عن الشواهد كاف للقول بأن التعبير " لما به "، فـي معنى أن المتكلم – "لما بي"– والغائب– "لما به"– في حال من الإعياء أو الكرب

---

[1] البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٤: ص ٣٢٩، ص٣٧١.

[2] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٣١: ص١٩٠، ص٢٧٨، مجلة المجمـع العلمـي العربي المجلد ٤٠: ج٣: ص٧١١.

[3] بحوث ومحاضرات– مؤتمر الدورة ٣٠: ص٣٢٧، مجلة مجمع القاهرة: ج١٨: ص١٠١.

الشديد ، تعبير سليم واضح الدلالة ويمكن إثباته في المعجم دون تخريج خاص.

تحقيق استعمال كلمة (سواء) مع (أم) ومع (أو) بالهمزة وغيرها[١]:

يجوز استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها، وفاقا لما قرره جمهور النحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية: سواء عليّ أحضرت أم غبت- سواء عليّ حضرت أم غبت- سواء عليّ أحضرت أو غبت- سواء عليّ حضرت أو غبت- والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة وأم في أسلوب سواء.

رئيسي[٢]:

يستعمل بعض الكتاب: العضو الرئيسي، أو الشخصيات الرئيسية وينكر ذلك كثيرون. وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة.

ثالثاً: قرار النحت:

"قرر المؤتمر الموافقة على جواز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية[٣]".

---

(١) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٤: ص ٣٢٩، ص٣٧٣.

(٢) قسم البحوث- مؤتمر الدورة ٣٨: ص ١٤٢، ص١٤٣.

(٣) صدر في الجلسة ١٢ من مؤتمر الدورة ١٤- مجمع القاهرة: محاضر الجلسات: ص٥٦٦، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص ١٥٨، البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣١: ص ٢٠٠، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص٩.

البـــاب الثـــالث

مشاكل لغوية

تدخل فى نطاق مسئولية المجامع

مشاكل لغوية تدخل فى نطاق مسئولية المجامع

من المهام الملقاة على عاتق المجامع اللغويـــة العربيـــة الدراســـات الخاصـــة باللهجات[١]، ودراسة القضايا التعليمية والتطبيقية، مثل: تيسير النحو والصرف، وتسهيل الإملاء، والدراسات الخاصة بتبسيط الكتابة المطبعية العربية، وكتابـــة الألفاظ الأجنبية بحروف عربية.

وستعرض الباحثة فيما يأتي أهم القضايا اللغوية فيها، وهى: دراسة اللهجـــات، وقضية تبسيط النحو والصرف، ثم تيسير الكتابة.

---

[١] لم يهتم المجمعان السوري والعراقي بدراسة اللهجات. وستوضح الباحثة ذلك فيما بعد.

الفصـــل الأول

دراســـة اللهجـــات

نظرة عامة:

اللهجة مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة بعينها، ويشترك فى هــذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة[1]. وبيئة اللهجة جزء من بيئة اللغة التي يكــون مجالها أكبر، حيث تشتمل على عدد من اللهجـــات التـــي تنفــرد كــل منهـــا بخصائصها، ولكنها تشترك كلها فى مجموعة من الظواهر اللغويـــة والعـــادات الكلامية التي تمكّن أفراد هذه البيئة الكبيرة من التفاهم والاتصال. وقد تختلــف اللهجة عن الأخرى في بعض الصفات الصوتية أو قليل من الصفات الخاصـــة بتركيب الكلمة أو فى معاني عدد من المفردات[2] ولكن يجب أن تشترك لهجات اللغة الواحدة فى النصيب الأكبر من المفردات ومعانيها، وفى معظـــم الأســـس التي يسير عليها تركيب الكلمات والجمل، وذلك مثل لهجتي الحجاز وتمـــيم، أو لهجتي القاهرة والإسكندرية مثلاً.

فإذا اختلفت معاني الكثرة الغالبة من مفردات اللهجة، وتبنت قواعد خاصة فـــي بناء كلماتها وجملها، فإنها لا تسمى لهجة، بل لغة قائمة بذاتها، ولكنها ترتبط مع غيرها بصلات تجعلها تنتمي إلى فصيلة لغوية واحدة، وذلك كما فى حالة كـــل من اللغتين العربية والعبرية، والإيطالية والفرنسية.

ومن الممكن تحديد اللغة بدقة، وفصلها من اللغات الأخـــرى، وتمييـــز أمـــاكن استخدامها جغرافياً، ولكن ليس من اليسير فصل اللهجات بعضها عن بعض؛ فقد تشترك بعض خصائص اللهجة فى غيرها من اللهجات، ويحدث بين اللهجـــات صراع شبيه بصراع اللغات. واللغة الفصحى فى أمة هي لهجة ســـادت علـــى

---

[1] د. إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية– ص ١٦.

[2] المرجع السابق : ١٧.

اللهجات الأخرى، وليست الأصل واللهجات فروع لها، كما كان يظن قديماً. وقد تحتوى الفصحى على لغات خاصة أو لهجات متميزة لفئات بعينها من المجتمع: كلغة العلوم ولغة السحرة، ولغة رجال الدين، ولغة اللصوص وطريدي القانون ولغة أصحاب الحرف.

وتنشأ اللهجات نتيجة عوامل مختلفة: جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية. والانعزال بين بيئات الشعب الواحد من الأسباب المهمة لنشوء اللهجات: فقد تفصل الجبال أو الأنهار أو الصحارى بين تجمعات شعب واحد، ويصعب الاتصال بين أعضاء هذه الجماعات فتؤدي قلة احتكاكهم إلى تكوّن بيئات لغوية منعزلة، تتطور لغة كل منها بمرور الزمن تطوراً مستقلاً يباعد بينها وبين اللغة المشتركة، ويختلف عن التطور الذي يحدث للبيئات اللغوية المجاورة؛ لأن ظروف الكلام تختلف بين البيئات المنعزلة ويؤدي هذا الاختلاف إلى تشعبها إلى لهجات مستقلة. ومن أمثلة تأثير العزلة على اللهجة ما نلاحظه من الفروق بين اللغة الإنجليزية في إنجلترا وأمريكا.

وللعزلة الاجتماعية أثرها فى تكون اللهجات، فإذ اختلفت البيئات المنعزلة فى حياتها الاجتماعية: كأن تشتهر فى إحداها حرفة خاصة، أو تختص أخرى بالزراعة أو الصناعة، كان لذلك أثر كبير فى بعد كل منها عن اللغة المشتركة، وتميزها عن غيرها. وللرحلات والتجارة أثر فى اتصال اللهجة بغيرها وتطورها فى اتجاه متميز عن التطور الذي يحدث للهجة نفسها فى منطقة أخرى.

وانتشار العلم والثقافة بين أفراد التجمع اللغوي ينهض بلغتهم ويساعد على تطورها فى اتجاه اللغة الفصحى، فيكون لهم لهجة مثقفة متميزة عن لهجات البيئات اللغوية المجاورة.

والظروف السياسية تساعد على تكون اللهجات أو اختلافها وتطورها: فاللغات الغازية تفرض سلطانها على اللغات أو اللهجات المغزوة ، وقد يكون لها السيادة

على اللغة المغزوة فيتحدث بها الشعب المهزوم ، وهذا ما حدث للغة الفرنسية في الجزائر قبل استقلالها. وقد يؤدي الصراع بين اللغتين إلى ميلاد لغة جديدة تكون مزيجاً من اللغتين الغازية والمغزوة. واحتكاك اللغات الغازية، ذات اللهجات المختلفة، باللغات المغزوّة ومعها لهجاتها، ينتج لنا أنواعاً جديدة من اللهجات. وذلك نلحظه في حالة اللغة العربية حين دخلت مصر والشام والعراق والمغرب: فقد أنتجت في كل دولة منها لهجة مختلفة عن اللهجة الأخرى، وذلك بسبب التطور المستقل الذي حدث للغة العربية في كل من هذه البيئات، إلى جانب أثر اللغات الأصلية في اللغة العربية، وتأثير العادات اللغوية السابقة على كل بيئة منها.

وقد نشأ علم اللهجات- بوصفه فرعاً من فروع علم اللغة- في خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، حين اتضحت أهمية دراسة اللهجات[1]. ويهدف هذا العلم إلى دراسة اللهجات دراسة وصفية وتاريخية؛ لتحديد قواعدها النحوية والصرفية، والبحث عن أصولها ونشأتها، وتوضيح الصلة بينها، وتسجيل اللهجات الحديثة؛ لأنها تشكل مرحلة تاريخية من الحياة الاجتماعية للشعب، وتؤدي دراستها إلى توضيح بعض الجوانب الغامضة والشاذة في الفصحى، وتكملة النقص فيها. ثم المقارنة بين اللهجات المختلفة واستنباط القوانين التي خضعت لها اللهجات قديماً وحديثاً.

كما أن دراسة اللهجات تعرفنا بتنقلات القبائل والشعوب، ومدى اختلاطها بعضها مع بعض[2].

وقد عرفت اللغة العربية لهجات مختلفة قديماً وحديثاً، فوجدت لهجة قريش وتميم وهذيل وطيئ وربيعة وقضاعة وبكر وبلحارث وبهراء، وساعد على

---

[1] من بحث للأستاذ نلينو عن اللهجات: محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- دور الانعقاد الأول: ص ٢٨٩.

[2] المرجع السابق: ص ٢٩١.

اختلافها انعزال القبائل. وقد رصدت ظواهر مختلفة لهذه اللهجات فـي كتـب النحو واللغة والأدب وفى القراءات القرآنية. ولكن الأدب الجاهلي وصل إلينـا فى صورة موحدة هي لهجة قريش؛ لأنها سادت وتفوقت علـى غيرهـا مـن اللهجات نظراً لمكانتها بين القبائل، وقيامها على سدانة الكعبة، بمـا لهـا مـن تقديس فى نفوس العرب قبل الإسلام وبعده، وللصقل الذي حدث للغتها بسـبب الأسواق الأدبية الدورية التي كانت تقام فيها، وبسبب التجارة؛ فصـارت لهـا منزلة لهجة العاصمة بالنسبة للهجات الأقاليم وخاصة الريف مما يـؤدي إلـى ذيوع الشعر والخطب التي استخدمت هذه اللهجة.

وفى العالم العربي الآن لهجات متعددة متباينة، كاللهجة المصـرية والسـورية والعراقية والسودانية والليبية والمغربية والسعودية والكويتية. وقد تتشعب كـل منها إلى لهجات مثل لهجة الصعيد ولهجة شمال الدلتا فـى مصـر، ولهجتـي الموصل والبصرة فى العراق. وقد أدى إلى اختلاف هذه اللهجات تـأثر اللغـة العربية باللغات الأصلية فى كل قطر، إلى جانب اللغات الأجنبية التي وفدت إلى معظم تلك البلاد وأثرت فى لهجاتها، مثل اللغات التركية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية[*] والفارسية.

وقد ظهر أثر هذا الاختلاف فى صور عدة، منها الإمالة والإشمام الملحوظـان فى بعض لهجات سورية ولبنان، أو الزيادة والنقص فى بعض حروف الكلمـة كرَجَّال لرجل[1]، و(حِنَّا) لنحن، ويوم (الرّبُوع) بدلا من الأربعاء فـى لهجـات قبائل نجد، والقلب فى مثل: (أنارِب) بدلا من أرانب، و(جَنْزَبِيـل) بـدلا مـن زنجبيل، و(اتْلَوَى) بدلا من التوى فى اللهجة المصرية، و(جُوز) للـزوج فـى

---

[*] ظهر تأثير اللغات الأوربية واضحاً فى لهجات المدن الساحلية: فقـد اسـتعارت كلمـات أجنبية من تلك اللغات واستعملتها فى لهجات الحديث، مثلما يستعمل أهل الإسكندرية كلمة (جوما) للممحاة، معربة من ثلاث لغات أوروبية، وكلمة (سمنتو) للأسمنت من الإيطالية، وكاستعمال أهل بور سعيد كلمة (كنال) للقناة ، من اللغة الإنجليزية.

[1] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٤٧.

اللهجات المصرية والسورية واللبنانية، و(عماي) بدلا من (معي) في اللهجة الليبية، والإبدال مثل: (الغفير) للخفير في اللهجة المصرية، وقد يجتمع الإبدال والقلب في مثل (إجْر) بدلا من رِجْل[1] في اللهجة السورية. ومن صور الاختلاف أيضاً التصحيف والتحريف، مثل: (هَاذا) بدلا من (هذا)، و(أبوكن) بدلا من (أبوكم) في لهجات سوريا ولبنان.

كان لنظرة العلماء العرب الأقدمين إلى اللغة الفصحى أثر في إهمال دراسة اللهجات. ويرجع ذلك إلى معيار الصواب والخطأ الذي حاولوا به تنقية لغتهم، والإصرار على تسجيل اللغة العربية الخاضعة لحدود زمانية ومكانية معينة، وعدم تسجيل ما عداها رغم شيوعه بين العرب. وقد أدى ذلك إلى ضياع جزء كبير من اللهجات العربية؛ فلم يصل إلينا منها سوى ما جاء مبعثراً في ثنايا الكتب المختلفة، إلى جانب ما اشتملت عليه كتب التصويب اللغوي[*]، فقد كان من أهدافهم إلقاء الضوء على الأخطاء الشائعة وتصويبها؛ حتى لا يشيع اللحن والفساد في اللغة المثالية التي ارتضوها. وهكذا لم تصل إلينا لهجة من اللهجات القديمة في صورة واضحة مكتملة، يمكننا دراستها واستنباط الأحكام منها، سوى اللغة الفصحى.

وفي العصر الحديث أهملت دراسة اللهجات العربية المعاصرة فترة؛ لما شاع من احتقار اللهجات العامية، والنظر بعين الاعتبار إلى الفصحى وخوفاً على اللغة الفصحى من أن تضار بدراسة أي لهجة غيرها، فتضعف مكانتها وتقتصر على قاعات الدرس.

---

[1] يمكن تفسير تطور هذه الكلمة بحدوث مماثلة لها بين اللام والراء تحولت بعدها إلى (رِجْر) ثم مخالفة بين حرفي الراء حولتها إلى (إجْر).

[*] مثل (أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري، و(لحن العامة) للكسائي.

وقد ذكر عيسى اسكندر المعلوف **بعض المؤلفات التي ألفها العرب، وعــالجوا بها دراسة اللهجات**[1]، ومنها: (رسائل في العربيــة العاميــة) لمحمــد عيــاد الطنطاوي، وقد طبع بعضها في ليبزيج عام ١٨٤٨م، و(اللغة العربية العاميــة في مصر والشام) لميخائيل الصباغ، وطبع في ستراسبورج عام ١٨٨٦م، ومنها الدعوة التي وجهها حفني ناصف إلى دراســة اللهجــات العاميــة ومقارنتهــا بالفصحى في رسالة (مميزات لغة العرب)[٢]، ولم تجد صدى كبيرا في نفــوس الدارسين، وطبعت ١٨٨٦م، ومنها (التحفة الوفائية في اللغة العامية المصرية)، للسيد وفاء محمد، وطبعت بالقاهرة ١٨٩٢م، ومنها (أصول الكلمات العاميــة) لحسن توفيق، وطبع بمصر ١٨٩٩م، و(اللغة العامية البغدادية) للقس جبرائيــل أوساني الكلداني البغدادي، ونشرها في مجلة الجمعية الأمريكية الشــرقية فــي ١٩٠١م، و(الدرر السنية في الألفاظ العامية وما يقابلها من العربيــة) لحســين فتوح ومحمد على عبد الرحمن، طبع بمصر عام ١٩٠٨م، و(رسالة في المقابلة بين لهجات بعض سكان القطر المصري) لحفني ناصف، تلاها فــي المجمــع الشرقي باستوكهلم[*]، و(اللغات السورية المحكية في سوريا ولبنــان) لفيليــب حِتّي، طبع ببيروت ١٩٢٢م، ثم قام إبراهيم أنيس عام ١٩٤٦م بنشر كتابه: (في اللهجات العربية)[٣]، معتمداً على رسالة حفني ناصف: "مميزات لغات العرب"، في كثير مما رواه، بعد عرضه عرضاً علمياً مؤسساً على ما تقرره النظريات الحديثة في دراسة اللهجات[٤].

---

[١] (اللهجة العربية العامية): مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص ٣٥٥ وما بعدها.

[٢] قدمت إلى مؤتمر العلوم الشرقية بمدينة فيينا بالنمسا في عام ١٣٠٤هـ.

[*] لم يحدد الباحث سنة الطبع، ولكنه ذكر أنها طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة.

[٣] ظهرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٤٦، والثانية ١٩٥٢، والثالثة ١٩٦٥، والرابعة ١٩٧٣.

[٤] في اللهجات العربية: ص ١٠.

أما مؤلفات المستشرقين فى اللهجات العامية فقد سردها عيسى إسكندر المعلوف أيضاً فى بحثه عن (اللهجة العربية العامية)[1]، ومنها (أصول اللغة العربية العامية) للمستشرق الفرنسي هربان، المتوفى ١٨٠٦م، وطبع فى فرنسا، و(بحوث فى اللغة العامية فى الجزائر) للويس جاك برنيه المتوفى ١٨٦٩م، و(جراماتيك اللغة العربية العامية) لكوسان دى برسفال المتوفى ١٨٧١م، و(أهمية جمع خواص الكلام الدارج) لمارتين هارتمان، وقد نشرت هذه المقالة فى مجلة المشرق ١٨٩٨م. و(تدوين اللغة المصرية العامية) لنلينو، طبع فى ميلانو ١٩٠٠م، و(الدليل لمتعلم العربية الدارجة فى المغرب والمملكة التونسية) جمعه بعض العلماء برئاسة مشويل وطبع ١٩٠١م، و(لغة حلب العامية) للأب لاون يوريار الفرنسيسكاني الحلبي، طبعت فى برلين ١٩٠١م، و(أبحاث فى العامية) لإنو ليتمان ولويس ماسينيون[*]، وبحث فى (لغة نجد الحالية) للمستشرق ج. هس ألقاه فى مؤتمر المستشرقين بأثينا ١٩١٢م، وأطلس لغوى صغير لسوريا ولبنان وفلسطين، نشره برجشتراسر ١٩١٥م، طبع فى ليبزيج ١٩١٧م[2].

ووجدت دراسة اللهجات فى الدول العربية بعد ذلك عناية ملحوظة من أبناء العربية. وانصب معظم اهتمامهم على دراسة اللهجات العربية القديمة المبثوثة فى بطون الكتب، ونوقشت الرسائل الجامعية فى هذا الجانب. كما اتجه بعض الباحثين إلى دراسة اللهجات العربية الحديثة[3]، ونوقشت بعض الرسائل

---

[1] فى مجلة مجمع اللغة العربية- ج١: ص٣٦٤ وما بعدها.

[*] لم يذكر الباحث سنة الطبع.

[2] البحوث الثلاثة الأخيرة أوردها الباحث فى مجلة مجمع اللغة العربية: ج٣: ص ٣٥٧- ص٣٦٣، ما عدا الأطلس اللغوي، فقد ذكره د. خليل عساكر فى نفس المجلة: ج٧: ص ٣٨١، محاضر الجلسات الدورة ١٥: ص ٤٣٥.

[3] ذكر د. خليل عساكر أنه قام فى صيف ١٩٤٨م برحلة لغوية إلى مديرية الفيوم لمدة شهر، زار أثناءه عشر مدن وقرى فى نواحيها الشمالية والجنوبية والغربية؛ تمهيداً لعمل أطلس

الجامعية أيضاً فيها.

والآن تهيأت الظروف الملائمة المعينة على دراسة اللهجات الحديثة دراسة واقعية تجريبية: فلدينا معاهد للصوتيات، وزودت بعض الجامعات بمعامل للتجارب الصوتية، وصار بإمكان الباحثين استخدام أجهزة التجارب النطقية التي تقيس نطق اللهجة بدقة إلى جانب شيوع أجهزة التسجيل الحديثة، وسهولة الانتقال من مكان إلى آخر. وفي وسعنا أن نستفيد من تلك الوسائل فائدة أشمل وأدق وأكمل فنرسل بعثات لغوية من الباحثين المتخصصين(*)، في دراسة اللهجات والمتدربين على استخدام تلك الأجهزة، إلى البيئات المختلفة، فتقيم فيها زمناً كافياً لدراسة لهجاتها بدقة؛ مما يؤدي إلى الحصول على دراسات علمية دقيقة لها قيمتها. وإذا ما كثرت هذه البعثات فشملت جميع البيئات اللغوية المتميزة بلهجاتها حصلنا على مسح علمي دقيق للهجات العربية، مما يفيدنا فى الدراسة العلمية الدقيقة للهجات وفي مقارنتها بالفصحى، ثم في تسجيل هذه اللهجات بوصفها وثائق علمية تفيد الأجيال القادمة في بحوثهم ومعرفة تاريخ لغتهم.

ولنا أن نقدر قيمة هذه الوثائق إذا ما عرفنا سرعة تطور اللهجات، فاللهجة أكثر

لغوي لمصر. وقد جمع منها مادة كافية لإعطاء فكرة أولية عن مناطق اللهجات فى الفيوم: محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١٥- ص ٤٣٨.

(*) دأبت كلية الآداب بجامعة القاهرة على إرسال البعثات اللغوية لدراسة اللهجات منذ زمن، فأرسلت بعثة إلى شبه جزيرة سيناء على رأسها د. عبد الوهاب عزام عام ١٩٤٠م: (مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧ : ص ٣٧٥)، وأرسلت الرحلة اللغوية التي اشترك فيها د. خليل عساكر عام ١٩٤٨م، وسبقت الإشارة إليها فى الحاشية، كما أرسلت بعثات أخرى منها بعثة فى أوائل السبعينات اشترك فيها بعض الباحثين والدارسين، ومنهم أستاذ الأدب الشعبي بالكلية.

وقد وافق مجمع اللغة العربية المصري على التعاون مع جامعة القاهرة فى إرسال بعثة إلى جزيرة العرب وبادية سيناء والصحراء الغربية المصرية لدراسة الشجر والنبات، بناء على اقتراح د. عبد الوهاب عزام: (مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص ٣٠٥)، ولكن الباحثة لم تستطع معرفة ما تم فى شأن هذه البعثة.

عرضة للتطور والتغيير من الفصحى؛ وذلك لانتشار وسائل الإعلام المختلفـة، ومعظمها يستخدم الفصحى أو لهجة العاصمة؛ مما يساعد على تقليل الفـوارق بين اللهجات المختلفة وبين لهجة العاصمة. ومن العوامل المساعدة على تغيـر اللهجات انتشار التعليم، وما يتبعه من استخدام لغة (مثقفة) هـي أقـرب إلـى الفصحى منها إلى اللهجة.

وليس من الصعب القيام بمثل هذا المسح العلمي على مستوى العـالم العربـي بأسره إذا ما تكفلت كل الدول العربية بالدراسة العلمية لمناطق اللهجات فيهـا، بحيث تقوم كل الدراسات على أسس علمية ثابتة واضحة محـددة، وبطريقـة موحدة متفق عليها بين جماعة من الخبراء فى هذا المجال، يختارون من أبـرز المتخصصين فى كل دولة، ويتم التعاون بينهم ووضع أسس العمل تحت إطـار عربي مشترك مثل الجامعة العربية. وإذا ما أرسيت دعائم المشروع كان على الجامعات فى كل دولة وضع خطة البحث فى اللهجات أمـام أعـين البـاحثين والمشرفين، وتخصيص الميزانية اللازمة لهـذه الدراسـات، بحيـث يحصـل الباحثون بعد دراسة هذا الفرع على رسائل الماجستير أو الـدكتوراه، بعـد أن يقوموا ببحث دقيق شامل عن اللهجة، مشتمل على الأطالس اللغويـة المبينـة لخصائصها. وبعد انتهاء هذه الدراسات الأولية يمكن لمجموعة الخبراء المقارنة بين نتائج هذه البحوث واستخلاص القوانين التي تخضع لها اللهجات العربيـة، وعمل الأطالس اللغوية للبلاد العربية ونشرها، والاستفادة من هـذه الدراسـات بوصفها مادة تساعد على دراسة اللهجات العربية القديمة، وتوضيح اتجاهـات تطورها.

موقف مجمع القاهرة من دراسة اللهجات

تنص المادة الثانية من مرسوم إنشاء مجمع اللغة العربية المصري على أن من أغراضه "أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية"[1]. وقد شكلت منذ بداية عمل المجمع لجنة خاصة باللهجات[2]، كان أعضاؤها سبعة هم[3]: الشيخ محمد خضر حسين، والأستاذ جب، والأستاذ فيشر، والأستاذ ليتمان، والأب أنستاس الكرملي، والأستاذ عيسى اسكندر المعلوف، والأستاذ السيد حسن حسني عبد الوهاب. وقد اختلف أعضاء المجمع فى دور انعقاده الأول حول المقصود ببحث اللهجات، هل هو البحث فى نشوئها، أم دراسة الألفاظ العامية وتحديد ما يقبل منها فى اللغة وما يرفض؟ وإزاء اختلافهم ألقى نلينو محاضرة عن اللهجات[4]، أثبت فيها أهمية دراستها نظرياً وعملياً، وبيَّن أقسام البحث فيها[*]، فاقتنع الأعضاء بعدها بضرورة دراسة اللهجات بالمجمع.

وفى مشروع تعديل لقانون المجمع حذفت الفقرة الخاصة بدراسة اللهجات، فتساءل عدد من الأعضاء عن السبب فى ذلك، وتكلم بعضهم فى فائدة الإبقاء على تلك الدراسة. ودارت مناقشة طويلة فى هذا الموضوع، اشترك فيها الأعضاء: فارس نمر ومنصور فهمي ونلينو وماسينيون وليتمان فى تأييد دراسة اللهجات، ووقف فى جانب المعارضة الأعضاء: علي الجارم وأحمد الإسكندري وأحمد العوامري. ثم أخذ الرأي على اقتراح بأن تطلب هيئة المجمع من وزير المعارف استئناف النظر فى هذه المادة ، وإعادتها فى مشروع القانون الجديد،

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج١: ص٧، محاضر جلسات دور الانعقاد الأول:ص٢٧.

[2] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص ٢٤٧.

[3] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص ٢٨٦.

[4] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص ٢٨٨- ص ٢٩٣.

[*] سيذكر هذا البحث بالتفصيل فى الدراسات الخاصة باللهجات.

ويقوم رئيس المجمع بإبلاغ هذه الرغبة إلى الوزير. وكان الموافقون على هذا الاقتراح أحد عشر عضواً والمعارضون ثمانية[١].

وقد قام رئيس المجمع بإبلاغ وزير المعارف بما طلب منه، وعرض عليه أن يحدد موعداً له يصطحب فيه عضوين يمثلان رأي الفريقين لكي يدلي كل منهما بحججه، واتفق الرأي على أن يمثل علي الجارم رأي الأقلية المعارضة، ويمثل منصور فهمي رأي الأكثرية الموافقة على إثبات دراسة اللهجات[٢].

وعلى الرغم من حذف المناقشة التي دارت بين طرفي تأييد الدراسة ومعارضتها، من محاضر الجلسات، إلا أننا يمكننا ملاحظة أن الجانب المعارض لم يكن يستند فى معارضته إلى عدم اقتناعه بفائدة الدراسة. وللتدليل على ذلك نورد الفقرة التي ذكرها منصور فهمي عند اختياره لمقابلة الوزير.

د. منصور فهمي- "سأحمل إلى معالي الوزير رأي الأكثرين من حضراتكم، وهم الذين يرون فائدة دراسة اللهجات، ويطلبون إثبات دراستها فى القانون، وكذلك أحمل رأي فريق الأقلية الذين لا ينكرون فائدة دراسة اللهجات، ولكنهم يخالفون فى طلب إثباتها فى القانون لأسباب أخرى." [٣]

وصدر المرسوم المعدل لبعض أحكام مرسوم إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فى ٢٨ مايو عام ١٩٤٠م، دون حذف الفقرة الخاصة بدراسة اللهجات[٤].

وقد عرضت لجنة اللهجات عدة قرارات على مجلس المجمع، فاختلف رأي الأعضاء حولها، وانتهى الأمر إلى الموافقة على قرار يحال إلى لجنة اللهجات لإعادة دراسة الموضوع على أساسه، والقرار هو[٥]:

---

[١] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- دور الانعقاد الرابع: ص ٣١- ٣٣.

[٢] المرجع السابق: ص ٥٦-٥٧.

[٣] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الرابع: ص ٥٧.

[٤] محاضر الجلسات- الدورة ٧: ص ٣-٥، ص٨.

[٥] محاضر الجلسات- الدورة ٧: ص٢٦.

" تدرس اللهجات العربية وتطبق عليها القراءات، وفى أثناء هذه الدراسة تدرس اللهجات العامية، ويُرَدّ الصحيح منها إلى أصوله فى اللغة العربية ".

ودرست اللجنة موضوع اللهجات على ضوء القرار المشار إليه، وقررت[1]:

١- دراسة اللهجات العربية وتطبيق القراءات عليها، وتكليف العضوين: إبراهيم حمروش ومحمد الخضر حسين بالبدء فى هذه الدراسة.

٢- تكليف العضوين منصور فهمي وعباس العقاد بموافاة المجمع بدراسة فـــى اللهجات العربية.

٣- تكليف عبد الحميد الدواخلي بتقديم بحث فى كيفية دراسة اللهجات، ومـــدى الصلة بين هذه الدراسة والعلوم المختلفة، وما درســه المستشــرقون مـــن اللهجات العربية.

وفى تقرير[2] للجنة اللهجات حددت أهداف العمل فيها كما يأتى:

١-استقراء الألفاظ والتراكيب الدائرة على الألسنة فى الأقطار العربيـــة، مـــن الناحية الصوتية، ومن ناحية المعنى. وتسجيل ذلك فى معاجم وأطالس لغوية.

٢-إتاحة الفرص أمام بعض المتخصصين فى الدراسات اللغويـــة والصـــوتية، للقيام برحلات علمية إلى البلاد العربية، وتسجيل نماذج من اللهجات الحديثة، من اللهجات المحلية للأقاليم أو من اللهجات الاجتماعية للطبقات المختلفـــة، فهذا يفتح آفاق البحث فى طرق تطور اللغـــة وتأثرهـــا بالبيئـــة الجغرافيـــة والمظاهر الاجتماعية.

٣-فإذا توفر للجنة قدر كاف من النماذج والمفردات لجأت إلى الدراسة المقارنة لتبين المظاهر الصوتية لكل لهجة عربية؛ مما يساعد على توضيح العلاقـــة بين اللهجات العربية الحديثة والقديمة، وطرق تحول الأصوات من الجهـــر إلى الهمس ومن الشدة إلى الرخاوة، وغير ذلك مما تعالجه القوانين الصوتية.

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ٧: ص٨١.

[2] محاضر الجلسات- الدورة ١٥: ص٤٢٤ ، مجلة مجمع القاهرة : ج٧: ص٣١٦.

وقد يمكنها أن تجمع ما يصلح للبدء فى عمل أطالس لغوية توضح تطور الأصوات، واختلاف الألفاظ والمعاني فى مختلف الأقاليم، وتحدد مواضع اللهجات فتلقي الضوء على تاريخ المفردات، وترسم حدود اللهجة ومناطق نفوذها.

٤-استقراء الروايات التي وردت فى أمهات الكتب عن اللهجات العربية القديمة.

٥-الاستعانة فى الدراسة بالأساتذة المتخصصين فى التاريخ الإسلامي؛ لبحث تنقل القبائل، وتوضيح أثر ذلك فى تطور لهجات الأقاليم واختلافها، وذلك بسبب الصراع اللغوي بين العناصر المختلفة مما ينعكس على اللهجات.

ومن الوسائل التي اتخذتها اللجنة لتحقيق هذه الأغراض إعداد نشرات استفتائية لجمع البيانات التي يمكن جمعها عن اللهجات العربية فى البلاد المختلفة. وقد بدأت بنشرة للاستفتاء فى بعض الأفعال الثلاثية المبدوءة بحرف الباء، مضبوطة على لهجة القاهرة، أعدتها لكي ترسل إلى الأقاليم للإجابة عن أسئلة معينة تبين أوجه الاتفاق والاختلاف فى استعمال هذه الأفعال فى كل لهجة.

وقد قرر مؤتمر المجمع الموافقة على خطة لجنة اللهجات[١]، وتيسير الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المبينة فى تقريرها السابق.

وإلى جانب أعمال هذه اللجنة ألقيت في اجتماعات مجمع القاهرة بحوث ومحاضرات تتناول أصول اللهجات وتطورها، ونشرت فى مطبوعاته مقالات تعالج كثيراً من مشاكل اللهجات.

---

[١] محاضر الجلسات: الدورة ١٥، ص ٤٥١.

موقف المجمع السوري من اللهجات

أما المجمع السوري فلم يحتو (المنشور العام)[*] الذي صدر بتشكيله على إشارة لدراسة اللهجات. كما أنه لم يهتم بهذه الدراسة ولم يشكل- ضمن لجانه- لجنة للهجات. وكان أحد أعضائه- وهو الشيخ عبد القادر المغربي- من المعارضين لدراسة اللهجات عند بحثها فى مجمع القاهرة، فقد ذكر عند مناقشة تقرير لجنة اللهجات الخاص بأهداف العمل فيها ما نصه:

"أرى أن دراسة اللهجات على هذه الطريقة تنافس عمل المجمع، فعمل المجمع تثبيت اللغة الفصيحة، ولا أعني لغة امرئ القيس ولبيد، بل لغة عربية فصيحة تصلح للصحف وللاستعمال الحديث. فإن قام المجمع بعمل هذه الخرائط اللغوية وأثبت عليها الألفاظ العامية، فإنه يعطي العامية بذلك اعتباراً فى أعين الناس يعرضون به عما نعلّمهم من الفصيح".

" وقد يكون بحث اللهجات مفيداً لأولئك الغربيين المستعمرين الذين ينزلون بالبلاد العربية المختلفة ذات اللهجات المختلفة؛ ليشتغلوا بالتجارة أو ليسعوا بالفتنة. أما اشتغالنا نحن بهذا العمل فحرام حرام."[١]

ويؤيد اتجاه المجمع السوري إلى إغفال دراسة اللهجات ما جاء فى تقرير لهذا المجمع عن مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى دورته الثالثة والأربعين[٢] من الإشارة إلى بحث ألقاه عبد الله بن محمد بن خميس، عضو المجمع المراسل

---

[*] سبقت الإشارة إلى هذا المنشور فى المدخل التاريخي الذي بدأ به هذا البحث، وذلك عند الحديث عن المجمع العلمي العربي- ص٣.

[١] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١٥: ص ٤٤٧. وكان هذا فى الجلسة المنعقدة فى ٨ يناير عام ١٩٤٩م، وكان العضو السوري الوحيد فى هذه الجلسة. فإذا لاحظنا أن المجمع السوري أنشئ عام ١٩١٩م، أي قبل ذلك بثلاثين عاماً عرفنا أن هذه المعارضة تعكس موقف المجمع السوري من اللهجات؛ إذ لو أقر المجمع السوري دراسة اللهجات لاقتنع أعضاؤه بأهميتها من خلال البحوث والمناقشات التي تدور فيه.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد ٥٢: ج٢: ص ٤٦٦.

من السعودية، وعنوانه: (العامية والكلمات الدخيلة واللهجات فى قلب الجزيرة العربية)، فقد أوردت المجلة تعليقاً على هذا البحث نصه:

"وكان البحث جيداً ممتعاً، وإن لم يخلُ من إشادة ببعض ما تلوكه الألسن في قلب الجزيرة بحجة فصاحته أو انتسابه إلى لهجات محلية ضيقة الانتشار." (*)

وهذا يعكس رأي مجمع اللغة العربية بدمشق عن اللهجات، فهو لا ينظر إليها بمقياس الدراسة اللغوية الحديثة، التي تتعامل مع اللهجة بوصفها مستوى للاستخدام اللغوي فى المجتمع، بل يعيب على الباحث حديثة عن العامية واللهجات، ومحاولة مقارنتها بالفصحى. ونلمح فى التعليق نظرة استخفاف باللهجات وازدراء لها.

(*) ورد النص فى نفس الصفحة من المرجع السابق.

موقف المجمع العلمي العراقي من دراسة اللهجات

لم ينص المجمع العلمي العراقي عند تكوينه في عـــام ١٩٤٧م علـــى دراســـة اللهجات[١]، وكذلك لم يشر نظام تعديله[٢] عام ١٩٤٩م، وقانون المجمع العلمي العراقي لعام ١٩٦٣م[٣] إلى هذه الدراسة.

ولم يكن بين اللجان التي شكلها لجنة لبحث اللهجات[٤]. ويبدو أن المجمع العلمي العراقي كان يرى البحث في اللهجات عملاً لا يدخل ضمن أعمال المجمع، رغم فائدته. ويتضح هذا الرأي مما ذكره عضـــو المجمعـــين اللغـــويين العراقـــي والمصري: محمد رضا الشبيبي- وكان العراقي الوحيد المشارك في الجلســـة- حول تقرير لجنة اللهجات بمجمع القاهرة، الذي سبقت الإشارة إليه، فقد قال:

"لاحظت في مجرى النقاش أن كثرة الآراء تميل إلى أن دراسة اللهجات لا تخلو من فائدة، ولكن المسألة المهمة هي: أهذه الدراسة من صميم أعمال المجمـــع أم هناك أعمال ومواضيع أهم من هذا يجب أن يشتغل بها المجمع؟" وأنـــا أوافـــق أكثرية الآراء على أن هذه الدراسة لا تخلو من فائدة للفصحى نفسها، ولكنـــي أرى أن يتركها المؤتمر للأشخاص الذين توفروا عليها في كل قطـــر عربـــي. ومن هؤلاء عدد من اللغويين في العراق عنوا بمفـــردات العاميـــة العراقيـــة[*] وقواعدها وأمثالها. وقد رأيت محاولات كهذه في مصر. أمـــا المجمـــع فعنـــده أعمال أهم من هذا تستغرق وقته وجهده"[٥]

---

[١] انظر المدخل التاريخي للبحث، تحت عنوان: المجمع العلمي العراقي: ص ٨.

[٢] المجمع العلمي العراقي- عبد الله الجبوري: ص ٤٢.

[٣] المرجع السابق: ص ١٠٠ وما بعدها، مجلة المجمع العلمي العراقي: ج ١٠: ص ٣٧١.

[٤] المجمع العلمي العراقي: ص ١٠٨- ١٠٩.

[*] منهم قائل هذا الحديث، فقد نشر (أصول ألفاظ اللهجة العراقية) ببغداد عام ١٩٥٦م.

[٥] محاضر الجلسات: مجمع القاهرة- الدورة ١٥: ص ٤٤٩.

موقف مكتب تنسيق التعريب من دراسة اللهجات

أما مكتب تنسيق التعريب فقد أنشئ بغرض خدمة التعريب، وليس من أهدافه دراسة اللهجات. وكل ما يربط مجلته بموضوع اللهجات ما يبعثه إليها أحياناً بعض الباحثين من دراسات خاصة بها.

عولجت في المجامع اللغوية العربية دراسات كثيرة عن اللهجات ومنها بحث كتبه أنو ليتمان بعنوان (لهجات عربية شمالية قبل الإسلام)[1]، و(دراسة فى اللهجة المصرية)[2] لعبد القادر المغربي، وبحث عن (عجائب اللهجات)[3] لمحمد كرد علي، وبحث عن (طريقة لكتابة نصوص اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية)[4] لخليل عساكر، و(كلمات من اللهجات السودانية، وأصولها العربية)[5] لعبد الله عبد الرحمن الأمين، و(بين الفصحى ولهجاتها)[6] لمحمد رضا الشبيبي، و(أمَالٍ من اللهجات العامية)[7] لعباس محمود العقاد، حاول فيه رد بعض الكلمات إلى الأصول اللغوية فى الفصحى. و(بعض ملاحظات فى اللهجة الليبية وصلتها بالفصحى)[8] كتبها محمد فريد أبو حديد، وبحث عن (الأمثال المغربية باللغة العربية العامية)[9] لمحمد الفاسي، و(لهجات الجنوب)[10] لمحمد رضا الشبيبي، ودراسة عن (اللهجات العربية)[11] لعباس

---

[1] مجلة مجمع القاهرة: ج٣: ص ٢٤٧.
[2] مجلة مجمع القاهرة: ج٣: ص ٢٩٠.
[3] محاضر جلسات مجمع القاهرة- الدورة ١٤: ص ٣٨٧.
[4] محاضر جلسات مجمع القاهرة- الدورة ١٦: ص ٥٢٠.
[5] مجلة مجمع القاهرة: ج ٩: ص ٧٠، محاضر الجلسات- الدورة ١٨: ص ٤٥٢.
[6] مجلة مجمع القاهرة: ج ٩: ص ١٢٢، محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ١٦٥.
[7] مجلة مجمع القاهرة: ج ١٠: ص ١٠٧.
[8] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٢٥: ص ١٣٩.
[9] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٧: ص ٢٠٧.
[10] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٧: ص ٢١.
[11] مجلة مجمع القاهرة: ج ٢٠: ص ٦١.

العزاوي، و(تغير الجيم إلى ياء فى لهجات شبه الجزيرة العربية)[١]، وهو بحث نشره جونستون فى مجلة معهد الدراسات الشرقية والأفريقية- التابع لجامعة لندن- وترجمه سعد مصلوح، و(نصوص من التراث اللغوي المفقود)[٢] لأحمد علم الدين الجندي، و(فى الجانب الإحصائي اللغوي)[٣] للباحث نفسه، و(دراسة فى حركية عين الكلمة الثلاثية فى العربية ولهجاتها)[٤] للباحث الأخير، و(دراسات فى النحو والقراءات)[٥] لأحمد مكي الأنصاري، و(الصراع بين القراء والنحاة)[٦] لأحمد علم الدين الجندي.

ومن بحوث اللهجات التي نشرت بمجمع اللغة العربية السوري بحث عن (الهجنة فى لهجة الحلبيين)[٧] لكامل الغزي، وسلسلة بحوث بعنوان (بقايا الفصاح)[٨] لشفيق جبري وقد حاول فيها أن يحدد مدى تطور الكلمات الفصيحة على ألسنة العامة. وبحث بعنوان (حول الفصحى والعامية)[٩] لساطع الحصري، وتتبع لبعض (كلمات من المغرب الأقصى)[١٠] لعبد القادرة زمامة، و(الكلمات التركية فى اللهجات العربية الحديثة)[١١] لفانيا مبادي عبد الرحيم، وبحث عن

---

[١] مجلة مجمع القاهرة: ج ٢٦: ص ١٨٣.
[٢] مجلة مجمع القاهرة: ج ٢٦: ص ١٩٦.
[٣] مجلة مجمع القاهرة: ج ٢٨: ص ١٨٠.
[٤] مجلة مجمع القاهرة: ج ٢٩: ص ١٧٣.
[٥] مجلة مجمع القاهرة: ج ٣١: ص ١٢٢.
[٦] مجلة مجمع القاهرة: ج ٣٣: ص ١٣٥، ج٣٤: ص ١١٣، ج٣٥: ص ١٢٨.
[٧] مجلة مجمع دمشق: المجلد ٧: ج ٩: ص ٣٨٥.
[٨] مجلة مجمع دمشق: المجلد ٢٠: ص ١٩٢، ٣٠٢، ٣٩٥، ومج ٤٠- ج٢: ص٣٦٩، ومج٤٤- ج٣: ص ٤٣٩، ومج ٤٥: ج٣: ص٤٤٥، وتحت عنوان (المجاز فى لغة العامة) في مج٤٧-ج٤:ص٧٢٣، ومج٥١-ج ٣: ص٤٦١ ، و مج ٥٣ - ج١: ص ٣.
[٩] مجلة مجمع دمشق: المجلد ٣٢: ج ٢: ص ٢٤١.
[١٠] مجلة مجمع دمشق: المجلد ٤٠: ج ٢: ص ٤٢٢.
[١١] مجلة مجمع دمشق: المجلد ٤٤: ج ٤: ص ٨٧٥.

(اللهجات العامية والفصحى)[1] لصبحي مارديني، وعن (لغة دمشق فى عصر المماليك)[2]، لشفيق جبري.

ومن البحوث التي عالجت اللهجات ونشرت بالمجمع اللغوي العراقي بحث عن (لهجة القرآن الكريم)[3] لجواد على، ودراسة فى (أصول اللهجة العراقية)[4] لمحمد رضا الشبيبي، وبحث فى (اللهجات المغربية والأندلسية)[5]، لإبراهيم السامرائى.

ومن الدراسات التي تناولت اللهجات، ونشرت بمجلة "اللسان العربي" التابعة لمكتب تنسيق التعريب بالرباط بحث بعنوان (الألفاظ المشتركة بين العاميتين فى المغرب والشام)[6] ونموذج من معجم للفصحى فى العامية المغربية[7] وهما لعبد العزيز بنعبد الله ، وبحث عن (الألفاظ المشتركة بين العاميتين المصرية والمغربية)[8] للباحث نفسه. ونُشر بها أيضا بحث بعنوان (الدارجة المغربية أفصح اللهجات العربية)[9] لإبراهيم حركات، حاول فيه الباحث إثبات أن اللهجة الدارجة فى المغرب تستمد معظم أصولها من الأندلس وبني هلال وبني سليم، وتحتفظ بطابع عربي أصيل. ودراسات مقارنة بين العاميات العربية بعنوان (نحو تفصيح العامية فى الوطن العربي)[10] لعبد العزيز بنعبد الله ، وبآخرها

---

[1] مجلة مجمع دمشق: المجلد ٤٥: ج ٣: ص ٦١٤.
[2] مجلة مجمع دمشق: المجلد ٤٦: ج ٣: ص ٤٥٧.
[3] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٣: ج ٢: ص ٢٧٠.
[4] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٤: ج ١: ص ٣٩٥.
[5] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ١٥: ص ٧١.
[6] اللسان العربي- العدد الأول.
[7] اللسان العربي- العدد الأول.
[8] اللسان العربي- العدد الثاني، وقد انتقده عارف النكدي فى مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠: ج٤: ص ٧٩٧- ٨٠٦، وعلق عبد العزيز بنعبد الله على النقد فى "اللسان العربي"- العدد ٤: ص ٣٦٠.
[9] اللسان العربي- العدد ٤: ص ٣٣.
[10] اللسان العربي- المجلد ٩: ج١: ص ٤٨٩، ج٢: ص ٥٢٩.

ثبت بالأصول العربية العامة[1]، وبحث عن (قضية الفصحى والعامية)[2] لساطع الحصري. ومما يختص باللهجات أيضاً- مما نشر بالمجلة- بحث بعنوان (الألفاظ الأجنبية فى لغة الصيادين والملاحين بالإسكندرية، وأصولها اللغوية[3] للعقيد إبراهيم الفحام، قدم فيه أمثلة من ألفاظهم ذات الأصول التركية والإيطالية والإنجليزية والأسبانية، وبيّن أصل الكلمة فى كل حالة.

وستعرض الباحثة فيما يلي نماذج من الدراسات التي عالجت اللهجات فى المجامع اللغوية، وهى وفق الترتيب الزمني:

١- دراسة اللهجات وأهميتها.
٢- اللهجة العامية فى لبنان وسوريا.
٣- الأطلس اللغوي.
٤- دراسات حول الفصحى والعامية.
٥- خصائص اللهجة البدوية فى إقليم ساحل مريوط.
٦- التميميون ومكانتهم فى العربية.
٧- اللهجة العامية المصرية فى القرن الحادي عشر الهجري.

---

[1] اللسان العربي- المجلد ٩: ج٢: ص ٦٥٩.
[2] اللسان العربي- المجلد ١٣: (أبحاث ودراسات): ص ٣١.
[3] اللسان العربي- المجلد ١٣: (أبحاث ودراسات): ص ٩٤.

دراسة اللهجات وأهميتها

من البحوث المهمة التي كانت السبب فى إقناع أعضاء مجمع اللغة العربية المصري بأهمية اللهجات بحث الأستاذ نلينو عن هذا الموضوع[1]. وقد بيّن فيه أن علم اللهجات أحد فروع علم اللغة، وكانت نشأته فى أواخر القرن التاسع عشر عندما اتضح أن اللهجات مبحث هام لعدة أسباب سترد فيما بعد.

وينقسم بحث اللهجات إلى قسمين أحدهما عملي والآخر علمي نظري. والقسم العملي ينقسم بدوره إلى نوعين:

الأول: خاص بتعليم اللهجة للأجانب، وتؤلف لهذا الغرض كتبٌ تشتمل على تفصيل قواعد اللهجة، وأخرى تسد حاجة الاستعمال اليومي.

الثاني: يدرس اللهجات ليصلح الخطأ الذي طرأ على اللغة الفصحى عن طريق اللهجات العامية.

أما القسم العلمي النظري فيدرس اللهجات دراسة علمية دقيقة لاستنباط قواعد الصرف والنحو التي تقوم عليها اللهجة، ثم استنباط الأصل الذي يرجع إليه كثير من الكلمات، ثم تأتى الدراسة المقارنة بين بعض اللهجات، مع كل ما تؤدى إليه من فوائد. وأخيراً يمكن تصنيف اللهجات تبعاً لنشأتها وصلات بعضها ببعض.

وعلم الأصوات يشكل أساساً من أسس دراسة اللهجات، وهذا العلم قد تقدم كثيراً فى الفترة الأخيرة، حتى أصبح من العلوم اللغوية وأيضاً من العلوم الطبيعية التجريبية. ومن مباحثه معرفة الأسباب المؤدية إلى تبديل مخارج الحروف، وتوضيح أثر صوت آخر من الكلمة نفسها أو فى كلمتين متصلتين.

وهناك رأيان ذاعا فيما مضى، وتبين علماء اللغات خطأهما: أولهما يذهب إلى أن اللهجات العامية ليس لها قواعد. ويرد عليه بأن كل اللغات الأدبية الفصيحة

---

[1] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ٢٨٩- ص٢٩٢.

لم يكن لها فى البداية قواعد مكتوبة، ثم استنبط النحاة القواعد مما أُلف فيها من الشعر والنثر.

والثاني يرى أن اللهجات فروع من اللغة الفصحى أصابها التحريف. وقد ثبت أن اللغة الفصحى فى كل أمة كانت فى الأصل لهجة من اللهجات وغلب استعمالها لأسباب دينية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فتفوقت على اللهجات الأخرى وشاع استعمالها. فاللهجات أخوات للغة الأدبية، وانحدرت جميعها من لغة أصلية واحدة، وتطورت كل منها فى اتجاه مختلف.

وقد حفظت اللهجات العامية ألفاظاً وتراكيب ضاعت من اللغات المكتوبة. ودراسة اللهجات العربية تساعدنا على فهم كلمات وعبارات غامضة فى المعاجم، أهمل شرحها اللغويون لعدم بحثهم عن أصلها. كما تفيد دراسة اللهجات فى معرفة تاريخ فئات كثيرة من الأمة، ومعرفة ميولهم وآدابهم، وفهم حقيقة تطورهم، وتجلو لنا الغموض الذي يكتنف تاريخ الأقوام البائدة، وتوضح لنا تنقلات الجيوش والقبائل والشعوب، وكيفية اختلاط بعض الأمم فى الأزمنة المختلفة.

وعلم اللهجات يتعدى المسائل اللغوية إلى الآداب أيضاً، ومنها الأمثال السائرة، ولها أهمية كبيرة؛ إذ إنها تشكل جزءاً لا يستهان به من حياة الشعب المادية والروحية؛ فتبرز لنا عواطفه وآماله ومعتقداته وعاداته، وفى هذا ما يفيد علماء النفس والاجتماع.

وينبغي ألا تؤجل دراسة اللهجات العربية؛ لأن انتشار التعليم باللغة الفصحى فى البلاد العربية سيؤدى إلى البعد عن اللهجة العامية، وقد تنسى بمرور الزمن فتضيع الآثار التي يقوم عليها البحث.

وضرب الباحث مثلا لذلك ما يحدث لبعض سكان الصعيد حين يقيم فى القاهرة مدة طويلة فينسى كثيراً من لهجته الأصلية متأثراً بلهجة العاصمة.

اللهجة العامية فى لبنان وسوريا

من أوائل البحوث التي درست فى اللهجات بحث عيسى إسكندر المعلوف عــن (اللهجة العامية فى لبنان وسوريا)[1] وقد قدم له ببحثين بعنوان (اللهجة العربية العامية)[2]. ذكر فى أولهما اختلاف آراء العلماء المعاصــرين حــول اللهجــة العامية بين مؤيد لدراستها ومعارض لتدوينها. ومحاولة بعضهم إصلاح العامية وردّها إلى الفصحى. ثم سرد مؤلفات القدماء فى اللهجة العاميــة العربيــة أو الدخيلة والمعربة [*]. ثم ذكر مؤلفات المعاصرين العرب فى العامية والدخيلــة والمعربة، وتناول بعدها مؤلفات المستشرقين فى لهجــات العربيــة العاميــة[3] بالسرد والتعليق أحياناً. وأكمل فى البحث الثاني ذكر المؤلفات الســابقة، بادئــاً بمؤلفات القدماء ثم مؤلفات المعاصرين من عرب ومستعربين، ثم تحدث عــن عناية المستشرقين باللهجات العامية.

وفى دراسته عن اللهجة العامية فى لبنان وسورية قدم للبحث بتوضيح أن تاريخ اللهجات العامية العربية يرجع إلى العصر الجاهلي، فقد اجتمعــت فــى اللغــة العربية الفصحى لهجات مختلفة؛ لاختلاف القبائل فيها، وبسبب الاحتكاك بمــن خالط العرب من الأمم الأخرى. وظهرت فى اللهجات العربية ظواهر مختلفــة، مثل الإمالة فى لغة تميم وقيس وأسد ونجد، وكانت متفشية فى العــرب الــذين أقاموا بالشام وببلاد الأندلس. ولا تزال آثار الإمالة ملحوظة في لهجــة الشــام والمغرب. واقتبس العرب بعض لهجات الفرس والعبرانيين والسريان وغيرهم من الأمم التي امتزجوا بها، مثل قلب ميم الجمع نوناً على نحو ما نــرى فــى

---

[1] مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية: ج٤: ص ٢٩٤- ص٣١٥.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج١: ص ٣٥٠-٣٦٨، ج٣: ص ٣٤٩- ص٣٧١.

[*] يبدو أنه فى ذلك الوقت (عام ١٩٣٤م) لم تكن التفرقة واضحة بــين العــامي والــدخيل والمعرب.

[3] سبقت الإشارة إلى أهم هذه المؤلفات فى مقدمة هذا الفصل.

(أبوكن) بدل (أبوكم) و(عرفتن) بدلا من (عرفتم)، وهو أسلوب سرياني شاع بين قبائل الشام والعراق، ومثل ما سرى إلى العربية من طمطمانية[1] حمير، نحو قولنا: (امبارح) بدلا من (البارحة). ومثل: إبدال الظاء من الضاد على نحو ما يفعل الأتراك فى نحو (مظبطة) بدلا من (مضبطة) ومثل إبدال الضاد لاما أو دالا- وهو لهجة سكان دير القمر فى جنوب لبنان- فيقولون: (دو الأمر) أى: ضوء القمر، وهى لغة سكان الطائف من ثقيف وهذيل، ومثل إدغام الكلمات مثل (ماشلة) فى (ما شاء الله) و(مينو؟) أى: من هو؟، وتعرف عند العرب باللخلخانية[2]، وهى لغة الشحر وعمان. إلى غير ذلك من خصائص اللهجات مما نقلته القبائل معها إلى البلدان التي استقرت فيها، فشاعت بين السكان هناك.

ثم انتقل إلى موضوع البحث، فعرف اللهجة العامية، ثم ذكر العوامل اللغوية التي تنازعت الفصحى فحولتها إلى العامية، وهى: النحت والقلب واللحن والإبدال والزيادة والاختزال والتصحيف والتحريف[*] وردَّ الكلمات العامية الشائعة فى لهجة سوريا ولبنان إلى الفصحى من خلال هذه المؤثرات. فعزا إلى النحت مثلا قولهم: (إيش بدّك) والأصل (أي شيء بودك)، و(هلّق) أى (هذا الوقت)، و(أيوه) من (أى والله)، و(هَلْقَدْ) من (هذا القدر)، و(منين) أي (من أين)، و(ما عليش) أي (ما عليه شيء) وغيرها.

---

[1] مميزات لغات العرب- حفني ناصف: ص١٢، فى اللهجات العربية: ص ١٤٠- ١٤٢.

[2] ذكر حفني ناصف أن اللخلخانية هي حذف فى بعض الحروف اللينة، وأورد مثالا واحداً هو (ما شله)، فقيد الحذف بأصوات اللين فقط، وبناء على ذلك لا يصلح مثال الباحث (مينو؟)؛ لأن المحذوف هو صوت الهاء، ولا يدخل فى أصوات اللين: (مميزات لغات العرب: ص٢٨). أما إبراهيم أنيس فقد ذكر أن اللخلخانية حذف بعض الأصوات، ممثلا بنفس المثال الذي أورده حفني ناصف. فلم يقيد الحذف بأصوات معينة. وإن كانت الباحثة تلحظ من أسلوبه أنه نقل هذه الفقرة من المرجع السابق، ويؤيد ذلك تصريحه فى المقدمة بأنه اعتمد على رسالة حفني ناصف. (فى اللهجات العربية: ص ١٣٥).

[*] زاد عليها (الدخيل) ولكنه لا يدخل ضمن العوامل التي ذكرها.

وأشار إلى القلب، مع توضيحه بأنه تقديم حروف أو تأخيرها فى الكلمة. وأرجع إليه قولهم فى تلك اللهجة: (باط) بدلا من (إبط) و(الجوز) للزوج، و(المرغفة) للمغرفة، و(طماقات) لقماطات، و(شطح)- بمعنى بَعُدَ- بدلا من شحط، و(الرَّعْبُون) بدلا من (العربون)، وهو دفع جزء من الثمن عند الشراء ليكون الشيء المشترى له عندما يكمل دفع الثمن.

وذكر الإبدال، فعرّفه بأنه وضع حرف أو أكثر مكان غيره مما يقارب مخرجه غالباً. وضرب الأمثلة له فى اللهجة المذكورة، ومنها: (تدشأ) لتجشأ، و(السواد) بمعنى السماد، و(خضرت رجله) بمعنى خدرت و(الهامج) للهامش، و(سنسلة) بدلا من سلسلة، و(القزاز) للزجاج و(انْتَلا الوعاء) أي امتلأ، و(ابْزُق) أى (أبصق).

ثم تحدث عن الزيادة فذكر أن من لهجات العرب أن يزيدوا على الكلمة حرفاً أو أكثر أحياناً، مثل قولهم: (إيد) بدلا من: يد، و(دواية) للدواة وهى المحبرة، و(القرنبيط) للقنبيط، و(الحرباية) للحرباء، و(تشنطط) لتشتت- وفيه الإبدال أيضاً- ومنها أيضاً (زوزق الشيء) بمعنى لوّنه وزينه، من (زوّقه).

ثم تحدث عن نقصان الحروف فى الكلمة، ومن الكلمات العامية التي حدث فيها نقصان عن الفصحى (سنم الجمل) بمعنى سنامه، و(ببو العين) أي بؤبؤها وهو سوادها، و(عطونى) لأعطونى، و(هيك) أي هكذا، و(مَرْتِ فلان) أي امرأته، و(نهار الحد) للأحد، و(طل عليه) بدلا من: أطل، و(السبل) للسنبل.

وذكر أمثلة للتصحيف فى هذه اللهجة مثل (أحدف الشيء) أي أحذفه، و(هادا) أى هذا، و(اتنين) بدلا من اثنين)، و(تمر) فى ثمر و(تلم) أي ثلم، و(سجرة) بدلا من شجرة، و(خسم المبلغ) بدلا من حسمه بمعنى قطعه، و(تلاته) فى ثلاثة.

ثم عرف التحريف بأنه تبديل الحركات والسكنات فى الحروف، وضرب أمثلته فى عامية سوريا ولبنان، مثل (صلاحيَّة) أي صلاحية، و(كراهيَّة) أي كراهية، و(الحَلَفْ) للحلف بمعنى القسم، و(عَشَرَة) أي عشرة، وتميم تنطقها بالفتح أيضاً.

ثم أورد بعض أمثلة لألفاظ تستعملها العامة بطريقة مغايرة لاستعمال الفصحى- تحت عنوان: غرابة الاستعمال- مثل (هس) أى اسكت، مأخوذة من قولهم: فلان يَهُسّ أي يحدث نفسه، ومثل (البوابة) التي تستعمل للباب الكبير، وهو فى الفصحى اسم لمن يقف على الباب، كالحارسة والحافظة، و(الخمَّارة) لمحل بيع الخمر، وهى إسم لبائعة الخمر، كالعطارة والخبازة، وصوابها المخمرة أو الحانة.

وأنهى بحثه بإشارة سريعة إلى أن بعض الكلمات فى هذه العامية تستعمل بعكس معناها الفصيح، وبعضها الآخر مرتجل يصعب رده إلى لغة، وبعضها يتغير عن وضعه فى الفصحى كثيراً.

الأطلـــس اللغـــوي

من البحوث التطبيقية التي عولجت فى المجامع بحث الدكتور خليل عساكر عن (الأطلس اللغوي)[1]، وقصد به إعطاء صورة واضحة عن هذا العمل العلمـــي. فذكر أن هذا الأطلس يعرض اللغة عرضاً جغرافياً ممثلة فى لهجاتها المختلفة، فهو يسجل الواقع اللغوي للغات واللهجات على خرائط، تختص كل منها بكلمة، فتدوّن عليها صورة الكلمة المختلفة فى كل نقطة على الخريطة- مدينة كانت أم قرية- سواء أكانت هذه الاختلافات صوتية تختص بأصوات اللفـظ وحركاتـه ونبره وطريقة النطق به، أم صرفية تعالج تركيب الكلمة وبنيتها. كمـا تسـجل على الخريطة الكلمات المترادفة التي تستعمل لتأدية المعنى الواحد فقد يعبر عنه بلفظ خاص يختلف باختلاف الأقاليم. ويجمع هذه الخـرائط الخاصـة بالكلمـة أطلس لغوي عام. فإذا استخدم هذا النوع من الدراسة فى تسجيل خرائط لقطـر بعينه، واحتوت كل خريطة على خمسمائة جهة ظهر لنا مـدى شـيوع هـذه المترادفات وتلك الأصوات والصيغ المختلفة للكلمة الواحدة، وأمكن تقسيم القطر إلى مناطق لغوية متميزة، ومعرفة (الجزر اللغوية) التي توجد بها والتشابه الذي يوجد بين عدة جهات فى كيفية حديثها وفى ألفاظها وتعبيراتها ويشير إلى ماض مشترك بينها، وإلى مراحل تاريخية واحدة شهدتها هـذه الجهـات ذات اللغـة المتشابهة.

وتسجيل اللهجات العربية بهذه الوسيلة يساعدنا على:

١- دراسة هذه اللهجات.

٢- دراسة العربية الفصحى.

٣- المقارنة بين اللهجات والفصحى، ومعرفة مدى ارتباط اللهجة باللغة

---

[1] مجلة مجمع اللغـة العربيـة بالقـاهرة: ج٧: ص ٣٧٩- ٣٨٤، محاضـر الجلسـات- الدورة١٥: ص ٤٣٣- ٤٣٨.

الفصحى، ومدى حداثة اللهجة أو قدمها.

٤- المقارنة بين اللغات السامية.

٥- إقامة الدراسات الاجتماعية والتاريخية على أساس متين.

وقد بدأ التفكير في الأطالس اللغوية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقام كل من: فنكر الألماني، وجييرون الفرنسي- رائدي هذه الدراسة- بعمل أطلس لبلاده. وظهر الأطلس الفرنسي في عام ١٩٠٦م، وبظهوره انتشرت هذه الدراسة. وذكر الباحث الأطالس التي طبعت، والتي لا تزال تطبع، وكذلك التي تُعَدّ أو أُعِدّت بالفعل وتنتظر الطبع. كما أشار إلى أن فكرة عمل الأطالس اللغوية شملت معظم بلاد أوروبا، وتعدتها إلى أمريكا وغيرها.

وذكر الباحث طرق عمل الأطلس اللغوي، فبين أن هناك طريقتين لذلك: إحداهما ألمانية، والأخرى فرنسية.

١- الطريقة الألمانية:

وقد ابتكرها ونفذها فنكر، فألف أربعين جملة تشمل أهم ما يدور على الألسنة كل يوم في بلاده. وطبعها على شكل استمارة تحتوي على بيانات خاصة، أوردها الباحث بعد تعديلها بما يتفق مع اللهجات العربية، وأورد نماذج من الجمل الأربعين بعد أن ترجمها حرفيا عن الألمانية، وهي كما يلي:

صحيفة أسئلة لغوية خاصة باللهجات العربية الحديثة

الجهة التي سمعت فيها اللهجة العربية وسجلت: .... المركز: ....

المديرية: ....

الراوي اللغوي الذي نقلت عنه اللهجة	المسجل اللغوي الذي سمع اللهجة ودونها
الاسم:	الاسم:
السن:	السن:
المهنة:	المهنة:
محل الميلاد:	محل الميلاد:

الجملة فى اللهجة العربية الحديثة	الجملة فى اللغة العربية الفصحى
	(١) تسقط أوراق الشجر فى الشتاء وتتناثر فى الهواء.
	(٢) ضع شيئاً من الفحم فى الفرن حتى يغلي اللبن.
	(٣) كانت النار قوية حتى لقد احترق الفطير واسود من شدة الاحتراق.
	(٤) إنه يأكل البيض دائماً بغير ملح أو فلفل.
	(٥) تؤلمني قدماي ألماً شديداً، والظاهر أنى سرت أكثر مما يجب.
	(٦) نحن ظماء متعبون.
	(٧) ألا يمكنكم الانتظار لحظة حتى نذهب معكم؟
	(٨) لقد خرجت الكلمة من قلبه.
	إلى آخر الجمل الأربعين

وقد أرسلت نسخ من هذه الصحيفة اللغوية إلى جهات ألمانية، وصل عددها إلى خمسين ألف جهة، بصفة رسمية وعلى نفقة الدولة. وكان المسجلون- الذين سجلوا اللهجة من أفواه الرواة ودونوها- من معلمي المدارس الابتدائية عادة لمعرفتهم بأحوال القرى التي يقيمون فيها واتصالهم بأهلها، ثم لثقافتهم التي مكنتهم من تسجيل النطق وتصويره بإحساس لغوى لا بأس به.

وبعد جمع هذه الإجابات تعمل خريطة لكل لفظ على حدة، وذلك بأن تفرغ صور اللفظ وصيغة ومترادفاته على خريطة تفصيلية تحتوى على بلاد الإقليم كلها، ثم تحدد عليها المناطق اللغوية المختلفة. وأخيراً ترسم الخريطة العامة على أساس الخرائط المفصلة، ويبين على هذه الخريطة العامة الحدود النهائية للمناطق اللغوية إجمالاً.

٢- الطريقة الفرنسية:

وهى السائدة فى عمل الأطلس الآن. وخلاصتها أن تعمل خريطة للإقليم المقصود بالدراسة، وتختار منه قرى وبلاد بحيث تمثل كل منها البيئة اللغوية التي تقع فيها القرية أو البلدة. ثم يؤلف كتاب خاص بالأسئلة يحتوى على ألفي

سؤال أو أكثر. ويلاحظ أن تشتمل الأسئلة على أهم الأشياء التي تشاهد فى الريف وفى المدينة، وتحتوي على أكثر الكلمات شيوعاً فى الحياة اليومية. ويتوخى أن تكون الإجابة عن كل سؤال منها فى كلمة واحدة غالباً، ويكون ترتيب الأسئلة موضوعياً، بحيث يختص كل جزء من الأطلس بموضوع أو بعدة موضوعات، مثل: أسماء الأهل وذوى القربى- أطوار العمر والميلاد والزواج والموت- جسم الإنسان وصفاته- أسماء الصناعات والصناع، وما إلى ذلك. وتأليف كتاب الأسئلة من أهم ما يجب مراعاته فى هذا العمل. وتطبع من الكتاب نسخ تعطى لرواد لغويين مدربين تدريباً لغوياً وصوتياً تاماً، فيذهب الرائد إلى القرية أو المدينة، ويقضى بها عدة أيام يسأل فيها أحد الثقات عن كل سؤال فى الكتاب، مع استيضاح ما يحتاج إلى توضيح، والوقوف على التعبير الدقيق لكل ما يراد معرفته.

ويجب أن يكون (الراوي اللغوي)، وهو الشخص الذي توجه إليه الأسئلة من صميم أبناء البلدة، وألا يكون قد غادرها أبداً، حتى لا تتأثر لهجته بمؤثرات خارجية، وأن يكون صريحاً صادقاً مخلصاً فى الإجابة عن الأسئلة، وأن تكون مخارج حروفه سليمة، وأن يكون قادراً على فهم السؤال، وإدراك المقصود منه تماماً، وأن يستطيع التعبير عن نفسه.

وعلى الرائد أن يصور ما يراه غير مألوف فى البلاد التي يزورها مثل أنواع الملابس والأزياء، والأدوات المنزلية والآلات الزراعية والصناعية وأن يسجل أسماءها المختلفة؛ لأن معظم هذه الأشياء فى تغير مستمر.

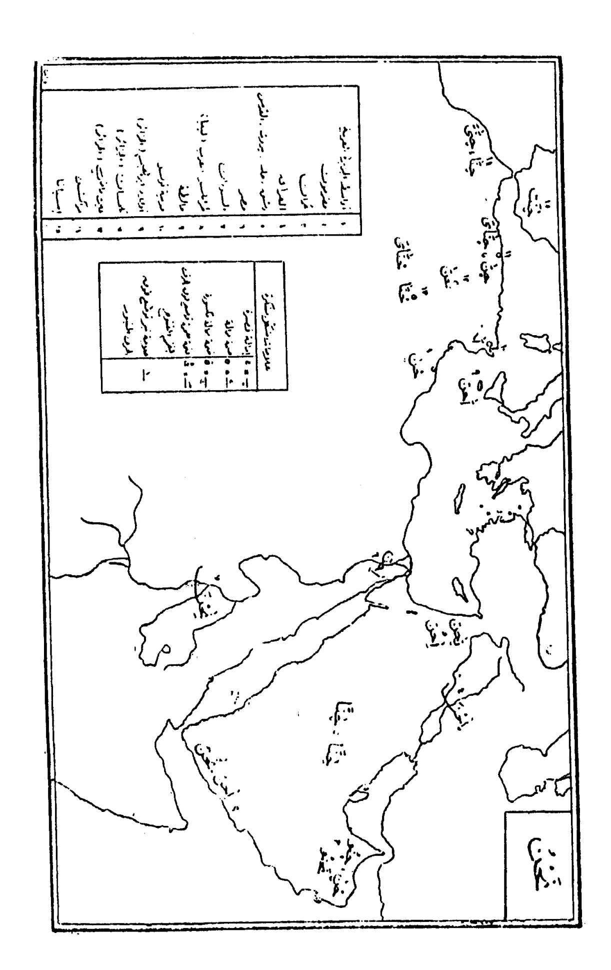
فإذا جمعت المعلومات من كل المدن والقرى المعينة على الخريطة الموضوعة أساساً للعمل، ودرست صيغ اللفظ ومرادفاته فى البلاد المختلفة ورتبت تمهيداً لوضعها فى شكلها النهائي على الخريطة، وذلك بكتابة اللفظ مكان القرية أو البلدة التي وجد فيها اللفظ وشاع.

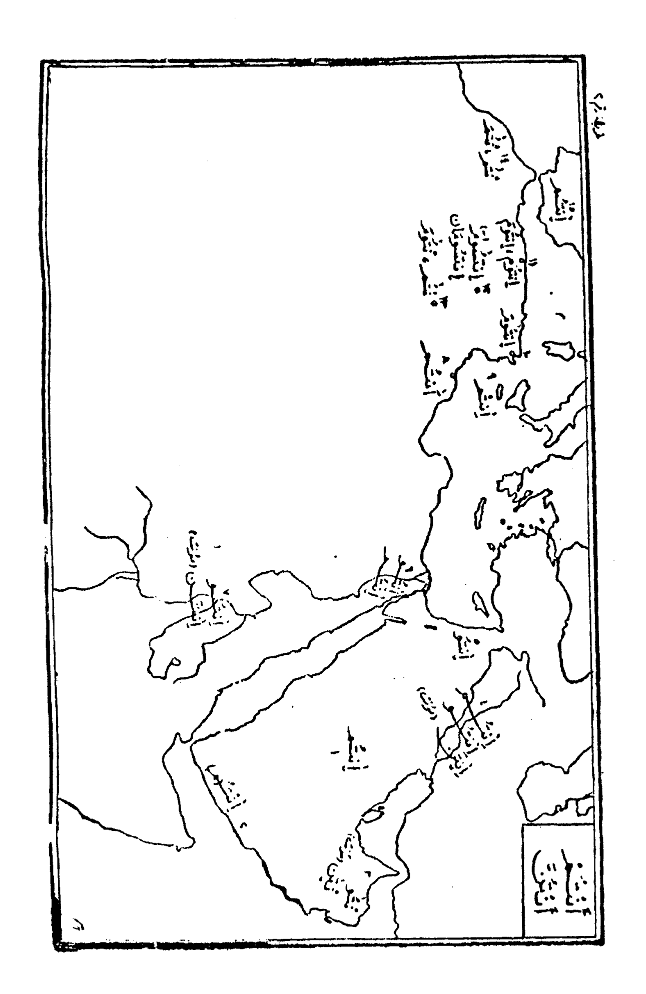
وتتميز الطريقة الألمانية بالشمول؛ لأنها لا تترك جهة دون تحديد رواية الكلمة

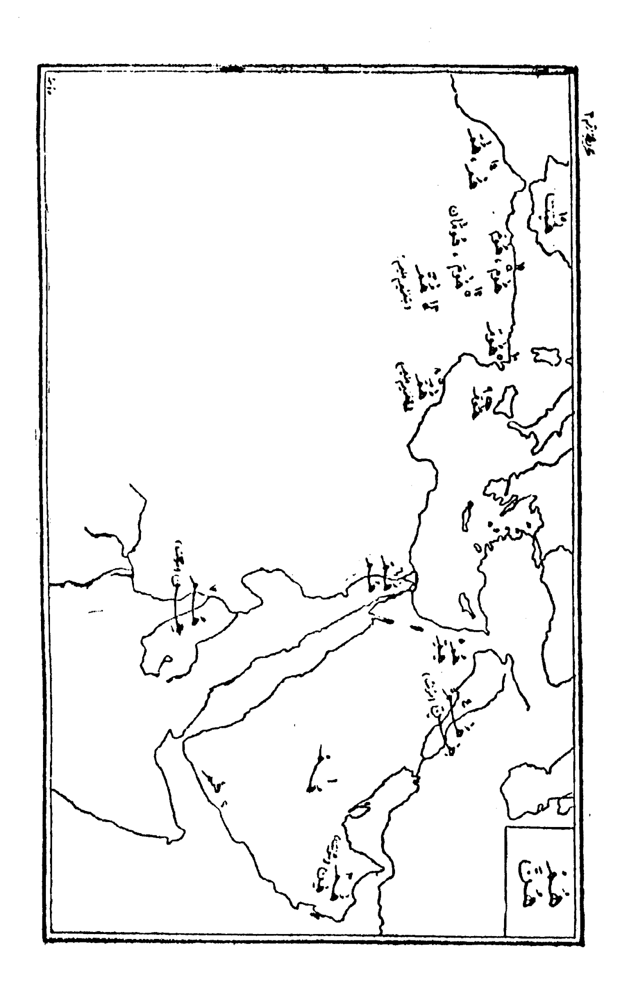
فيها، كما أنها غير مباشرة. في حين تمتاز الطريقة الفرنسية بالدقة؛ لأن الرواد الذين يجمعون مادة الأطلس قد دربوا تدريباً كافياً فيعدون ثقة فيما يدونونه عن الرواة اللغويين، إلى جانب أن هذه الطريقة مباشرة يتعامل فيها الرائد مع الراوي مباشرة.

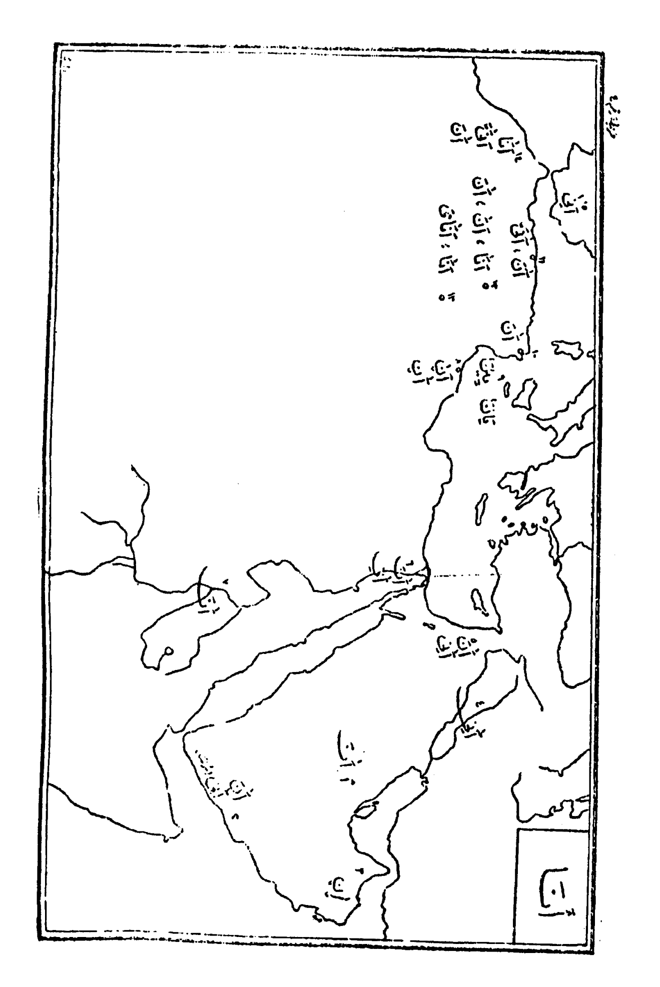
وقد أورد الباحث خمس خرائط لغوية مبدئية، موضحاً بها فكرة الأطلس، وستنقل على الصفحات التالية.

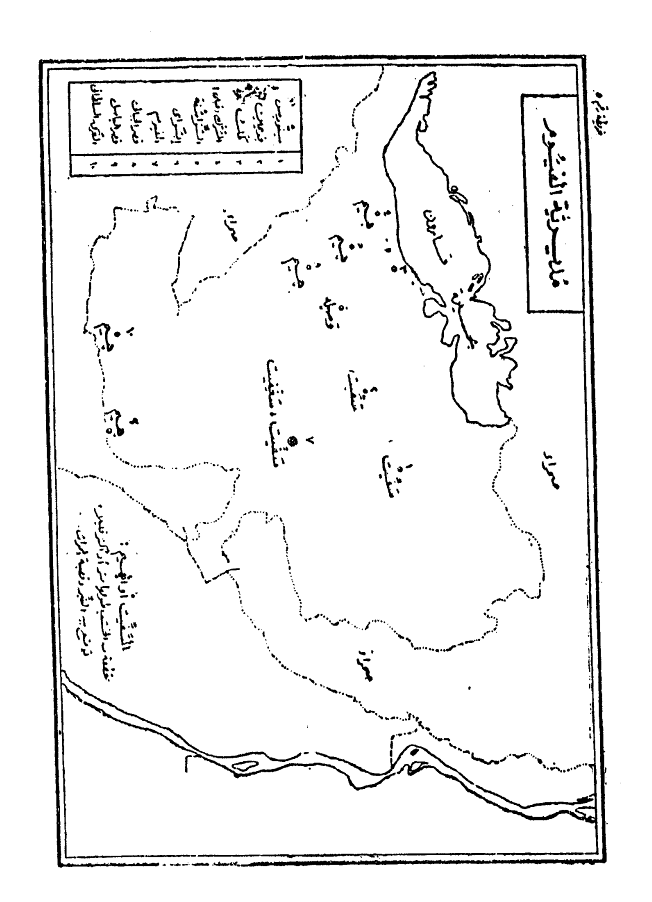
ولا شك أن عمل الأطالس اللغوية عمل علمي جاد نحتاج إليه في دراسة اللهجات العربية.











موقف العامية من الفصحى

تناول محمد فريد أبو حديد هذا الموضوع فى بحث له بعنوان (موقف اللغة العربية العامية من اللغة العربية الفصحى)[1]. ذكر فيه أن اللغة العربية- شأنها شأن كل اللغات- كانت تتغير وتتطور دائماً فى الألفاظ وأساليب التعبير، حتى بعد نزول القرآن الكريم بلغة قريش، ولكن تطورها كان محدوداً بعد الإسلام.

وقد اثر اتصال القرآن الكريم باللغة العربية فى أمرين:

الأول: أنها احتفظت بصورة قريبة من الاستقرار.

الثاني: أنها بعد استقرارها فقدت جانباً من المرونة اللازمة لتطور اللغات، وخاصة فيما يتعلق بالحياة اليومية والمعاملات، فنتج عن ذلك انفصال بين لغة الفكر والثقافة وبين لغة التعامل اليومي، وشاع اللحن فى اللغة الفصحى، وهو يشير إلى ما أحست به الشعوب العربية من ثقل وطأة حركات الإعراب وصعوبتها على الناس إذا احتاجوا إلى التعبير فى حياتهم اليومية[*]. واتسعت شقة الخلاف بين اللغة الفصحى والعامية. وإذا استمر هذا التباعد ازدادت الهوة بينهما اتساعاً، بحيث تصبح اللغة الفصحى بعد حين فى حكم اللغات (الكلاسيكية)، ووجب على الأمم العربية أن تختار أحد أمرين، كلاهما عظيم الضرر:

١- أن تتصل بالتراث القديم الموجود فى الفصحى، وتضحي باتصال الشعب الذي يتحدث- بأصحاب الفكر الذين يكتبون.

٢- أن تختار الحياة الحاضرة والمستقبلة، وتضحي بكنوز الثقافة القديمة، وما تحتوي عليه من أصول حضارتنا ومثلنا العليا.

ولتفادى الأمرين يجب أن نحدد خصائص العامية وتطورها، ثم نربط بين

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج٧: ص ٢٠٥- ص٢١٨، محاضر الجلسات- الدورة١٣: ص٢٨٦- ص٣٠١.

[*] للباحثة رأي فى العبارة الأخيرة، ستورده بعد انتهاء عرض هذا الموضوع.

الفصحى والعامية. وأشار الباحث إلى ما ينبغي أن يتجه إليه البحث من المسائل وهو:

الألفاظ العامية:

وقد ذكر أن معظم الألفاظ العامية تنتسب إلى أصل عربي- سواء في ذلك اللهجة القرشية أو غيرها من اللهجات- أو أنها محرفة قليلا عنه تحريفاً يقصد به التسهيل. وتحتوى العامية على عدد كبير من الألفاظ التي أهملتها الفصحى. ولاحظ أن بُعْد الألفاظ العامية عن الفصحى مبالغ فيه؛ فالفرق بينهما لا يزال ضئيلاً. ومن السهل رد الاعتبار إلى الكلمات الصحيحة منها إذا راعينا شرطين:

١- إجازة كل ما يمكن إجازته(*).

٢- رد اللفظ إلى أقرب صورة فى الفصحى.

قواعد اللغة العامية:

ذكر أن اللغة العامية تجرى على نسق من القواعد يكاد يكون مطرداً، وأتى بنماذج لها مع أمثلتها:

١- فتركيب العبارات المنفية يخضع لنظام ثابت.

٢- وصيغ الماضي والمضارع والمستقبل محددة.

٣- ويستعمل الفعل المطاوع فى العامية بدلا من المبنى للمجهول.

٤- وفى جمع الأسماء قياس وسماع.

٥- وتستعمل الياء والنون دائماً فى جمع المذكر السالم.

٦- ولخفة النطق باللفظ الأهمية الكبرى فى حركة الحروف وفى بناء الكلمة، فمثلا تجمع (بَدْلَة) على (بِدَل)، بينما تجمع (بفطة) على بُفَط) لا (بِفَط).

(*) تلحظ الباحثة أن لجنة "الألفاظ والأساليب" بمجمع القاهرة سارت فى هذا الطريق فى الآونة الأخيرة.

٧- لتشابه الكلمات أو تقاربها فى الشكل أثر على صيغة الجمع: فيقال فى جمع مصباح مصابيح، ومفتاح مفاتيح، وكذلك يقال فدان، فدادين وشباك شبابيك وكتكوت كتاكيت.

٨- لا يحذف حرف العلة فى فعل الأمر من الأجوف، مثل (قول وبيع).

٩- العامية تقف على آخر الكلمات كلها بالسكون، ومع ذلك تلجأ إلى تحريك بعض أواخر الكلمات بغية تسهيل النطق ووصل الكلمات بعضها ببعض، مثلما نقول (لما رحت له لقيته ركب العربية). كما يحرك آخر الكلمة فيها إذا اتصلت بضمير لتدل على نوع هذا الضمير، فنقول فى خطاب الرجل: (كتابَك) في حين نقولها للأنثى (كِتابِك).

١٠- ولاحظ الباحث أن الخروج على أحد أنماط اللغة العامية يكون له من الوقع ما للخطأ اللغوي فى الفصحى.

أسلوب اللغة العامية:

١- يقدم الاسم (المسند إليه) عادة فى العامية.

٢- فى حالة النفي تبدأ الجملة دائماً بالاسم.

٣- يكتفى فى الاستفهام بنغمة الصوت كثيراً. أما أسماء الاستفهام فيبدأ بها أحياناً كقولنا (مين قال كدة؟)، وتؤخر أحياناً فى مثل (أعمل إيه؟).

٤- يكثر فيها استعمال العبارات التي تدل على حركة النفس والإشارة واللفتات لشدة امتزاجها بالحياة اليومية.

الأدب العامي:

وجدت الشعوب الناطقة بالعربية أن اللغة التي يستعملونها يجب أن تشيع حاجة الناس إلى التعبير الأدبي، فاخترعوا الموشحات والأزجال والمواليا والد وبيت والكان كان، وكلها تناسب المقاطع العامية وتحللها من الإعراب. وكان هذا الاتجاه خطيراً، لأن تلك الأساليب أقرب إلى النفوس والأفهام من الفصحى. وإذا ما استخدمت للتعبير عن الأدب صار من الممكن انفصال الشعوب تماماً عن

الفصحى. ولاحظ أن اللغة العامية فى ذاتها توشك أن تفصل بين لغة العامة ولغة المتأدبين: فالعامية إذا أرادت أن تعالج موضوعاً أدبياً بعدت عن لغة العامة، واقتربت من الفصحى.

واستخلص مما سبق عدة أمور:

١- اللغة العامية تستخدم الألفاظ العربية غالباً، مع كثير من التحريف فى النطق.

٢- استقر أسلوبها واعتاده الناس، وفيه مخالفة كبيرة لأسلوب الفصحى.

٣- اللغة العامية مرنة دائمة التطور لتساير حياة الناس.

٤- العامية أداة طيعة للتعبير الأدبي الساذج، فإذا أرادت التعبير عن المعاني الدقيقة اقتربت من الفصحى.

٥- أصبحت العامية لغة لها قواعدها وأصولها، وإذا شذ عنها أحد عُدَّ ذلك خروجاً عن المألوف.

وعرض الباحث ملخصاً لبحثه على مؤتمر المجمع[1]، مع نموذج لطريقة المسح الدراسي للغة العامية، فذكر أن على لغة الفكر أن تتحد مع لغة الحياة أو تكون قريبة سهلة التناول؛ حتى يستطيع العامة إدراك ما بها من ظلال المعاني. وذلك أن العرب كانوا يتحدثون بأسلوب طبيعي ساذج ليعبروا عن المعانى التي يحسونها، ويوصلوا ما عندهم من المعاني إلى الغير. وأساليب الفصحى مازالت حية فى عاميتنا؛ لأننا ورثة اللغة، والعامية فى الشعوب العربية جزء من تراث أسلافنا العرب الخلّص، وإن شابه التحريف والتبديل.

وعرض بعض الأفكار التي تشكل أصولاً لاستنتاج الأحكام: فالكلمات والعبارات مطايا للمعاني والمشاعر الإنسانية، ولهذا يكون أول ما يقصد منها الوضوح والتحديد. ولكل كلمة إيحاءات دقيقة للمعنى لا تستفاد من التعريفات المذكورة

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج٧: ص٢١٩- ص٢٢٩، محاضر الجلسات- الدورة١٤: ص٤٥٥- ص٤٦٦.

فى المعاجم. ولهذا فإن اللفظ المستعمل على ألسنة الناس- إذا كان فصيحاً- كان أولى بالاستعمال؛ لأنه واضح محدد المعنى. أما إذا لم يكن فصيحاً فيرد إلى صورته الصحيحة، مع إبقائه لتأدية المعنى؛ نظراً لأنه معروف بين الناس.

وذكر أن هناك كلمات عامية تستعمل عند الشعوب العربية جميعها ولم يرد ذكرها فى كتب اللغة. وشيوعها يدل على أنها عربية الأصل، وإن أغفلتها المعاجم. وينبغي أن ندخلها فى اللغة.

أما الكلمات العامية التي لا تستعمل إلا فى قطر عربي واحد، فإذا كانت تعبر عن معان ليس لها بديل فى الفصحى، بحث أمر إدخالها فى اللغة. أما إذا وجدت فى الفصحى لكمات تشيع بمعناها استغنى عنها.

وقد درس الباحث الأفعال الثلاثية العامة فى لهجة القاهرة، واستخلص نتائج عديدة، منها:

١- عدد الأفعال فى العامية قليل لا يصل إلى نصف عدد مثيلتها فى الفصحى.

٢- استخدمت العامية مجموعة من الأفعال لا أصل لها فى الفصحى.

٣- لا تزال العامية محتفظة بكثير من خصائص الفصحى، فى الأفعال الثلاثية.

٤- أكثر الأفعال العامية على وزن فَعَل يفعِل.

٥- الفعل المضارع العامة الذي على وزن (يفعِل) بكسر العين، كثيراً ما يستعمل للتعدية؛ لأنه فى الأصل مضارع الفعل المتعدي بالهمزة، مثل: تلف الصبي الشيء يتْلِفُه.

٦- تحتفظ العامية بكثير من مظاهر اللهجات العربية غير القرشية.

٧- تتساهل العامية فى أوزان الفعل المضارع.

٨- تميل العامية إلى التيسير وجعل القواعد مطردة.

وجاء في تقرير لجنة العامية والفصحى[1] الذي عرضته على المؤتمر عدة مقترحات منها:

١- ضرورة دراسة اللغة العامية؛ لمعرفة خصائصها ومن ثم لتقليل الفجوة بين الفصحى والعامية.

٢- للتقريب بين العامية والفصحى يفضل اللفظ الشائع في الأقطار العربية على الألفاظ غير الشائعة التي بمعناه في المعاجم، بشرط ألا يكون اللفظ المستعمل نابياً.

٣- يجب أن تستوعب الدراسة جميع اللهجات العامية، حتى يمكن تقريبها جميعاً من الفصحى.

٤- وتوصي اللجنة أن تبدأ في المجمع دراسة العامية القاهرية، لتكون نموذجاً للدراسات في الأقطار الأخرى.

٥- وترى أن يبدأ ببحث المفردات، ثم تبحث الأساليب.

وبعد مناقشة البحث ووفق على أن يحال إلى لجنتي اللهجات والألفاظ والأساليب، مع الاستعانة بخبراء اللهجات فيهما[2].

وقد ذكر الباحث أن شيوع اللحن- في الفصحى- بين الشعوب العربية يشير إلى صعوبة حركات الإعراب وثقلها على الناس عندما يعبرون عن حياتهم اليومية[3]. ولكن الباحثة لا تتفق معه في هذا الرأي، فهل يحدث اللحن للتخلص من حركات الإعراب؟.. لو كان الإعراب هو موطن الصعوبة وسبب وقوع اللحن لتخلص الناس من معظم الحركات الإعرابية بتسكينهم أواخر الكلمات- كما يحدث في العاميات العربية الآن- دون أن يلجأوا إلى اللحن.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج٧: ص٢٢٩، محاضر الجلسات- الدورة ١٤: ص٤٦٧.

[2] محاضر الجلسات- الدورة ١٤: ص٤٨٥.

[3] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج٧: ص ٢٠٦، محاضر الجلسات- الدورة ١٣: ص٢٨٦.

ولكن اللحن يندرج تحته أمور ثلاثة منها الخطأ فى المعنى، وذلـك باسـتعمال اللفظ فى معنى غير الذي استخدمه العرب له، كما فى استعمال كلمة (الطرب) بمعنى الفرح، وإنما هو خفة تصيب الشخص بسبب شـدة السـرور أو شـدة الجزع. ومثلها استعمال كلمة (الحشمة) للدلالة على الاستحياء، وهى فى الأصل بمعنى الغضب. وكذلك استعمال لفظ (الوشاح)[1] للثوب، والوشاح فـى اللغـة نظمان من لؤلؤ يخالف بينهما ويعطف أحدهما على الآخر، وتتوشح به المـرأة على كشحها.

وهذا النوع من اللحن يرجع إلى تطور دلالة الكلمات على اختلاف العصـور. ويرجع إطلاق كلمة (اللحن) عليه إلى عدم اعتراف علماء اللغة القدماء بإمكانية تطور اللغة، ومحاولتهم تثبيتها فى قوالب جامدة، وإن كان تقعيدهم لم يفد فـى منع تطور كلمات اللغة.

ويندرج تحت اللحن أيضاً الخطأ فى بنية الكلمة، والخطأ فـى تركيـب الجملة. فمثال الخطأ فى بنية الكلمة قولهم للباب (مقفول)، والصـواب: مقفـل، وقولهم للمطهرة (ميضة)، والصواب: ميضأة، وقولهم (يوم مهول)، وصـوابه: يوم هائل، وكذلك استخدامهم صيغ اسم الآلة بفتح ميمها، والصواب كسرها، فى مثل: (مَروحة، ومَخَدة، ومَغرفة، ومَطرقة، ومَبرد) وكذلك تطور صيغة فُعلول بضم الفاء فى مثل عصفور إلى فَعلول، بفتحها.

أما اللحن بمعنى الخطأ فى تركيب الجملة، فمن أمثلته قـول العامـة: (شكرتك ونصحتك)، والأصل فيها: شكرت لك ونصحت لك، وكذلك قولهم (لا غير)، وصحتها: (ليس غير + الضمير العائد على الكلام السابق) وقولهم (مـا رأيته من أمس)، وصوابه: (.. منذ أمس).

---

[1] أنواع اللحن الثلاثة المذكورة مأخوذة عن كتاب: فى اللغة ودراسـتها: د. محمـد عيـد: ص٦٨-٧٦.

وهكذا نلحظ أن اللحن بأنواعه لم يطلق على الخروج على القواعد الإعرابيـــة، ولم يؤد إليه ثقل حركات الإعراب، كما ذكر الباحث.

أما مقترحاته حول رد اللفظ العامي إلى أصله الفصيح، وإبقائه لتأديــة المعنى، فهذا توافقه عليه الباحثة، بشرط ألا يكــون فــي الألفــاظ الفصــيحة المستخدمة بين الناس ما يمكن أن يؤدي معناه.

وأما رأيه فى استخدام الكلمات العامية الشائعة بين الشــعوب العربيــة جميعها، وإدخالها فى حظيرة اللغة رغم عدم ورودها فى المعاجم، وكذلك رأيه فى استخدام الكلمة العامية الشائعة فى قطر عربي واحد إن عبرت عن معنــى ليس له بديل فى الفصحى، فهذا ما لا توافقه عليه الباحثة- على الــرغم مــن اتفاقها معه فى أن شيوع الكلمة العامية بين الشعوب العربية جميعا يشير إلــى اتحادها فى الأصل- ذلك لأنها إن كانت ذات أصل عربي فصــيح... فكيــف اجتمع رأى جامعي اللغة على استبعادها، فلم يرد لها ذكر فى المعــاجم التــي وصلت إلينا؟

والباحثة لا تؤيد رأيه القائل بإدخال العاميــة الشــائعة فــي المعــاجم واستخدامها فى اللغة، فهذا يفتح الباب لإدخال كلمات مثل: (زَرْجِن وعَصْــلَجْ) من العامية المصرية مثلا، مما يؤدى بعد فترة إلى غلبة الكلمات العامية؛ لمــا تحمله من مفاهيم قريبة إلى الأذهان، وظلال واضحة للمعاني.

والعامة يفهمون ما يلقى عليهم من الكلمات الفصحى ومعانيهــا- عــادة- فــي الخطب الدينية والسياسية مثلا، فقدرتهم على فهم الفصحى غير محــددة، أمــا الصعب عليهم فهو التعبير بها. وقد استغلت الصحافة هذه الفكرة فحاولت- منذ زمن- الارتفاع بلغة العامة عن طريق تحسين مستوى لغة الصحافة، بجعلها لغة فصيحة سهلة، يقرأها الناس بسهولة فيألفوها، وبمرور الوقت يرتفع العامة- فى تفكيرهم وتعبيرهم- إلى مستوى قريب من الفصحى، وفى هذا ما يقلــل مــن الفجوة بين مستوى الفصحى والعامية دون أن يبعدنا عن الفصحى.

خصائص اللهجة البدوية فى إقليم ساحل مريوط[1]

حدد الدكتور عبد العزيز مطر خصائص هذه اللهجة بعد أن أقــام فيهــا فتــرة للدراسة خلال عامي ١٩٥٨/ ١٩٥٩م. وبدأ بحثه بتمهيد يعرفنا فيــه بالحــدود الجغرافية للهجة، فذكر أن (إقليم ساحل مريوط) يطلق على الجزء الشمالي من صحراء مصر الغربية، ويشمل المساحة الممتدة من غربي الإســكندرية حتــى الحدود الفاصلة بين مصر وليبيا، ويمتد شمالا إلى البحر المتوسط، وجنوباً إلى هضبة الصحراء الليبية المعروفة بصحراء الدفة، التي تبعد عن البحر مســافة تتراوح بين أربعين وستين كيلومتراً. ويعد هذا الإقليم أكثر مناطق الصــحراء الغربية عمراناً.

ويقطن هذا الإقليم قبائل عربية يعيش بعضها عيشة الاستقرار فــى المنــاطق الممتدة على الخط الحديدي الممتد إلى السلوم، وبعضها يعــيش عيشــة البــدو فينتقلون أينما شاءوا.

وتنقسم هذه القبائل إلى مجموعتين:

الأولى: قبائل عرب "السعادي" وتشمل:

١- قبيلة (أولاد علي الأبيض).

٢- قبيلة (أولاد علي الأحمر).

٣- قبيلة السننة.

ويطلق على هذه المجموعة كلها اسم (أولاد علي).

الثانية: قبائل العرب المرابطين، وتشمل قبائل كثيرة يبلغ عددها تســع عشــرة قبيلة.

وينتهي نسب أكثر هذه القبائل- بمجموعتيها- إلى "بني سليم" و"بني هلال".

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج٢٠: ص ٩٩-ص ١٠٥، وهو عنوان الرسالة التي حصل بها الباحث على درجة الماجستير، ونشرت عام ١٩٦٧م.

ولهجة بدو هذا الإقليم متميزة، يمكن إجمال خصائصها الصوتية والصرفية والنحوية فيما يلي:

أولاً: أهم الخصائص الصوتية:

١- احتفاظ اللهجة بالأصوات بين الأسنانية، وهى الثاء والذال والظاء. وقد فُقِدت فى كثير من اللهجات العربية الحديثة.

٢- صوت الجيم شديد التعطيش فيها، ويقترب من نطق الجيم فى سوريا ولبنان.

٣- صوت الطاء مجهور، "يشبه الضاد التي ينطقها المثقفون فى القاهرة"(*).

٤- صوت الضاد قريب من الظاء فى نطق القراء المجيدين فى العصر الحاضر، وهذا النطق شائع فى العراق والكويت واليمن والمغرب وتونس وليبيا[1]. وقد أشار الباحث إلى أن هذا النطق مشابه لوصف القدماء لصوت الضاد، كما وصفه سيبويه.

٥- صوت القاف يشبه فى نطقه الجيم القاهرية.

٦- الهمزة لها عدة أحوال فى هذه اللهجة: فتحذف فى موضع، كما فى (بو، خو، نا، أى، أبو، أخو، أنا)، وكذلك عندما يكون الصوت الصامت الثاني من أصوات الحلق، مثل: (عمى- حرار- خضر- غلى- هبل) أي: أعمى، أحرار، أخضر، أغلى، أهبل. وتحذف الهمزة أيضاً عندما تتطرف فى الكلمة، مثل: (نسا- سما- شرا) أي: نساء، سماء، شراء. وتثبت الهمزة فى موضع آخر إذا لم يكن الصوت الثاني حلقيا، مثل: (أبيض- أصفر- أسعد).

ويستبدل بها صوت الواو أو الياء فى مثل: (وذن- وكل- وخذ)، أى: أذن،

(*) لا تعلم الباحثة: هل يختلف نطق المثقفين للضاد عن غيرهم فى مصر؟

[1] وكذلك فى منطقة نجد بالمملكة العربية السعودية، حتى أن المتعلمين فى الجامعة يخلطون- أحياناً- فى كتابتهم بين حرفى الضاد والظاء.

أكل، أخذ.

وقد تسهل الهمزة فتحذف ويستعاض عنها بإطالة الحركة السابقة لها، مثل: (مامور- راس- ذيب- مومن)، أى: مأمور، رأس، ذئب، مؤمن. وقد تعامل الهمزة معاملة همزة الوصل، فتسقط عند وصل الكلام، وتبقى في الأحوال الأخرى. وقد عرف تسهيل الهمز قديماً عند القبائل الحجازية.

٧- الإمالة(*) من الخصائص البارزة فى اللهجة، فتمال الألف إلى الياء إذا جاورت كسرة قصيرة أو طويلة، أو كان أصلها ياء، ولم تكن متصرفة، ولم تجاور أحد أصوات الإطباق- (وهى الصاد والضاد والطاء والظاء)- أو صوتين من أصوات الحلق هما الغين والخاء، أو الواو مطلقا، أو الراء والكاف والقاف حين تنطق مطبقة أي مفخمة. فالكلمات: تاجر وجاهل وعالم تنطق ممالة هكذا: (تيجر وجيهل وعيلم). أما الكلمات: صابر- ضاحك- طالع- غالى- خالى- والد- بردقان- دكان، فتنطق بدون إمالة.

وظاهرة الإمالة معروفة فى اللهجة العربية القديمة، وقد رويت عن تميم.

٨- تحل الضمة محل الفتحة إذا وقعت قبل صوت الواو، وكان صوت اللين التالي للواو فتحة طويلة، مثل (شوارب- جواب- دوا)، فتنطق قبل الواو.

٩- تشتمل اللهجة على مقطع يقع فى بدء الكلمة، يمكن تسميته: المقطع القصير المغلق. فتبدأ كلمات وصيغ- فى ظروف لغوية خاصة- بهذا المقطع، فالكلمات: (مْعطن- مْغرف- مْحروم- تْعلم- مْشا) مبدوءة بهذا المقطع، أي أن الصوت الأول فيها مشكل بالسكون بخلاف كلمات مثل: مثبت- مبروكة- عزيز- حمى.

(*) الإمالة ظاهرة لغوية منطوقة لا تظهر فى الكتابة العربية، فتنطق الفتحة الطويلة (التي يعبر عنها فى الكتابة بألف المد) بين الألف والياء. وهو نطق معروف فى اللهجات العربية الحديثة كما فى (بيت وزيت) في لهجة القاهرة، ومعروف فى اللغات الأجنبية.

ثانياً: أهم الخصائص الصرفية:

١- تحرك العين الساكنة من الاسم الثلاثي الصحيح العين، فى حالة إسكان لامه، بحركة قد تكون كسرة، مثل: بدر وشمس، أو فتحة مثل: بحر وشعر، أو ضمة مثل: دلو، جرو. فإذا حركت اللام- فى حالة الوصل- رجع إلى العين سكونها. ويبدو أن الهدف من تحريك العين هو التخلص من التقاء الساكنين فيها.

٢- أحرف المضارعة ثلاثة فى هذه اللهجة، هي: النون للمتكلم والمتكلمين- ويفرق بينهما بواو الجمع- والتاء والياء. وتخلو اللهجة من همزة المتكلم.

٣- فى الفعل الثلاثي تتحرك عين المضارعة بمثل حركة عين الفعل وكذلك حركة همزة الوصل فى فعل الأمر.

وفى مضارع غير الثلاثي يكسر حرف المضارعة، إلا فى صيغتي تفعل وتفاعل، حيث يسكن حرف المضارعة إذا كان ياء أو نونا.

٤- لا يحدث إعلال فى اسم المفعول الأجوف، مثل: مديون، مذيوب(*).

٥- اسم المفعول من الفعل المبدوء بواو- (المثال)- تكون فاؤه ياءً لا واواً، مثل: ميجود، ميلود، بدلا من موجود ومولود.

٦- عدد الضمائر الشخصية فى اللهجة عشرة، وقد خلت من ضميري المثنى الموجودين في الفصحى.

٧- يتحرك ما قبل ضمير الغائب فى الإسم والفعل والأداة بحركة قد تكون كسرة وقد تكون فتحة. فما قبل ضمير الغائب مكسور ما لم يكن أحد أصوات الحلق أو أصوات الاستعلاء أو الراء المفخمة.

وظاهرة تحريك ما قبل ضمير الغائب بالضم أو الكسر عرفت قديما عند العرب، ولكنها كانت مقصورة على حالة الوقف، أي حالة تسكين ضمير

(*) وهذا من خصائص لهجة تميم: مميزات لغات العرب: ص ٢٦.

الغائب. وقد عللها السيرافي بالتخلص من التقاء الساكنين، وإظهار نطــق الهاء.

٨- تستخدم اللهجة أسماء إشارة مختلفة للقريب والبعيد، مفرداً وجمعا، مــذكراً ومؤنثاً. وتستخدم إلى جانبها الضمير (ها) بحيث يسبق المشار إليه.

٩- يشيع التصغير في هذه اللهجة، مثل: (حويلي، رويجل) تصـــغيرا لحــولي و(راجل).

ثالثاً: أهم الخصائص النحوية:

١- يتقدم المسند إليه على المسند غالباً.

٢- تلحق الشين الجملة المنفية بما أو (مو)، ولكن موقعها يختلف.

٣- حين يتقدم الفعل على الفاعل الظاهر تلحق به واو الجمع إذا كان الفاعل جمع مذكر أو مثنى مذكراً، وتلحق به نون النسوة إن كان الفاعل جمــع مؤنث أو مثنى مؤنثاً.

٤- تنطق أسماء العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر بدون راء فــي حالــة الوقف- كما في: (إحداش)- وبالراء في حالة الوصل.

٥- يظهر التنوين عند نهاية بعض الكلمات غير المتصلة بأل، مهما اختلف موقعها في الكلام، مثل: (فلين ابن عماً لي).

٦- لا يسبق المضارع بالباء ليدل على الاستمرار والعادة، ولا بالحاء التــي تدل على الاستقبال- كما هو الحال في اللهجات الأخرى. ويــدل علــى الاستمرار بسياق الكلام المستقبل بالسين.

٧- تستخدم اللهجة بعض الأفعال المساعدة.

ثم أشار الباحث- في نهاية البحث- إشارة سريعة إلى معجم هذه اللهجة، وتكون أكثره من كلمات عربية صحيحة أو كلمات يسهل إرجاعها إلى أصل عربــي، ومحافظة كثير منها على معناه المعجمي.

ولا شك أن هذا البحث عمل علمي قيم، ولكن للباحثة بعض الملاحظات الفرعية عليه:

فالباحث لم يلجأ إلى استخدام المصطلحات الصوتية الحديثة فى الوقت الذي اشتدت فيه حاجته لها، فراح يعبر عن المصطلح بجملة مثل:

"حافظت اللهجة على الأصوات الثلاثة الساكنة التي فقدت فى معظم اللهجات العربية الحديثة، وهى الثاء والذال والظاء"[1].

وكان الأجدر به استخدم مصطلح: (الأصوات بين الأسنانية)[2] أو (الأصوات الأسنانية)[3]. وقد عبر سيبويه عن هذا المصطلح بقوله: "مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا"[4].

كما أنه يهمل- أحياناً- استخدم بعض المصطلحات الصوتية القديمة، مثل: مصطلح الإطباق[5]، فنراه- فى حديثه عن الإمالة يقول:

"ولم يكن الصوت الساكن السابق عليها أو التالي لها واحداً من: الصاد أو الضاد أو الطاء أو الظاء".

ويجمع هذه الأصوات مصطلح الإطباق، فكان الأولى به استخدامه.

واستخدامه لمصطلح: الصوت (الساكن) سليم، ولكنه يوقع فى اللبس، فقد استخدم القدماء هذا المصطلح فى مقابل الصوت المتحرك، ومنهم ابن جنى[6]، فالصوت الساكن عندهم هو الذي حركته السكون. وكان الأفضل للباحث أن يعبر عنه بمصطلح الصوت (الصامت)؛ حتى لا يلتبس المعنى.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج٢٠: ص ١٠٠.

[2] علم اللغة العام- الأصوات: د. كمال بشر: ص ١٥٢- ١٥٣، ص ١٧٥.

[3] اللغة العربية- معناها ومبناها: د. تمام حسان: ص ٧٩.

[4] الكتاب: ج ٤: ص ٤٣٣.

[5] الكتاب: ج ٤: ص ٤٣٦- ص ٤٨٢.

[6] سر صناعة الإعراب: ج ١: ص ٣١.

وفى حديث الباحث عن التركيب المقطعي ذكر أن بعض الكلمات تبـدأ بالمقطع القصير المغلق، مثل: (مْعَطَن، مْحَرُوم، تْعَلَم، لْحَمَه، تْخَاصَم، مْشَـا)، "فالصوت الأول فيها مشكل بالسكون"[1].

ويتكون المقطع القصير المغلق فى اللغة العربيـة مـن: (صـامت+ حركـة+ صامت). وإذا قسمنا الكلمات التي ذكرها الباحث إلى مقاطع- وفقا لضبطه لها- نجد أنها لا تبدأ بالمقطع المذكور، فالمقطع الأول فيها جميعـاً يبـدأ بصـوتين صامتين وحركة مثل (مْعَطَن mʕa tan مْحَرُوم mħa rūm، تْعَلَـم tʕa lam ، لْحَمَه lħa mah ، تْخَاصَم txa sam ، مْشَا mʃa).

ويبدو أن هذه الكلمات تنطق فى اللهجة بزيادة همزة وصل قبل الكلمـة، علـى عادة اللغة العربية فى تجنب الابتداء بساكن، ولكن الباحث لم يثبت هذه الهمزة عند تصويره لنطق الكلمات. فإذا صح هذا الظن كانت هذه الكلمـات جميعهـا مبدوءة بمقطع قصير مغلق كما ذكر الباحـث، مثـل (امْعَطَـنْ im ʕa tan) وهكذا.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٠- صـ ١٠٢.

التميميون ومكانتهم فى العربية[1]

كتب هذا البحث الدكتور أحمد علم الدين الجندي، وتحدث فيه عن نسب قبيلة تميم، وعن منازلها وبطونها وتاريخها، وعما نزل فى أهلها من القرآن الكريم، ثم عن شعرائها وخطبائها وعلمائها. ثم انتقل إلى تصوير الحياة اللغوية لبني تميم، فأورد من الشواهد ما يؤكد مكانتهم اللغوية مثل:

١- قول الأصمعي: "والعرب لا تروى شعر أبى دؤاد وعدي بن زيد، وذلك أن ألفاظها ليست بنجدية"[2]، ذاهباً إلى أن المقصود بكلمة (نجد) هو تميم. واستنتج من هذا النص أن لغة تميم هي القياس، وبها يكون الحكم على اللغة.

٢- ذهب سيبويه إلى أن (ما) "الحجازية أكثر استعمالا، وإن كانت التميمية أقوى قياساً"[3]، ووصف الفراء اللهجة التميمية بأنها أقوى الوجهين في العربية[4].

٣- وكثيراً ما اجتمع السماع والقياس والإجماع على تأييد لغتهم[5].

٤- كان أبو زيد الأنصاري لا يسأل إلا قبائل تميم وفروعها عن الأمور اللغوية الغامضة.

٥- استشهد الباحث بالنصوص على أن لهجة تميم هي لهجة عامة العرب.

٦- اقتبس السيوطي عدة اقتباسات تشير إلى مقابلة الصيغ بين الحجاز وتميم، وتؤكد أن لهجة تميم تقف فى ثبات أمام لهجة الحجاز.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج٢٥: ص ١٥٩- ١٧٦.

[2] الشعر والشعراء لابن قتيبة: ج١: ص ٢٤٤.

[3] الاقتراح للسيوطي: ص ٥٦.

[4] معاني القرآن للفراء: ج٢: ٤٢.

[5] الاقتراح: ص ٧٢.

ثم ذكر مكانة لهجة تميم بين اللهجات العربية، وأكد ذلك بعدة نقاط منها:

أ- جاء فى حديث الرسول (صلعم) أنه ورد عليه الوفود، فأقر الأخماس[١] كل خمس على لغته، فكان أعرب القوم تميماً.

ب- وذكر ابن العلاء أن "أفصح الناس عليا تميم".

جـ- كانت تميم من القبائل التي اعتمد عليها الرواة فى جمع اللغة.

د- ذكر ابن عطية وجمال الدين بن مالك أن تميماً من القبائل التي نزل بلغتها القرآن الكريم.

هـ- وهناك روايات عدت التميميين مرجعاً فى التشريع اللغوي، مثل: رؤبة والعجاج، وقد كانوا يرتجلون ألفاظاً غير معروفة عند العرب.

و- رأى بعض المستشرقين أن الفصحى تولدت من إحدى لهجات نجد. وأكبر القبائل التي تسكن نجداً قبيلة تميم.

ثم راح يتلمس مدى شيوع كل من لهجة تميم والحجاز، من خلال إحصائيات قام بها، وشملت جانباً كبيراً من الكتب العربية التي تصنف فى عدة مجموعات هي مجموعة النحو واللغة، ومجموعة المعاجم، ومجموعة الأمالي ولأدب، ومجموعة شروح الأشعار، ومجموعة الصرف، ومجموعة علوم القرآن، ومجموعة المنظومات، ثم مجموعة خاصة تشمل كتب الإبل والنخل والتذكير والتأنيث والرحل. وبلغ عدد الكتب التي أقام عليها إحصائيته الأولى واحداً وثلاثين كتاباً.

وفى هذه الإحصائية رصد عدد مرات ورود كل من لهجة تميم ولهجة الحجاز فى الكتب المذكورة. ولاحظ من خلالها شيوع لهجة تميم وكثرتها فى الجزيرة العربية.

وفى إحصائية أخرى رصد عدد مرات ورود لهجة قريش ليعرف مدى شيوعها، ثم قارنها بالإحصائية السابقة فوجد أن عدد مرات ورود لهجة تميم

---

[١] يريد أخماس البصرة وهى: العالية، وبكر بن وائل، وتميم، وعبد القيس، والأزد.

٦٦٢ مرة، وعدد مرات ورود لهجة الحجاز ٥٣٥ مرة، في حين لا يزيد عـــدد مرات ورود لهجة قريش عن ٣٨ مرة[*].

ورصد الباحث النسبة التقريبية لورود لهجات هذه القبائل كما يأتي:

تميم	:	الحجاز	:	قريش
٦,٦	:	٥,٤	:	٠,٤

وأشار إلى أن اللهجة القرشية اعتراها الاضطراب والقلق. وساعد علـــى هـــذا خلط الرواة دائماً بين لهجتي الحجاز وقريش وعدهما لهجة واحـــدة، وبـــرهن بالأمثلة على ذلك.

وساق أدلة تؤيد النتيجة التي أبرزتها الإحصائيات، وهى انتشار لهجة تميم، وهذه الأدلة هي:

أولاً: يرجع انتشار اللهجة التميمية إلى صلة أصحابها فى الجاهلية بالحضارات المجاورة لهم، وتأثرهم بها مما أدى بهم إلى تسجيل شـــعرهم ونشـــاطهم اللغوي. واستمروا كذلك حتى جاء الإسلام، فسجل الرواة واللغويـــون مـــا سمعوه منهم. أما الحجاز فقد انصرف عن جمع التراث، وركدت ثقافتـــه، فضلاً عن أن الرواة وجامعي اللغة لم يأخذوا عنهم؛ لاختلاطهم بغيرهم من الأمم فى ذلك الوقت.

ثانياً: انتشرت بعض الظواهر اللغوية للهجة تميم انتشاراً أكبـــر ممـــا ذكرتـــه الروايات، ومما عرفه علماء العربية :

(أ) فقد حددت الروايات ظاهرة العنعنة بأنها إبدال الهمـــزة عينـــاً مـــن (أن) المفتوحة الهمزة[1]، ولكن النصوص أوردت هذه الظاهرة منسوبة لتمـــيم،

---

[*] تظن الباحثة أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن لهجة قريش هي الشائعة، ولا ينص فى تلك الكتب إلا على غير المألوف.

[1] عرفت الظاهرة بأنها قلب الهمزة المبدوء بها عينا: مميزات لغات العرب: ص ١١، فـــي اللهجات العربية: ص ١٠٩، ١١٠.

ولم تقيد الهمزة بكونها مفتوحة سوى فى رواية للفراء: المرجع السابق: ص ١١٠.

فى (أن) وفى غيرها. ولم تقيدها بالحرف الأول من الكلمة[1]. ويؤكد انتشار هذه الظاهرة فى مساحة كبيرة وجودها فى الحبشية وفى الأصل السامي فى أول الكلمة ووسطها وآخرها. وبذلك تكون ظاهرة العنعنة قد غطت مساحات أوسع مما حددها لها اللغويون.

وقد ثبت بالدراسة أن ظاهرة الهمز والإدغام والإمالة، وهى من خصائص لهجة تميم، غطت مساحات جغرافية أوسع مما ذكرته المصادر.

فالإمالة تميز لهجة تميم، ولكنها اتسعت حتى شملت الحجاز والشام وليبيا والأندلس ومصر. وكذلك كان الإدغام ظاهرة تميمية، ولكنه انتشر فى مناطق الجزيرة العربية، وقد وصل إلينا فى لهجاتنا الحديثة. كما انتشرت ظاهرة تحقيق الهمز – وهى تميمية – فى بقاع كثيرة من الجزيرة العربية، تدخل ضمنها منطقة الحجاز: فقد همزت بيئة مكة بعض الصيغ، مع أن طبيعتها تسهيل الهمز. وكثيراً ما كانوا يعاملون همزة الوصل معاملة همزة القطع، مبالغة منهم فى تحقيقها.

وقد يعترض على النتائج الإحصائية التي تشير إلى شيوع لهجة تميم وقوتها بما ورد من روايات الإخباريين التي تربط بين لهجة الحجاز وقريش، وبين اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم من جهة، وتربط بين الفصحى وبين لهجة الحجاز وقريش من جهة أخرى، وما عرف من أن لهجة قريش كانت تختار أفضل لهجات العرب، حتى أصبحت لغتها أفصح اللغات العربية، فنزل بها القرآن الكريم. وشكّ الباحث في سند هذه الروايات، كما ذكر أن أغلبها جاء عن طريق قتادة (ت١١٧ هـ)، وقد وصف بأنه مدلس ولا يجوز الأخذ عنه[2].

---

[1] من أمثلة العنعنة التي رواها الأصمعي في وسط الكلمة: (دأم الحائط ودعمه)، التأرض للشيء والتعرض له)، وآديته على كذا وأعديته أي قويته وأعنته، وفي آخر الكلمة: (كثأ اللبن وكثع): في اللهجات العربية: ص ١١١، والمثالات الأخيران من أمالي القالي: ج٢: ص ٧٨، ٧٩.

[2] تفسير الطبري: ج١: ص ٢٣، ميزان الاعتدال للذهبي: ج٣: ص ٣٨٥.

وربما أيد الشك في شيوع لهجة تميم أكثر من غيرها قوله تعالى: "وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه"؛ فالآية تشير إلى نزول القرآن الكريم بلغة قريش، وهم قوم الرسول. ورجح الباحث أن القومية في هذه الآية تشمل العرب جميعاً مستدلاً بقوله تعالى: "وهذا لسان عربي مبين"[1]، وباعتراف القرآن الكريم بعربيته لا بقريشيته عشر مرات[*].

وذكر أن بعض الروايات الأخرى أكدت أن القرآن الكريم نزل بلغات غير لغة قريش، واحتوى على خمسين لغة[2]. وأنه كما نزل بلغة الحجازيين نزل بلغة التميميين، وأن كثيراً من القبائل العربية قد اشتركت في لغته[3]. وخلص الباحث- من هذه الروايات المتضاربة- إلى أن الفصاحة لم تقتصر على قريش، وأن القرآن الكريم لم ينزل بلهجتها وحدها، بل تبلورت جميع اللهجات فيه، فمثل اللغة الفصحى بين العرب جميعاً.

---

[1] سورة النحل (١٠٣).

[*] في السور الآتية: النحل ١٠٣، الشعراء ١٩٥، يوسف ٢، الرعد ٣٧، طه ١١٣، الزمر٢٨، فصلت ٣، الشورى ٧، الزخرف ٣، الأحقاف ١٢.

[2] الإتقان في علوم القرآن: ج١: ص ١٣٦.

[3] لسان العرب: ج ١٠: ص ٣٨٥، فتح الباري: ج٩: ص ٢٢.

درس الدكتور رمضان عبد التواب **(اللهجة العامية المصرية فى القرن الحادي عشر الهجري)**[1]، كما بينها كتاب "دفع الإصر عن كلام أهل مصـــر" للشيخ يوسف المغربي. فعرّف أولا بالمؤلف، ثم بين أن الكتاب وثيقـــة لغويـــة هامة تحتوى على كثير من ظواهر اللهجة العامية المصرية فى القرن الحـــادي عشر للهجرة. وأن النسخة التي وصلت إلينا مكتوبة بخط المؤلف، وقـــد فـــرغ منها فى عام ١٠١٥هـ. ثم وصف المخطوطة وحدد مراجعها التي انحصـــرت فى القاموس والعباب، ومع ذلك لم يسلم الكتاب من التصحيف والتحريف فـــى نص القاموس– وقد استدل الباحث على ذلك بالأمثلة. وأورد بعض ملاحظاتـــه فبين أن المؤلف يبث فى ثنايا كتابه حكايات كثيرة عن نفسه، فيروي بعض مـــا حدث له فى مراحل حياته، ويكثر من الاستطراد، ويهتم بذكر الفوائـــد الطبيـــة للأعشاب والنباتات والثمار. ويتبين من نصوص الكتاب أنه يعـــرف التركيـــة ويقرض الشعر بها.

ثم وضح الباحث أن مادة الكتاب تفيدنا فى معرفة كثير من الأحكام عن اللهجة المصرية فى ذلك الوقت، وعوامل تطورها من العربية الفصحى فـــى ضـــوء القوانين اللغوية الحديثة. ولاحظ أن المؤلف قد اجتهد فى معرفة تطور الكلمات التي أوردها فى كتابه، فأصاب فى بعضها وجانبه التوفيق فى البعض الآخـــر. ومن الأمثلة التي أخطأ المؤلف فى معرفة أصلها– فربط بين الكلمة وبين مـــادة أخرى مختلفة عنها– الكلمة العامية المصرية: (استنى) بمعنـــى: انتظـــر، فقـــد أرجعها إلى كلمة (أستن) مقلوب: (أسنت)، بمعنى دخل فى السنة. وهذا بعيد؛ إذ إن أصل الكلمة: (استأنى) بمعنى انتظر، فسقط الهمزة، واســـتغنى عـــن المـــد بالتضعيف.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج ٢٨: ص ٢٣٨– ٢٥٢.

ولاحظ الباحث أن المغربي يتوقف عندما لا يعرف أصل الكلمة، كما حدث في كلمة (ربة)، فقد سجل عدم معرفته بأصلها. وقد نسبها الباحث إلى اللسان، مادة (ربب)، فقد جاء به: "والربة- بالكسر- نبتة صيفية، وقيل: هو كل ما اخضر في القيظ من جميع ضروب النبات".

كما لاحظ الباحث أن المؤلف يقطع- أحياناً- بأن الكلمة لا أصل لها، مثل الفعل: (وَرّيت)، بمعنى أطلعت وأريت. وأرجع الباحث هذا الفعل إلى الأصل: "رأى"[*] بتضعيف الهمزة، ثم سقطت الهمزة فأصبح الفعل في صورة (روى)[1]، وتستعمل هذه الكلمة في اللهجة العراقية الآن- ثم حدث قلب مكاني بين الراء والواو، فتحول إلى الفعل (رَوَّى).

وحلل الباحث أمثلة كثيرة تشير إلى الظواهر اللغوية التي شاعت في اللهجة خلال تلك الفترة. فرصد ظاهرة القلب المكاني من خلال الأمثلة التي وردت بالكتاب، مثل: (زحلفة) للسلحفاة، فقد جاورت اللام المجهورة السين، فتحولت السين إلى النظير المجهور لها وهو الزاي؛ تبعاً لقانون المماثلة. ثم حدث القلب المكاني بين اللام والحاء وقُصرت حركة الفاء بسبب انتقال النبر. ومثل الفعل (سَقَّف)، فأصله: صَفَّق، وحدث القلب المكاني بين الفاء والقاف، ثم رققت الصاد- أي دخل عليها الاستفال- فصارت سينا. وكذلك علل الباحث تطور كلمة (ملعقة) إلى (معلقة)[*] بالقلب المكاني بين اللام والعين.

---

[*] على وزن (فَعّل)، وهو قياسي لإفادة التكثير: انظر الفصل الخاص بالقرارات.

[1] لم يطلعنا الباحث على أسباب قلب الهمزة في (رأى) واوا ولم تستطع الباحثة معرفة سبب ذلك؛ فليس هذا الموضع من المواضع التي تقلب فيها الهمزة واوا، أو تسقط الهمزة ويعوض عنها بالواو. شرح الأشموني: ج٣: ص ٨٣٧- ٨٤٠، ص: ٨٨٤- ٨٨٩. ولكن الحس اللغوي يؤيد ما يذهب إليه الباحث.

[*] الصيغة الأصلية على وزن (مفعلة) بكسر الميم، وهي من صيغ اسم الآلة، ثم فتحت الميم تبعاً لقانون المماثلة، لكي تماثل حركة الفتحة بعدها.

ورصد الباحث ظاهرة ضياع أصوات ما بين الأسنان من العامية المصرية، من خلال أمثلة الكتاب. فمن أمثلة ضياع (الذال) وتحولها إلى (دال) كلمة: (ندل)، وأصلها (نذل).

و(الهدرمة)، وأصلها (الهذرمة)، وهى سرعة الكلام والقراءة وقولهم: "جلس حدا فلان"[1]، أي قريب منه، وهى تصحيف: (جلس بحذائه).

ومن الأمثلة التي أوردها الكتاب، وتدل على ضياع صوت الثاء وانقلابه إلى (تاء)، الكلمات (أتل) بدلا من (أثل) بمعنى الشجر، و(التفل) التي تحورت عن (الثفل) بالثاء، و(التوم) التي تحورت عن (الثوم).

وفى أمثلة الكتاب ما يثبت ضياع صوت (الظاء) وتحوله إلى (ضاد)، مثل: (حنظل) التي تحولت إلى (حنضل) بالضاد[2].

ورصد الباحث ظاهرة تسهيل الهمز، فقد كان العامة فى ذلك الوقت يميلون إلى عدم تحقيق الهمز، كما يبدو فى الأمثلة: (رفا الثوب) بدلا من (رفأه)، و(زام على فلان) أي ذعره، وأصل الفعل (زأم).

ثم رصد ظاهرة المماثلة فى هذه اللهجة، من خلال الأمثلة التي أوردها المغربى، مثل كلمة (الزُفة)- بضم الزاي- وتعنى الزمرة والجماعة، وقد تطورت إلى (الزفة) بفتحها، لكي تماثل حركة الزاى حركة الفاء، ومثل كلمة (كحك العيد)، فأصلها (كعك)، ولكن العين المجهورة جاورت الكاف المهموسة فانقلبت إلى النظير المهموس للعين وهو الحاء؛ بسبب المماثلة الصوتية.

ولاحظ الباحث أن المغربي كان يعترف بالمماثلة، ويعدها من الفصيح، إذا حدثت فى عصور الاحتجاج اللغوي، فقد اعترف بصحة الفعل (يزدق)، على

---

[1] تطورت كلمة (حدا) بكسر الحاء- فى اللهجة الحديثة لبعض مدن محافظة الشرقية بمصر، إلى (حدا) بفتحها، وقد ماثلت حركة الحاء حركة الدال تبعاً لقانون المماثلة الصوتية.

[2] ومثلها فى اللهجة المصرية الحديثة كلمة: (ضهر) فقد تطورت عن (ظهر)، وأيضاً (وقت الظهر) فقد تحولت الكلمة الأخيرة منها إلى (الضهر)، وكذلك (الظفر) بمعنى واحد الأظفار، فقد تحول إلى (ضفر).

الرغم من أنه تطور صوتي للفعل (يصدق)، ولكن الصاد جهرت بسبب مجاورتها للدال المجهورة، فتحولت إلى الزاي، وهو النظير المجهور للصاد. ونطقت الزاي مطبقة- أى مفخمة- لكي تماثل إطباق القاف. وكذلك اعترف بعبارة (علوان الكتاب)، وذكر أنها صحيحة كالعنوان. والبحث اللغوي الحديث يؤكد أن الأصل هو كلمة (عنوان)، ولكن الكلمة خضعت لقانون المخالفة الصوتية Dissimilation فتغيرت إحدى النونين إلى اللام القريبة من مخرجها. ولكن لما حدث هذا فى عصور الاحتجاج اللغوي عدة اللغويون صواباً.

ووضح الباحث الظواهر اللغوية المختلفة التي يرجع إليها تطور الأمثلة التي رصدها المغربي، فتطور كلمة (نصف) في العامية إلى (نص) سببه أن الفاء من الأصوات المهموسة التي تخفى بعض الشيء عند النطق، فيبدو وكأن الصوت السابق لها مضعف. وإطلاق العامة كلمة (أتانة) للدلالة على (أتان)- وهي أنثى الحمار- يتفق مع الاتجاه العام إلى إلحاق تاء التأنيث بمعظم المؤنثات السماعية عندما يراد الاحتفاظ بالتأنيث فيها.

ولاحظ الباحث- من خلال بعض أمثلة الكتاب- تطور اللهجة المصرية الحالية عنها في ذلك الوقت. ومن أمثلة ذلك الفعل (زقزق)- الذي كان يستعمل وقتها، وتحور إلى (زغزغ) بمعنى عبث باليد فى خاصرة الصبى ليضحك. فقد تحول صوت (القاف) إلى (غين)، وهذا التحور يحدث فى السودان وفى بعض قرى جنوبي العراق، كما يحدث أحياناً فى العامية المصرية كما فى (مش غادر) بمعنى لا أقدر.

وأشار الباحث إلى تفسير المغربي لأصل كلمة (فين) بأنه (فى أين) وسقطت الهمزة، وموافقة هذا التفسير لرأى العلماء المحدثين واختلف معه حول أصل كلمة (إيمتا)، فرأى أنها ليست مركبة من (أى) و(متى) كما ذهب المغربي، وإنما هي (متى) سكنت ميمها للسرعة فى النطق، ولما كانت العربية تنفر من الابتداء بساكن أتى بهمزة الوصل وطالت حركة الهمزة قليلا؛ لانتقال النبر إليها.

والكتاب يشتمل على أمثلة كثيرة توضح تطور الصيغ في العامية المصرية مثل تطور صيغة (فُعلول)- بضم الفاء- إلى (فَعلول) بفتحها، مثل كلمة (بُلعوم) التي تطورت إلى بَلعوم- بفتح الباء، وكلمة (خُرطوم) التي تطورت إلى خرطوم، بفتح الخاء.

ومثل تطور صيغة (فعليل)- بكسر الفاء- إلى (فعليل)- بفتحها- مثل الكلمة العامية (برطيل) بمعنى: شيخ كبير، وأصلها برطيل، بكسر الباء. وكذلك كلمة (الزنديق) التي كانت تستخدم في تلك اللهجة بفتح الزاي، وأصلها بالكسر، وكذلك نطقهم (قنديل) بفتح القاف.

ومثل تطور صيغة (مِفْعَلَة)- بكسر الميم- إلى (مَفْعَلَة)- بفتحها- ككلمة (مَدْخَنَة) التي تنطق في العامية بفتح الميم، وأصلها بالكسر، وكذلك (منفضة) و(مكنسة)، و(ممسحة)(*).

وكذلك مثل تطور صيغة (فعول)- بفتح الفاء وضم العين- إلى (فعول)- بضمها(*)، كما في كلمة (سُفُوف)- بضم السين- وأصلها (سَفُوف) بفتحها.

ورصد الباحث تطور دلالة الألفاظ في اللهجة العامية بمصر في عصر المغربي، من خلال الأمثلة الموجودة بالكتاب. وضرب مثلا لتخصيص الدلالة ما حدث لكلمة (الطرب)، إذ استخدمت بمعنى الفرح- كما تستعمل الآن- وأصل معناها حركة الفرح والحزن. كما مثل لانتقال الدلالة بسبب إحدى علاقات المجاز المرسل باستعمالهم التعبير (تشنيف الآذان) بمعنى إسماعها الأصوات الحسنة، والتشنيف في الأصل هو إلباس الشنف أي القرط.

ولا شك أن الكتاب موضوع الدراسة، وثيقة لغوية مهمة في دراسة اللهجات العربية. كما أن البحث من البحوث اللغوية القيمة التي عالجت دراسة اللهجات وفقاً للدراسات اللغوية الحديثة بأسلوب سهل ممتع.

(*) الأمثلة الثلاثة الأخيرة لم يوردها الباحث. وقد مثلت بها الباحثة- من اللهجة المصرية الحديثة- على تطور هذه الصيغة.

(*) وهي تخضع أيضاً لقانون المماثلة، فقد حدث لها مماثلة بين حركتي الفاء والعين.

الفصـــل الثـــاني

القضايا التعليمية والتطبيقية

أولاً: تيسير النحو والصرف:

نشأ النحو العربي في أواخر القرن الأول الهجري في البصرة، لأسباب دينية ترجع إلى الحرص الشديد على قراءة القرآن الكريم قراءة صحيحة، وأسباب اجتماعية تعود إلى شيوع اللحن على الألسنة، وخاصة في الأمصار، حيث اختلط نطق شعوبها للعربية بعاداتها اللغوية، إلى جانب ما حدث للسليقة اللغوية عند العرب النازلين بالأمصار؛ لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصحى. فأحست الشعوب في الأمصار بحاجتها إلى تحديد أوضاع العربية الصحيحة لهم، حتى يجيدوها ويتمثلوها. كما ترجع نشأة النحو إلى أسباب قومية تعود إلى اعتزاز العرب بلغتهم، وخشيتهم عليها من الذوبان في اللغات الأعجمية[1].

ونما النحو وارتفعت أركانه في القرن الثاني الهجري على يد المدرسة البصرية، واستمر يفصل، وتعلل آراؤه، وتناقش مصطلحاته وعوامله ومعمولاته، ويتوسع في القياس فيه حتى القرن الثالث الهجري، على يد المدرسة الكوفية. وظهرت المدارس النحوية البغدادية والأندلسية والمصرية التي راحت تأخذ من كل من المدرستين الأوليين بنصيب، وتصطنع لها منهجا خاصاً.

وكان من أثر تلك العناية بالنحو العربي أن حفلت المكتبة العربية بنتاج وفير من الكتب النحوية والصرفية واللغوية. وقد اتصل النحاة الأوائل بالدراسات الإسلامية في الفقه والكلام، وألموا بالحركات الفكرية في البصرة والكوفة. وعاشوا في عصر الترجمة، فعرفوا نحو لغات أخرى كالسريانية واليونانية. ووقفوا على شيء من الفلسفة والمنطق، وخاصة كتب أرسطو المنطقية التي لم تخلُ من دراسات نحوية، وفصّلت القول في القياس وأقسامه ولواحقه من

---

[1] المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: ص ١١- ١٢.

استقراء وتمثيل[1]. وانعكس ذلك كله على دراسات النحو العربي، فكثرت فيها العوامل وكثر الاستقراء والتعليل والقياس، وعنى فيه بالحدود والتعريفات.

وكان لاتصال النحاة بالعلوم المختلفة أثر في تعقيد الدراسات النحوية والصرفية، فقد أخذ النحويون بأساليب غيرهم من العلماء، حفاظاً على مكانتهم، فراحوا يحققون في رواة اللغة موثقين بعضهم، طاعنين في بعضهم الآخر[*]، كما كان يفعل علماء الحديث. وكذلك احتذوا حذو الفقهاء فراحوا يفترضون كثيراً من الصور النحوية العويصة، ويضعون القواعد لها، كما في (زيد عمرو ضاربه هو)[2] و(قائماً ليس زيد)[3] و(لا أصحبك ما قائماً دام زيد)[4] وكذلك (ما طعامك زيد آكل)[5] على الرغم من عدم استخدام هذه التراكيب في اللغة. وكذلك فعلوا في الصرف حين أفرد سيبويه فصلا للأبنية المظنونة أو المقترحة التي لم ترد في كلام العرب: (باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل)[6]. وإنما دعاهم إلى ذلك الرغبة في إظهار مقدرتهم على التخريج.

وتأثر النحاة بالمنطق فاصطنعوا أساليبه في الجدل، كما يبدو في كتاب الإنصاف، فقد ساق فيه أئمة النحو سيلا من الحجج المنطقية العقلية لتأييد آرائهم. ونجد تأثرهم بالمنطق أيضاً في حديثهم عن أمثال خلو الخبر المفرد من الضمير إلا إن أمكن تأويله بالمشتق، واحتواء الخبر المشتق على الضمير إذا

---

[1] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضية وحاضره : ص ٧٣.

[*] "كان المبرد يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة، ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه حتى لو وردت عند سيبويه" : المدارس النحوية: ص ١٣١.

[2] شرح ابن عقيل: ج١: ص ١٢٤.

[3] المرجع السابق: ص ١٦٤.

[4] المرجع السابق: ص ١٦٢.

[5] المرجع السابق: ص ١٧٧.

[6] الكتاب: ج ٤: ص ٤٠٦- ٤١٥.

كان جارياً مجرى الفعل[1]. وفي حديثهم عن شروط إعمال (ما) النافية عمل ليس، حين يشترطون ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به)[2].

وغالى النحاة في فلسفة النحو، فأسسوا النحو على نظرية العامل. وألف أبو علي الفارسي كتاب (العوامل) فاستوعب فيه النحو كله. وتفننوا في العلل وأنواعها، واستخدموا العلة الواحدة في إثبات الشيء وضده. وتوسعوا في التوجيهات النحوية. وبالغوا في التأويل، وذلك تأثرا بالفلاسفة. وقد أثارت فلسفة النحو نقدا كبيراً منذ القدم، فهاجم ابن حزم القياس عامة، ولاحظ أن علل النحو فاسدة. ودعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، ورفض القياس والعلل النحوية. كما استنكرت العلل النحوية في العصر الحديث، ورُئِيَ ضرورة تخليص النحو من الفلسفة[3]، ورأى العلماء المحدثون دراسة النحو من خلال الشواهد الأدبية والاستعمالات المعاصرة للغة. واستنكروا دراسة الشواهد النحوية المفتعلة المصنوعة.

وقد حاول عدد من المفكرين المحدثين المساهمة بطريقة إيجابية في تيسير النحو. ففي أواخر القرن التاسع عشر ألَّف حفني ناصف وآخرون كتبا لتعليم النحو تحت عنواني (الدروس النحوية) للمدارس الابتدائية عام ١٨٨٦م، و(قواعد اللغة العربية) للمدارس الثانوية عام ١٨٩١م. وتتناول هذه الكتب الفعل وأحكامه، ثم الاسم ثم الجملة، بنفس الروح والطريقة النحوية القديمة[4].

وفي أواخر العقد الثالث من هذا القرن ألَّف علي الجارم ومصطفي أمين كتاب (النحو الواضح) للمدارس الثانوية، ويتميز بأنه استقرى الأمثلة وخرج منها

---

[1] شرح ابن عقيل: ج١: ص ١٢٢- ١٢٣.

[2] شرح ابن عقيل: ج١: ص ١٧٧- ١٧٨.

[3] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره : ص ٧٥.

[4] في اللغة ودراستها: ص ٢١٢، تاريخ الدعوة إلى العامية د. نفوسة زكريا: ص ١٩٦.

بالقواعد. ولم يلتزم بالشواهد النحوية القديمة، وإنما اختار أمثلتها مما يستخدم في الأدب شعره ونثره. وكانت الشواهد متسمة بروح العصر[1]. كما أنه التزم بمصطلحات النحاة. وعلى الرغم من تغير المناهج في المدارس الثانوية، وانتهاء العمل بهذا الكتاب فيها، فقد ظل من أقرب الكتب النحوية وأسهلها مأخذاً، واستمرت طبعاته تتوالى حتى الآن.

وفي عام ١٩٣٦م ألّف إبراهيم مصطفى كتابه (إحياء النحو)[2] وقد اتخذ أساساً للطريقة التي لم تكتف بتيسير مادة النحو فحسب، بل غيرت المصطلحات أيضاً وهي طريقة (المسند والمسند إليه). وقد قامت على أسس أهمها إلغاء نظرية العامل، وجعل حركات الإعراب تدل على معانٍ في تأليف الجمل وربط الكلام: فالضمة علَم على الإسناد، وتدل على أن الكلمة المرفوعة يراد التحدث عنها والإسناد إليها. والكسرة علَم على الإضافة، وتشير إلى ارتباط الكلمة بما قبلها. والفتحة ليست علامة إعراب ولا تدل على شيء، وإنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب[3]. والتنوين علَم تنكير[4].

وقد اضطر إلى أن يضم تحت (المسند إليه) كل اسم أسند إليه، مثل المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم إن والمنادى وغيرها. وكذلك فعل في (المسند). كما غيَّر بعض المصطلحات: فأطلق اسم (حروف الإضافة) على حروف الجر، وسمى المنصوبات كلها (مكملات)، وقال إن الإضافة تكون للأفعال والأسماء[5].

وفي عام ١٩٣٧ ردَّ الشيخ محمد عرفة على كتاب (إحياء النحو) بكتابه (النحو

---

(1) النحو الواضح: علي الجارم: ج١، ج٢، ج٣.

(2) محاضر الجلسات: مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٢، ص ٢٤٦.

(3) في اللغة ودراستها: ص ٢١٤، مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٧٥.

(4) محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٦، من أسرار اللغة ص ٢٥٨.

(5) في اللغة ودراستها: ص ٢١٥.

والنحاة) ناقدا آراء إبراهيم مصطفي في تيسير النحو[١] وواعداً بتأليف كتاب لتيسير تعليم القواعد. ولكنه استغنى عن هذا الكتاب بمقالات نشرها في مجلة الرسالة. ويتلخص رأيه في أن اللغة العربية ملكة لا تعلم بالقواعد وإنما تكتسب بالممارسة والتمرين. ورأى ألا يشغل الأطفال بالقواعد في المراحل الأولى للتعليم، وإنما يتعلمون الأساليب الصحيحة من خلال الأمثلة والنصوص.

وفي عام ١٩٤٢م قدم يعقوب عبد النبي[*] إلى المجمع مؤلفاً مخطوطاً مكوناً من جملة كراسات سماها (إصلاح النحو)، ومعها كراسة باسم (النحو الجديد).وقد حاول فيه تيسير النحو، وأشار بجعل تعليم القواعد تعليماً لغوياً تحليلياً عملياً- لا نحوياً- في المرحلة الأولى من التعليم، وغيّر المصطلحات القديمة، وعدل عن التقسيمات المعروفة في النحو[٢]: فقسم الكلمة إلى سبعة أقسام هي: الاسم والوصف والضمير والفعل والمصدر والظرف والحرف، إلى جانب أسماء الأفعال والأصوات[٣].

وفي عام ١٩٤٣م ألقى أمين الخولي محاضرة ردّ فيها على (إحياء النحو) وغيره من الكتب التي عالجت تيسير القواعد، وأتى بآراء فيما يجب أن تكون عليه القواعد الميسرة[٤]، فاقترح أن تعرب الأسماء الخمسة بالألف دائماً، وكذلك رأى إعراب المثنى بالألف وجمع المذكر السالم بالياء أو كإعراب (حين)، ورأى حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع، وإبقاء حرف العلة- في الأفعال المعتلة- في حالة الجزم. وأتى في كل ذلك بالحجج والشواهد من المصادر الأصلية[٥].

---

[١] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٦- ٢٤٧.
[*] وهو مدرس بالمدارس الابتدائية.
[٢] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٢- ٢٤٧.
[٣] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٥٢.
[٤] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٢.
[٥] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٧.

وحاول د. إبراهيم أنيس- في كتابه (من أسرار اللغة)- رد حركات الإعراب إلى نظام المقاطع، وتواليها في الكلام المتصل. فقد تتذبذب هذه الحركات بين الفتح أو الضم أو الكسر، أما السكون فهو الأصل فيها. والذي يعين الحركة أحد عاملين: أولهما طبيعة الصوت المحرك، كأن تؤثر بعض الحروف حركة معينة، كما في حالة حروف الحلق التي تميل إلى الفتحة. وثانيهما: الميل إلى تجانس الحركات وانسجامها في الكتلة الكلامية الواحدة[1].

وفي محاولة لتيسير دراسة النحو حاول د. محمد كامل حسين وضع قواعد بسيطة[2]، يمكن أن يُلِم بها المتعلمون في وقت قصير، فيتجنبوا اللحن في معظم كلامهم. فذكر أن الأصل في الإعراب أن يساعد على وضوح المعنى، ولهذا يجب أن يكون المعنى هو الأساس الذي يحدد الإعراب. ووضع ست قواعد أساسية للإعراب للاسم والفعل.

ففي حالة الاسم:

١- يرفع الاسم المتحدث عنه والخبر المتعلق به، وما يتبع ذلك من أوصاف أو معطوفات.

٢- ويجر الاسم المضاف إليه والمسبوق بحرف جر.

٣- وينصب الاسم في ما عدا ذلك، حيث يكون مكملاً للخبر.

وفي حالة الفعل:

١- يرفع إذا أريد به تقرير حدث بعينه.

٢- وينصب على الغائية كأن يكون غرضاً أو نتيجة لحدث سابق، أو يكون نفياً لحدث في المستقبل، وبعد حرف أن.

٣- ويجزم إذا أصاب الحدث نقص، كأن يكون نفياً في الماضي. أو إذا كان فعل أمر، أو إذا كان شرطاً.

---

[1] من أسرار اللغة: ص ٢٦٨.

[2] (النحو المعقول): مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٧: ص ٢٤- ص٥٩.

أما الصرف فقد ذكر عنه أن الصرف المعقول يقوم على احتذاء أبنية بعينهـــا، فتكون أبواب المعتل مستقلة قائمة بذاتها، يقاس عليها ما يشبهها. ويحفظ الطالب ذلك في أول عهده بالتعليم عن ظهر قلب، فيستقيم لسانه دون أن نثقــل عليــه بالتعليلات. وجمع الباحث جميع تصريفات الفعل مع الضـــمائر فـــي جـــداول صرفية اقترحها لكل من الأفعال المعتلة الأول والوسط والآخر، والفعل الـــذي يشتمل على حرفي علة، والفعل المضاعف.

وطريقته المذكورة في النحو سهلة ويمكن للصغار استيعابها. أما الصرف فتظن الباحثة أنه من الصعب على التلميذ الصغير حفظ هذه الجداول عن ظهر قلـــب، ولكنه قد يعرفها معرفة جيدة بسبب كثرة التمرين عليها.

واقترح الباحث عدة مقترحات- في هذا الشأن- على مجلـــس المجمـــع اللغوي المصري[1]:

بالنسبة إلى أبواب الفعل اقترح في حالة الأفعال المشهورة أنه إذا اختلف المعنى باختلاف الباب احتفظ الفعل بالأبواب المختلفة مثل كَبِـــرَ وكَبُـــرَ. وإذا كانـــت الأبواب المتعددة كلها بمعنى واحد فيجب اختيار واحد منها. أما الأفعال غيـــر المشهورة فيصح تصريفها بالفتح دائماً. وبالنسبة للمصادر اقترح أن يخصـــص معنى محدد لكل مصدر.

واقترح قاعدة للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان أن تكون هذه الصيغ على وزن مَفْعَل، إلا ما اشتهر خلافه مثل: منزِل وموعِد وموضِع، وتعد هذه شواذ، ولا تخضع لقاعدة خاصة.

واقترح تقسيم صيغ جمع التكسير إلى أربع مجموعات:

أ- الجموع المشهورة- وتبقى على حالها مثل رجال ونسوة وإبل وحمر.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٧: ص ٥٤. وقد رأى المجلس أن يحيلـــه علـــى لجنـــة الأصول بالمجمع، لدراسته وتقديم تقرير عنه قبل أن يبدي المجلس رأيه فيه. ولـــم تعثـــر الباحثة على ما يشير إلى مناقشة البحث مرة أخرى.

ب- الجموع القياسية- وهي واجبة الاتباع، مثل: بحث وبحوث، وباغي وبغاة.

ج- الجموع الكثيرة الورود: وتفضل على غيرها من الصيغ إن وجدت، مثل: أفراد وذخائر وشفعاء وأنبياء وبلاد.

د- الجموع قليلة الورود: وتظل سماعية، مثل: الدواهي والأشدة، وأعزاء وأغذية وغلمان.

واقترح في باب العدد ألا يفرق بين القلة والكثرة. كما اقترح وضع قاعدة عامة للعدد تجعله على هيئة واحدة، فيذكر المعدود مسبوقاً بكلمة (من) وتقدر كلمة (عدد) بعد ذلك، مثل: (دخل المدارس من الطلاب (عدد) مليونين وثلاثمائة وخمسة عشر ألفا وأربعمائة)، على الجر دائماً بإضافة كلمة (عدد) المقدرة إليه.

وحاول د. تمام حسان تطوير القواعد العربية بما يؤدى بها إلى التيسير[1]، فقد رأى أن بناء النحو على نظرية العامل أدى به إلى الصعوبة؛ لأن نظرية العامل تعلق المعنى النحوي على العلامة الإعرابية، وهي غير كافية في التحليل الإعرابي لعدة أسباب:

أ- أن عدد أبواب النحو أكثر من عدد علامات الإعراب، فلابد أن يشترك عدد من الأبواب في علامة واحدة، وهذا يؤدى إلى الخلط بين الأبواب المشتركة في العلامة.

ب- أن المبنى، وكذلك المقصور والمنقوص- في حالتي الرفع والجر- والجمل لا تظهر عليها علامة الإعراب.

ج- الشواذ الإعرابية تؤدى إلى اللبس.

وعرض فكرته في تطوير النحو، وتتلخص في أن هناك عدداً من القرائن يجب أن تسلك في نظام واحد، وتدل جميعها على المعنى والإعراب، وهي قرائن معنوية وقرائن لفظية.

---

(1) اللسان العربي- المجلد ١١: ج١: ص ٢٨٥، اللغة العربية معناها ومبناها: ص ١٧٧.

أولاً: القرائن المعنوية: ويفهمها المعرب من سياق الكلام، وتضم:

١- قرينة الإسناد: وهي الصلة التي تربط بين طرفي الجملة المفيدة، ثم هي المعنى الذي يسمح للفظ المفرد أن يفيد فائدة كاملة كما في: نعم ولا.

٢- قرينة التخصص: وتضم عدداً من القرائن كالتعدية والغائية والظرفية والمعية، والتأكيد أو التحديد، والإخراج والملابسة. ويفهم منها المفعول به والمفعول لأجله وما أشبهه[*]، والمفعول فيه والمفعول معه[1]، والمفعول المطلق والمستثنى والحال والتمييز. وكل من هذه المنصوبات يخصص دلالة الإسناد العامة في جملته.

٣- قرينة النسبة: وتضم المجرور بالإضافة والمجرور بالحرف.

٤- قرينة التبعية: ويفهم بها النعت والعطف والتوكيد والبيان والبدل.

٥- قرينة المخالفة: وهي قرينة طائفة من المنصوبات يكون النصب فيها للمخالفة بين المنصوب في التركيب، وبين مرفوع أو مخفوض يشبهه تماماً في تركيب آخر، مثل: (نحن- العرب- نكرم الضيف) لمخالفة: (نحن العرب) (مبتدأ وخبر)، و(كم عمة) بالنصب لمخالفة: (كم عمة) (مضاف إليه)، و(ما أحسن زيدا) لمخالفة: (ما أحسن زيد) بمعنى النفي.

وتعزز اللغة القرائن المعنوية بعدد من القرائن اللفظية يهتدي بها المعرب، وهي: البنية- العلامة الإعرابية- المطابقة- الربط- التضام- الرتبة- الأداة- النغمة في الكلام المنطوق.

ولابد أن يتضافر عدد من القرائن اللفظية مع القرينة المعنوية المخصصة لمعنى نحوي بعينه. ومبدأ تضافر القرائن يرصد لأمن اللبس في المعنى النحوي عدداً من الحراس لا حارساً واحداً هو العلامة الإعرابية.

---

[*] ويقصد به المضارع المنصوب باللام وكي وحتى والفاء ولن وإذن.

[1] ومثله المضارع المنصوب بعد الواو.

ثم أضاف إلى هذا المبدأ مبدأ آخر هو (الترخص في القرائن عند أمن اللبس)، فذكر أن هذا المبدأ يقضى على الخلافات النحوية والنادر والشاذ. ووضح أن القرينة المعنوية لا يترخص فيها أبداً، ولكن القرائن اللفظية يمكن الترخص فيها كما يلي:

١- الترخص في البنية:

خبر كاد في اللغة يكون فعلاً مضارعاً، وإذا أمن اللبس جاء غير ذلك، مثل: فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آيبا.

والمبتدأ يكون معرفة دائماً، إلا إذا أمن اللبس فيأتي نكرة، مثل: أمر بمعروف صدقة.

٢- الترخص في العلامة الإعرابية:

مثل: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وجُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

٣- الترخص في المطابقة:

وهو مشروط بأمن اللبس، مثل: والملائكة بعد ذلك ظهير - ولا أرْضَ أبقلَ إبقالُها.

٤- الترخص في الربط:

يحذف الضمير الرابط عند أمن اللبس، نحو: أهذا الذي بعث الله رسولاً.

تحذف الفاء الرابطة في جواب الشرط عند أمن اللبس، نحو: من يفعل الحسنات الله يشكرها.

تحذف اللام الرابطة من جواب لولا المثبت، نحو: وكم موطن لولاي طحت.

٥- الترخص في التضام:

ويشترط أيضاً بأمن اللبس، ويتمثل في الحذف والزيادة والفصل بالأجنبي، نحو حذف المبتدأ أو الخبر عندما يدل عليه دليل، والمعروف أن الجملة الاسمية تقوم على تضامهما وترابطهما.

وكذلك مثل حذف ما يعتمد عليه الوصف المغنى فاعله عن الخبر، نحو: خبيـــر بنو لهب.

وهكذا عرض علينا الباحث نظرية متكاملة يمكن أن يقوم عليها النحو الجديـــد، وتصلح لمستوى المتخصصين ولكنها تعلو على مدارك الطلاب في المراحـــل الدراسية الأولى.

وأشارت لجنة تيسير النحو بالمجمع العلمي العراقي إلى أن الدكتور أحمد عبـــد الستار الجواري حاول المساهمة في تيســـير النحـــو بإصـــدار كتـــاب (نحـــو التيسير)[1]، ولم تطلع عليه الباحثة.

وحاولت وزارة المعارف العمومية التصدي لقضية تيسير النحو، فألفت في عام ١٩٣٧م[*] لجنة للبحث في تيسير قواعد النحو والصـــرف والبلاغـــة. وتشكلت على النحو الآتي: طه حسين وأحمد أمين وعلي الجارم ومحمد أبو بكر إبراهيم وإبراهيم مصطفي وعبد المجيد الشافعي[2].

وقد نص في قرار تشكيلها على أن تتقدم باقتراحاتها "على ألا يمس ذلك أصـــلاً من أصول اللغة العربية، ولا شكلاً من أشكال الإعراب والتصريف"[3].

وحرصت اللجنة على أن تسجل أن تيسير النحو يجب أن يسايره أشياء هي:

١- المران على اللغة، وكثرة الاستماع إليها والتحدث بها واتخاذها وسيلة للفهم والإفهام. وعلينا لتحقيق ذلك أن نجعل اللغة العربية الصحيحة لغة التعلـــيم في المدارس ونفرضها على المعلمين بحيث لا يســـتخدمون ســـواها فـــي التدريس، أياً كانت المادة التي يقومون بتدريسها.

---

[1] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٧: ص ٣١٧.
[*] حين كان بهي الدين بركات وزيراً للمعارف.
[2] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨١.
[3] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨١.

٢- يجب أن يفرغ التلاميذ لدراسة اللغة العربية بمفردها في المراحل الأولى من التعليم، بحيث لا يدرس التلميذ لغة أجنبية في هذه المرحلة[*]، ولا يستخدم في المدرسة الابتدائية سوى العربية قراءة وكتابة وحديثا.

٣- والقراءة الكثيرة المتنوعة من أهم أسباب إتقان اللغة وإجادة استعمالها، بشرط ألا يُكره الصبيُّ عليها، بل يرغب فيها ويشوق إليها بتقديم الكتب الممتعة اليسيرة التي تلائم طوري الصبا والشباب[١].

ورأت اللجنة أن أيسر الأسباب للوصول إلى التيسير الذي اقترحته هو أن يتعوده المعلمون، وألا يقبلوا على تعليمه للطلاب إلا بعد أن يسيغوه ويتمثلوه. ووسيلة ذلك أن يؤلف لهم كتاب مفصل، يلجأ فيه إلى المناقشة والاستدلال فيما اقترح من التيسير. فإذا أثيرت المناقشات حول مادة الكتاب، واقتنع المعلمون بها، أمكنهم أن يعلموا الطلاب هذا النحو الميسر[٢].

وقد وضعت اللجنة تقريراً في عام ١٩٣٨م يتضمن اقتراحاتها في النحو والصرف[٣]، ويتلخص فيما يأتي:

١- تتكون الجملة من ركنين أساسيين هما: الموضوع والمحمول، ويضاف إليهما تكملة أحياناً. والموضوع هو المحدث عنه، وهو مضموم دائماً إلا أن وقع بعد (إنَّ) أو إحدى أخواتها فيفتح. ويدخل فيه أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن. والمحمول هو الحديث، ويُضم إن كان اسماً إلا إن وقع بعد كان أو إحدى أخواتها أو إن كان ظرفاً، فيُفتَح في هذه الحالات. ويجيء فعلاً، أو مع حرف من حروف الإضافة، أو جملة. ويكتفي

---

[*] طبقت هذه الفكرة فيما بعد في التدريس بالمرحلة الأولى.

[١] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨٢- ص ١٨٤.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨٦.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨٦ وما بعدها، دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: ص ٢٣٩ وما بعدها.

في إعرابه ببيان أنه محمول. ويضم الأبواب: خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إن.

ويطابق المحمول الموضوع في التذكير والتأنيث وفي العدد إن كان متأخراً عنه. ويغلب أن يتأخر الموضوع إذا كان نكرة، أو كان المحمول فعلاً.

والتكملة كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول. وهي مفتوحة دائماً إلا إن كانت مضافاً إليه أو مسبوقة بحرف إضافة فتكسر.

وتجيء لبيان الزمان أو المكان أو العلة، أو المفعول أو الحالة، أو النوع، أو تأكيد الفعل أو بيان نوعه. ويدخل فيها أبواب المفاعيل والحال والتمييز.

٢- يكتفي- عند الإعراب- بألقاب البناء، وهي: الضم والفتح والكسر والسكون. ولا داعي للتفرقة بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية، وتعد كلها أصلية: فالمثنى يرفع بالألف، وجمع المذكر السالم بالواو، كما يرفع المفرد بالضمة. ويستغنى عن الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل.

٣- لا داعي لتقدير متعلق للظرف ولا لحروف الإضافة، فنحو: (زيد عندك) أو (في الدار)، المحمول هو عندك، أو في الدار.

٤- يلغى الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً، ففي إعراب (أقوم) و(نقوم) يقال إن الفعل محمول، والهمزة فيه أو النون إشارة إلى الموضوع. ويعتبر الضمير المتصل البارز إشارة لا ضميراً- على مذهب المازني- في مثل: (قمت) و(قمتم)، أو علامة على العدد في مثل: (قاموا) و(قمن). وإذا ذكر مع الضمير المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له.

٥- تدرس بعض الأبواب مثل: التعجب، والتحذير، والإغراء، والتخصيص على أنها أساليب تشرح معانيها دون الوقوف طويلا عند إعرابها.

٦- يكتفى- من دراسة الصرف- بأبواب الفعل ومشتقاته، والتثنية والجمع، على أن تدمج في النحو. وتشرح بالأمثلة دون تعرض لأصول الكلمات، ولا للصور المختلفة التي يمكن أن تتحول إليها. أما مسائل الإعلال والإبدال

والقلب وباقي مسائل الصرف فتؤجل دراستها إلى المعاهد المتخصصة في بحوث اللغة وفقهها.

ورأت اللجنة، تحديدا لمقترحاتها، أن تقدم هيكلا لكتاب في النحو الميسر، فقسمته إلى بابين رئيسيين(1) هما: أحكام الكلمة وأحكام الجملة.

وعالج الباب الأول أحكام الاسم من: مذكر ومؤنث، وصحيح الآخر ومعتله، ومفرد ومثنى وجمع، وبيَّن كيفية التثنية والجمع، ومنكّر ومعرّف، ومصغر (ثلاثي ورباعي فقط)، ومنسوب إليه، ومعرب ومبني،واقتصرت في المبنيات على أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط.

ثم عالج أحكام الفعل من: ماض ومضارع وأمر، وصحيح ومعتل، ومبني للمعلوم وللمجهول، وناقص وتام، ولازم ومتعد، ومعرب ومبني.

ثم عالج المشتقات من اسم الفاعل- وقد أدمجت فيه الصفة المشبهة وصيغ المبالغة- واسم المفعول، واسم الزمان والمكان والآلة. وعالج المصدر الثلاثي وغير الثلاثي.

وعالج الباب الثاني أحكام الجملة، فشمل ذلك أجزاء الجملة والأساليب. وشملت أجزاء الجملة المحمول والموضوع، وتكملة الجملة وتكملة المفرد، وشملت التوابع وأحكام العدد.

أما الأساليب فقد دخل فيها الاستفهام بالنفي، والتوكيد، والقسم، والتعجب، والتفضيل، ونِعْم وبئس، والنداء، والاستثناء والتخصيص، والتحذير والإغراء. ودخل في الأساليب أيضاً جملتا الشرط وجوابه، والجملة الفرعية.

وقد بعثت الوزارة بهذا التقرير إلى المجمع؛ لعرضه على الأعضاء ومعرفة رأيهم فيه. وقد تناول العضو إبراهيم حمروش المشروع نقطة نقطة، ونقدها جزءاً جزءاً، وأسهب في الرد والاحتجاج(2). كما أورد العضو محمد الخضر

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٩١- ١٩٢.

(2) محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٦.

حسين تقرير اللجنة ونقده فقرة فقرة، وبيَّن ردوده وملاحظاته عليها ضمن كتابه "دراسات في العربية وتاريخها"[1]، ويلحظ أن اتجاهه تمثل في رفض مقترحات اللجنة عموماً.

وفي عام ١٩٤٤م تولى المجمع بحث هذه المسألة[2]، فعقدت لجنة تيسير القواعد عدة جلسات نظرت فيها في مختلف البحوث التي تناولت تيسير النحو ثم أقرت ما يأتي:

أولاً: كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر اللجنة فيه؛ لأن مهمتها تيسير القواعد.

ثانياً: يتخذ المشروع الذي وضعته لجنة وزارة المعارف أساساً للمناقشة والمراجعة، على ضوء ما وجه إليه من نقد وما كتب من البحوث حول مسائله"[3].

ثم بدأت اللجنة في بحث مشروع الوزارة جزءاً جزءاً، وأصدرت قرارات وافق عليها مؤتمر المجمع، مع التنبيه على أن تؤلف الوزارة كتاباً على أساس هذا التقرير، يعرض على مجلس المجمع لمراجعته واستكمال النقص فيه[4].

ويتلخص وجه الخلاف بين تقريري المجمع والوزارة في أن المجمع اختار أن يسمي ركني الجملة المسند والمسند إليه- كما اختار علماء البيان- ولم يختر الموضوع والمحمول الذي اقترحه مشروع الوزارة.

كما رأى المجمع أن يحتفظ بالتقسيم الثلاثي القديم للكلمة من حيث هي اسم وفعل وحرف. وأن يقتصر على ألقاب الإعراب- لا ألقاب البناء، كما جاء في مشروع الوزارة- وأن يستبقى المفعول به في التكملة؛ لأهميته وكثرة وروده.

---

[1] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٣٩ وما بعدها.
[2] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٦.
[3] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٣.
[4] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٣٠٠.

وفيما عدا هذا الخلاف وافق مؤتمر المجمع على مشروع التيسير الخاص بالوزارة جملة وتفصيلاً[1].

وبعث المجمع بتقريره إلى الوزارة مصحوباً بدعوته إلى تأليف الكتاب المشار إليه، ولم تستجب الوزارة إلى دعوته[*]. وبعد ذلك بثلاث سنوات عاد المجمع إلى التذكير بقرارات مؤتمره حول تيسير النحو. وشكل لجنة لوضع كتاب في النحو على أساس قواعد التيسير التي أقرها مؤتمره، على أن يعرض الكتاب على المؤتمر قبل نشره. وسمح للجنة أن تستعين بمن ترى من المتخصصين[2]. ولم تخط اللجنة أي خطوة في اتجاه تأليف الكتاب[3]، كما أن وزارة المعارف لم تفعل شيئاً في هذا الموضوع. فعاد المجمع في العام التالي وذكَّر بتقريره عن تيسير النحو، وطالب الدكتور إبراهيم مدكور بوضع كتاب يرسم قواعد النحو الميسرة التي اقترحها المجمع[4].

ولكن الموضوع ظل مهملا سنوات إلى أن رأت وزارة التربية والتعليم إحياءه فألفت فيه كتباً لم تعرض على المجمع، وقررت تدريس النحو الميسر في مصر وسوريا، واستمر ذلك نحو عامين ثم عدل عنه[5]. ويبدو أن سبب ذلك يرجع إلى أن المعلمين لم يستوعبوه ويتمثلوه قبل تدريسه.

---

[1] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٣-٢٤٥، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٩٣- ١٩٥.

[*] ذكر أحمد أمين أن الوزارة كتبت تستفتي الأزهر فسكت عن الجواب. وقد ألفت الوزارة لجنة لإصلاح اللغة العربية، فوضعت قواعد- لتيسير النحو والإملاء- اتخذت أساساً لعمل المؤتمر الثقافي الذي عقد في لبنان. ثم عرضت على اللجنة الثقافية في الجامعة العربية، وستعرض على الجامعة العربية نفسها لتعميمها في الأقطار العربية: محاضر الجلسات- الدورة ١٤: ص ٥٠٦.

[2] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١٤: ص ٥٠٧.

[3] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٨٠.

[4] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١٥: ص ٣١٨.

[5] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٨٠.

ولم تشر مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق إلى أنه اشترك في محاولات تيسير النحو.

أما المجمع العلمي العراقي فقد أسهم في تلك المحاولات بأن شكل لجنة ضمت عدداً من أعضائه وعدداً من أساتذة النحو في الجامعة وعدداً آخر من المختصين بدراسة النحو في وزارة التربية. وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها[١] وأصدرت عدداً من التوصيات، تتصل مجموعة منها بالمبادئ التي ترتكز عليها محاولة التيسير، وتتعلق المجموعة الأخرى بمفردات المنهج النحوي وطريقة التأليف فيه.

أما التوصيات العامة فقد تضمنت[٢]:

١- اعتبار القرآن الكريم والحديث الشريف والمأثور من كلام صدر الإسلام أغنى المصادر لاقتباس الشواهد والأمثلة.

٢- الأخذ بقواعد النحو السائدة في القرآن الكريم.

٣- قصر محاولة التيسير على مرحلتي الدراسة الابتدائية والثانوية.

٤- الإكثار من دراسة النصوص والمطالعة، وممارسة التعبير شفوياً وتحريرياً.

٥- الاهتمام بتكوين الجملة وتوضيح أثر هذا التكوين في التعبير عن المعاني المختلفة، والإهتمام بإعراب الكلمات المفردة فيها.

٦- محاولة الجمع بين المفردات ذات المعنى الواحد، وإن كان أثرها الإعرابي مختلفا، مثل أدوات النفي.

٧- الربط بين علمي النحو والمعاني، وذلك بإبراز ما أدى إليه التغيير النحوي للكلمة من أثر في معنى الجملة، وذلك في مثل باب حذف الخبر وتقديمه.

---

[١] في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤/٧/١١، ١٩٧٥/٦/٣٠م.

[٢] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٧: ص ٣١٧- ٣١٨.

٨- ضم بعض القضايا الصرفية إلى القضايا النحوية حين يكون هناك ارتباط، فتدرس جموع التكسير مثلا عند دراسة الجمع السالم.

٩- تفضيل المصطلح النحوي الواضح على غيره من المصطلحات والمحافظة على الصلة بمصطلحات التراث.

أما التوصيات الخاصة بمفردات منهج النحو، وكيفية تأليفه فقد اختلفت عن تقرير لجنتي الوزارة والمجمع اللغوي بمصر فيما يأتي[1]:

١-أبقت لجنة المجمع العلمي العراقي على ألقاب علامات الإعراب والبناء.

٢-لم توافق على استعمال مصطلح (المسند والمسند إليه) و(الموضوع والمحمول) في هذه المرحلة من الدراسة.

٣-رأت الإبقاء على مصطلحات الضمائر، ووافق أغلب الأعضاء على الاحتفاظ بمصطلح الضمير المستتر.

٤-أبقت اللجنة على مصطلحات المفاعيل كما هي عليه عند النحاة، ولم تشأ تغييرها إلى (فضلة) أو (تكملة).

٥-رأت أن يبقى موضوعا الحال والتمييز على النحو الذي نصت عليه كتب النحو.

٦-رأت أن تبقي- في الصرف- على ما يكون من الضروري معرفته ومن السهل فهمه، مثل صيغ الاشتقاق وصيغ الفعل المجردة والمزيدة والميزان الصرفي، وأن يترك تعليل التغييرات في الصرف.

٧-بشأن تقسيم الفعل المعتل إلى مثال وأجوف وناقص، رأت اللجنة المحافظة على المصطلحات كما هي، وعدم الاكتفاء بالتمرين عليها كما جاء تقرير لجنتي الوزارة والمجمع.

---

[1] مجلة المجمع العلمي العراقي: ج ٢٧ك ص ٣١٨ – ٣٢٣.

٨-في موضوع صلة الصفة المشبهة باسم الفاعل، رأت اللجنة ألا تدمج الصفة المشبهة في باب اسم الفاعل؛ لوجود فرق بينهما في المعنى، ولأن لكل منهما أحكامه.

وقد أضافت هذه اللجنة على تقريري مجمع القاهرة ولجنة الوزارة البحث في بابي التنازع والاشتغال(*)، وسمحت بإعمال اسم الفاعل في الزمن الماضي؛ لشيوعه وذلك توسعاً في القاعدة وتيسيرا للاستعمال[١].

وترى الباحثة أن اللجنة العراقية قد ابتعدت عن الهدف الذي شكلت من أجله- وهو تيسير النحو- حين أصرت على الإبقاء على بابي التنازع والاشتغال في مرحلتي الدراسة الثانوية. فهذان البابان لا يستخدمان في اللغة المعاصرة، ولا نجد في كتب النحو سوى شواهد مفتعلة لهما. والموضوعان لا يفيدان إلا في معرفة طرق التفكير اللغوي عند القدماء، فتدريسهما في هذه المرحلة لن يؤدى إلى التيسير المنشود.

وإذا قارنا بين موقف كل من لجنتي وزارة المعارف والمجمع اللغوي بمصر من جانب، ولجنة المجمع العلمي العراقي من جانب آخر نجد أن اللجنة الأخيرة كانت أقرب إلى منهج السلف، فحاولت التمسك بالمصطلحات النحوية كما شاعت في كتب النحو. وأبقت على دراسة بعض الأبواب كما ارتضاها علماء النحو القدامى. كما أقرت دراسة أبواب[٢] لا فائدة من درسها في مراحل الدراسة غير المتخصصة ولكن مع محاولة تقريبها إلى الأفهام. على حين بدا موقف اللجنتين المصريتين ميسراً، محاولا الوصول- من خلال الآراء النحوية

(*) وافقت اللجنة على أن تصاغ قاعدة لهما على النحو التالي: " قد يتعدد الفعل والفاعل واحد نظير ما يتعدد الخبر والمبتدأ واحد كما يتسلط فعل على أكثر من مفعول واحد، فلا تنازع في هاتين الحالتين. فإذا كان أحد الفعلين يطلب فاعلاً، والآخر يطلب مفعولا فيعمل الأول ويقدر للثاني. وإذا تقدم اسم منصوب وجاء بعده عامل لا يصح تسلطه عليه قدر له فعل مناسب للنصب": مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٧: ص ٣٢٠.

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٧: ص ٣٢٢- ٣٢٣.

(٢) مثل بابي التنازع والاشتغال.

المختلفة- إلى أقرب المذاهب إلى الأذهان في المراحل الأولى من الدراسة. كما حاولت اللجنتان الابتعاد عن كل ما يشتت الناشئ عن المعنى التركيبي، فابتعدتا عن الإكثار من المصطلحات والتقديرات وعن أبواب الصرف المعقدة، والموازين الصرفية. وحاولتا دراسة كثير من الأبواب على أنها أساليب وصيغ يعتنى بها وبمعانيها واستعمالها. ولعله لو أخذ بمقترح لجنة المجمع، وألف كتاب لتدريس هذه الطريقة للمعلمين أولاً- حتى لا تصطدم بمألوفهم- ثم سمح بتدريسها، لحلت مشكلة النحو وعقدته في عقول التلاميذ منذ صغرهم، ولصار النحو من المسائل المحببة إليهم.

ولم يشترك مكتب تنسيق التعريب في محاولات التيسير إلا بطريق غير مباشر، حين نشر بعض الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، كما في بحث الدكتور تمام حسان المشار إليه.

وقد سبق أن ذكرت إشارة لجنة وزارة المعارف المصرية إلى أن كثرة المران على اللغة وسماعها هو وسيلة ترسيخ العادة اللغوية السليمة، وتعويد الصغار النطق الصحيح بتعود سماع اللغة صحيحة، ولكي يتحقق ذلك تتفق الباحثة مع رأي إبراهيم مصطفى[1]، وهو أن نبدأ بمدارس المعلمين والكليات التي تعد القائمين بالتدريس، فلا يقوم بالتدريس فيها- في أي من المواد- إلا أستاذ يجيد العربية وينطقها نطقاً معرباً صحيحاً. ولا يقبل من المتعلم أي إجابة في المناقشة أو في قاعات البحث أو في الفحوص الشفوية والتحريرية إلا أن تكون صحيحة معربة، وبهذا يروض المتعلم نفسه على النطق الصحيح للغة، وهذا يؤدى إلى أن يتخرج جيل من المعلمين يستسهل النطق بالعربية الصحيحة ويحسنها، وينفر من التحدث بالعامية في قاعات الدرس. هذا المعلم هو الذي سيسكب اللغة صحيحة في مسامع الصغار ونفوسهم، ويجعلهم- مع طول فترة

---

[1] في (تيسير قواعد اللغة العربية): مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣٢: ج١: ص ١٢٧.

سماعها في مراحل التعليم المختلفة- أكثر قدرة على التمسك بها واستخدامها، وأشد ابتعاداً عن العامية وقد يأتي يوم تصبح فيه اللغة العربية السليمة هي لغة التعامل اليومي كما حدث في بلاد أجنبية مثل ألمانيا.

كما تؤيد الباحثة رأى الدكتور حسن ظاظا في تيسير القواعد[1]، الذي يذهب إلى أن نستخلص القواعد الأساسية التي تصاغ على أساسها الجملة العربية، من خلال آثار الفصحاء المشهود لهم بصحة الأداء منذ الجاهلية إلى العصر الحديث. فنستمد من هذا الإحصاء خلاصة قواعد العربية، مع أمثلتها الوفيرة الممثلة لكل العصور. ويلاحظ أن عدد القواعد فيه يكون محدوداً سهل التطبيق، وذلك يمكننا من تدريسه في المراحل الدراسية المختلفة بدون عناء، ويزيل عقد الطلاب من دراسة النحو، ليسره ومرونة أمثلته.

ومن خلال هذه الدراسة الإحصائية يمكننا معرفة ما يقل وروده من التراكيب والكلمات، وما يندر، وما تنفرد به إحدى القبائل، وما اندثر في لغة الحديث أو الكتابة. وكل ذلك يمكن تصنيفه وترتيبه وإثباته بشواهده ومناقشات النحاة حوله في كتب أكثر توسعاً، حتى نصل إلى أعلى مستويات التخصص في اللغة العربية، فيجد الباحث المادة معدة مرتبة، فيستفيد منها إلى جانب دراسته لآثار السلف في الفكر اللغوي.

---

[1] كلام العرب: ص ١٦٦.

ثانيا: تيسير الكتابة:

الكتابة وسيلة لحفظ اللغة وتسجيلها وتدوين آثارها، ونشر معارفها خارج الحدود الزمانية والمكانية التي يرتبط بها النطق الشفوي للغة. وبفضل الكتابة عرفنا الكثير عن اللغات الميتة كالسنسكريتية، والهيروغليفية والإغريقية واللاتينية والقوطية[1].

وقد اصطبغت الكتابة منذ القدم بطابع ديني، وارتبطت بالسحر في أرقى الأمم حضارة، فكان الكتبة الأوائل من السحرة[2]. ثم اختلطت بالحياة المدنية واستعملها عامة الناس، ففقدت قداستها وتطورت مع تطور الزمن.

وقد استخدمت الكتابة أسلوبين هما:

١- **أسلوب الرسم المعنوي:**

ويقوم على استخدام الصور والأشكال المختلفة للمعاني، بحيث تختلف الصورة باختلاف المعنى. ويبدو أنه أقدم أسلوب لتدوين اللغة، وقد استخدمته اللغات السومرية والصينية والهيروغليفية. وهو أسلوب بطيء يحتاج إلى جهود وزمن طويل في تعلمه وتعليمه[3].

٢- **أسلوب الرسم الصوتي:**

ويضع لكل صوت صورة خاصة، وقد يخصص صورة للمقطع كله أو يفرد للصوت المنطوق رسماً خاصاً به، كما هو الحال في كتابتنا العربية الحالية، ويسمى أسلوب الرسم الهجائي. وهو أسرع أساليب الكتابة وأسهلها[4].

---

[1] علم اللغة: على عبد الواحد وافي: ص ٢٦٩.
[2] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٨٢.
[3] علم اللغة: ص ٢٦٩- ٢٧٠.
[4] علم اللغة: ص ٢٧١- ٢٧٢، اللسان العربي- المجلد ١٤: ج١: ص ١٣٠.

والكتابة المثلى هي التي يعبر فيها عن كل صوت منطوق بحرف، بحيث تعبر عن النطق تعبيراً دقيقاً، فلا تدل بالحرف على أكثر من صوت، ولا تكتب الصوت الواحد بأكثر من حرف. ولم تتحقق هذه الكتابة في أي لغة حية، فجميعها يختلف نطقها عن كتابتها اختلافا متفاوتاً.

والخط العربي يرجع- في الأصل- إلى الخط النبطي[1]. وقد نشأ ونما في الحجاز ثم انتقل إلى باقي أجزاء الجزيرة العربية، وزاد انتشاره بعد الفتوح الإسلامية فعم البلاد المسلمة. وحروف الهجاء العربي مختزلة لا تصور كل حروف الكلمة المنطوقة، فضلاً عن حركاتها[2]، إذ تحذف بعض الأصوات المنطوقة، كما في حالة الحروف المدغمة، فيكتب الحرف المدغم حرفاً واحداً مشدداً في مثل الفعلين: شد وتكلم، وكذلك فيما أدمج من الكلمات، مثل: عم يتساءلون؟ مم يأكلون؟ كما تحذف لام التعريف في (الذي) و(التي) و(الذين)- للجمع- وفيما اجتمع في أوله ثلاث لامات مثل: لله الأمر. كما تحذف الألف من الكلمات: (الله- هذا- الرحمن- إله- لكن- أولئك). ولا ترتبط علامات ضبط الكلمة ارتباطاً وثيقاً بكتابتها. وعلى الرغم من أن اختزالها فيه توفير للوقت والورق إلا أنه من أسباب صعوبات الهجاء العربي، مما يجعله لا يلائم النشء والعامة.

وقد حث الرسول الأمي على تعلم الكتابة، وتعلمتها حفصة أم المؤمنين بأمر منه. وعني بنشرها عناية كبيرة، فجعل فدية أسرى المسلمين في موقعة بدر أن يعلِّم الكاتب منهم عشرة من مسلمي المدينة الكتابة[3].

---

[1] علم اللغة: ص ٢٧٢، مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٨٣، اللسان العربي- المجلد ١٤: ج١: ص ١٣٠، مجلة مجمع اللغة العربية- جـ ١٢: ص ٨٠- ٨٢، محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٤٢٦.

[2] (تيسير الهجاء العربي: أحمد الإسكندري): مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص ٣٦٩، محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٣٣٢ (من كلمة أنطون الجميل).

[3] (الكتابة العربية: منصور فهمي): مجلة المجمع العلمي العربي: المجلد٣٢: ج١: ص١٠٨.

وكان الرسول يختار كتاب رسائله- التي يرسلها إلى الملوك- من مجوّدي الكتابة، فتنافس الكتاب في تحسين كتابتهم. ولكن الكتابة لم تنتشر على نطاق واسع إلا بعد أن فتحت الأمصار وأنشئت الدواوين، ووجد الخط عناية كبيرة، فلم تلبث مصاحف عثمان بعد نشرها في الأمصار أن تلقفتها أيدي النساخ فأجادوا كتابتها وافتنوا في ذلك. وعرف خط الجليل والخط الطوماري، وتحسن الخط النسخي، وتفرعت عدة فروع منه ومن الخط الكوفي، اشتهر منها الثلث والتعليق والريحاني، كما تفرع الديواني والفارسي. وعرف خط الرقعة والهمايوني وغيرهما[1]. وكان لكل قلم حد محدود وعمل خاص: فكان قلم (الطوماري) يستخدم في توقيع الخلفاء على التقاليد، والكتابة إلى الخلفاء والسلاطين، وكان قلم (الثلثين) للكتابة من الخلفاء إلى العمال والأمراء، واستخدم قلم (الحرم) في الكتابة إلى الأميرات من البيت المالك، وقلم (غبار الحلبة) لكتابة بطاقات الحمام الزاجل[2]. وهكذا ساعد الإسلام على انتشار الخط وتحسينه وتفريع الخطوط وضبطها وشيوعها في البلاد التي انتشر فيها الدين الإسلامي.

وكانت العربية في بدايتها تكتب بدون نقط على الحروف[*]، فتكتب كل من الباء والتاء والثاء والياء (غير المتطرفة) بصورة واحدة، وكذلك كل من الجيم والحاء والخاء. وكان ذلك مدعاة للبس؛ فقد تختلف قراءة الكلمة فيختلف- بالتالي- مفهومها عما قصده الكاتب. ولذلك لجأ قراء الذكر الحكيم إلى نَقْط الإعجام[3]،

---

[1] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٢: ج١: ص ١٠٩- ١١٠.

[2] (دفاع عن الأبجدية والحركات العربية: حامد عبد القادر): مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص ٨٣.

[*] ذهب حامد عبد القادر إلى أن الإعجام قد وضع بصورة ما قبل الإسلام- وأورد أربعة أدلة على ذلك- ولكن الكتاب تساهلوا فيه، حتى شاع التصحيف: مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١٢: ص ٨٦.

[3] المدارس النحوية: ص ١٦- ١٧.

وهو التفريق بين الحروف المتشابهة بترك حرف منها مهملا بدون إضافة نقط، وتمييز الأحرف الأخرى بإضافة عدد من النقط في مواضع ثابتة، للتفرقة بين الحروف المتشابهة. وعلى أساس هذا الإعجام رتبت حروف الهجاء ألفبائيا[١].

كما كان الخط العربي في أول عهده غُفلا من الحركات والسكنات، وكان العرب يقرأون دون لحن، ولكن لما فشا اللحن باختلاط العرب بالأعاجم خيف على قراءة القرآن الكريم، فوضع أبو الأسود الدُؤَلي نَقْط الإعراب، بأن وضع نقطة فوق الحرف لتدل على الفتح، ونقطة تحته للكسرة، ونقطة على يسار الحرف للضمة، ونقطتين بدلا من نقطة واحدة للتنوين. ووضع النقط بمداد يختلف عن لون المداد الذي كتبت به الآيات[٢]. ثم تحولت هذه النقط إلى حروف صغيرة أو أبعاض حروف؛ لتسهيل الكتابة وجعلها بمداد من لون واحد[٣].

وكان جمع القرآن الكريم وتدوينه وضبط المصحف أهم ما شغل المسلمين. ولم يحس الخلفاء الراشدون الذين قاموا بجمعه بحاجتهم إلى ضبط حركات الإعراب فيه، ولم يشعروا بصعوبة التفريق بين الحروف المتشابهة به. ولكن أحس الناس بعد ذلك بهذا النقص وخاف القراء على الذكر الحكيم أن يشوبه اللحن، فلجأوا إلى تدوينه وضبطه، فكتب بلهجة قريش فقط، وبرسم لم يقم على قواعد مقررة وإنما أريد به أن يعبر عن النطق، وإن لم يتفق مع الهجاء وقواعد الإملاء. كما كتبت فيه كلمات- بطريقة مخالفة لكتابتها العربية- تشير إلى أصلها الآرامي أو السرياني، مثل: (صلوة) و(زكوة) و(حيوة). وهكذا اجتمع لنا في اللغة العربية كتابتان إحداهما قرآنية والأخرى غير قرآنية.

---

[١] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ٨٤.

[٢] المدارس النحوية: ص١٦، (دفاع عن الأبجدية- حامد عبد القادر) مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص٨٥.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص ٨٧.

ومن أوجه الصعوبات في الكتابة العربية كتابة القرآن الكريم بطريقة تختلف- في بعض الكلمات- عن كتابتها الشائعة، وهذا يسبب البلبلة عند تدريسها للصغار بكتابتها القرآنية. وتفاديا لهذه الصعوبة مال حامد عبد القادر إلى تدريس الآيات القرآنية للنشء مكتوبة بالكتابة المألوفة[1].

وحافظت الكتابة العربية على كلمات كثيرة من المصحف العثماني مثل: (السموات)- (ثلثمائة)- (هؤلاء)- (إسحق)- وطبيعي أن رسم مثل هذه الكلمات بتلك الصور يجب أن يقتصر على آيات القرآن الكريم.

ومن صعوبات الرسم العربي أن علماءه ربطوا كتابة الحروف بعلم الصرف، كما في رسم الألف المقصورة، فقد رأوا أن الألف الثالثة تكتب ألفا إذا كان أصلها واوا، وتكتب ياء إذا كان أصلها ياء، كما رأوا أن الألف الزائدة عن ثلاثة تكتب ياء.

كما ربطوا الكتابة العربية بعلم النحو في مسائل، منها أن (لا) النافية توصل بإنْ إذا كانت شرطية، نحو (إلا تفعلوه)، وبأنْ إذا كانت ناصبة مثل: (ألا يتخذوا من دوني وكيلا). ولا توصل بأنْ إذا كانت مفسرة أو مخففة من الثقيلة، نحو: (أن لا تعلو على) و(أن لا تخافوا ولا تحزنوا). ومنها زيادة الألف بعد واو ضمير الجماعة في مثل: (ضربوا) وعدم زيادتها بعد واو جمع المذكر السالم عند إضافته، مثل: (مسلمو المدينة).

وربط الكتابة العربية بعلمي الصرف والنحو يشكل صعوبة فيها؛ إذ يفترض في الناشئ الذي يتعلم الكتابة معرفة الأصل الاشتقاقي للكلمة؛ حتى يمكنه أن يتبين الوجه الصحيح في كتابتها. كما يلزم التلميذ بمعرفة معنى الحرف الذي يكتبه وهل هو شرطي أم مصدري ناصب، أم مفسر، أم مؤكد خفف تشديده. وهذا مدعاة للخطأ في الكتابة العربية.

---

[1] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩- مجمع القاهرة: ص ٢٩١.

ومن تلك الأوجه كتابة الهمزة، إذ يتشكل رسمها باختلاف موقعها من الكلمة، وحركتها أو حركة ما قبلها. ولها كثير من القواعد التي يصعب على الصغار استيعابها.

ومن صور اختلاف النطق عن الكتابة مما يوقع الطفل في اللبس: الواو التي تثبت كتابة لا نطقاً في مثل: (أولئك) و(عمرو) إلا في حالة نصبه، وكذلك الواو التي تثبت نطقاً لا كتابة في مثل: (داود) وكذلك (طاوس) و(هاون).

ومن صعوبات الكتابة العربية أنها لا تُعبّر عن الحركات في بنية الكلمة، وتلجأ إلى الشكل لضبط الكلمات المؤدية إلى اللبس. وكثيراً ما يتغير موقع الحركة، فتقع قبل الحرف أو بعده فيحدث الخطأ في القراءة.

وفي أواخر القرن الماضي أثيرت صعوبات الكتابة العربية، وترددت الدعوة إلى إصلاحها في العالم العربي. وكانت الهوة قد اتسعت بين الفصحى والعامية، مما أدى بالبعض إلى المناداة باستخدام اللغة العامية في الكتابة ووضع قواعد لها، ورسمها بالحروف اللاتينية(*).

واقترحت لمعالجة الكتابة حلول كثيرة تتلخص في اتجاهين: أولهما يرمى إلى تعديل الحروف الحالية بحيث تعبر عن النطق، والآخر يذهب إلى استعمال حروف جديدة تحل محل الحروف القديمة. ويشمل الاتجاه الأول ما اقترح من كتابة الحروف الحالية متفرقة: فقد اقترح أحمد لطفي السيد عام ١٨٩٨م كتابة الحروف مفرقة. ونشر هذا الرأي في إحدى المجلات ولما تولى وزارة المعارف في عام ١٩٢٨م طلب من مفتشي اللغة العربية دراسة هذا الاقتراح،

(*) كان أول الدعاة إلى هذا الرأي ولهلم سبيتا الألماني أمين دار الكتب المصرية، وقد أصدر عام ١٨٨٠م كتابه (قواعد العربية العامية في مصر)، وتبعه القاضي سلدن ويلمور الإنجليزي الذي أصدر في عام ١٩٠١م كتابه (لغة القاهرة) أو(العربية المحكية في مصر)، ووضع فيه قواعد للعامية، واقترح اتخاذها لغة للعلم والأدب. وقد هوجم هذا الاتجاه هجوماً عنيفاً: تاريخ الدعوة إلى العامية: ص ١٧- ٢٥.

فدرسوه ولم يطمئنوا إلى الأخذ به، فصرف النظر عنه[١].

كما يشمل اختصار صور الحروف بالاستغناء عن المتداخل منها والمركب[٢].

وكذلك إدخال الشكل ضمن كتابة الكلمة، وقد اقترحه أحمد لطفي السيد في عام ١٨٩٩م، فطلب بأن تكتب جميع أحرف الكلمة وحركاتها داخلها، فتكتب (محمد) هكذا (موحا مما دون)، وتكتب (سعد) هكذا (ساعدون).

أما الاتجاه الثاني فيدخل فيه كتابة الحروف العربية بصورة جديدة، أو إحلال اللاتينية محل العربية. وهو اتجاه قديم شجعت تجربة الأتراك على العودة إليه. وظهر من تحمسوا له[٣]، ومنهم سعيد عقل الذي أصدر كتاب (يارا) في أوائل الستينات، قاصداً به أن يطبق استخدام الحروف اللاتينية على الكتابة العربية.

ويشمل تيسير الكتابة عدة أوجه هي:

أ – تيسير الكتابة اليدوية وتسهيل الكتابة المطبعية.

ب– **تيسير الإملاء.**

ج– **رسم الأعلام الأجنبية بحروف عربية.**

وسيذكر موقف المجامع العربية من كل وجه.

شغل مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ دور انعقاده الأول بهذا الموضوع، فقد عالج الشيخ أحمد الإسكندري **تيسير الهجاء العربي**[٤]، فرأى أن يكون إصلاح الكتابة بطريقة تدريجية، واختار طريقة معتدلة– استخرجها من كلام اللغويين القدامى– لكي تستخدم لتعليم النشء، وحاول فيها تقريب الكتابة من النطق. وتتلخص هذه الطريقة في أن تكتب كل كلمة بحروفها المنطوقة، على تقدير

---

[١] محاضر الجلسات– مجمع القاهرة– الدورة ١٩: ص ٧٢.

[٢] مجمع اللغة العربية: ماضيه وحاضره: ص ٨٥.

[٣] من أشد المتحمسين له عبد العزيز فهمي، وسيذكر اقتراحه عند عرض موقف المجمع من تيسير الكتابة.

[٤] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج١: ص ٣٦٩– ٣٨٠.

الابتداء بها أو الوقف عليها. ولا يزاد على المنطوق به من حروف الكلمة إلا الألف بعد واو ضمير الجماعة، وواو (عمرو) العلم. ولا ينقص من الحروف المنطوق بها إلا ألف (اسم) في: بسم الله الرحمن الرحيم، وألف لفظ الجلالة، وألف (الرحمن).

أما الهمزة فرأى أن تكتب ألفا مطلقاً في أول الكلمة. وتكتب الهمزة المتوسطة، إذا كانت ساكنة، على حرف مجانس لحركة ما قبلها، وإذا كانت متحركة بعد ساكن تكتب على حرف يجانس حركتها نفسها. والهمزة المتطرفة إن كان قبلها ساكن كتبت مفردة، وإن كان قبلها متحرك كتبت على حرف يجانس حركته. وإذا لحق الهمزة المتطرفة ما يجب وصله بكلمتها اعتبرت متوسطة في الحكم. وذكر الباحث أن هذه الطريقة تيسر نحو أربعين في المائة من صعوبات الكتابة. ثم عرض طريقة بديلة سماها الطريقة المختزلة، وهي أيضا مستخرجة من كلام الأئمة ومن القياس، ومرسومة حسب قواعدها. وقد ذكر أنها تسهل نحو ثمانين في المائة من الصعوبات الكتابية، إلا أنها تميل إلى الخروج عن المألوف من الرسم العربي وقطع الصلة بين القديم والحديث. وطالب القراء بالإدلاء بآرائهم حول هاتين الطريقتين.

وفي دور الانعقاد الثاني أحال المجمع موضوعه على لجنة الأصول لدراسته. ثم ناقش المجلس الاقتراح الأول بتوسع، وانتهى الأمر بأن سحب الشيخ أحمد الإسكندري هذا الاقتراح إلى حين درسه درسا واسعاً بعد ذلك[١].

ثم اقترح تشكيل لجنة إصلاح الكتابة العربية بالمجمع[٢] من الأعضاء المقيمين بالقاهرة، والهدف منها "أن تعمل بجميع الوسائل المقبولة لتسهيل كتابة الحروف العربية، والابتكار في ذلك لتيسير القراءة العربية الصحيحة، على ألا يُخْرِج هذا

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص ٢٦١- ٢٧٠.
[٢] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الخامس: ص ٣٤٦.

التحسين والابتكار الكتابةَ العربية عن أصول أوضاعها العامة"[1]. ولكن اللجنة لم تقدم شيئا للمجمع إلى أن صدر قرار وزاري بتاريخ ٦ فبراير عــام ١٩٤١م يقضي بأن يعهد إلى مجمع اللغة لعربية بدراسة ما من شــأنه تيســير الكتابــة العربية[2]. وشكلت- تبعاً لذلك- لجنة جديدة للأصول تختص بتيســير النحــو والصرف والكتابة، وضمت اثني عشر عضوا[3].

وقد تقدم ثلاثة أعضاء من المجمع اللغوي بالقاهرة إلى مؤتمره **بمقترحات حول تيسير الكتابة**، وهم: عبد العزيز فهمي وعلي الجارم ومحمود تيمور.

ففي يناير عام ١٩٤٤م قدم **عبد العزيز فهمي** مشــروعه الخــاص باســتبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية[4]، وقدم له بذكر بعض صعوبات العربيــة المتعلقة بنحوها وصرفها، ثم ذكر أن طريقة كتابتها الحاليــة لا يتيســر معهــا قراءتها قراءة سليمة مضبوطة مسترسلة حتى لخير المتعلمين؛ وذلك لخلو هــذه الكتابة من حروف الحركات. وذكر أن ضبط الكلمات بالشكل مدعاة للخطأ حين يتغير موقع الحركة، ولذلك شاع إهمال الشكل. كما ذكر أن عدم وجود علامات لحركات أو حروف لها يؤدى إلى حدوث الخطأ من قبل القارئ غير المتمــرن سواء وقع الخطأ عنده على آخر الكلمة أو في بنيتها. أمــا القــارئ المتمــرن فيضطر إلى القراءة الكاملة بسرعة؛ حتى يستطيع فهم الجملة، ثم يعــود إلــى قراءتها مع ضبطها النحوي والصرفي. وذهب إلى القول بأن الأمم الراقية علمياً وصناعياً تستخدم حروف الحركة.

---

[1] المرجع السابق: ص٣٥١، محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٧٩، ص ٣٥٩، مجمــع اللغة العربية- القرارات العلمية: ص ١٩٥.

[2] محاضر الجلسات- الدورة ٧: ص ٧، ص ٥٤.

[3] محاضر الجلسات- الدورة ٧: ص ٥٦-٥٧.

[4] محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٢٧٥- ٣١٢، محاضــر الجلســات- الــدورة ١٩: ص٨٠، ص ٣٦٠.

وتتلخص طريقته في أنه استخدم الحروف اللاتينية لتدل على مقابلها في العربية، وأضاف إليها ثلاثة عشر حرفاً عربياً؛ لكي يعبر لها عن نطق الأصوات العربية التي لا تؤديها حروف الهجاء اللاتينية، وهي أصوات: (الهمزة- الثاء- الجيم- الحاء- الخاء- الذال- الصاد- الضاد- الطاء- الظاء- العين- الغين- القاف). واختار لكل منها رسمه العربي أو رسما خاصاً به على نحو ما هو مبين بالشكل التالي:

ملحوظ رقم ١

بيان أحرف الهجاء العربية مرسومة بالأحرف اللاتينية وما لزم من العربية مع أسمائها

الاسم	الحرف	الرسم
قاف	ق	[illegible]
كاف	ك	k
لام	ل	l
ميم	م	m
نون	ن	n
هاء	ه	h
واو	و	w
همزة	ء	[illegible]
ياء	ى	y
زاي	ز	z
سين	س	s
شين	ش	[illegible]
صاد	ص	[illegible]
ضاد	ض	[illegible]
طاء	ط	[illegible]
ظاء	ظ	[illegible]
عين	ع	ع
غين	غ	غ
فاء	ف	f
ألف	ا	a
باء	ب	b
تاء	ت	t
ثاء	ث	[illegible]
جيم	ج	ج
حاء	ح	ح
خاء	خ	خ
دال	د	d
ذال	ذ	[illegible]
راء	ر	r

أما أحرف الحركة فهي: ([illegible]) للفتحة و ([illegible]) للضمة و ([illegible]) للكسرة.

وأما الأحرف التي لا شبيه لنغمتها في العربية فهي: [illegible]

ويلاحظ أن الحروف المرسومة هنا هي حروف عادية أما الكبيرة اللاتينية (majuscules) فمعروفة، وتكبير الحروف المأخوذة من العربية يكون بتكبير رسمها عالية رؤوسها دون كاساتها

وهكذا أصبح عدد الحروف عنده تسعة وعشرين حرفاً، وأضاف عليها أحـــرف الحركات وهي: (i للكسرة، u للضمة، a للفتحة)، وليس للسكون علامة، أمـــا الشد فيكتب بتضعيف الحرف المشـــدد. ورأى أن التنـــوين يمكـــن أن يرســـم بطريقتين: أولاهما وضع حرف نون صغيرة أمام الحرف المنون مـــن أعلـــى، وثانيتهما أن يرسم بعلاماته العربية المعروفة أمام الحرف في حالة الضم والفتح وأسفله في حالة الكسر.

وعدّد مزايا هذه الطريقة، وتتلخص في:

١- إبراز جميع الأصوات العربية، بحيث يكتب كل صوت بحرف واحد.

٢- قلة النقط في الحروف- ففيها عشرون حرفاً غير منقوط- وكثـــرة الـــنقط تسبب تشويش الرسم وحدوث التصحيف.

٣- وجود حروف الحركة داخل الكلمة، بحيث يضبط نطقها ويسهل ويبعد عن اللبس.

٤- استخدام الحروف اللاتينية- التي تطبع مستقلة متجاورة- يسهل القـــراءة الصحيحة.

٥- فرض الدقة على الكاتب؛ لأن الخطأ سيظهر في كتابه الكلمة، بخلاف مـــا يحدث في العربية التي يتيح رسمها بدون شكل للكاتب أن يهمل التدقيق في صحة ما يكتبه.

٦- تعود الطفل على القراءة السليمة- عن طريق استخدام هـــذه الطريقـــة- سيؤدي إلى تكوين السليقة اللغوية الصحيحة عنده، فتصبح صحة النطـــق إحدى عاداته اللغوية.

٧- تيسير قراءة الأعلام الأجنبية والمعربة.

وناقش أعضاء المجمع طريقته، وردّوا على دفاعه عنها[1] بالنقاط التالية:

١- هذه الطريقة- إن أفادت في قراءة الكلمة المكتوبة على صورة واحدة- فإنها لا تمنع كتابة الكلمة الواحدة على صور مختلفة، تبعاً لاختلاف كل كاتب في العلم بصحة الوزن والصيغة والإعراب، فتيسير الرسم لا يغني الطالب عن معرفة الصواب، بدراسة القواعد النحوية والصرفية، ومتى درسها فلا حاجة به إلى تلك الطريقة.

٢- الطريقة المقترحة ليست بأيسر من الطريقة الحالية؛ فهي لا تغني عن النقط ولا عن العلامات التي تشبه الشكل، فضلا عن الخلط بين الحروف العربية واللاتينية فيها.

٣- رسم الكتابة ليس سبب تأخر العرب أو الناطقين بالعربية؛ لأن الأمة العربية كانت أقوى، يوم كانت كتابتها أصعب وأقرب إلى اللبس والإبهام؛ لنقص ضبط الإعراب والإعجام. ورقي الأمم لا يرتبط بالحروف التي تستخدمها؛ بدليل أن الأمم الأوروبية كانت أضعف من العرب وأقل حضارة وعلما، على الرغم من استخدامها حروف الحركات.

٤- الحروف العربية ملك للأمة العربية كلها، ومن شأن تطبيق هذا الاقتراح أن يفرق بين أفراد تلك الأمة.

٥- استخدام تلك الطريقة يقطع الصلة بين سلف الأمة وخلفها، ويحرم الخلف من المكتبة العربية الثمينة التي حوت ذخائر الأجداد وثمرات عقولهم. وإن قيل إن أمهات الكتب تعاد كتابتها بالحروف اللاتينية، فما الذي ينقل منها وما الذي سيترك؟ وكم من النفقات يتكلف هذا الأمر، ومن الذي سيتحملها؟ وهل يمكن بعد ذلك أن يتصل كل فرد من أبناء الأجيال القادمة بما يشاء من التراث الذي سيصبح من الآثار الدارسة؟

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٤٠٣- ٤٢٤.

وقد هوجم هذا الرأي بعنف داخل المجمع وخارجه، وانتهى الأمر إلى أن ووفق على طبع هذا الاقتراح، مع كل ما ذكر حول تيسير الكتابة في مؤتمر عام ١٩٤٤م، ونشره على الجمهور لكي تتلقى لجنة الأصول الملاحظات التي ترد عليه، وتعرض تقريرها بعد ذلك على المؤتمر [١].

وفي فبراير عام ١٩٤٤م عرض **علي الجارم** على مؤتمر المجمع مشروعه الخاص بتيسير الكتابة[*]، وقد قام هذا المشروع على أساس إبقاء صور الحروف العربية على حالتها، ومحاولة تصوير الكلمة كما تنطق، وذلك بإضافة زوائد للدلالة على الحركات، تكتب في بنية الكلمة. وتسهل هذه الطريقة قراءة الكلمة مضبوطة، ويستعاض عن إضافة الشكل للكلمات بالزوائد والعلامات التي تضاف إلى الحروف. ويبدو عيب هذه الطريقة في أنه يبعد رسم الكلمات عن المألوف، ويغيّر معالم الكتابة العربية، كما هو مبين بالشكل الآتي:

---

[١] محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٤٣٦، مجلة مجمع فؤاد الأول ج٦: ص ٨٥.

[*] في أبريل عام ١٩٤١م عرض علي الجارم هذا المشروع على لجنة الأصول بالمجمع، فاشتغلت لجنة التيسير الفرعية لتحسينه. وفي نوفمبر عام ١٩٤٣م عرض المشروع منقحاً على لجنة الأصول، فاعترض عليه عبد العزيز فهمي وإبراهيم حمروش بمذكرتين رد عليهما علي الجارم بمذكرة. وانتهى الرأي إلى تقديم هذا المشروع إلى مؤتمر المجمع المنعقد في عام ١٩٤٤م: محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٨٠، ص ٣٦٠.

رسم العلامات

الفتحة : ـــ - مثل : هيكف (هَيَف)

الضمة : ـــ - مثل : كتتب (كُتِبَ)

الكسرة : ـــ - مثل : كتتب (كُتِبَ)

السكون : ـــ - مثل : فتلل (فَتْل)

تنوين المفتوح : ـــ - مثل : شرابا (شرابًا)

تنوين المضموم : ـــ - مثل : شرابه (شرابٌ)

تنوين المكسور : ى - مثل : شرابى (شرابٍ)

الهمزة الممدودة : عـ - مثل : آن (آن)

وقد نوقش هذا الاقتراح في مؤتمر المجمع، ولوحظ عليه أنه يخرجنا من رسم بسيط إلى رسم معقد مشوه لجمال الرسم الحالي، ويقطع الصلة بين الكتابة القديمة والجديدة. كما أنه يتعذر علينا تعلم هذه الطريقة وتطبيقها في فترة وجيزة؛ نظراً لألفتنا صور الحروف الحالية، وكثرة مراننا عليها.

وتقرر أن يطبع المجمع المشروع والمناقشات التي دارت حوله، وينشره في البلاد العربية، ويتلقى ما يرد من الملاحظات والمقترحات، ثم يعاد النظر فيه على ضوء ذلك.

ورأى **محمود تيمور** اعتراضات أعضاء المجمع على تغيير صور الحروف الحالية؛ لشدة الألفة بها، فنادى في مؤتمر يناير ١٩٥١م باقتراح يحاول

أن يسهل مشكلة **الكتابة المطبعية** العربية، بحيث لا تتغير صور الحروف المألوفة، وبحيث يمكن بيسر ضبط الكلمات كلها في الطباعة[1]. فذكر أن صندوق الحروف في المطبعة العربية يحمل صوراً مختلفة لكل حرف، منها المفرد ومنها ما يقبل الاتصال من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها. فكثرت عيون هذا الصندوق بحيث زادت على ثلاثمائة، وأصبح لا يحتمل إضافة صندوق آخر لعلامات الضبط. كما أن تركيب الكلمات يجعل وضع علامات الضبط عليها غير دقيقة. وتفادياً لذلك رأى أن يقتصر على صورة واحدة من صور الحروف، بحيث لا يتجاوز عدد عيون صندوق الطباعة ثلاثين عيناً. وأن نتخذ علامات الضبط المتعارفة، فيصل عدد عيون الصندوق حوالي خمسين عيناً. وفي ذلك تيسير للوقت والجهد في المطبعة، وفيه دقة الضبط الكامل للكلمات. وقد اقترح أن تكون صورة الحروف هي الصورة التي تقبل الاتصال من أول الكلمة، على أن تفضل الكاف المبسوطة، وتبقى حروف الألف والدال والذال والراء والواو والتاء المربوطة واللام ألف على صورتها المفردة.

<u>ووضح أن مزايا هذه الطريقة هي:</u>

١- عدم بت الصلة بين الجديد والقديم، فالحروف فيها تبقى على حالها.

٢- وضوح الحروف وعدم خفائها، إذ إنها غير مركبة.

٣- وقوع علامات الشكل على الحرف نفسه، والأمن من زحزحتها- بسبب تركب الحروف- فيحدث الخطأ.

٤- تسهيل تعلم الحروف، بسبب وجود صورة واحدة لكل حرف.

٥- توفير الوقت والجهد لعمال المطابع، وإنتاج مطبوعات مضبوطة بالشكل الكامل.

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ١٧: ص ٥١٣- ٥١٧.

ورأى الباحث أن الطريقة السليمة لتطبيق هذا المقترح أن تطبع وزارة المعارف كتبها التعليمية في مختلف المواد والمراحل- وافية الشكل صـــحيحة الضـــبط- بهذه الطريقة، مما يؤدي إلى الاقتداء بها في سائر المطبوعات. وطبع صـــحيفة طبق فيها مقترحه، ولخص طريقته، وهي موضحة بالشكل الآتي:

صحيفة المثال

أرى أن نقتصر من صور الحروف على صورة واحدة وبذلك يكون لصندوق الحروف المطبعية عيون لا تتجاوز الثلاثين فنتخلص من تلك العيون التي تزيد على ثلاثمائة . وأن نتخذ علامات الضبط المتعارفة الجاري بها الاستعمال ، وسيرحب بها صندوق الحروف الذي تخفف مما كان يغص به من الصور المتعددة للحروف الأصلية وانفسحت جوانبه لتقبل هذه الحركات في غير مشقة ولا عسر . وطوعا لهذا يتوافر للطباعة غنم من السهولة والتيسير ، كما يتوافر للكتابة غنم من تعميم الضبط بلا عناء .

وأقترح أن تكون الصورة التي نقتصر عليها من صور الحروف هي الصورة التي تقبل الاتصال من بدء الكلمات ، وهي التي يسميها أهل فن الطباعة : حروفا « من الاول » . على أن تؤثر الكاف المبسوطة وأن تظل حروف الألف والدال والذال والراء والزي والواو والتاء المربوطة واللام ألف باقية على صورتها في حالة إفرادها .

وها هو ذا نموذجها في صندوق الحروف المطبعية :

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض

ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه ة و لا ي

وليس من شك في أن طريقته تيسر الكتابة المطبعية- على الرغم من اختلافهـــا عن المألوف في الكتابة- ولكن الكتابة اليدوية لا تســـتطيع أن تســـتخدم هـــذه الطريقة، إذ من الصعب فيها التفريق بين حروف الكلمة كما يحدث في العمـــل الآلي. كذلك لا تتحدد نهاية الكلمة، ولا يتبين استقلالها عن غيرها، وهذا يؤدي

إلى اللبس. كما أن المقترح فيه بتر للكلمات وتداخل بين بعضها كما ظهر في الشكل السابق.

وقرر المؤتمر في فبراير عام ١٩٤٤م تخصيص جائزة مقدارها ألف جنيه لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية، على ألا يكون لأعضاء مؤتمر المجمع الحق في دخول المسابقة[1]، ونشر ذلك في الصحف. وقد تلقى المجمع طائفة المقترحات تربو على المائتين، وشكل في عام ١٩٤٧م لجنتين من الخبراء من غير أعضائه، إحداهما للخط والأخرى للطباعة؛ لفحص مقترحات تيسير الكتابة العربية المقدمة إلى لجنة الأصول[2]. ودرست هذه المقترحات فاستبعد بعضها، واستبقى الآخر لإعادة النظر فيه.

ثم قرر المجمع في يناير ١٩٥١م تأليف لجنة لبحث مقترحات تيسير الكتابة بعد أن استمع إلى اقتراح محمود تيمور. ودرست اللجنة المقترحات التي سبقت دراستها ثم واصلت دراسة باقي المقترحات. وصنفت المقترحات التي رئي إعادة النظر فيها: فمنها ما يقوم على أساس الحروف العربية المألوفة دون تغيير شكلها، ومنها ما يضيف إليها إضافات وزوائد لضبطها تغني عن الحركات، ومنها ما يستخدم الحروف اللاتينية، ومنها ما يتخذ حروفاً جديدة مبتكرة. وقررت اللجنة إحالة المقترحات المستبقاة، مع مقترحات أعضاء المجمع الثلاثة، على لجنة فنية من خبراء الكتابة والطباعة والخط[3]، درست المقترحات، وانتهت إلى أنها جميعاً لم تحقق التيسير المنشود[4]. ولم تر فيها اقتراحا تطمئن إلى اعتباره أحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية ولذلك قررت الاستمرار في

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٤٣٦، الدورة ١٩: ص ٨٠، ص ٣٦٠.
[2] محاضر الجلسات- الدورة ١٣: ص ٨١، ص ٣٦١.
[3] محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٨١، ص ٣٦١.
[4] محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٨٢، ص ٣٦١.

دراسة موضوع تيسير الكتابة للبحث عن أقوَم الطرق لذلك، وشكر المتسابقين[1].

على أن اللجنة لمست أن بين المقترحات ما ييسر الطباعة[2] بأن يعالجها جزئياً.

وقد قرر المؤتمر في يناير عام ١٩٥٣م إلغاء جائزة تيسير الكتابة العربية؛ لعدم وجود مقترح يستحقها. وألفت لجنة للبحث في وسائل تيسير الكتابة العربية[3] وأرسلت إلى المجمع مجموعة جديدة من مقترحات تيسير الكتابة، فاجتمعت اللجنة مع خبراء الخط والطباعة لدراستها في عام ١٩٥٥م. ووجدت أن معظمها يدور حول الاكتفاء بصورة واحدة من صور الحروف، فدرست هذه الطريقة وطبقتها مع إدخال تحسينات على أشكالها، وعهدت إلى الخبراء بتجربتها وتهيئتها للعمل.

وفي أثناء ذلك علم المجمع من الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية أنه قد تشكلت فيها لجنة لتيسير الكتابة، تنعقد في أواخر مارس عام ١٩٥٦م وفيها ممثلون للدول العربية. وطلب إلى المجمع إيفاد ممثلين له فيها، فأوفد إبراهيم مصطفي ومحمود تيمور. وبعد اجتماع هذه اللجنة رأت أن تنضم إلى لجنة تيسير الكتابة بالمجمع، وأن تتابع اجتماعاتها بمقر المجمع اللغوي بالقاهرة، للاطلاع على جهوده في هذا الموضوع. واشترك في الجلسات الأخيرة خبراء الخط والطباعة[4]. وقد قررت اللجنة المشتركة ما يأتي:

"**أولاً**: يترك الآن موضوع البحث في الكتابة اليدوية. فتبقى على ما هي عليه؛ فهي موجزة مختزلة، ويمكن تشكيلها عند الضرورة.

ثانياً: الاقتصار الآن على تيسير حروف الطباعة والآلات الكاتبة باختصار

---

(1) محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٨٢، ص ٣٦٢.

(2) محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ١٠٥.

(3) محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٣٦٧.

(4) مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٨٦، البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٥: ص ٨١.

صور الحروف، والاستغناء عن المتداخل منها والمقنطر.

ثالثاً: يلتزم الشكل في الطباعة. وتشير اللجنة بالبدء بالتزام ذلك في كتب التعليم في مراحل التعليم العام.

رابعاً: يوضع النقط في موضع ثابت، نفياً للاشتباه.

خامساً: يوضع الشكل في موضع ثابت، وأيضاً يراعى فيه الفن الخطي بحيث لا يطول السطر أفقياً، ولا بأس بأن يمتد في الطول قليلاً.

سادساً: توضع علامات للدلالة على أصوات الحروف التي لا مقابل لها في العربية، ويطلب إلى لجنة اللهجات بالمجمع دراسة هذا الموضوع وتقديم مقترحات فيه"[1].

كما اقترحت أن يطلب إلى الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية تدبير المال اللازم لتطبيق الطريقة المقترحة لتيسير الكتابة، وإجراء تجاربها الفنية لإدخال التعديلات عليها تمهيداً لوضعها بصورة مرضية. ورأت إبلاغ قرارات اللجنة إلى الإدارة الثقافية لكي تكون موضع النظر في مؤتمر المجامع الذي ينعقد في سبتمبر عام ١٩٥٦[2]. وعرضت هذه القرارات على المؤتمر الأول للمجامع اللغوية، المنعقدة في سورية، فاكتفي بإصدار التوصية الآتية:

"يلتزم الشكل الكامل في الكتب المدرسية الابتدائية؛ حتى يعتاد الطالب سماع اللفظ الصحيح وقراءته. ويخفف في مرحلة التدريس الثانوي، حتى يقتصر فيه على ضبط ما يشكل"[3].

وفي ١٩٥٨/١١/٢٠ بعث وزير التربية والتعليم[*] كتاباً إلى المجمع يطلب فيه

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص٢٨٦، البحوث والمحاضرات- الدورة٢٥: ص٨١-٨٢، مجمع اللغة العربية- القرارات العلمية ص ١٩٩.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٨٦، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٢: ج١: ص ١١٣- ١١٤.

[3] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٥: ص ٨٢.

[*] هو كمال الدين حسين.

من المؤتمر اتخاذ رأي نهائي بشأن تيسير الكتابة[1]. فاجتمعت لجنة تيسير الكتابة، وراجعت الموضوع، وانتهت إلى وجوب التزام الشكل الضروري في الطباعة، وخاصة في كتب المراحل الأولى للتعليم، وإلى تأييد ما قررته اللجنة المشتركة، والعمل على تحقيقه[2]. ثم انعقد المؤتمر في ١٩٥٨/١٢/٢٥، ووافق على أن تتولى لجنة تيسير الكتابة بالمجمع تطبيق الطريقة التي اقترحتها اللجنة المشتركة، وتجربتها وعرضها على المجلس ثم على المؤتمر. وأبلغ ذلك إلى الوزير فأعطى التعليمات اللازمة لتنفيذ ما أقره المؤتمر.

وقد زيد عدد أعضاء لجنة تيسير الكتابة، فضمت عدداً من أعضاء المجمع وعدداً من وزارة التربية والتعليم، وبعض خبراء الخط والطباعة[3]. وبدأت في تطبيق الفقرة الخاصة بالتزام الشكل في الطباعة وخاصة في كتب المراحل الدراسية الأولى. فانتهت إلى اختيار قواعد للشكل في مراحل التعليم المختلفة. وقررت أن تحيل الصيغة النهائية لهذه القواعد إلى مجلس المجمع، وأن تبلغ وزارة التربية والتعليم بما يستقر عليه الرأي؛ لكي تضعه موضع التنفيذ. والقواعد التي أقرتها اللجنة[*] لضبط الكلمات بالشكل في الكتب المدرسية على النحو الآتي:

"**أولاً: في جميع مراحل التعليم:**

تضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالشكل الكامل.

ثانياً: في المرحلة الابتدائية:

لا يترك من الشكل إلا ما لا مجال لخطأ التلميذ فيه، بحسب مستويات الصفوف.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١: ص ٢٧٣.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٥: ص ٨٢.

[3] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١: ص٢٧٤، البحوث والمحاضرات الدورة ٢٦: ص٢٣٣.

[*] قدمت إلى مجلس المجمع في مايو ١٩٥٩م، ووافق عليها مؤتمره في يناير ١٩٦٠م.

ثالثاً: في المرحلة الإعدادية:

١- يلتزم شكل أواخر الكلمات على حسب قواعد اللغة.

٢- فيما عدا شكل أواخر الكلمات، يراعى ما يأتي:

أ- يهمل الشكل بالفتحة، إلا حين تكون الفتحة حركة للواو أو الياء، في مثل صوَر وحيَل.

ب- فيما عدا الفتحة يلتزم الشكل.

جـ- تعتبر حروف العلة مدا، ما لم تضبط بالشكل.

د- يلتزم وضع الشكل والمدة وهمزة القطع.

هـ- تضبط الأعلام غير الشائعة بالشكل.

رابعاً: في المرحلة الثانوية:

١- يتخفف من شكل أواخر الكلمات، متى كان واضحاً.

٢- لا يشكل من بقية الحروف إلا ما يتوقع خطأ التلميذ فيه.

٣- تضبط الأعلام غير الشائعة بالشكل"[1].

وقد وافق المؤتمر على هذه القواعد، وأخذت بها وزارة التربية والتعليم وهي اليوم موضع التنفيذ.

كما درست اللجنة موضوع **تيسير الكتابة**، واتفق على أن تقوم طريقتها في ذلك على أساسين:

١- اختصار صور الحروف إلى أقل عدد ممكن، وذلك بتمثيل الحروف بصورة واحدة مهما اختلف موقعه من الكلمة بقدر الإمكان.

٢- الاحتفاظ بطبيعة الخط العربي وفنه ، وتجنب المباعدة بين القديم والجديد.

وانتهت اللجنة إلى طريقة تبلغ حروفها ٦٢ حرفاً، يضاف إليها خمس علامات

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص ٢٧٦، البحوث والمحاضرات الدورة ٢٦: ص ٢٣٥، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ١٩٣.

(نبرة وأربعة تطاريف) تلحق بالحروف. والشكل[1] التالي يبين صور الحروف حسب هذه الطريقة، مع نموذج الكتابة بها.

نموذج لصور الحروف
والتطاريف الملحقة بها

لله

ء ا ا ب ب ة ة ة ة ذ ة

ء ج ج ج ح ح ح خ خ خ خ خ

ذ ر ز س س ش ش ص ص ض ض

. ط ظ ظ ع ع ع ع غ غ غ غ غ

ف ق ك ل ل م م ذ ن ن

و ه ه ه لا ي ي ى ى

ن ث ن ذ ن

نموذج للكتابة بالطريقة

حققت الثورة فى سنيها السبع مفاخر وأمجادا،
ت على الإقطاع فمحت التفاوت الظالم المرير
طبقات الشعب ، ورصدت الجهود والأموال
شروعات العمرانية الضخمة وأفسحت مجال
عليم أمام الجميع ، وأممت القناة ، وأرغمت
اصب المحتل على أن يحمل عصاه ويرحل ؛ إنه
ف مفاخر لا يحصيها عد ولا يحدها حصر .
تلك هى الثورة التى ضربت مثلا رائعا فى الحرص
مصالح الناس لا فرق بين صغير وكبير .

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤١.

كما رأت اللجنة أن الخط الكوفي يصلح للطباعة ويقبل الاختصار، فهو مبني على زوايا قائمة، وحروفه غير متعددة الصورة، إلا أنه قد يصعب قراءته؛ لعدم تعودنا على كتابته. ولذا اقترحت استخدامه في طباعة العنوانات ورءوس الموضوعات فقط. والشكل الآتي يوضح حروف الخط الكوفي المقترح استخدامه، ونموذجاً له[1].

نموذج للخط الكوفى

(حروفا وتطبيقا)

(للعنوانات ورءوس الموضوعات)

ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض

ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ ة و لا

ي ى ـ ء

حققت الثورة فى سنيها السبع مفاخر وامجادا
قضت على الاقطاع فمحت التفاوت الظالم المرير
بين طبقات الشعب ورصدت الجهود والاموال
للمشروعات العمرانية الضخمة وافسحت مجال
التعليم امام الجميع واممت القنال وارغمت
الغاصب المحتل على ان يحمل عصاه ويرحل
انها بحق مفاخر لا يحصيها عد ولا يحدها حصر
تلك هى الثورة ثورة مصر

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤٣.

ووافقت لجنة التيسير على أن توضع الطريقة المعروضة ونموذج الخط الكوفي موضع التجربة، ويعاد النظر فيها لمعالجة الصعوبات التي قد تشوبها. كما وافقت على أن تطلب من وزارة التربية والتعليم وضع هذه الطريقة موضع التنفيذ في مسابك المدارس الصناعية ومطابعها[1].

ووافقت أيضاً على أن تبقى صور الهمزة في حروف الطباعة على ما هي عليه، إلى أن ينتهي المجمع من نظر موضوع الهمزة إملائيا[2]، وعلى بقاء علامات الترقيم العشرة الحالية، وعلى استخدام الأرقام كما هي في حروف الطباعة، على أن يكتب رقم (٢) مستقيم الرأس أفقيا[3]، منعا للبس بينه وبين رقم (٣). وبهذه الطريقة اختصر عدد الحروف الطباعية إلى ١٦٩ حرفا.

وقد ألفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية لجنة لدراسة أحرف الطباعة العربية. ودعي إليها ممثلون للهيئات التي تهتم بهذا الموضوع في الدول العربية، ومنها مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وعقدت هذه اللجنة الفنية اجتماعاتها خلال المدة من ١٩٧١/١١/٢٧ إلى ١٩٧١/١٢/٢م. وكان من توصياتها ما يتفق مع الدراسات وقرارات مجمع القاهرة فيما يأتي[4]:

١- اعتبرت النموذج المطبوع الذي قدمه المجمع بعنوان (تيسير الكتابة العربية)[*] أقرب النماذج المعروضة تحقيقا لمعظم السمات التي ارتضت

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤٤.
[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤٤.
[3] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤٥.
[4] محاضر الجلسات – الدورة ٣٨: ص ٢٨٠، ص ٢٨٣- ٢٨٥.
[*] لم يصور هذا النموذج في مطبوعات المجامع. ولكن د. إبراهيم مدكور ذكر في (مجمع اللغة العربية- القرارات العلمية) أن اللجنة أخرجت كتيبا عنوانه (تيسير الكتابة العربية: مراحل دراسة الموضوع، وقواعد الشكل في الكتب المدرسية، وطريقة لاختصار صور الحروف)، وطبع بالمطبعة الأميرية في ٢٧ نوفمبر ١٩٦١م. وقد أخرج مجموعا بحروف على الطريقة التي انتهت إليها اللجنة في اختصار صور الحروف وأشكالها فجاء الكتيب شرحا للطريقة ونموذجا لها- وعلى هذا فهو مماثل للنموذج الكتابي المصور في الصفحات السابقة.

اللجنة أن تتصف بها الحروف العربية الطباعية. ولكن أغلب الأعضاء فضلوا استعمال حرفي العين المهملة والمعجمة في وسط الكلمة وآخرها بصورتيهما المفتوحتين اللتين تجيئان في أول الكلمة.

٢- قررت اللجنة استبعاد كتابة الرقم (اثنين) ذي القنطرة، وكتابته مستقيم الرأس أفقيا.

٣- وافقت على تبني القواعد التي انتهى إليها المجمع في وضع الشكل في الكتب المدرسية.

كما رأت اللجنة المحافظة على الصورة الحالية لحركات الشكل، وتركها منفصلة عن الحرف. ورأت أن الاتفاق على رسوم كتابية وطباعية، للأصوات الأجنبية التي ليس لها رموز عربية، موضوع يحتاج إلى دراسة علمية للاتفاق على هذه الرموز، ومن ثم فقد أوصت المجامع اللغوية العربية واتحادها أن تولي هذا الموضوع عنايتها.

وفيما يتعلق بطباعة المصحف استحسنت كتابته بخط اليد، ورأت ضرورة الاقتصار على الحروف المنبسطة عند طباعته بالحروف المطبعية، وكذلك ضرورة إضافة حركات الشكل القرآنية إلى آلات الجمع.

كما استحسنت كتابة كتب القراءة والنصوص الأدبية المدرسية بخط اليد تجنبا لما يحدث أثناء طبعها من تشويه لبعض الحروف وتحريف لحركات الضبط. ورأت العناية بتعليم الناشئين صور الحروف العربية التي لا يشتمل عليها مشروع الحروف المختصرة للطباعة، وكذلك تعريفهم بقراءة الخط الكوفي(١).

وما زالت تظهر بين الحين والآخر بعض المقترحات حول تيسير الكتابة، وتقترح خطوط جديدة للرسم في مطبوعات المجامع اللغوية(٢)، أو تبحث بعض

---

(١) محاضر الجلسات - الدورة ٣٨: ص ٢٨٤- ٢٨٥.

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٩: ج١١: ص ٦٥٤- ٦٦٠، مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد٥: ص٣-٨، محاضر الجلسات الدورة ٣٨: ص٥٠٢- ٥٠٤، محاضر

الأمور الفرعية فيها، مثل ما نظرته لجنة الأصول بالمجمع السوري- في دورة ١٩٧٧م- ١٩٧٨م- من مقترحات بشأن إصلاح الكتابة العربية، وبحث لوضع قواعد الترقيم في الكتابة العربية[١].

ب- تيسير الإملاء:

تبين مما سبق إيراده أن علم رسم الحروف خضع لمؤثرات مختلفة كان نتيجتها تلك الصعوبات التي وجدت بالخط، وأدت إلى اختلاف نطق الكلمة عن كتابتها.

وقد دعي إلى تيسير الإملاء العربي- منذ أوائل هذا القرن- لتفادي أوجه الصعوبة فيه. فناقش نادى دار العلوم عام ١٩٠٩م موضوع رسم الألف المتطرفة، ووافق على رسمها ألفا، سواء أكانت واوية الأصل أو يائية. وعرض الأمر على وزير المعارف وقتها- سعد زغلول- ثم صرف النظر عنه[٢]. كما بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الموضوع في دور انعقاده الأول، وقد أثاره الشيخ أحمد الإسكندري[٣].

وتشكلت بالمجمع اللغوي بالقاهرة لجنة للإملاء، تهدف إلى تيسير قواعدها. فوضعت نصب عينيها الصعوبات التي يواجهها المبتدئ في الإملاء عند تعلمه اللغة العربية. وحاولت علاج ذلك في تقرير عرضته على مؤتمر المجمع في عام ١٩٤٨م. كما رغبت أن تعمم الطريقة الواردة في تقريرها في مصر والبلاد العربية؛ حتى تتجنب البلبلة في الكتابة في تلك الدول[٤].

جلسات المجلس- الدورة ٤١: ص٢٠٨، ص٥٢٧، ص٥٥٨، اللسان العربي- المجلد٩: ج١: ص ٢١٩، ص٢٢١ والمجلد١١: ج١: ص٦٥- ٧٢، وص٧٦- ٧٧، والمجلد١٤: ج١: ص ١٣٠- ١٣٨.

[١] جاء ذلك في تقرير أعمال المجمع في دورته عام ١٩٧٧م- ١٩٧٨م، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥٣: ج٤: ص ٩٠٥.

[٢] محاضر الجلسات - الدورة ٧: ص ٥٥، مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص٩٠، مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١٦: ص ٨٧.

[٣] سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع في أثناء الحديث عن تيسير الكتابة.

[٤] محاضر الجلسات - الدورة ١٤: ص ٤٣٢.

ووافق المؤتمر على مبدأ تيسير الإملاء، ولكن ثار الخـلاف حـول تفاصـيل التقرير. وانتهى الأمر إلى أن أحيل المشروع إلى المجلـس لدراسـته وتقبـل ملاحظات الأعضاء حوله، وللنظر في قرارات الإملاء التي أقرت في المؤتمر الثقافي العربي الأول لجامعة الدول العربية، المنعقد بلبنان في سبتمبر ١٩٤٧م، ثم تعرض نتيجة ذلك على مؤتمر المجمع في الدورة التالية[١].

وفي مارس ١٩٤٨م اقترحت لجنة المعجم الكبير على لجنـة الإمـلاء وضـع علامة للإشمام على أن تستشير القراء في ذلك، وكذلك وضع حـرف للهمـزة يكون ذا صورة واحدة مع اختلاف الحركات[٢].

وفي أكتوبر ١٩٤٨م عرضت على المجلس قرارات لجنة الإمـلاء بـالمجمع وقرارات المؤتمر الثقافي للجامعة العربية، وملاحظات لجنـة اللغـة العربيـة بالمجمع العلمي العراقي، وكذلك ملاحظات أساتذة اللغة العربية بدار المعلمـين العالية ببغداد. فأحالها جميعاً إلى لجنة الإملاء لدرسها ووضع تقريـر عنهـا. وعرض تقريرها على المجلس في نوفمبر ١٩٤٨م، فاتخذ بعض قرارات فيه ثم عرض على المؤتمر في أوائل عام ١٩٤٩م لمتابعة النظر. وانتهت المناقشـات حول هذا المشروع بتأليف لجنة لرسم الحروف من أعضاء المـؤتمر؛ لإعـادة البحث في هذا الموضوع على ضوء ما يردها من ملاحظات الأعضاء[٣]. وقد أقرت اللجنة مقترحات في شأن رسم الهمزة وعرض الموضوع على المؤتمر. وتتلخص مقترحاتها[٤] في أن الهمزة ترسم في أول الكلمة على ألـف مطلقـاً، وتعد في أول الكلمة إذا سبقت بأل، أو بكلمة على حرف واحد مثل: (الإمـام، وإني)، ويستثنى من ذلك كلمتا: لئن ولئلا، فترسمان على يـاء. أمـا الهمـزة

---

[١] محاضر الجلسات – الدورة ١٤: ص ٤٥١.
[٢] محاضر الجلسات – الدورة ١٥: ص ١٢.
[٣] محاضر الجلسات – الدورة ١٥: ص ٢٩٦– ٣٠٤.
[٤] محاضر الجلسات – الدورة ١٥: ص ٤٨٥– ٤٨٦.

المتطرفة بعد متحرك فتكتب على حرف مناسب لحركة ما قبلها. وإذا اتصل بها حروف زائدة لا تتغير كتابها. أما إذا وليت الهمزة حرفاً ساكناً فتكتب مفردة، إلا إذا اتصل بها حروف زائدة أو ضمائر فتعد متوسطة، ويجري عليها حكم الهمزة المتوسطة. أما الهمزة المتوسطة فتكتب علـى واو إذا كانـت مضـمومة، أو مفتوحة بعد ضم. وتكتب على ياء إذا كانت مكسورة، أو مفتوحة بعـد كسـر. وتكتب على ألف إذا كانت مفتوحة بعد فتح أو بعد سـكون. وتكتـب الهمـزة المتوسطة الساكنة على حرف مجانس لحركـة مـا قبلهـا. وتكتـب الهمـزة المتوسطة، المفتوحة بعد ألف لينة، مفردة.

ووضعت الجنة علامات للإشمام بتركيب علامـات الحركـات الأصـلية مـع بعضهما، فتوضع الضمة مع الكسرة للتعبير عن الإشـمام بالضـم والكسـر، وتوضع الضمة مع الفتحة للتعبير عن الإشمام بالضم والفتح، وترسـم علامـة الفتحة والكسرة للتعبير عن الإشمام بالفتح والكسر.

وبعد مناقشة أعيد المشروع المعروض إلى اللجنة على أن تبحث فـي اقتـراح رسم الهمزة على ألف مطلقاً[١].

وفي يناير ١٩٥٠م عرضت على مؤتمر المجمع المقترحات الثلاثة التالية حول رسم الهمزة لكي يختار مقترحا منها، فأحالها على المجلس لدراستها فيه، فقدمت اللجنة في مارس ١٩٥٠م تقريرها عن تيسير قواعد الإملاء للمجلس وعرضت فيه ثلاثة المقترحات[٢] للمناقشة، وهي:

١-أن تبقى قواعد كتابة الهمزة كما هي، على أن يدخل عليها بعض الإصلاح الذي لا ينتظر أن ينفر منه الجمهور.

٢-أن تكتب الهمزة على ألف دائماً، مهما كان موضعها في الكلمة. وهذا الرأي ينسب إلى الفراء، وكانت بعض المصاحف تكتب به.

---

[١] محاضر الجلسات – الدورة ١٥: ص ٤٨٩.

[٢] محاضر الجلسات – الدورة ١٦: ص ٢٥٥– ٢٥٦.

٣-أن تكتب الهمزة (رأس عين) في أي موضع كانت. فإذا كان الحرف قبلهـا يوصل بما بعدها كتبت على الامتداد بين الحرفين. وإذا كان مـا قبلهـا لا يوصل بما بعدها كتبت مفردة. وسند هذا الرأي أن المتقدمين كتبوا الهمـزة على ألف أو واو أو ياء؛ لأن نطقها كان يسهل بإبدالها إلى هذه الحـروف. وإذا ذهبت هذه اللهجات وبقي النطق واحداً، فإن من سنة الكتابة أن تتوحد.

وبعد مناقشة هذه المقترحات ووفق على رد التقرير إلى اللجنة؛ لترفق به جدولا مقارنا يبين كتابة الهمزة في صورها المختلفة، وفقاً للطرق الثلاثة المقترحة[١].

وبحثت اللجنة موضوع **تيسير كتابة الهمزة**، واستعرضت بعض مشاكل رسمها، ودرست مواضع الاختلاف بين الأقطار المختلفة وبـين الكتـب فـي رسمها. وقررت العدول عن وضع قواعد شاملة لتغيير رسم الكلمات، والاكتفاء بحصر الكلمات التي يحدث اختلاف في رسمها بين الدول العربيـة والكتـاب العرب. وتفضيل إحدى الطرق المتبعة، والاتفاق على رسمها الجديد، مع بيـان أسباب التفضيل[٢].

ولما لم يوافق المجمع على قبول اقتراحات تيسير رسم الهمزة عرضت لجنـة الأصول- في يناير وديسمبر ١٩٥٤م- على مؤتمر المجمع اقتراحـاً **برسـم الألف اللينة في** آخر الكلمة ألفا مطلقا[٣]، ما عدا الكلمات: (إلى- على- بلـى- حتى- متى- أنى)، وناقش المؤتمر ذلك ثم رأى ألا ينفرد هذا الموضوع بقرار خاص. وقرر إعادة هذا الاقتراح إلى اللجنة؛ لتقدمه- في الدورة التالية- مـع اقتراحات أخرى في تيسير الكتابة.

---

[١] محاضر الجلسات – الدورة ١٦: ص ٢٥٤.

[٢] محاضر الجلسات – الدورة ١٦: ص ٣١٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص ١١٧.

[٣] محاضر الجلسات – الدورة ٢١: ص ٣٣٢، مجلة مجمع اللغة العربيـة: ج٩: ص ٢٨٧، ج١٢: ص١١٧.

وألقى محمد بهجة الأثرى بحثاً عن **(تيسير الإملاء العربي)**[١] ذهب فيه إلى أن الطريق الأمثل للكتابة يتخلص في قطع صلتها بالأقيسة النحوية والأصول الصرفية ولهجات القبائل قطعاً تاماً. وإقامتها على أساس التطابق بين الصوت ورسمه، فيرسم كل صوت بنقشه الدال عليه، ويستعان بالشكل أحياناً، حين يلتبس المعنى المقصود[٢].

وتقدمت اللجنة إلى المؤتمر في يناير ١٩٥٦م باقتراحين في رسم الهمزة والألف اللينة، أحدهما تقدم به إبراهيم مصطفى، والآخر قدمه حامد عبد القادر، وهو خلاصة لآراء أساتذة اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم[٣]:

فاقترح إبراهيم مصطفى[٤] أن تكتب الهمزة في أول الكلمة ألفا مع همزة فوقها أو تحتها. وأن تكتب وسط الكلمة همزة. فإذا كان الحرفان حولها مما يفصلان كتبت مفردة على السطر، وإذا كانا متصلين كتبت بينهما على نبرة. وكان من رأيه أن تكتب الألف اللينة ألفا مطلقا، ما عدا الكلمات التي استثنتها لجنة الأصول، فترسم ياء. وعرض حامد عبد القادر[٥] ما يأتي:

أولاً: ترسم الهمزة في أول الكلمة ألفا فوقها أو تحتها همزة بحسب شكلها.

وتعتبر الهمزة في أول الكلمة إذا سبقها حرف أو حرفان.

ثانياً: الهمزة المتوسطة فيها رأيان، أولهما :

١- تكتب على نبرة إذا كانت مكسورة أو مسبوقة بكسرة قصيرة أو طويلة.

٢- فيما عدا ذلك تكتب على حرف مجانس لحركتها إن كانت متحركة ،

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص١٠٩، مجلة المجمع العلمي العراقي: المجلد٤: ج١: ص ٣٢٠-٣٣٠.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص ١١٢.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٨٨، ج١٢: ص ١١٧.

[٤] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٩١، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٢: ج١: ص ١١٧- ١٢٢.

[٥] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٩١- ٢٩٣.

ومجانس لحركة ما قبلها إذا كانت ساكنة. وتعد الهمزة متوسطة إذا أضيف إلى آخر الكلمة ضمير متصل أو غيره من اللواحق.

وثانيهما :

١- تكتب على نبرة إذا كانت مكسورة أو مسبوقة بكسرة قصيرة أو طويلة.
٢- تكتب على واو إن كانت مضمومة أو مسبوقة بضمة.
٣- تكتب على ألف فيما عدا ذلك.

ثالثاً: الهمزة المتطرفة:

١- إذا كانت مسبوقة بحرف متحرك كتبت على حرف مجانس لحركة ما قبلها.
٢- إذا كانت مسبوقة بساكن كتبت مفردة، سواء أكان الساكن صحيحاً أم معتلاً. وتوصل مع ما قبلها بألف التنوين في حالة النصب. وتوضع الهمزة على نبرة بين الحرفين، أو تكتب مفردة ويكتب بعدها ألف التنوين إذا كان الحرفان لا يتصلان. ولا مانع من كتابة مثل: (بناء وجزاءً) بألف بعد الهمزة.

الألف اللينة المتطرفة: فيها ثلاثة آراء:

١- ترسم ياء إذا لم تكن ثالثة مبدلة من الواو، وإذا كانت كذلك ترسم ألفا.
٢- ترسم ألفاً مطلقاً. ٣- ترسم ياء مطلقاً.

وتناقش أعضاء المؤتمر حول اقتراحي إبراهيم مصطفى وحامد عبد القادر، ثم أحيل الموضوع إلى مجلس المجمع. وفي يناير ١٩٦٠م عرضت لجنة الأصول على لجنة المجمع **قواعد رسم الهمزة**، فوافق علها المؤتمر. وهي على النحو التالي:

"أولاً: الهمزة في أول الكلمة:

١- ترسم الهمزة في أول الكلمة ألفا توضع فوقها قطعة (ء)، إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وتوضع تحتها القطعة إذا كانت مكسورة، مثل: (إن أكرمني فسوف أكرمه إكراماً).

٢- وكذلك ترسم الهمزة ألفا إذا دخل على الكلمة حرف نحو: (فإنـا- بـأن- لأن- لإن- لألأ- أإذا)(*).

ثانياً: الهمزة في وسط الكلمة.

١- إذا كانت ساكنة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبله مثل: (فـأس- بئر- سؤل).

٢- إذا كانت مكسورة رسمت على ياء، مثل: (رئي- يئس- مئين).

٣- إذا كانت مضمومة رسمت على واو، مثـل: (قـرؤوا- شـؤون)، إلا إذا سبقتها كسرة قصيرة أو طويلة، فترسم على يـاء، مثـل: (يسـتنبئونك- يستهزئون- بريئون- مئون).

٤- إذا كانت مفتوحة رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها ساكناً غير حرف مد رسمت على ألف، مثل: (يسأل- ييأس- جيأة- هيأة). وإن كان هذا الساكن حرف مد رسمت مفـردة، مثـل: (تسـاءل- تفاءل- ولن يبوءه- وإن وضوءه)، إلا إذا وصل ما قبلها بما بعدها فترسم على نبرة، مثل: (مشيئة- خطيئة- بريئة- وإن مجيئك).

٥- تعتبر الهمزة متوسطة إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسـما، كالضـمائر وعلامات التثنية والجمع، مثل: (جزأين- جزاؤه- يبدؤون- شيؤه)(*).

(*) يلاحظ أن هذا الرسم لم يتبع في الكلمات الثلاثة الأخيرة.
(*) لم يشع رسم الكلمتين الأخيرتين بهذه الطريقة.

ثالثاً: **الهمزة في آخر الكلمة:**

١- إذا سبقت بحركة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها، مثل: (يجرؤ- يبدأ- يستهزئ).

٢-إذا سبقت بحرف ساكن وكانت منونة في حالة النصب رسمت على نبرة بين ألف التنوين والحرف السابق لها إذا كانا يوصلان نحو: (بطئا- شيئا)، فإذا كان ما قبلها حرفا لا يوصل بما بعده رسمت الهمزة مفردة مثل: (بدءا)[١].

وقد عرض على لجنة الأصول بالمجمع في عام ١٩٦١م[٢] اقتراح حامد عبد القادر بشأن كتابة الألف اللينة ياء مطلقا[٣] حملا للقليل على الكثير، لأن الألف اللينة إذا كانت رابعة فأكثر كتبت ياء، وإن كانت ثالثة فالأغلب من الأفعال والأسماء فيها يكتب ياء. وما يكتب ألفا يجوز- في كثير من حالاته- المعاقبة بين الألف والياء.

ولما عرض الاقتراح على اللجنة[*] عقب الشيخ محمد على النجار بمذكرة في الألف اللينة[٤]. تتضمن ما يأتي:

١- الألف اللينة في الحروف ترسم ألفا إلا في أربعة حروف فترسم ياء، وهي: (إلى- على- حتى- بلى).

٢- وفي الأسماء المبنية غير المتمكنة- نحو: أنا ومهما- تكتب ألفا ويستثنى منها: أنّى ومتى ولدى وأولى (اسم إشارة).

٣- وفي الأسماء الأعجمية ترسم ألفا إلا في أربعة أسماء: عيسى وموسى وكسرى وبخارى.

---

[١] البحوث والمحاضرات – مجمع القاهرة – الدورة ٢٦: ٢٠٩- ٢١٠.

[٢] في الدورة السابعة والعشرين.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٦: ص٨٨، البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩: ص٢٨٣.

[*] في الدورة الثامنة والعشرين عام ١٩٦٢م.

[٤] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١٦: ص٨٨-٨٩.

٤- وفي الأسماء المتمكنة والأفعال:

أ-تكتب ياء إذا جاوزت ثلاثة أحرف في الكلمة. ويستثنى من ذلك ما كان قبلها ياء، نحو: الدنيا ويحيا. ويستثنى من الأخير العلم المنقول، نحو: يحيى وربى.

ب- وإذا كانت الألف ثالثة فهي منقلبة عن واو أو ياء، فإذا كانت منقلبة عن ياء رسمت ياء، وإن كانت منقلبة عن واو رسمت ألفا.

وقد ناقشت اللجنة وجهات النظر، واستقر الأمر على رأيين، تمسك بأولهما الشيخ النجار، وفضل الثاني أغلب الأعضاء[1].

الرأي الأول:

الكتابة الحالية تساعد النشء على التعلم الصرفي إلى جانب تعلم الكتابة. ونظرا إلى ما يواجهه صغار التلاميذ من الصعوبة في التفريق بين الواوي واليائي، بحثت اللجنة في تذليل القواعد القديمة على نحو لا يخرجها عن المألوف. ففي كتابة الأسماء بالياء يحذف ما استثنى من ذلك لندرته. وفي كتابة الأفعال تكتب الألف اللينة ياء مطلقا إلا في الأفعال الآتية:

(بدا- جثا- صفا- جلا- حلا- خبا- خطا- خلا- رجا- رسا- رفا- رنا- زكا- سما- سطا- سها- صبا- صحا- طفا- عتا- عدا- عرا- عفا- علا- غدا- غزا- غفا- غلا- فشا- قسا- كبا- لها- نبا- نجا).

الرأي الثاني:

تكتب الألف اللينة في الثلاثي ألفا مطلقا، وتكتب في غيره ياء مطلقا.

وقد عرضت لجنة الأصول هذه المذكرة على مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والعشرين[2]، فأعادها إلى اللجنة لمزيد من الدراسة.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١٦: ص٩٠.

[2] في أوائل عام ١٩٦٣م.

ولا شك أن الرأي الثاني أقرب إلى التيسير وأسهل في التطبيق للصغار، فليس من العسير تمييز الثلاثي من غيره، ولكن العسير هو حفظ عدد كبير من الأفعال عن ظهر قلب، حتى يمكنهم كتابتها بالألف، وكتابة ما عداها بالياء.

ويلاحظ أن أكثر مقترحات الهمزة شيوعا هو الخاص برسمها في أول الكلمة على الألف. وكذلك رسم الهمزة المتوسطة على نبرة في حالة كسرها أو كسر ما قبلها وعلى واو في حالة ضمها أو ضم ما قبلها، وعلى ألف فيما عدا ذلك. ويلي ذلك في الشيوع كتابة الهمزة المتطرفة بعد متحرك على حرف مجانس لحركة ما قبلها، وكتابة الهمزة المتطرفة بعد ساكن مفردة.

أما أكثر مقترحات الألف اللينة شيوعا فهو الخاص بكتابتها على ألف مطلقا.

وبشأن كتابة بعض الأعداد أقر مؤتمر المجمع ما انتهت إليه لجنة الأصول[*] من الموافقة على فصل الأعداد من ثلاث إلى تسع مئة، فتكتب هكذا: ثلاث مئة، أربع مئة، إلى تسع مئة[1].

---

[*] نص قرار لجنة الأصول كما يأتي:
"نظراً إلى أن المجمع أقر حذف ألف مائة. والتزام ذلك مع وصل كلمة (مئة) بثلاث ونحوها يزيد صورتها غموضا، فالفصل أقرب إلى الهداية ونظرا إلى أن الفصل مكتوب به بعض النصوص القديمة، كما في الطبري. ونظرا إلى أن الإعراب يقع على ثلاث ونحوها، فيجب الفصل لبيان حركة الإعراب على آخر الكلمة. ونظرا إلى أن الفصل فيه تيسير على الناشئين، توافق اللجنة على أن تفصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن مئة، فتكتب هكذا: ثلاث مئة، أربع مئة، إلى تسع مئة" البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩: ٢٣٠.

[1] المرجع السابق: ص ٢٣٠.

جـ- كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية:

يتسع صدر كل لغة لتبادل التأثير بينها وبين اللغات الأخرى، وقد دخل العربية عدد كبير من اللغات الأجنبية، كما اقترضت بعض اللغات الأخرى كلمات عربية كثيرة. وقد عولج هذا الموضوع في الفصل الخاص بالتعريب، ورأينا أثر اقتراض العربية من اللغات الأخرى يبدو في شيوع كثير من تلك الكلمات في اللهجات العربية العامية، وفي الترجمة.

ومنذ العصور الإسلامية الأولى مال العرب إلى إخضاع الكلمات الأجنبية المعربة إلى الأوزان العربية، واستبدال حروفها- الغريبة عن العربية- بأقرب الحروف العربية لها مخرجا. وقد ذهب سيبويه هذا المذهب[1]. واختلف ابن خلدون في تصوير الكلمات الأعجمية مع سيبويه فقد حرص على أن تحكي الألفاظ الأجنبية على أصل مخارجها[2].

والطريق الأول يناسب الكلمات المعربة ذات المعاني، التي يراد التعبير عن مدلولها الوصفي، أما الطريق الثاني فيلائم أسماء الأعلام التي يراد حكاية لفظها، فيحتفظ الاسم بالصورة التي ينطقه أهله بها.

وقد لفت نظر ابن خلدون أن بعض الأصوات في لغة البربر لا توجد في العربية. وكان لابد له أن يعرض لبعض الأسماء والكلمات البربرية في تاريخه الكبير، فحاول تصوير نطقها بأن رسمها بصورة الحرف العربي الأقرب شبها بنطقها، ثم وضع نقطة فوقه أو تحته للمغايرة. أو رسم حرفا في داخل حرف عربي؛ للدلالة على أن الصوت الأجنبي ينطق بينهما[3]. ورغم أن ابن خلدون لم يتبع دائما القاعدة التي اخترعها[4] إلا أنها استعملت من بعده.

---

[1] الكتاب: ج٤: ص٣٠٤- ٣٠٦.
[2] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص٩٢، مقدمة ابن خلدون: ص٥٣- ٥٥.
[3] مقدمة ابن خلدون: ص٥٣، بحوث ومحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٥:ص ١٥٥.
[4] المرجع السابق: ص ١٥٧.

وفي أوائل هذا القرن وجه الأنظار إلى طريقته باحثان همـــا: إبـــراهيم اليازجي في مجلة الضياء[١]، وحفني ناصف فـــي محاضـــراته فـــي الجامعـــة المصرية في العام الدراسي ١٩٠٩/١٩١٠م[٢]، وقد أيدا رأي ابن خلدون فـــي ضرورة تصوير الأعلام الأجنبية كما تنطق في لغتهـــا، وحـــاولا أن يرمـــزا للأصوات التي لا وجود لها في العربية بإضافة النقط إلى الحروف أو بمـــزج أقرب حرفين إلى الصوت. كما حاولا تعريب الحركات اللاتينيـــة، باســـتخدام حروف العلة منفصلة أو متداخلة. وهاتان المحاولتان لم يؤخذ بهما، إلا أنهمـــا وجهتا الأنظار مرة أخرى إلى مشكلة كتابة الأعلام الأجنبية[٣].

وأُلِّفت في أواخر العقد الأول وبداية العقد الثاني من هذا القرن، في عهد وزيـــر المعارف أحمد حشمت، لجنة للنظر في كتابة الألفاظ الإفرنجية بحروف عربية، ضمت بين أعضائها الشيخ أحمد الإسكندري. كما قدم الأدب أنســـتاس مـــارى الكرملي آراء إلى المجمع اللغوي المصري- في أوائـــل دوراتـــه- فـــي هـــذا الموضوع[٤].

وعالج أمين المعلوف في مجلة (المقتطف)[٥] هذه المسألة، وذكر الخلاف فيهـــا بين الباحثين في البلاد المختلفة[٦]. كما عالجها أحمد عيسى في كتاب (التهذيب في أصول التعريب) عام ١٩٢٣م.

---

[١] الضياء- السنة الثانية: ج١٥(١٥ أبريل ١٩٠٠م)، ج١٧ (١٥ مايو ١٩٠٠م)، نقلا عـــن: البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٥: ص١٥٨.

[٢] تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية: حفني ناصف: ص١٢٠- ١٢٣.

[٣] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٩٢- ٩٣.

[٤] محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية- الدورة ٣: ص ٢٩.

[٥] المقتطف- يونيو ويوليو ١٩١١، وأعيد نشر البحث في المقتطف فبراير ١٩٣٣، نقلا عن مجلة مجمع القاهرة- ج ٢٩: ص ٧.

[٦] محاضر الجلسات مجمع اللغة العربية- دور الانعقاد الثالث: ص ٣٢.

وقد انفرد مجمع اللغة العربية المصري عن باقي المجامع العربية بتوجيه اهتمامه إلى هذه المشكلة، وذلك منذ أوائل سنيه. فشكل لجنة لبحثها من الشيخ الإسكندري، والأب أنستاس مارى الكرملي والأساتذة ماسينيون ونلينو وليتمان[١]. ووضعت اللجنة قرارات، أقر المجمع منها ما يأتي:

١- "يكتب العلم الإفرنجي- الذي يكتب في الأصل بحروف لاطينية- بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية، ومعه اللفظ الإفرنجي بحروف لاطينية بين قوسين، في البحوث والكتب العلمية، على حسب ما يقره المجمع في شأن كتابة الأصوات اللاطينية التي لا نظير لها في العربية، مثل بوردو Bordeaux"[٢].

٢- "تكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاطينية والعربية حسب النطق بها في لغتها الأصلية، أي كما ينطق بها أهلها لا كما تكتب، مع مراعاة ما يأتي من القواعد، مثل روتم Wrotham"[٣].

٣- "جميع المعربات القديمة- من أسماء البلدان والممالك والأشخاص المشهورين في التاريخ- التي ذكرت في كتب العرب، مما يحافظ عليها كما نطق بها قديما[*]. ويجوز أن تذكر الأسماء الحديثة التي شاعت بين قوسين، وإذا اختلف العرب في نطقين رجح أشهرهما"[٤].

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثالث: ص ٣٢، ٣٧.

[٢] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثالث: ص٢٢٤، ٢٣٣، ص٣٦٩، الدورة ٤: ص٣٩١-٣٩٣، مجلة مجمع فؤاد: ج٤: ص ١٨.

[٣] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٢٣٤، ص٣٦٩-٣٧٠، الدورة ٤: ص٣٩٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٨.

[*] على الرغم من أن بينها ما تأثر بلغة المترجمين- وهي السريانية- أكثر من تأثره بالأصل المأخوذ عنه- وهو اليونانية عادة- كما احتوى عدد منها على أخطاء لا نقرها الآن.

[٤] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٢٣٤-٢٣٥، ص ٣٧٠، الدورة ٤: ص ٣٩٣، مجلة مجمع فؤاد: ج٤: ص ١٨.

٤- "أسماء البلدان والأعلام الأجنبية التي اشتهرت حديثاً بنطق خاص وصيغة خاصة مثل باريس، والإنجليز، وإنجلترا، والنمسا، وفرنسا وغير ذلك، تبقى كما اشتهرت نطقاً وكتابة"[1].

٥- "الأعلام القديمة يونانية أو لاطينية ينظر في وضع قواعد خاصة بها"[2].

٦- "الأعلام السامية القديمة- التي تكتب بحروف الهجاء الخاصة بها- ينظر في وضع قواعد خاصة بها"[3].

٧- "اللغات التي لا تزال تكتب بالحروف العربية، ولكن فيها أصواتاً ليس لها حروف عربية، ولهذه الأصوات في كتابتها حروف خاصة اصطلح عليها كالفارسية والملاوية والهندستانية والتركيّة في الحكم العثماني- ترى اللجنة في شأنها أن تدرس هذه الاصطلاحات الخاصة، وتتخذ لها الحروف التي وضعها لها أهلها"[4]. واستثنى من هذا القرار: الحرف (انج) في لغة الملايو، فيرسم في العربية نوناً وجافاً (نگ) والحرف الهندي المرسوم (دالا) بأربع نقط فوقها فيكتب دالا عربية، وكذلك الراء التي فوقها طاء أو أربع نقط فترسم راء عربية، وأسماء البلاد التي تنتهي في نطق أهلها بفتحة يكتب بعد الحرف الأخير ألف مقصورة.

٨- "بعض القبائل والبلاد الإسلامية لها لغة لا يستعملونها غلباً في الكتابة، وإنما يكتبون باللغة العربية. ولكن لهم أعلاماً بعض أصواتها لا يطابق الحروف العربية، وقد وضعوا لها إشارات لتأدية هذا النطق. وفي بعض الأحيان تكون هذه الإشارات متعددة للصوت الواحد- ترى اللجنة بعد البحث أن

---

(1) محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٢٣٨، ص ٣٧١، الدورة ٤: ص ٣٩٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٨.

(2) محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧١، الدورة٤: ص٣٩٣، مجلة المجمع: ج٤: ص١٨.

(3) محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧١، الدورة٤: ص٣٩٣، مجلة المجمع: ج٤: ص١٨.

(4) محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧٢، الدورة ٤: ص٣٩٥، مجلة مجمع فؤاد: ج٤: ص١٩-٢٠.

يختار أحد هذه الاصطلاحات في كتابة هذه الأعلام- وقد وافق المجمع على كتابة الجاف كافاً بثلاث نقط"[١].

٩- "الأعلام الأجنبية النصرانية[*]، الواردة في كتب التاريخ تكتب كما عربها نصارى الشرق، فمثلا يقال بطرس في Peter وبقطر في Victor وبولس في Paul ويعقوب في Jacob وأيوب في Job وهكذا"[٢].

١٠- "قبلت اللجنة بإدخال الحروف الآتية:

پ ليقابل الحرف "P"- وكتابة الحرف "ch" تاء وشينا (تش) في الأسماء الأوروبية وجيما بثلاث نقط (چ) في أسماء البلاد الإسلامية التي تستعمل هذا الحرف". والحرف "J" جيما عربية أي معطشة وينطق جي، والحرف گ (گـ) وينطق "جاف" ليقابل الحرف "G" ليشار بهما إلى الأصوات غير الموجودة في اللغة العربية وإنما اختيرت هذه الحروف لتداولها في اللغات الفارسية والتركية والهندية والملاوية"[٣].

١١- "قبلت اللجنة أن يكتب الحرف (V- ڤ) فاء بثلاث نقط"[٤].

١٢- "الأعلام الجغرافية المنتهية بحرف مفتوح تختم بالتاء المربوطة إذا عربها العرب كذلك، أما الأعلام التي لم تعربها العرب فتبدل الفتحة فيها ألفا"[١].

---

[١] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٣٧٢، الدورة ٤: ص ٣٩٦، مجلة مجمع فؤاد: ج ٤: ص ١٨-١٩.

[*] اعترض محمد شفيق غربال بأن (أيوب- ويعقوب) لم يكونا نصرانيين، واقترح أن يقتصر تطبيق هذا القرار على الأعلام والأسماء الإسرائيلية قبل تفرقهم في الأرض، وعلى الأعلام والأسماء النصرانية في القرن الأول الميلادي، أي عند انتهاء العصور التي يؤرخها كل من العهد القديم والعهد الجديد وما يتصل بها من أصول: البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٥: ص ١٦٢.

[٢] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٣٧٤، الدورة ٤: ص ٣٩٧، الدورة ٥: ص ٢٠١-٢٠٢، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٩.

[٣] محاضر الجلسات- الدورة٣: ص٣٧٤، الدورة٤: ص٣٩٧، الدورة ٥: ص٢٠١- ٢٠٢، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٩.

[٤] محاضر الجلسات- الدورة ٤: ص ٣٩٨، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٩.

١٣- "يكتب الصوت المقابل لحرف o وما شابهه واوا إذا كان الصوت ممدوداً، مثل: Hood و Wood، أما إذا كانت الواو مائلة إلى الألف، مثل: Rome و Home و Slaughter فإنها تكتب واوا أيضاً، وتوضع مدة قصيرة كالألف على الحرف السابق للواو"[٢].

١٤- "حرف (A) بالإنجليزية يكتب ألفا، وإذا كان في أول الكلمة كتب ألفا عليها همزة، والحروف الإنجليزية (Y, I, e) وكل ما أشبهها في النطق يكتب بالعربية ياء. وإذا كان الحرف ممالا في اللغة الأجنبية وضعت ألف قصيرة قبل الياء؛ لتدل على أنه ممال. ويكتب حرف e المشم في الفرنسية أو غيرها واوا، وترسم على الحرف الذي قبله علامة كالرقم ٨ للدلالة على الإشمام، مثل جوته: Goethe"[٣].

١٥- "فيما يتعلق بالإمالة رأت اللجنة أن توضع علامة أشبه بالمد الرأسية للدلالة على هذا الصوت كما في يينا Jena وسين Seine"[٤].

١٦- "يكتب الحرف J كما ينطق به أهل كل لغة، لأنه في الألمانية ينطق (ي) كما في Jena، وفي الأسبانية (خ) كما في موخاكار Mojacar"[٥].

١٧- "رأت اللجنة أن تضع علامتين للدلالة على حرف U وحرف O المخففين، والمثل على الأول العلم Jean de Luz (جان ده لـ۷وس) وعلى حرف العلة ما يشبه الرقم ٧ للدلالة على هذا الصوت، والثانية كما في Goethe تكتب في العربية گـ۸وتة، وعلى الواو علامة تشبه الرقم ٨"[٦].

---

[١] محاضر الجلسات- الدورة ٤: ص ٤٠١.
[٢] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧٨، الدورة٤: ص٤٠٢، مجلة المجمع: ج٤: ص٢٠.
[٣] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧٩، الدورة٤: ص٤٠٢، مجلة المجمع: ج٤: ص٢٠.
[٤] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٤٠٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص ٢١.
[٥] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٤٠٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص ٢١.
[٦] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٣٨٤، الدورة ٤: ص ٤٠٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص٢١.

ووزعت أعلام الممالك والبلاد على بعض الأعضاء لتطبيق هذه القرارات عليها[١]. وتنفيذا للقرار الخامس وضعت اللجنة القواعد التفصيلية الخاصة بالأعلام اليونانية واللاتينية، مع توضيحها بالأمثلة من اللغتين[٢].

كما وافق المجمع على قرار ينص على أن: "تصور الحروف المتحركة في الأعلام الأجنبية بحروف العلة عند كتابتها بالحروف العربية كلما اقتضت الحال ذلك، خصوصاً في مواطن النبر مثل (ملانو Milano) و(بنارو Panaro) و(نابلي Napoli) و(تانرو Tanaro) وعند طول مد الحرف المتحرك مثل (هور Hoar)، أو عند التباس علم جغرافي بآخر مثل (بريمن Bremen) و(برمن Barmen)"[٣].

ولم يؤخذ بهذه القرارات التي وافق عليها المجمع، ولم يلتزم بها إلا بعض المترجمين أحياناً، وقد يكون ذلك بسبب كثرتها وتعقيدها وجريانها على أسلوب غير مستساغ من وجهة نظرنا الحالية على الأقل، كما في تعريب C وK بالقاف، وG بالغين ، وT بالطاء ؛ فاستخدام القاف والغين والطاء بدلا من هذه الحروف غير مقبول- كما يبدو في ديناميقا واسطاطيقا، وفي غليسرين وبن غوريون وديغول، وفي هيرودوطس- فضلا عن أنه لا يؤدي الحروف الأجنبية ولا يعبر عن أصواتها بدقة.

ووافق مؤتمر المجمع في يناير ١٩٥٦م على القرارات التالية، بناء على اقتراح العضو الأمير مصطفى الشهابي:

١- يرجح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

٢- يرسم حرف (G) اللاتيني في الكلمات التي يعربها المجمع جيما وغينا.

---

[١] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٣٨٤ - ٣٨٥.
[٢] محاضر الجلسات- الدورة ٤: ص ٤٠٧- ٤٢٦.
[٣] محاضر الجلسات- الدورة ٥: ص ٣٣٠.

٣- ترجح كتابة الكلمات الأجنبية التي يعربها المجمع مما ينتهي بالحرف (a) أو بالكاسعة (gie) الدالة على العِلْم، بتاء في آخرها.

٤- الكلمات العربية التي نقلت إلى اللغات الأجنبية وحرفت، تعود إلى أصلها العربي إذا ما نقلت إلى اللغة العربية مرة أخرى"[١].

وقد عالج محمد شفيق غربال هذه القضية[٢]، فبين طريقة ابن خلدون في نقل الأعلام الأجنبية إلى العربية، ثم تحدث عمن حذا حذوه من المحدثين: اليازجي وحفني ناصف، ثم ذكر قرارات المجمع في ذلك وانتقدها في المبالغة على المحافظة على المعربات القديمة، على الرغم من وجود أسباب قوية تقضى بالتحفظ في استعمال هذه المعربات، وهي:

١- الاختلاف في التعريب بين بلاد المغرب والمشرق.

٢- لم تنقل الأعلام اللاتينية في المشرق عن لغتها الأصلية، وإنما نقلت عن أصول يونانية، فجاءت مغايرة أحياناً لأصلها اللاتيني.

٣- اتبع المترجمون عادة السريان غالبا في نقل الأعلام والألفاظ اليونانية.

كما قدم الأمير مصطفى الشهابي بعض ملاحظات[٣] تختص بهذا الموضوع، منها: اقتراح كتابة الحروف C و K وكبا قافا أو كافا- بدلا من قرار المجمع الذي يقتصر على القاف- في الأعلام والألفاظ العلمية الحديثة ذات الأصل اللاتيني أو اليوناني. وكذلك اقترح رسم الحرف (Q) اللاتينى قافاً أو كافا. وكتابة الحرف (Y) المقابل للحرف (أبسلون) اليونانى واوا أو ضمة وياء أو كسرة، وكان المجمع قد قرر نقل الحرف Q قافا، والحرف Y واوا.

---

[١] مجلة مجمع القاهرة: ج ١٠: ص ٢٨١.

[٢] "كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية" : البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٢٥: ص ١٥٣- ص ١٦٤.

[٣] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة: الدورة ٢٨: ص ٢٥٩- ص ٢٦٠.

واعترض د. محمد مهدى علام[1] على كتابة الحرف (C) قافاً، ذاكراً أن الأعلام التي عربت قديما عن اليونانية كتب هذا الحرف فيها قافاً وقد أقر ما اشتهر منها. ولا نستطيع أن نتبع هذه الطريقة الآن في الكلمات ذات الأصل اليوناني؛ لأن ذلك سيشكل صعوبة كبيرة للكتاب الذين يعربون عن لغات أوروبية عندما يجهلون الأصل اليوناني أو اللاتيني في الكلمات الإنجليزية والفرنسية، وفضل أن يرمز لهذا الحرف بالسين أو بالكاف على حسب نطقه.

كما اعترض د. مراد كامل[2] على بعض ملاحظات الشهابي، فذكر أن حرف (C) لا يمكن أن يرمز له بحرف القاف لأنه لاتيني وليس يونانياً، وقد نقله اليونانيون إلى الكاف. أما نقلنا له قافاً فهو خطأ جاءنا من السريانية، فالسريان أول من نقلوا من اليونانية إلى السريانية، ثم إلى العربية، فاحتفظوا - فيما نقلوه - بالصور التي اعتبروها قاعدة. أما حرف (Q) ففضل أن يرمز له بالكاف كما اشتهر "حتى لا ندخل من اللغات الأجنبية حرفاً جديداً في العربية"[*].

ولم يوافق مؤتمر المجمع على ملاحظات الأمير الشهابي.

وقدمت لجنة اللهجات بالمجمع تقريراً عن كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية[3]، ذكرت فيه قرارات المجمع في هذا الموضوع. وانتقدتها في أنها عولت على الأعلام الإغريقية واللاتينية وتأثرت بطرق تعريبها القديمة التي لم تخضع لمبادئ ثابتة، واختارت أصواتاً أصبحت غير مألوفة، كتعريب الحروف الأجنبية: C- G- T على التوالي بالقاف والغين والطاء، كما في: ميقانيقا- لوغوس- لاطينية. كما اعترضت على كثرة القواعد التي أقرها

---

[1] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٤١- ٢٤٢.

[2] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٤٣.

[*] ترى الباحثة أن سبب اعتراضه غير واضح، فهذا الحرف (القاف) موجود في العربية، وكان يمكن استخدامه في التعريب لو أنه يمثل النطق الأجنبي. أما إذا أريد به أن يؤدى نطق الكاف في اللغات الأجنبية فيكون حرف الكاف المقابل للنطق أولى في الاستخدام.

[3] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٣٥- ص٢٣٨.

المجمع لتصوير حروف هاتين اللغتين برموز عربية، فبسبب عددها الكبير لم يتيسر على الدارسين الانتفاع بها. وقد شمل التعريب الآن لغات كثيرة، ولم يقتصر على اللغتين المذكورتين، ولذلك وجب وضع قواعد تشمل هذه اللغات جميعاً، وتلتزم الأصوات العربية بقدر الإمكان[*]. ورأت اللجنة أن تطبق هذه القواعد على أسماء الأشخاص والأماكن والمصطلحات العلمية المعربة. كما اقترحت أن يكتب العلم الأجنبي وفقاً لنطقه في بلده، وإذا لم يعرف نطقه فيه كتب وفقا لشهرته في إحدى اللغات العالمية الحديثة. ورأت أن يستثنى من المبادئ السابقة الأعلام التي اشتهرت بنطق معين- كالتي عربها العرب قديما- وإن كان غير نطقها في موطنها. وفضلت أن تكتب الصورة العربية للعلم الأجنبي ومعها صورته الأجنبية بين قوسين.

ثم اقترحت قواعد لكتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية[1]، وافق عليها المؤتمر، وتتلخص فيما يأتي:

أولاً: الأصوات والرموز العربية يمكنها تأدية الحروف الساكنة الأجنبية مع إضافة رمزين لها هما:

(P) ويرمز لها بباء تحتها ثلاث نقط (پ).

(V) ويرمز لها بفاء فوقها ثلاث نقط (ڤ).

ثانياً:

أ- لا يرمز في الكتابة العربية إلى الحروف التي لا تنطق في لغاتها.

ب- يتوصل إلى النطق بالساكن في أول العلم بألف وصل تحرك بحركة مناسبة لما بعدها، أو بتحريك الحرف الساكن الأول في العلم، ويترك ذلك للحس العربي.

---

[*] يتفق رأى الباحثة مع تقرير لجنة اللهجات في نقده لقرارات المجمع في هذا الموضوع.

[1] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٣٦- ص٢٣٨.

ثالثاً: يرمز للحروف المتحركة حسب أصواتها. وقد اقترحت اللجنة بعض الضوابط لها، مثل:

١- الرمز للحركات القصيرة بالفتحة أو الكسرة أو الضمة، وللحركات الطويلة أو المتوسطة بحروف المد المناسبة، إلا في حالة الأعلام الصغيرة البنية فيحسن فيها أن يرمز لحركاتها القصيرة بحروف مد.

٢- الرمز للحركات الأجنبية الطويلة التي ليس لها نظير في العربية، بأقرب حروف المد العربية شبها بها، مثل (U) في Hugo يرمز لها بياء.

٣- الرمز للإمالة إلى الكسر بألف قصيرة فوق الياء، وللإمالة إلى الضم بألف صغيرة فوق الواو، كما هو متبع في رسم المصاحف، مثل (فولتير).

٤- الرمز للحركة الأجنبية في أول العلم بهمزة مضبوطة على حسب نطقه.

٥- الرمز للحركة (a) في آخر العلم بتاء مربوطة أو ألف مد، مثل: أمريكة وأمريكا America، مع ترجيح التاء المربوطة، والرمز للحركة (e) بتاء مربوطة، مثل: نيتشة Neitzche.

وقد تفادت اللجنة في هذه القرارات معظم المآخذ التي لوحظت على القرارات الأولى، وقد سار عليها التعريب الآن إلى حد كبير.

وقدم المجمع العلمي العربي بدمشق مذكرة[١] تعترض على موافقة المؤتمر على تقرير لجنة اللهجات في رسم الحرف اللاتيني (G) والحرف اليوناني غما (Y) الذي يقابله، بالجيم فقط- تصويرا للجيم غير المعطشة- وكان الأولى به أن يرسمها جيما، مراعاة لنطقه في مصر، وغينا كما عربه القدماء ومراعاة لنطقه بالغين في سوريا. أو تصويره جافا فارسية؛ وذلك لأن رسم الجيم ينطق معطشاً في معظم الدول العربية.

---

[١] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٣١: ص ١٣٥- ص١٣٧.

وقد ردت اللجنة على المذكرة[1]، فوضحت موقفها بأنها رسمت لهـذا الحـرف كافا فارسية بشرطتين، ولكن مجلس المجمع رأى الاكتفاء بحرف الجيم لتصوير الجيم المعطشة وغير المعطشة. أما الرمز للجيم غير المعطشة بحـرف الغـين فرأت اللجنة أن الأعلام التي اشتهرت من هذا النوع تبقى على حالهـا، مثـل: فيثاغورث، غانا، جغرافية. أما الأعلام الحديثة فتكتب كما تنطـق، أي برسـم الصوت المطابق وهو الجاف الفارسية- كما اقترحت- ووضحت أن كتابة الجيم غير المعطشة غينا لم تظهر إلا على يد المترجمين السريان[*]، ولم يلتزم العرب بها، ولذلك لم تأخذ اللجنة بهذا الرأي. فضلا عن أن كتابة الجيم بحرف غـين تُوقِع في اللبس بين المعطّشة وغير المعطشة.

كما قدم الأمير مصطفى الشهابي اقتراحين في تعريب الحـرفين (U) و(G)[2]، فاقترح أن يعرب الحرف (U) اللاتيني بالألف المضمومة والواو، كما ينطق به في اللاتينية، وأن يرمز إلى الحرف (g) اللاتيني و(Y) اليوناني بكاف عربيـة ذات خطين أفقيين متوازيين (گـ) وقد درستهما لجنة اللهجـات، وقـررت أن الاقتراح الأول يوافق قراراً للمجمع في هذا الشأن. ووافقتـه علـى الاقتـراح الثاني[3]. وعرض الأمر على المؤتمر فوافق على كتابة حـرف (G) بـالجيم العربية لا بالگاف الفارسية.

وقدم د. محمد محمود السلاموني دراسة مفصلة عن كتابة الأعلام الإغريقيـة والرومانية بحروف عربية[4]، تحدث فيها عن أسلوب القدامى في نقل الحروف اليونانية واللاتينية إلى العربية، ثم عن الطريقة التي اقترحها لكتابـة الأعـلام

---

[1] المرجع السابق: ص ١٣٣- ص١٣٤.

[*] أشار د. مراد كامل إلى هذه الملاحظة في: البحوث والمحاضرات- مؤتمر الـدورة ٣٠: ص ٢٤٣.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٤: ص ٩٨- ٩٩.

[3] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٤: ص ٩٧.

[4] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٩: ص ٩٧- ١٤٥.

بحروف عربية، ثم عن كتابة الأعلام الإغريقية ثم الرومانية بتلك الحروف، وذكر ملاحظاته على طريقة القدامى في النقل.

وعند النقطة الأولى ذكر أن المترجمين قاموا بترجمة العلوم- ابتداء من القرن الثامن الميلادي- إلى السريانية ثم إلى العربية. ولم يلتزموا بالقواعد الصوتية للحروف الجامدة واللينة(*)، اليونانية واللاتينية في نقلهم الأعلام الإغريقية والرومانية. كما أنهم لم يعنوا بأصوات الحروف اللينة، ولم يتنبهوا إلى وظيفة الحركات، فلم يضبطوا الأعلام عند نقلها، وبهذا باعدوا بين صورة الاسم الإغريقي والروماني وبين صورته في العربية.

ووضح أن الطريقة التي اقترحها لنقل الأعلام الأجنبية إلى العربية أكثر دقة؛ لأنها تعتمد على أصوات الحروف الجامدة واللينة في اللغتين المنقول عنهما: اليونانية واللاتينية، مع محاولة تقريب بعض الأصوات- التي لا توجد في العربية- منهما، وكتابتها بأقرب الحروف العربية إليها في النطق. وابتعد عن كتابة بعض الحروف بالأصوات السريانية، وعن تفخيم بعض الحروف- مثل التاء- بدون مبرر صوتي في إحدى تلك اللغات.

وعند الحديث عن كتابة الأعلام الإغريقية بحروف عربية ذكر الأصوات الصامتة في الأبجدية اليونانية وما يقابلها من الحروف العربية، ثم علق على قرارات المجمع بشأنها فأضاف إليها بعض المقترحات، واقترح تعديل بعض القواعد، والتعبير عن بعض الحروف الأجنبية- التي لم يشر إليها في قرارات المجمع- بمقابلات عربية. واتفق مع القواعد التي أقرها المجمع أحياناً واختلف معها أحياناً أخرى. كما حدد الأصوات اللينة للأبجدية اليونانية، وكذلك أصوات الحروف اللينة المزدوجة اليونانية، ووضح نطقها مقربا بالأصوات الإنجليزية أو الفرنسية، ثم اقترح طريقة لرسم بعضها، وأضاف بعض المقترحات

(*) يعنى بالحروف الجامدة: الصامتة، وبالحروف اللينة: الحركات.

للأصوات التي لم ترد ضمن قرارات المجمع، مع التطبيق على نماذج من الأعلام لكي يوضح بها مقترحاته.

واتبع نفس الخطة عند البحث عن كتابة الأعلام الرومانية بحروف عربية. ثم طالب بإعادة النظر في طريقة القدماء في تعريب الأعلام الإغريقية والرومانية.

واقترح أن يحتفظ بالأعلام الواردة في نصوص التراث القديم المحقق المراد تصحيحها، فيكتب اللفظ المعرب القديم بين قوسين، ويضاف الاسم المصحح في الحاشية، على أن يفعل العكس في الأعلام الواردة في الكتب المؤلفة حديثاً.

ولم يرد بمطبوعات المجمع بعد ذلك ما يشير إلى تغيير قواعد كتابة الأعلام الأعجمية العربية، أو مناقشته في مقترحاته.

خاتمـــة

عرض هذا البحث جهود المجامع اللغوية العربية فى القضايا اللغويـــة. فقام بعرض تاريخي للمجامع اللغوية التي أنشئت فى العالم العربـــي، موضـــحا مدى استمرارها ومطبوعاتها. ثم بحث فى الباب الأول المشاكل التي واجهـــت المجامع اللغوية فى المفردات، فوضح ارتباط المفردات بالمعـــاجم، ثـــم ألقـــى الضوء على المعاجم العربية القديمة مبينا مزاياها وأوجه النقص فيها، تلك التي أدت إلى الشعور بالحاجة إلى معاجم لغوية عربية حديثة، تستدرك النقص فـــى المعاجم القديمة. ثم وضح موقف المجامع اللغوية العربية من محاولة إصـــلاح المعاجم العربية، وما أصدرته من معاجم فى هذا الشأن.

كما عالج البحث فى الباب الأول أيضا تصدي المجامع لتراكيب اللغـــة النحوية والصرفية، فعرض أهم الدراسات التي عالجت قضية البنية اللغوية فى المجامع، ثم أورد القرارات التي صدرت بشأنها، مبوبة حسب موضوعاتها، ثم مقسمة داخل كل موضوع وفقاً لأسبقية صدورها.

وبحث الباب الثاني نشاط المجامع فى اتجاه التنمية اللغويـــة، وزيـــادة حصيلة اللغة للوفاء بحاجة العلم الحديث والحياة الحضارية الحديثة من الألفـــاظ المعبرة عنهما. وقدم لذلك بتمهيد ألقى الضوء على النهضة العلمية فـــى فجـــر الإسلام ثم فترة الركود العلمي، فإحياء الحركة العلمية ثم نموها وازدهارها فى العصر الحديث. ثم بحث دور المجامع اللغوية العربية فى تنمية الثروة اللغويـــة ووضع المصطلحات التي تعبر عن العلوم الحديثة. كما أورد القـــرارات التـــي ساعدت على إيجاد المصطلحات العلمية العربية، والقرارات التي ساعدت على ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى مقابلاتها العربية، والقواعد التي سار عليهـــا المجمع اللغوي المصري لتيسير وضع المصطلحات. كما عرض البحث أهـــم الدراسات التي تناولت المصطلحات العلمية فى مطبوعـــات المجـــامع اللغويـــة العربية، والمناقشات التي دارت حولها.

وتصدى البحث- فى هذا الباب- لألفاظ الحضارة، فعرَّفها ووضـحها بالأمثلة، وبيَّن تطورها الدائم، كما حدد موقف المجامع منها، وبـين اتجاهـات المجمع المصري وموقف محمود تيمور من تلك الألفاظ. ثم وضح العوامل التي أدت إلى اتجاه نحو المصطلحات الحضارية الفصحى، وعوامل توحيدها. كمـا وضح موقف المجامع اللغوية العربية من المصطلحات العلميـة والحضـارية والحرفية. وعالج البحث موقف المجامع اللغوية من قضايا التعريـب والتوليـد والنحت، مبينا أهم الدراسات التي عالجت هذه الموضوعات، والقرارات التـي صدرت فى المجامع بشأنها.

ثم بحث الباب الثالث المشاكل اللغوية التي تقع فـى نطـاق مسـئولية المجامع اللغوية. فعالج دراسة اللهجات كما وردت فى المجمع اللغوي المصري مبتدئاً بتحديد معنى اللهجة، والفرق بين اللهجة واللغة، وتوضيح العوامل التـي تؤدى إلى نشوء اللهجات، ثم أهمية دراسـتها، وموقـف الدارسـين القـدامى والمحدثين منها، والمؤلفات التي عالجت هذا الموضوع. ثم بيَّن كيفية الاستفادة من الوسائل الحديثة لدراسة اللهجات العربية، بعمل مسح علمي للهجات العربية كلها. ثم وضح موقف المجامع اللغوية الأخرى من دراسـة اللهجـات، وأورد نماذج من الدراسات المتنوعة التي عولجت فـى مطبوعـات المجـامع عـن اللهجات.

وعالج الفصل الثاني من هذا الباب القضايا التعليمية والتطبيقيـة. فبـدأ بتيسير النحو والصرف، واستهل هذه القضية بالحديث عن نشأة النحو العربـي ومدارسه وتأثره بالدراسات المختلفة، والمحاولات الفردية الحديثة لتبسيط النحو، ثم عن محاولة لجنة تيسير النحو بوزارة المعارف العمومية ومقترحاتها فى هذا الموضوع، والهيكل العام الذي ارتضته لكتاب النحو المبسط. ثم موقف المجمع اللغوي المصري من قراراتها، وقراراته فى هذا الشأن، وأوجه الخـلاف بـين

التقريرين. وكذلك موقف لجنة تيسير النحو بـــالمجمع العراقـــي، وتوصـــياتها، وأوجه الخلاف بينها وبين لجنتي التيسير المصريتين.

ثم عالج البحث قضية تيسير الكتابة. فذكر أهميـــة الكتابـــة وأســـاليبها والصورة المثالية لها. ثم نشأة الكتابة العربية وخصائصها ومدى انتشارها فـــي بداية الإسلام، ووسائل ضبط الكتابة العربية منذ القدم، وأوجه الصعوبة فيهـــا، ومحاولات تهذيبها خارج المجامع وداخلها. ثم مسابقة تيسير الكتابة التي أعلـــن عنها المجمع المصري. وموقف لجنة تيسير الكتابة التابعـــة لـــلإدارة الثقافيـــة لجامعة الدول العربية، وقراراتها. ثم موقف المؤتمر الأول للمجامع اللغوية من هذه القرارات. والقواعد التي أقرت لضبط الكلمات بالشكل فى الكتب المدرسية. وموقف لجنة دراسة أحرف الطباعة العربية التابعة للمنظمة العربيـــة للتربيـــة والثقافة والعلوم.

كما عالج البحث تيسير الإملاء كما بحث فى المجامع اللغويـــة. فبـــين المقترحات الخاصة برسم الهمزة والألف اللينة، ثم القواعد التي أقرها المجمـــع اللغوي المصري بشأن رسم الهمزة، وفصل بعض الأعداد عند الكتابة.

وعالج كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية، فبين طريقة سيبويه وابن خلدون فى ذلك، وبدايات التفكير فى رسم تلك الأعلام بحروفنا فـــي العصـــر الحديث. ثم موقف مجمع القاهرة من هذه القضية وقراراته الأولى عنها. وتقرير لجنة اللهجات به عن هذا الموضوع، ونقدها لتلك القرارات والقواعـــد الجديـــدة التي أقرها المؤتمر، ثم الدراسات التي عالجت هذا الموضوع والمقترحات التي قدمت بشأنه.

ويمكن أن تجمل أهم الملاحظات التي توجه إلى المجامع اللغوية العربية فيما يلي:

أولاً: مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

١- اهتم بإصدار المعاجم. ونشر عددا منها، وقد عالجت معاجمه النقص الواقع فى المعاجم القديمة كما تبين عند الحديث عن المعاجم.

٢- اهتم بوضع المصطلحات وتعريبها. وأقر القواعد الخاصة بذلك، كما نشط فى وضع معاجم المصطلحات، وأصدر عدداً كبيراً منها.

٣- اهتم بدراسة اللهجات، نظرياً بنشر الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، وعملياً بالموافقة على إيفاد بعثات إلى مناطق مختلفة لدراسة اللهجات فيها. وقد أهملت المجامع اللغوية الأخرى دراسة اللهجات.

٤- عدد الكتب التي عرضها على قراء مجلته- تحت باب التعريف والنقد- قليل، ولكن دراستها عميقة مستوفاة.

٥- يعد هذا المجمع أكثر المجامع العربية نشاطاً، وأقلهم تعصباً؛ فهو يعطي حق العضوية العاملة لغير المصريين بخلاف المجامع اللغوية العربية الأخرى.

٦- يلحظ عليه أنه كان ميالا إلى المحافظة فى أول عهده، ثم اتجه نحو التطور والتجديد بعد ذلك. ويرجع هذا التغير فى الاتجاه إلى وجود عدد كبير من السلفيين المحافظين من أعضائه عند بداية عمل المجمع، ومحاولتهم إبقاء القديم على حاله دائماً.

٧- صرف اهتماماً كبيراً لقضايا تيسير النحو والكتابة بأنواعها، ولكن يؤخذ عليه أنه كان بطيئاً جداً فى علاجه للقضية الأخيرة.

ثانياً: مجمع اللغة العربية بدمشق:

١- اهتم اهتماماً ملحوظاً بباب التعريف والنقد، فتناول فيه عدداً كبيـراً مـن الكتب، ولكنه اهتم بالكم ولم يتعمق دراستها فيعطى صورة واضحة عنها.

٢- جهوده فى المعاجم والمصطلحات جهود فردية قام بها أعضاؤه، ولا تتسم بالجماعية المنظمة من قبل المجمع، ولا بتآزر جهود الأعضاء فى إخراج معاجم تحمل اسمه.

٣- أهمل دراسة اللهجات تماماً.

٤- لم يوجه اهتمامه إلى (تيسير النحو) كما أنه لم يشارك في حـل مشـكلة الكتابة العربية.

٥- لم يصدر قرارات لغوية خاصة به، واكتفى بـالقرارات التـي يشـترك أعضاؤه فى إقرارها وإصدارها من مجمع القاهرة، وهذا مما يحمد له.

٦- حاول المشاركة فى التعريب بطبع ثلاثة معاجم أقرت فى المؤتمر الثـاني للتعريب ١٩٧٣م، ولكنه تباطأ ولم يظهر جهده فى ذلك، ولم يشـر فـي مطبوعاته إلى الفراغ من طبعها أو تداولها، بعد مرور ست سنوات علـى إقرارها.

ثالثاً: المجمع العلمي العراقي:

١- ركز جهوده حول وضع المصطلحات وطبع معاجمها.

٢- أهمل دراسة اللهجات بوصفها عملا مجمعيا، وإن اهتم بها بعض أعضائه على أنها عمل فردي قاموا به.

٣- بذل جهداً فى قضية تيسير النحو، إلا أن طريقة معالجته لها تميزت بطابع السلفية، والحرص على التمسك بالقديم؛ لقدمه. والبعد عن التجديد بقـدر الإمكان.

٤- لم يهتم بقضية تيسير الكتابة المطبعية. واهتم بتيسير الإملاء، وكان اتجاهه فى تيسيرها مجدداً يتبع التفكير المنطقي الصحيح، ولا يعوقه أو يعرقل مطالبته بالتجديد شدة ارتباطه بالمألوف من العادات الكتابية.

٥- تعهد بطباعة ثلاثة معاجم هي نصف عدد المعاجم التي أقرت فى المؤتمر الثاني للتعريب، وتباطأ فى طبعها- شأنه فى ذلك شأن المجمع السوري- ولم يفرغ من ذلك رغم طول المدة.

وتجربة المجمعين السوري والعراقي فى طبع المعاجم التي أقرها ذلك المؤتمر تشير بوضوح إلى أنه يجب أن تتكفل الجامعة العربية بالإنفاق على طبع مثل تلك المعاجم، وذلك إما أن يكون من ميزانيتها التي يساهم فيها معظم الأعضاء، أو بتخصيص مبلغ من المال لذلك المشروع، تدفعه الدول العربية القادرة سنوياً.

رابعاً: مكتب تنسيق التعريب:

١- بذل جهداً واضحاً ملموساً فى تعريب المصطلحات.

٢- وجه اهتماماً كبيراً لطبع معاجم المصطلحات ونشرها بصورة ثابتة فى مجلته.

٣- أفسح المجال- فى اللسان العربي- لعدد من مقترحات تغيير أشكال الحروف، ولبعض الدراسات الخاصة بالكتابة، مساهمة منه فى معالجة قضية تيسيرها.

ثبت المراجع

أ- الكتب العربية المطبوعة

إبراهيم أنيس
- **الأصوات اللغوية**- دار النهضة العربية- ط٣- القاهرة- ١٩٦١م.
- **فى اللهجات العربية** : مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ط٤- ١٩٧٣.
- **من أسرار اللغة** : مكتبة الأنجلو المصرية- ط٤- القاهرة- ١٩٧٢م.

إبراهيم القطان
- **عثرات المنجد فى الأدب والعلوم والأعلام**- دار القرآن الكريم- ط ١ - ١٩٧٢م.

إبراهيم بيومي مدكور
- **مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً**: (ماضيه وحاضره) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٩٦٤م.

ابن الأثير (ضياء الدين ابن الأثير)
- **الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد- مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٩٥٦م.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان)
- **الخصائص**: مطبعة الهلال- القاهرة- ١٩١٣م.
- **المنصف**: تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأولى- القاهرة- ١٩٥٤م.
- **سر صناعة الإعراب**: تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف- الجزء الأول- مطبعة مصطفى البابى الحلبي القاهرة- ١٩٥٤م.

ابن عقيل (عبد الله بن . عبد الرحمن)
- **شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك – تحقيق عبد المنعم خفاجي وطه محمد الزيني- مطبعة صبيح، القاهرة ١٩٦٢.
- **شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك (ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل- تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد- ط٢: ١٣٥٤هـ) ، ط ١٤- بدون تاريخ أو مكان طبع.

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله ابن مسلم)
- **الشعر والشعراء** : تحقيق أحمد محمد شاكر- دار التراث العربي- الطبعة الثالثة- ١٩٧٧م.

ابن منظور (جمال الدين الأنصاري)
- **لسان العرب** : طبعة مصورة عن طبعة بولاق- الدار المصرية للتأليف والترجمة.

أحمد الفتيح
- **تاريخ المجمع العلمي العربي** (مطبوعات المجمع العلمي

العربي بدمشق) – مطبعة الترقي– ١٩٥٦م.

الأشموني (نور الدين أبو الحسن على) – **شرح الأشموني** على ألفية ابن مالك– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد– الجزء ٣– مكتبة النهضة المصرية– القاهرة– ١٩٥٥.

الحازمي (زين الدين أبو بكر محمد ابن موسى) – **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي فى النسب**: تحقيق عبد الله كانون– مطبوعات مجمع اللغة العربية– القاهرة– ١٩٦٥م.

الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) – **ميزان الاعتدال فى نقد الرجال** : تحقيق: على محمد البجاوي – دار إحياء الكتب العربية– القاهرة– ١٩٦٣م.

السرقسطي (أبو عثمان سعيد المعافري) – **كتاب الأفعال**: تحقيق حسين شرف– الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة– ج ١: ١٩٧٥م– ج ٢، ج ٣: ١٩٧٨م.

الصغاني (الحسن ابن محمد بن الحسن) – **التكملة والذيل والصلة** لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية– ج١: تحقيق عبد العليم الطحاوي– مطبعة دار الكتب– القاهرة– ١٩٧٠.
ج ٢– تحقيق إبراهيم الإبياري– مطبعة دار الكتب– ١٩٧١.

العماد الأصبهاني – **خريدة القصر وجريدة العصر**– ج ١ ،٢ ، ٤: تحقيق محمد بهجة الأثري – مطبعة المجمع العلمي العراقي– بغداد– ١٩٥٦– ١٩٦٤.

الفراء (أبو زكرياء يحيى بن زياد) – **معاني القرآن** : تحقيق محمد على النجار– الدار المصرية للتأليف والترجمة – ١٩٥٢.

القالي (أبو على إسماعيل بن القاسم) – **الأمالي** : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت– بدون تاريخ.

تمام حسان – **اللغة العربية: معناها ومبناها** : الهيئة المصرية العامة للكتاب– ١٩٧٣.

جب (هاملتون) – **دراسات فى حضارة الإسلام**– ترجمة إحسان عباس ومحمد نجم ومحمود زايد– دار العلم للملايين– بيروت– ١٩٦٤م.

حسن ظاظا – **كلام العرب** من قضايا اللغة العربية : دار المعارف– القاهرة– ١٩٧١م.

حسين نصار — **المعجم العربي** : نشأته وتطوره- دار مصر للطباعة- ط٢- ١٩٦٨م.

حفني ناصف — **تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية**- مطبعة جامعة القاهرة ، ط ٢ -١٩٥٨.

— **مميزات لغات العرب** : مطبعة جامعة القاهرة- ط ٢- ١٩٥٧م.

حلمي خليل — **المولد** (دراسة فى نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام)- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٨م.

— **المولد** (دراسة فى نمو وتطور اللغة العربية فى العصر الحديث)- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٩م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) — **الكتاب** : تحقيق عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة- ج ٣ (١٩٧٣م)، ج ٤ (١٩٧٥)م.

شوقي ضيف — **المدارس النحوية** – دار المعارف- القاهرة- ١٩٦٨.

عبد الله الجبوري — **المجمع العلمي العراقي**- مطبعة العاني- بغداد- ١٩٦٥م.

علي الجارم ومصطفى أمين — **النحو الواضح** : مطبعة المعارف- القاهرة- ط ٢- ١٩٣١م.

علي حلمي موسى — **دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح**- مطبوعات جامعة الكويت- ١٩٧٣م.

علي عبد الواحد وافي — **علم اللغة**: دار نهضة مصر- القاهرة- ط ٧- ١٩٧٢م.

فيشر (أوجست) . — **المعجم اللغوي التاريخي** : (نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة)- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٦٧م.

كمال محمد بشر — **علم اللغة العام** : (الأصوات)- دار المعارف- القاهرة- ١٩٧٠م.

مجمع فؤاد الأول للغة العربية — **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع** في الدورات الست الأولى- المطبعة الأميرية- القاهرة- ١٩٤٢م.

مجمع اللغة العربية — **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع**- مطبعة التحرير- القاهرة- ١٩٥٧م.

—**مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع** :

- **المجلد الثاني**- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريـــة القـــاهرة- ١٩٦٠م.
- والمجلد الثالث- مطبعة التحرير- القاهرة: ١٩٦٢.
- المجلد الرابع: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريـــة القـــاهرة- ١٩٦٢م.
- المجلد الخامس- المطبعة السابقة- ١٩٦٣م.
- المجلد السادس- المطبعة السابقة- ١٩٦٥م.
- المجلد السابع- المطبعة السابقة- ١٩٦٦م.
- المجلد الثامن- المطبعة السابقة- ١٩٦٦م.
- المجلد التاسع- المطبعة السابقة- ١٩٦٧م.
- المجلد العاشر- المطبعة السابقة- ١٩٦٨م.
- المجلد الحادي عشر- المطبعة السابقة- ١٩٦٩م.
- المجلد الثاني عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٠م.
- المجلد الثالث عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٢م.
- المجلد الرابع عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٢م.
- المجلد الخامس عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٣م.
- المجلد السادس عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٥م.
- المجلد السابع عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٥م.
- المجلد الثامن عشر- مطبعة الأمانة- القاهرة- ١٩٧٦م.
- المجلد التاسع عشر- الهيئة العامة لشئون المطـــابع الأميريـــة- ١٩٧٨م.
- المجلد العشرون- المطبعة السابقة- ١٩٧٨م.
- **المعجم الكبير**- الجـــزء الأول (حـــرف الهمـــزة)- مطبعـــة دار الكتب- القاهرة- ١٩٧٠م.
- **المعجم الوسيط**- مطابع دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٩٧٢م.
- **فى أصول اللغة**- الجزء الثاني- الهيئة العامة لشـــئون المطـــابع الأميرية- الطبعة الأولى- القاهرة- ١٩٧٥م.
- **مجمع اللغة العربية فى ثلاثـــين عامـــاً (مجموعـــة القـــرارات العلمية)**- مطبعة الكيلاني- الطبعة الثانية- القاهرة- ١٩٧١م.
- **معجم ألفاظ القرآن الكريم**- الهيئة المصـــرية العامـــة للتـــأليف والنشر- الطبعة الثانية- القاهرة- ١٩٧٠م.

مجمع اللغة العربية الأردني - **مجمع اللغة العربية الأردني فى عامه الأول**- مطبعة التوفيق- عمان- بدون تاريخ.

محمد الخضر حسين - **دراسات فى العربية وتاريخها**- (الناشر: المكتب الإسلامي)- مكتبة دار الفتح- دمشق- ١٩٧٠م.

محمد خلف الله أحمد - **معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها (مصر فى القرن التاسع عشر)**- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- ١٩٦١م.

محمد عيد - **فى اللغة ودراستها**- عالم الكتب- القاهرة- ١٩٧٤م.

محمود تيمور - **معجم الحضارة**- المطبعة النموذجية- القاهرة ١٩٦١م.

نفوسة زكريا سعيد - **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها فى مصر**- دار نشر الثقافة- الإسكندرية - الطبعة الأولى- ١٩٦٤م.

ب- الكتب الأجنبية

Bloomfield: *Language*, U.S.A, 1933, 1961.

Bräunlich & Fischer : *Schawahid- Indices*, Leipzig, 1934, 1939, 1940.

Lane: *An Arabic- English Lexicon*, London, 1963.

Wehr: *Arabisches woerterbuch fuer die schriftsprache der gegenwart und supplement*, Arabisch- Deutsch, Beirut, 1977.

جـ- الدوريـــــات

جريدة الأهرام - بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٨م.

مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

مجلة مجمع اللغة العربية

- الأجزاء الأول إلى الرابع- المطبعة الأميرية- من ١٩٣٥- ١٩٣٩م.
- الجزء الخامس- مطبعة دار الكتب المصرية: ١٩٤٨م.
- الجزء السادس- المطبعة الأميرية- ١٩٥١م.
- الجزء السابع- مطبعة وزارة المعارف العمومية: ١٩٥٣.
- الجزء الثامن- مطبعة وزارة التربية والتعليم: ١٩٥٥.
- الجزء التاسع- المطبعة الأميرية- ١٩٥٧م.
- الجزء العاشر- مطبعة التحرير- ١٩٥٨م.
- الجزء الحادي عشر- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٥٩م.
- الجزء الثاني عشر- مطبعة التحرير- ١٩٦٠م.
- الجزء الثالث عشر- مطبعة الكيلاني الصغير- ١٩٦١.
- الجزء الرابع عشر- مطبعة مصر- ١٩٦٢م.
- الجزءان السادس عشر، والثامن عشر- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٦٣، ١٩٦٥م.
- الجزء العشرون- دار مطابع الشعب ١٩٦٦م.
- الأجزاء من الخامس والعشرين إلى الخامس والثلاثين- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٦٩- ١٩٧٥م.

محاضر الجلسات

- دور الانعقاد الأول إلى الثالث- المطبعة الأميرية- ١٩٣٦- ١٩٣٨م.
- دور الانعقاد الرابع- دار الطباعة المصرية- ١٩٣٩م.
- دور الانعقاد الخامس- مطبعة دار الكتب المصرية- ١٩٤٨م.
- دور الانعقاد من السادس إلى العاشر- مطبعة الكيلاني- ١٩٧٠م.
- الدورتان الحادية عشرة والثانية عشرة- مطابع الأهرام التجارية- ١٩٧١م.
- الدورة الثالثة عشرة- مطبعة الكيلاني- ١٩٧١م.
- الدورات من الخامسة عشرة إلى التاسعة عشرة- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- من ١٩٧٣- ١٩٧٧م.

- الدورة الحادية والعشرون- مطابع دار الشعب- ١٩٧٨م.
- الدورة السابعة والثلاثون- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٧٢م.
- الدورة الثامنة والثلاثون- مطبعة الكيلاني- ١٩٧٢م.
- الدورة الأربعون والحادية والأربعون- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٧٥م.

مؤتمرات الدورات:

الثامنة والثلاثين - مطبعة الكيلاني- ١٩٧٢م.
التاسعة والثلاثين - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية : ١٩٧٣م.
م الدورة الأربعين - المطبعة السابقة- ١٩٧٤م.

البحوث والمحاضرات
- مؤتمر الدورة الخامسة والعشرين إلى مؤتمر الدورة الثلاثين- من ١٩٦٠- ١٩٦٥م.
- مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين- دار مطابع الشعب- بدون تاريخ.
- الدورة الثانية والثلاثون- مؤتمر القاهرة- ١٩٦٦م.
- الدورة الثالثة والثلاثين إلى السادسة والثلاثين- ١٩٦٧- ١٩٧٠م.
- مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين- القسم الثاني (البحوث)- ١٩٧١م.

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق:

مجلة المجمع العلمي العربي :

- المجلد الأول- الطبعة الثانية- دمشق- ١٩٦٩م.
- المجلد الخامس- الجزء الخامس- ١٩٢٥م.
- المجلد السابع- الأجزاء الثاني والتاسع- ١٩٢٧م.
- المجلد التاسع- الجزء الحادي عشر- ١٩٢٩م.
- المجلد العاشر- الجزء الثالث- ١٩٣٠م.
- المجلد الحادي عشر- الجزء التاسع والعاشر- ١٩٣١م.
- المجلد الثاني عشر- الجزء الثالث والرابع- ١٩٣٢م.
- المجلد الثامن عشر والتاسع عشر- ١٩٤٣-١٩٤٤م.
- المجلد العشرون- الطبعة الثانية- ١٩٧٦م.
- المجلد الرابع والعشرون- الجزء الرابع- ١٩٤٩م.
- المجلد السابع والعشرون- الجزء الثالث- ١٩٥٢م.
- المجلدات من الحادي والثلاثين إلى الرابع والثلاثين- من ١٩٥٦-

١٩٥٩م.
- المجلدات الثامن والثلاثين إلى الثاني والأربعين- من ١٩٦٣- ١٩٦٧م.

مجلة مجمع اللغة العربية : - المجلدات الرابع والأربعين إلى الثامن والأربعين- من ١٩٦٩- ١٩٧٣م.
- المجلدات من الحادي والخمسين إلى الثالث والخمسين- من ١٩٧٦- ١٩٧٨م.

محاضرات المجمع العلمي العربي - الجزء الثاني- ١٩٥٤م.

مطبوعات المجمع العلمي العراقي:

مجلة المجمع العلمي العراقي - الأجزاء من الأول إلى السابع والعشرين- من ١٩٥٠- ١٩٧٦م.

مطبوعات المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط:

اللسان العربي
- العدد من الأول إلى السادس- الرباط- من ١٩٦٤- ١٩٦٩م.
- المجلد السابع والثامن- الجزء الأول فى كل منهما- ١٩٧٠- ١٩٧١م.
- المجلد التاسع- الجزء الأول والثاني- ١٩٧٢م.
- المجلد العاشر- الجزء الثاني (معاجم)- ١٩٧٣م.
- المجلد الحادي عشر- الجزء الأول والثالث- ١٩٧٤م.
- المجلد الثاني عشر- الجزء الثاني- ١٩٧٥م.
- المجلد الثالث عشر- أبحاث ودراسات- ١٩٧٦م.
- المجلد الرابع عشر- الجزء الأول والثاني- ١٩٧٦م.
- المجلد الخامس عشر- الأجزاء الثلاثة الأولى- ١٩٧٧م.

مطبوعات مجمع اللغة العربية الأردني:

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني :
- العدد الأول- المجلد الأول- مطبعة التوفيق- عمان- ١٩٧٨م.



رقم الإيداع : ٢٠٠٥/١٧٦٦